رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد (44)

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية/تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح/الأردن

العدد 44 تموز (جولاي) 2020

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح / عمان –الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ.د. بالقاسم ماضي	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. محمود الوادي	جامعة الشرق الأوسط	الأردن
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
أ.د. بدر شحدة سعيد حمدان		

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث؛أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ISI الأمريكية على الموقع
http://isindixing.com/isi/journaldetails.php ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:
http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
http://www.googlescholars.com
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع **www.mandumah.com** // http
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** http//
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.

اتحاد الجامعات العربية
شهادة رقم (007-2020)
معامل التأثير العربي
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2019 وقدرة 1.3
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 اكتوبر 2019 م
Natural Sciences Publishing Cor.
NSP

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم ٥٠ع/ ٦٧٣
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التى تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذى صدر فى 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمى والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التى يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالى في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics

Arab Citation & Impact Factor
Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2019-10-14
الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم **سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات**
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
hone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

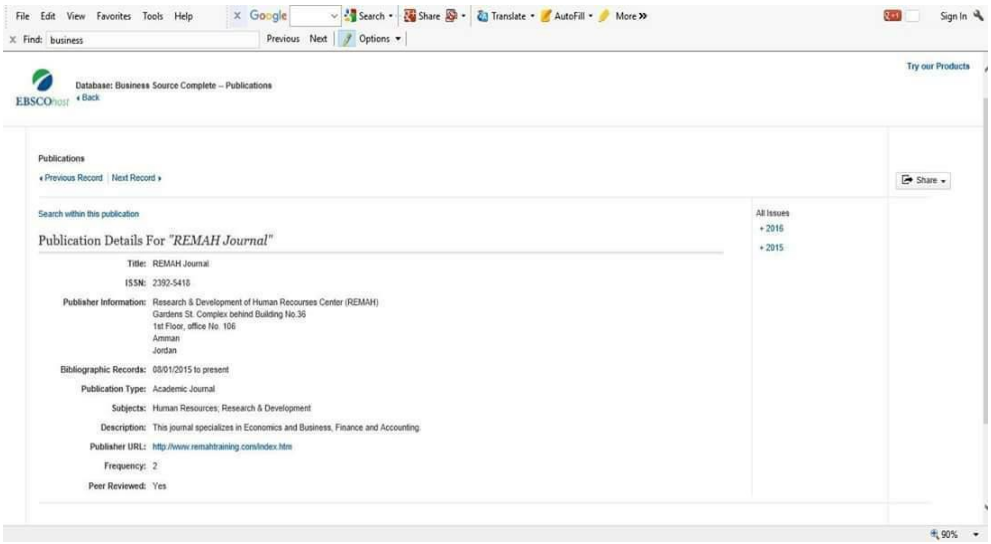

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330

▼ Additional Title Details

Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available

▼ Publisher & Ordering Details

Commercial Publisher

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

Corporate Author

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

▼ Price Data

JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)

شهادة رقم (708-2019)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2018 وقدرة 1.1
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 ديسمبر 2018 م
Natural Sciences Publishing Cor.
NSP

افتتاحية العدد

الحمد لله، بعون الله وتوفيقه وعليه نزف خبر إنتلافنا وتعاوننا اعتباراً من صدور العدد (38) والأعداد التي تليه مع أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (44) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وهذا العدد (44) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، وموريتانيا.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الهيئة الاستشارية للمجلة	5
شروط النشر	7
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	8
افتتاحية العدد	17
فهرس المحتويات	19
دور وزارة الداخليه في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (دراسة وصفيه على محلات الذهب والحلي والمجوهرات) د. ماهر عبدالله محمد اخو ارشيده وزارة الداخلية – المملكة الأردنية الهاشمية	21
أثر التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني للفترة ما بين 2000 ـ 2015 د. اسماعيل يونس ياسين المملكة الأردنية الهاشمية	41
دور التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات (دراسة حالة على شركة الجوف للتنمية الزراعية) د. نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن أ. سهى محمد الكنيدري المملكة العربية السعودية	63
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنقل الذكي: دراسة لشركة أوبر في محافظة العاصمة (عمان) د. نجلاء حماد د. اسماعيل ابو تينة المملكة الأردنية الهاشمية	93
التدابير البديلة لحل النزاعات في القانون الموريتاني (التحكيم نموذجا) الدكتور أبوبكر العم موريتانيا	109
قياس ادمان التسوق لدى طلبة قسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي الدكتور هناء صادق البدران الدكتور هناء عبد النبي العبادي العراق	125

المعلومات والتنمية سلطان الشياب وسناء بدور المملكة الأردنية الهاشمية	147
أثر الاستثمار السياحي في تعزيز الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية دراسة قياسية للفترة 1995-2017 صورية مساني رشيدة مساني الجزائر	161
دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية الدكتورة: نجلاء ابراهيم عبد الرحمن أ. تهاني عويد الفارسي المملكة العربية السعودية	175
معوقات البحث العلمي لدى عينة من طلبة الدراسات العليا كليتي (التربية للبنات والعلوم للبنات) انموذجا أ.د. انتصار كمال قاسم أ.م.د. شيماء حارث محمد م.م. نوئل صادق خليل العراق	261
أثر إدارة الاتصالات الإدارية في إدارة الأزمات: إدارة المعرفة متغيرا وسيطا (دراسة ميدانية في المؤسسات الصحفية الأردنية) مجد مروان عبدالرحيم العمد المملكة الأردنية الهاشمية	287
الأمن القانوني محدد أساسي للقرار الاستثماري - دراسة للضمانات الممنوحة وفق التشريع الجزائري- د. نبيل ونوغي د. عباسي سهام الجزائر	343

دور وزارة الداخليه في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

(دراسة وصفيه على محلات الذهب والحلي والمجوهرات)

A study on the role of the Ministry of Interior in combating money laundering and terrorism financing

د. ماهر عبدالله محمد اخو ارشيده

وزارة الداخلية – المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

تمحورت مشكلة الدراسه في التعرف على دور وزارة الداخليه في الكشف عن جرائم غسلالأموال من خلال تنظيم ومراقبة محلات الذهب والمجوهرات، وكان من أهم اهدافها التعرف على جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب ودور وزارة الداخليه في مكافحتها وتوصلت الدراسه الى مجموعه من الاستنتاجات من بينها أن جريمة غسل الاموال مرتبطة بجريمة أخرى ترتكز عليها والغرض منها اخفاء الصفه الغير مشروعة لتلك الاموال, وأنه لا يمكن معالجة جريمة غسل الأموال بالتشريعات فقط ولكن لا بد من تفعيل دور الجهات الرقابيه التي تطبق تلك التشريعات, وأوصت الدراسه بضرورة التزام محلات الذهب والمجوهرات والأحجار الكريمه بالقوانين المنظمه لغسل الأموال خاصه التحقق من الأشخاص الذين يتعاملون بحجم الأموال الكبيره وعدم اغفال الحوالات صغيرة القيمه لدورها في تنفيذ الأعمال الارهابيه الفرديه.

الكلمات الدالة: غسل الاموال, الارهاب, محلات الذهب والمجوهرات, وزارة الداخليه.

Abstract

The problem of the study focused on identifying the role of the Ministry of Interior in detecting money laundering crimes through the organization and control of gold and jewellery stores. One of its main objectives was to identify the crimes of money laundering, terrorism financing, and the role of the Ministry of Interior in combating it. The study reached a number of conclusions, including that the crime of money laundering connected to another crime based on the purpose of concealment of the illegal feature of those funds. Also, the crime of money laundering cannot be solved by legislation only, but it is necessary to activate the role of regulatory bodies that apply such legislation. the study also recommended of the need of the gold, jewellery, and gemstones shops to adhere the laws which regulate the money laundering, especially the verification of persons who are dealing with the size of large funds and not ignore the small transfers for its role in the execution of individual terrorist acts.

Key words: Money laundering, terrorism, gold and jewellery stores, Ministry of Interior

المقدمة :

يعتبر الأمن من أهم مطالب الحياة حيث يعتبر ضروري لكل جهد بشري (فردي أو جماعي) والتاريخ الانساني يدل على أن تحقيق الأمن للافراد والجماعات كانت غايه بعيدة المنال خلال فترات طويله من التاريخ الآ في فترات قليله من الزمن.

ومنذ بداية الشروع في مكافحة غسل الأموال على الصعيد الدولي، والأمم المتحدة تضطلع بدور فاعل لتعزيز تنسيق تدابير المكافحة ودعم التعاون الدولي , وكانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 1988 في فيينا، أول صك دولي يعالج مشكلة عائدات الجريمة ويطالب الدول بتجريم غسل الأموال باعتباره جرما جنائيا .

ولمكافحة جريمة غسل الأموال معوقات كثيرة، وإن إفلات مرتكبي هذه الجريمة من دائرة الملاحقة والعقاب يعود لأسباب يتعلق معظمها بالصعوبات والمعوقات التي تواجه مكافحتها والتحقيق بها، فقد يكون تحديد المصدر الذي استمد منه المتهم أمواله وكذلك الوسائل التي يستخدمها الجاني لإخفاء هذه الأموال من المهام العسيرة على المحقق. (أحمد, العمري ،2000)

والاردن جزء مهم من العالم والذي اتخذ خطوات عديدة ومهمه لمحاربه الارهاب والقضاء على مصدر تمويله كاسلوب وقائي لمنع الحدث قبل وقوعه حيث قام بتشريع الكثير من القوانين التي تساعدعلى تجفيف مصادرتمويل الارهاب من أهمها القوانين والتعليمات المنظمه لمحلات الذهب والفضة والمجوهرات لسنة 2015 الغطاء المفترض لغسيل الاموال.

وفي تقرير لمؤشر بازل حصلت الاردن والسعوديه على الترتيب الاقليمي الأفضل في مؤشر بازل الدولي والذي يقيس الاطر المعتمدة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب,حيث يصنف تقرير معهد بازل للحوكمه الصادر بنسخته السابعه(129) دوله بحسب مستويات الخطر مستندا الى جودة أطر مكافحة غسل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب في كل دوله,فاقليميا احتلت اليمن المرتبه الاكثر خطورة بنتيجه (6.8) نقطه والاردن سجل (4.84) نقطة على الصعيد الاقليمي . (مؤشر بازل ,2018)

مشكلة الدراسه:

تعتبر جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب من الجرائم الحديثه التي لاقت اهتماما كبيرا من الدول خاصه بعد استفحال جرائم الارهاب التي لم تميز دوله عن اخرى او شعبا عن اخر وتمحورت مشكلة الدراسه في التعرف على دور وزارة الداخليه في الكشف عن جرائم غسل الاموال من خلال تنظيم ومراقبة محلات الذهب والمجوهرات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذة الدراسة الى التعرف على :

-دور وزارة الداخليه في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

- التعرف على جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب .

- التعرف على طرق غسل الاموال والقوانين المنظمه لجرائم غسل الاموالوتمويل الارهاب.

أهمية الدراسة:

1- الاهميه بالنسبه للدوله: تسليط الضوء على هذا النوع من الجريمه ومصادرها لأهمية ذلك في الحد من انتشارها وتجفيف مصادر تمويل الارهاب مما ينعكس ايجابا على الاستقرار الامني والسياسي للوطن والمجتمع.

2- ومن المتوقع أن تقدم هذة الدراسه إسهاما علميا متواضعا يثري البحث العلمي بإحدى القضايا المهمه والجديدة على المجتمع الاردني والدولي .

منهجية الدراسه :

اتبعت هذه الدراسه أسلوب التحليل الوصفي وذلك من خلال توضيحما يلي :

- دور وزارة الداخليه في مكافحة جريمة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة لمعرفة وجهات النظر المختلفة حول موضوع الدراسة.

مصادر الدراسه:

حيث إرتكزت الدراسه على مجموعه من الدراسات السابقه العربية والاجنبيه والمتمثله في الرسائل الجامعيه والمجلات العلميه المحكمه والكتب والدوريات وشبكة الانترنت.

الجانب النظري:

بدأ استخدام مصطلح غسل الاموال في الولايات المتحدة لأول مره نسبه الى مؤسسات الغسل التي تمتلكها المافيا وهي طبيعتها مؤسسات نقديه هدفها مزج الايرادات الغير مشروعه مع الايرادات المشروعه بحيث تبدو الايرادات تكامليه آتيه من مصدر مشروع .

وفي الوقت الحاضر فان جريمة غسيل الاموال يتم ارتكابها بوسائل تقنيه حديثه حيث ساعد على ذلك التوسع في استخدام الحاسوب والاعتماد على شبكة الاتصالات العالميه (هدي, قشقوش,2003)

مفهوم جريمة غسل الاموال وتمويل الارهاب:

وعرفته المادة الأولى (/ 9 من الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب رقم 22 لسنة 2013 بأنهجمع أو تقديم أو نقل الأموال بوسيلةمباشرة أو غير مباشرة لأستخدامها كليا أو جزئيا لتمويل الارهاب الوارد بالاتفاقية ,وعرفته (المادة2) من الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الارهاب لعام (1999) بقولها يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة او غير مباشرة وبشكل غير مشروع ، وبارادته بتقديم او جمع أموال بنية استخدامها وهو يعلم أنها ستستخدم كليا او جزئيا للقيام بجريمة تسبب بموت شخص او الاخلال بالامن المجتمعي(هشام, فتحي,2019).

وعرفها (صلاح السيسي,2000) أنها "مجموعة من العمليات والتحويلت المالية والعينية على الاموال القذرة، لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة المشروعية، بهدف إخفاء مصادر أموال المجرمين, وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنها إستثمارات قانونية".

وقد عرف المشرع الاردني في المادة(أ)من قانون مكافحة غسل الاموالوتمويل الارهاب لسنة 2008 تمويل الارهاب بأنه القيام بأي وسيله كانت مباشره أو غير مباشره بتقديم او جمع او تدابير الاموال بقصداستخدامها بارتكاب عمل ارهابي وفقا لتعريف الارهاب الوارد في المادة (147) من قانون العقوبات رقم (16).

موقف هيئة كبار العلماء المسلمين من غسل الاموال. (محمود ,عبدالعزيز2002)

حيث صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم 91 بتاريخ1402/5/22 ه، بتجريم التسترعلى غسل الاموال واعتبار أن المبلغ الذي يحصل عليه المواطن أو الاجنبي للتستر يعتبر مال حراماً، (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون)، البقرة 188.

الاثار السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه لغسل الاموال :

الآثار السياسيه لغسل الأموال :

ان منظمات الجريمة المنظمة تركز نشاطها الاجرامي على الجرائم التي تتوقع الحصول من ورائها على مكاسب طائلة، ومن أبرز أنواع هذه الجرائم تجارة المخدرات والرشوة وفرض الاتاوات وبيع السلاح إضافة إلى عمولات الفساد الاداري والسياسي بحيث تشكل هذة الجرائم مصدرا هائلا للثراء الفاحش وهي مرتبطه بشكل واضح بالفساد الاداري والسياسي والخروج عن القانون والنظام وتمكنت منظمات غسل الاموال من شراء ذمم ضعاف الانفس ومقاعد في البرلمان ومن ثم فإنهم يسعون جاهدين إلى اختراق أجهزة الدولة السياسية والاداريه والمصرفية والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار بحيث يتم مراقبة تحركات الحكومة من خلال رجالاتهم في الدوله لتسهيل مهامهم المختلفة.

الآثارالاجتماعية لغسل الأموال:(عبدالحليم, المحجوب, 97)

- **حيث تتيح عمليات الغيل للقائمين بها الحصول على مكاسب خيالية بما يمكن أن يعيد الترتيب الطبقي في المجتمع لغير صالح الشرفاء ثم تنتهي هذه السلسلة بانحطاط القيم والمثل والثوابت الاجتماعية وبالتالي تتآكل الطبقة الوسطى في المجتمع الركيزه الاساسية للاقتصاد الوطني.**
- **إن نجاح أصحاب الدخل غير المشروع في الانتفاع بحصيلة الجريمة يمكن أن يؤدي إلى صعود هؤلاء المجرمين إلى قمة الهرم الاجتماعي في المقابل يتراجع دول المتعلمين والمثقفين والعلماء.**

الآثار الاقتصادية :(ناديه ,يوسف, 2002)

1. **تؤثر عمليات غسل الأموال على الاقتصاد القومي من خلال دعم الجرائم مثل المخدرات والفساد الاداري والفساد السياسي وغيرها، حيث تؤدي إلى خروج جزء من الدخل القوميالمشروع إلى خارج البلد وهي حصيلة النقود التي يحصل عليها تجار المخدرات.**
2. **تؤدي عمليات خروج الاموال إلى الخارجنتيجة غسل الاموال إلى زيادة العجز في ميزانالمدفوعات وتشوه في نمط الاستهلاك والانفاق غير الرشيد مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية.**
3. **يؤدي غسل الاموال إلى حدوث خلل في توزيع الدخل القومي وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء.**
4. **يمكن أن يؤدي غسل الاموال إلى انهيار البنوك المتورطة في عمليات الغسيل .**

التعاون الدولي في مجال غسل الاموال وتمويل الارهاب: .(سليمان,مصطفى ,2006)

مجالات التعاون الدولي في غسل الاموال وتمويل الارهاب:

1- **تبادل المعلومات :ومن ابرز التعاون الدولي هو في مجال الانظمة المعلوماتيه وأن وجودجهاز متخصص لجمع المعلومات عن الانشطه الارهابيه اصبح ضروريا لكل دوله تتعرض لهذة الظاهرة (.نجاتي,احمد 1999)**

2- **تبادل الخبرات:وقد اشارت الاتفاقيه العربيه لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في المادة العشرون الى هذا النوع من التعاون وذلك في سبيل الوقايه ومكافحة الارهاب وكذلك أوجبت المادة على ضرورة التعاون في مجال البحوث والدراسات.**

3- **التعاون في مجال التدريب والمساعدة التقنيه: حيث اشارت المادة الحاديه والعشرون من الاتفاقيه العربيه لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على حث الاطراف على التعاون فيما بينها في مجال تقديم المساعدات التقنيه لتخطيط واعداد وتنفيذ برامج تدريبيه مشتركه. (نادر عبد العزيز,2005)**

4- **التعاون في مجال التحريات: شجعت الاتفاقيه العربيه الدول ان تقوم بكافة التحريات اللازمةعن هذة الجرائم وكذلك تقديم المساعدة فيما بينها في مجال التحري والقبض على الهاربين والمتهمين والمحكوم عليهم بجرائم ارهابيه وفقا لكل دوله.**

دور وزارة الداخليه الاردنيه في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب:

وسنبرز ذلك من خلال السياسات والتشريعات المنظمه لمحلات الذهب والمجوهرات والحلي حيثتعتبر وزارة الداخليه في الاردن هي المنظم والمراقب الاساسي لعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من كافة مصادره ونشاطاته المختلفه وقد أحسن المشرع الأردني في المادة (٢٠) من قانونقانون مكافحة غسل الأموال الأردني رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ م عندما أوجب على كل شخص عند دخوله إلى المملكة التصريح عما يحمله من الأموال المنقولة عبر الحدود، إذا كانت قيمتها تتجاوز القيمة التي تحددها اللجنة وذلك على النموذج المعد لهذه الغاية لأن جريمة غسل الأموال تعتبر جريمة عابرة للحدود وتتجاوز حدودها الدولة الواحدة وتمتد إلى دول أخرى(وسيم, الأحمد،2008)

وقد دعت وزارة الداخليه محال الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى اتخاذ تدابير صارمة تجاه عمليات البيع والشراء كافة، إضافة إلى تشديد إجراءاتها لمنع تهريب المعادن والأحجار واستخدامها في أنشطة متعلقة بغسل الأموال، ولقد شكل قانون مكافحة غسل الأموال الأردني رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال) برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية كل من:

أ-نائب محافظ البنك المركزي الذي يسمه المحافظ - نائباً لرئيس اللجنة ٠

ب-امين عام وزارة العدل ٠ج-امين عام وزارة الداخلية ٠

د- امين عام وزارة المالية ٠٥- امين عام وزارة التنمية الاجتماعية ٠

و-مدير عام هيئة التأمين ٠ز-مراقب عام الشركات ٠

ح-مفوض من مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية.ط-رئيس الوحدة.

هذا ما جاء في الماده (٥) من القانون، والمادة (٦) لنفس القانون بينت مهام وصلاحيات اللجنة بما يلي :

1- رسم السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال ٠

2- الاشراف على قيام الوحدة بمهامها ٠

3- تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة ٠

4- المشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالسياسة العامة لمكافحة غسل الأموال.

5- اقتراح مشروعات الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ٠

6- دراسة التقارير السنوية المقدمة من الوحدة عن انشطة مكافحة غسل الأموال في المملكة ٠

7- تكليف الجهات المختصة والتنسيق بينها لغايات اعداد احصائيات دورية عن عددتقارير العمليات المشبوهة وعدد التحقيقات .

تعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لمحلات صياغة الحلي وبيع المجوهرات والمعادن الثمينه والاحجار الكريمه لسنة 2014 صادرة استنادا لاحكام الفقرة (أ) من المادة 14 من قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم(46)لسنة 2007 وتعديلاته.

صدرت في الجريدة الرسمية تعليمات مكافحة غسلالاموال لمحلات صياغة الحلي وبيع المجوهرات الثمينة والاحجار الكريمة لعام 2014.وسنأخذ بعض فقرات من مواد القانون وكما يلي :

المادة 3 - تسري احكام هذه التعليمات على كل مما يلي:

أ - محلات صياغة الحلي وبيع المجوهرات والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة المرخصة العاملة في المملكة.

ب - الفروع الخارجية للمحلات المشار اليها في الفقرة "أ" من هذه المادة باستثناء ما ورد في الفقرة "ب" من المادة "9" من هذه التعليمات.

المادة 4 - أ - يلتزم المحل ببذل العناية الواجبة بقصد التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي وذلك في الحالات التالية:

1 - اذا زادت قيمة العملية الواحدة او العمليات المتعددة التي تبدو مرتبطة عن "10000" عشرة آلاف دينار او ما يعادلها بالعملة الاجنبية.

2 - اذا توافر لدى المحل الشك بأن العملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل اموال وذلك بغض النظر عن قيمتها.

ب - يحظر على المحل التعامل مع الاشخاص مجهولي الهوية او مع الاشخاص بأسماء صورية او وهمية.

ج - يراعى في اجراءات التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي ان وجد اذا كان شخصا طبيعيا ما يلي:

1 - الحصول على بيانات التعرف متضمنة اسمه الكامل وتاريخ ومكان ولادته ورقمه الوطني وجنسيته وطبيعة عمله وعنوان اقامته الدائم ورقم هاتفه والغرض من علاقة العمل وكامل المعلومات المتعلقة بوثيقة اثبات الشخصية للاشخاص الاردنيين ورقم جواز السفر للاشخاص غير الاردنيين وأي معلومات او وثائق اخرى يرى المحل انها ضرورية لاتمام عملية التعرف.

المادة 5

أ - يلتزم المحل باتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من صحة الوثائق والبيانات والمعلومات التي حصل عليها من العميل من خلال مصادر محايدة وموثوقة.

المادة 7

أ على المحل الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق المتعلقة باجراءات العناية الواجبة بشأن العميل مدة خمس سنوات على الاقل من تاريخ انهاء التعامل مع العميل.

المادة 8:

على المحل تسمية احد موظفيه المؤهلين ليكون مسؤول اخطار لديه يتولى مهمة اخطار الوحدة عن اي عمليات يشتبه بأنها مرتبطة بعمليات غسل الاموال وتزويد الوحدة باسم هذا الشخص وبياناته الكاملة .

المادة 10:

على المحل القيام بما يلي:

د - تعريف الموظفين لديه بالمعلومات اللازمة عن:

-قانون مكافحة غسل الاموال النفاذ والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى اي منها.

المادة 11:

يتوجب على المحاسب القانوني المعين من قبل المحل بالاضافة لمهامه التأكد من التزام المحل بأحكام قانون مكافحة غسل الاموال النافذ وبأحكام هذه التعليمات والتاكد من مدى كفاية سياسات واجراءات المحل المتعلقه بذلك ، وتضمين نتائجه في التقرير السنوي.

المادة :12

أ على المحل وضع نظام داخلي مناسب يتضمن السياسات والاسس والاجراءات والضوابط الداخلية الواجب توافرها لمكافحة عمليات غسل الاموال على ان يتضمن ما يلي:

1 سياسة واضحة لمكافحة عمليات غسل الاموال مع تحديثها باستمرار .

2 - يجب على المحل اتخاذ الاجراءات اللازمة لاشراك موظفيه المعنيين في برامج تدريبيه في مجال مكافحة عمليات غسل الاموال.

المادة :14

ورد النص عليه ان يعاقب كل من يخالف اي من احكام هذه التعليمات بالعقوبات المنصوص عليه في قانون مكافحة غسل الاموال النافذ.

مؤشرات وجودعمليات يشتبه ارتباطها بغسل الاموال:(الدليل الارشادي,2014) ,

-شراء العميل مجوهرات او حلي او احجار كريمة بقيم كبيرة دون اختيار اي مواصفات محددة او دون مبرر.

- محاولة استرداد قيمة مشتريات حديثه دون تفسير او محاولته بيعها بقيمه اقل.

-عدم اهتمام العميل بمعاينة المجوهرات المشتراة والتحقق من من مواصفاتها.

تعليمات الرقابه على محلات الذهب والمجوهرات في الاردن:

طالبت وزارة الداخليه من اصحاب محلات الذهب والمجوهرات الحصول على كفالة بنكيه بقيمة خمسة الاف دينار بموجب المادة(5)لسنة 2009 والمنشورة في الجريدة الرسمية بهدف الالتزام بشروط الترخيص.

بدوره قال نقيب أصحاب محلات الحلي والمجوهرات أسامه أمسيح أن الكفالات التي تطلبها وزارة الداخلية لغايات ترخيص محلات الذهب والمجوهرات هي كفالات عدلية وتطلب لمرة واحدة، مؤكدا أن غالبية التجار قاموا بترخيص محلاتهم (وكالة رم للانباء,2011).

وبخصوص تعليمات الرقابه على المصوغات الذهبية رقم (6)لسنة 2015 الصادر بموجب قانون المواصفات والمقاييس رقم (22) لسنة 2000 وتعديلاته وحسب المادة (3) فانه:

- لا يجوز بيع او شراء المصوغات الذهبيه او الفضيه وغيرها او عرضها او حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مدموغه بالعلامة التجاريه الخاصه بالصانع بالاضافه الى دمغة المؤسسة.
- لا يجوز للتجار التعامل مع مشاغل الصاغة الا اذا كانت هذة المشاغل مرخصة ولها علامات تجاريه مسجله.

الدراسات السابقه:

الدراسات العربيه:

1 – دراسة (زينب،عوين،2016)جريمة تمويل الارهاب عن طريق غسل الاموال.

ان اسباب انتشار الجرائم الارهابيه في العالم متعددة الا ان العامل الاساسي الذي يقفوراء وقوع الجريمه الارهابيه يساهم في تسهيل تجنيد الارهابيين وكذلك في عمليات شراء الاسلحة المستخدمه في الجرائم الارهابيه وايواء الارهابيين هوالتمويل الذي تحصل عليه الجماعات الارهابية ,ونستطيع القول بان القضاء على التمويل باشكاله الماديه يؤدي الى القضاء على الجريمه الارهابيه او الحد منها بدرجة كبيره وهوالذي حذابعض الدول الى اتخاذ قرارات مهمه في تجفيف منابع تمويل الارهاب , ولكن تقع المشكله في تجفيف منابع تمويل الارهاب الغير ظاهرةكتمويل الارهاب بطرق غسل الاموال ومن هنا يبدو لنا اهميه هذا البحث الذي يتناول جريمة تمويل الارهاب عن طريق غسل الاموال حيث توصل الى مجموعه من النتائج والتوصيات منهان جريمة غسل الاموال مرتبطه ارتباطا وثيقا بجريمه اخرى ترتكز عليهالاخفاء الصفه الغير مشروعه لتلك الاموال ومن بين التوصيات التي توصلت لها الدراسة ضرورة التزام المؤسسات الماليه بالتحقق من الاشخاص وهوياتهم لا سيما الذين يتعاملون معها بحجم من الاموال الغير طبيعيه.

2- دراسة (بشير خلف ,2018)التعاون الدولي اللوجستي في مجال مكافحة دعم وتمويل الارهاب.

اصبح التعاون الدولي في المجالات الامنيه حاجة ملحة لجميع الدول والمنظمات الدوليه بل يمثل حاليا ضرورة امنيه تتطلب التعاون بين كافه الدول نظرا للآثار الايجابيه المترتبه على ذلك في منع العديد من الجرائم سيما الجرائم ذات البعد الدولي والتي يعد دعم وتمويل الارهاب احد ابرزها ولذلك فان الدول تتوجه نحو التغاون فيما

بينها في سبيل مواجهة الاجرام المنظم ودعم تتمويل الارهاب خصوصا فالعالم اصبح مهددا سواء المتقدم او النامي.

فالارهاب يتحدى الفكر القائل بانه يقتصر على ديانة معينه او طائفه معينه فهو نتاج الفكر المتطرف الذي تجاوز كل الحدود والمقاييس والاعتبارات الدينيه والانسانيه والقوانين المعتمدة في التعامل بين الناس, وهذا ما فرضه حتمية التعاون بين الدول ويعد التعاون اللوجستي احد هذة الانواع من التعاون الدولي.

3-رسالة ماجستير(احمد ,حياصات,2009) عنوان معوقات مكافحة جريمة غسل الاموال ,كلية الحقوق ,القسم العام,عمان ,الاردن.

برزت مشكله الدراسه في تحديد المعوقات التي تواجه مكافحة غسل الاموال وبيانها وبيان مفهوم هذة الجريمةواركانها ومراحلها وتسعىهذة الدراسه الى تحقيق هدف رئيسي وهو تحديد معوقات مكافحة جريمة غسل الاموال وتوصلت الدراسه الى مجموعه من النتائج منها ان جريمةغسل الاموالمن الجرائم الخطرة والمدمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وامنيا,وتبين من خلال النتائج ان عمليه غسل الاموال تواجة عدد من المعوقات اهمها التشريعيه التي تتمثل بعد كفاية التشريعات الخاصة بمواجهة الجريمه وتبيانها وتوصلت الدراسه الى مجموعه من التوصيات اهمها ضرورة تطوير قوانين السريه المصرفيه حتى تتلائم مع مكافحة جرائم غسل الاموال وكذلك ضرورة تدريب العاملين والموظفين في المصارف والبنوك وغيرهم على الاساليب الحديثه والمتطورة التي يستخدمها غاسلي الاموال واوصت الدراسه انشاء وكالة متخصصه من قوى الامن للتحري ومتابعه عمليات غسل الاموال.

4 -مقال في جريدة عدم الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعرض المؤسسات لمخاطر قانونية,2019 .

حيث عقد في عمان أعمال منتدى مكافحة الجرائم المالية: الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن.

حيث أشار نائب محافظ البنك المركزيالاردني ماهر الشيخ حسن إن مخاطر عدم الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤثر على المستويات الوطنية والمؤسسية والفردية,وبين أن عدم الامتثال لهذه المعايير يعني أن يكون أي بلد عرضة

لعمليات إرهابية تضر بالدولة والمجتمع وتؤثر على التدفقات الاستثمارية وقدوم السياح الأجانب، إلى جانب أن «المال الفاسد، يفسد السياسيين والاقتصاديين على السواء وكل من يدور في فلكهم».

بدوره، أكد عضو مجلس الأعيان، وزير الداخلية الأسبق، حسين هزاع المجالي، أنه ونتيجة لحرص المملكة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابأنه تم الاتفاق على أن تنشئ مديرية الأمن العام قسما لدى الأمن الوقائي يعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون مع اللجنة الوطنية لغايات تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال.

بدوره، أكد أمين عام اتحاد المصارف العربية، وسام فتوح أهمية الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمتطلبات التي تفرضها الجهات الرقابية المحلية لضمان أدوات افضل لمكافحة الجرائم المالية.

الدراسات الاجنبية :

5- دراسه (الباروني ,الياس,ولقمان محمود,وجئ فا بحر الدين,2017) الإرهاب تعريفه وآثاره في العالم الإسلامي .

أصبح الإرهاب خطرا يواجه المجتمع الدولي بأسره، وتتفق كافة دول العالم على محاربته والتصدي له ، فقد أجمع الباحثون على أن الإرهاب لا يتصف بدين ولا لون ولا جنسيه ومن ثم فان مشكله الدراسه تتمحور حول تساؤل رئيس وهو : ما السبل الكفيله لمكافحة ظاهرة الارهاب التي تمثل خطوره على قضيه الامن في العالم الاسلامي ؟

حيث يهدف البحث الى ايضاح مفاهيم الارهاب من منظور اتجاهات مختلفة , وتعتمد الدراسه على المنهج الوصفي من خلال مراجعة الدراسات السابقه ذات الصله بالموضوع, وتوصلت الدراسه الى اهم النتائج المتمثله في الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين والتشدد والغلو في الدين , وكذلك بروز تيار متطرف دينيا داخل المجتمع الاسلامي .

7 – ندوة (شيانغ جونبو,2005) بعنوان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الصين بيجين ، 22 أيلول / سبتمبر 2005.

حيث أشار شيانغ جونبو ، نائب محافظ بنك الشعب الصيني ، في الندوة الرفيعة المستوىبشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أن غسل الأموال يصاحب

دائمًا أنشطة إجرامية تحقق مكاسب اقتصادية تسبب الضرر للمجتمع. وغسل الأموال لا يدمر فقط مبدأ الإنصاف والمساواة في اقتصاد السوق بل يهدد الأمن العالمي أيضا.

في السنوات الأخيرة بذلت الصين جهودا كبيرة في القضاء على أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعاقبة عليها وحقق تقدما واضحا. والحكومة الصينية تولي اهتماما كبيرا لمكافحة غسل الأموال ويقوي التعاون الدولي موقف الحكومة الصينية تجاه غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتصر الحكومة الصينية على القضاء على جميع أنواع أنشطة غسل الأموال ، وقامت بإنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال وحسب المعايير الدوليه، فوقعت الصين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والجريمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. بعد حادثة "11 سبتمبر" .

7- الاستراتيجية الوطنية ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب(2014)قانون الحكومة الصربيه رقم 5/55المادة 45(1) الجريدة الرسميه لجمهوريه صربيا.

تنص الإستراتيجية الوطنية لعام 2008 على توصيات لتطوير نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك على المستوى التشريعي والمؤسسي والتشغيلي كانتالاستراتيجية في هذة المرحلة تركزعلى تطوير نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتلبية المعايير الدولية وقد حققت غرضها الرئيسي أي إعداد نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتميزت الاستراتيجية الوطنية الجديدة للسنوات المقبلة تسليط الضوء على أهمية التعاون بين جميع الجهات المختصة نظرا إلى أن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يمكن أن يكون الا من خلال هذا التعاون ، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات والوصول لقواعد البيانات وإنشاء فرق العملوتوفير الموارد البشرية المؤهلة المدربة على المشاركة بفعالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وان الفهم الجيد للمخاطر يسمح للحكومة المختصة السلطات لتحديد أولويات جهودها ضد أهم التهديدات ونقاط الضعف.

8- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019) ، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في لاتفيا.

تقدم هذه النظرة العامة توصيات مقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بجهود (لاتفيا) لتعزيز نظمها الرقابية والتحكمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم الإبلاغ عنها.يجب على السلطات المختصة تقديم إحصائيات

تبين أعداد الشركات المحدودة المسؤولية اللاتفية (LLC) التي تم تقييمها المسجلة في ER، جنبا إلى جنب مع تقدير متى ستنتقل هذه العملية إلى"الحالة المستقرة" وينبغي على السلطات الإشرافية إجراء عمليات التحقق المستهدفة، وتطبيق العقوبات / التحذيرات الجنائية على المؤسسات والشركات المالية والمهن غير المالية المعينة لفشلهم في الاداء.

مناقشة النتائج:

بناءا على المناقشة والتحليل والاطلاع على أدبيات جريمة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهابوالدراسات السابقه العربيه والعالميه توصل الباحث لى النتائج التاليه:

1- ان جريمة غسل الاموال مرتبطة بجريمة اخرى ترتكز عليها والغرض منها اخفاء الصفه الغير مشروعة لتلك الاموال.

2- لا يمكن معالجة جريمة غسل الاموال بالتشريعات فقط ولكن لا بد من تفعيل دور الجهات الرقابيه التي تطبيق تلك التشريعات.

3- يعتبر الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين والتشدد والغلو من الاسباب المهمه في ظهر ظاهرة الارهاب .

4- يعتبر التعاون بين الدول كتبادل المعلوماتوالخبرات والمساعدة التقنيه والجنائيه تساعد على الحيلوله دون وقوع الجرائم الارهابيه وغسل الاموال وكشف الكثير من الجرائم عابرة الحدود.

5- تفشي الفقر وانخفاض مستوى المعيشه في المجتمع وعدم العدالة في توزيع الوظائف والموارد من اسباب تفشي جريمة غسل الاموال والارهاب في الاردن.

6- ان جريمة غسل الاموال من الجرائم التي يترتب عليها آثارا اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه وأمنيه.

7- برغم الجهود المحليه والدوليه المبذوله لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الا أن هذة الجهود لم تستطع الحد منها تماما نظرا لبعض الاشكاليات في الجهود الدوليه في تنسيق الجهود وتبادل المعلومات والخبرات.

التوصيات :

ومن خلال مناقشة نتائج الدراسه توصل الباحث الى مجموعه من التوصيات والذي يأمل أن تساهم في علاج مثل هذة الجرائم كاسلوب وقائي لكي لا تتطور وتستفحل في المجتمع وتهدد النسيج الاجتماعي والواقع الاقتصادي للبلد.

1- **التزام محلات الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمه بالقوانين المنظمه لغسل الاموال خاصه التحقق من الاشخاص خاصه الذين يتعاملون بحجم الاموال الكبيره .**

2- **عدم اغفال الحوالات صغيرة القيمه لدورها في تنفيذ الاعمال الارهابيه الفرديه.**

3- **وضع برامج وطنيه تنمويه بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص العمل للشباب وانخراطهم في الحياة الاقتصاديه وتحقيق العداله في توزيع الوظائف بين مختلف شرائح المجتمع الاردني.**

4- **اعطاء دورات تدريبية للأجهزه الامنيه المختصه في محال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وحسب المعايير الدوليه وبشكل مستمر ودائم.**

5- **للمساجد ودور الافتاء والمدارس والمعاهد والجامعات دورا مهما للوقائيه من جرائم غسل الاموال والارهاب من خلال التوعيه بخطورتها على المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وتهدد السلام المجتمعي.**

6- **انشاء وكاله او ادارة خاصه متخصصه من مختلف القوى الامنيه للتحري ومتابعة عمليات غسل الاموال وتدريبهم وتطويع التكنولوجيا لصالحنا للمساهمة في مكافحة هذة الجريمه.**

7- **ضرورة التعاون الدولي ودعمه في مجال مكافحة جريمة غسل الاموال وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات لتقنيه خاصة ان جريمة غسل الاموال هي جريمه عالميه.**

8- **انشاء قاعدة بيانات تتضمن أسماء الاثرياء وملاك الاصول العقاريه والماليه وزبائن محلات الذهب والمجوهرات والمؤسسات الماليه الدائمين.**

المراجع

المراجع العربيه:

- القران الكريم,سورة البقه ,الآيه188.
- الباروني ,الياس,ولقمان محمود,وجئ فا, بحر الدين(2017) الإرهاب تعريفه وآثاره في العالم الإسلامي دراسه بين المفاهيم والأشكال,ماليزيا: مجلة الدراسات الإسلامي والفكري,العدد2, المجلد3,ص46 ،
- زينب,عوين(2016) جريمة تمويل الارهاب عن طريق غسل الاموال , العراق :مجلة كلية الحقوق , جامعة النهرين,العدد2, المجلد: 18 ,صص 255-298 .
- بشير ,خلف(2018) التعاون الدولي اللوجستي في مجال مكافحة دعم وتمويل الارهاب,العراق مجلة الطريق للعلوم التربوية والاجتماعية,العدد1,المجلد 5 ، ص540.
- مقال في جريدة(2019) عدم الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعرض المؤسسات لمخاطر قانونية, جريدة الدستور,30 كانون الثاني.
- احمد ,حياصات(2009),معوقات مكافحة جريمة غسل الاموال , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الحقوق ,القسم العام, جامعه الشرق الاوسط ,عمان ,الاردن.
- أحمد ,العمري (٢٠٠٠) جريمة غسل الأموال – نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية، الرياض: مكتبة العبكان ، ط1،ص ١٥.
- شيانغ جونبو(2005) ندوة بعنوان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الصين بيجين ، 22 أيلول / سبتمبر 2005.
- الاستراتيجية الوطنية ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب(2014)قانون الحكومة الصربيه رقم 5/55المادة 45(1) الجريدة الرسميه لجمهوريه صربيا.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019) ، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في لاتفيا: نظرة عامة www.oecd.org/finance/Combating-Money-Laundering-and-the-Financing-of-Terrorism-inLatvia-Overview.htm
- أشرف شمس الدين(2001) تجريم غسل الاموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة،القاهرة ط1 ,ص211.
- هشام, فتحي(2019) تمويل الارهاب وعلاقته بغسيل الاموال http://www.islmdaily.net، تاريخ الدخول25 -4- 2019،
- محسن الخضيري (2004)غسل الاموال، القاهرة :مجموعة النيل العربية، ط10,ص5.

- هدي, قشقوش (2003) جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي ,القاهرة: دار النهضه العربيه ، ص 81 .
-محمد الأمين البشري(2003) "التحقيق في جرائم غسل الاموال" الامارات العربيه المتحدة :مجلةالشرطه ، مجلد 23 ، العدد 212 ، ص 21.
- عبدالحليم المحجوب(1997) إشكالية التعريف بالارهاب والجريمة المنظمة والامن القومي القاهره: :" مركز الخليج للدراسات , عدد 3,ص57.
- نبيه صالح(2006) جرائم غسل الأموال في ضوء الإجرام المنظم والمخاطر المترتبةعليها، الاسكندريه:منشأة المعارف بالإسكندرية، مجلد14,العدد8,ط7,ص23.
- جلال , محمدكن(٢٠٠١) دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ، مجلد8 ,العدد9، ط6,ص ٧٩.
-سليمان ,مصطفى(2006) الارهاب والجريمة المنظمة القاهرة: دار الطلائع للنشر, ط3,ص294.
-نجاتي ,احمد (1999) التعاون الدولي في مكافحة الارهاب, الرياض: اكاديمية نايف للعلوم الامنيه , ص231.
-العيسوي، عبدالرحمن، (2005)، اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، ط1، بيروت، ط1,ص54.
-أروى الفاعوري, إيناس قطيشات(2002) جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعةالقانونية (دراسة مقارنة)، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولىص35.
- إسماعيل الطراد وجمعة حماد(٢٠٠٢) التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، داروائل للنشر، عمان – الأردن، ط1,ص21.
-نادر عبدالعزيز (2005) جريمة تبيض الاموال, لبنان: المؤسسه الحديثه للكتب ,ط2 ص631.
-وسيم, الأحمد (٢٠٠٨) مكافحة غسل الأموال في ضوء التشريعات الداخليةوالاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1,ص246.
-التعليمات الاردنيه بشان مكافحة عمليات غسيل الاموال المادة (أ) رقم)42) لسنة 2008 الصادر استنادا للماده 93.
- قانون البنوك الأردني رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ م، م ٧٢)
-الدليل الارشادي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في تجارة الحلي والمجوهرات والاحجار الكريمة,الجريدة الرسميه ,تعليمات مكافخة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2014)
-تعليمات الرقابه على المصوغات الذهبية رقم (6) لسنة 2015 الصادر بموجب قانون المواصفات والمقاييس رقم (22) لسنة 2000 وتعديلاته وحسب المادة (3)

- مؤشر بازل (2018)جريدة الشرق الاوسط,18, 10, 2018 ,العدد 14669.
-وكالة رم للانباء,2011).اسامه امسيح, نقيب محلات الذهب والمجوهرات.

المراجع الأجنبية:

-Adison George (2008). 11 September and Terrorism on KSA, London, Adams Publishers,.
-Alonso, R. (2004)Pathways Out of Terrorism in Northern Ireland and the Basque,.
.-Benjamin, D. and S. Simon,(2003)The Age of Sacred Terror: Radical Islam's War Against America, New York Random House,.
.-Bjørgo, T. ed(2005). Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Way Forward London: Routledge ,.
-CampleKurt(2002): "Globalization's first war". Washington quarterly, Winter.
-Cordesman H.(2005)Antony and ObaidNawaf. AL Qaeda in Saudi Arabia: Asymmetric Threats and Islamist Extremists. Center for Strategic and International Studies.January.
.- David Berlis(2007). The influence of New World Order in appearing new extremists in Saudi Arabia, Foreign Affairs, Vol no. 4, Jan.
.-Kegley, C(2003,) New Global Terrorism, The Characteristics, Causes, Controls New Jersey: Prentice Hall,.
.-Kepel, G. Jihad(2002). The Trail of Political Islam, The Belknap Press of Harvard University Press,.
.-Schuller, B.,(2006), EkonmiochKriminalitet-en EmpiriskUndersokning, av, Brottsligheten I SverigeDoktorsavhandling, Nationalekning, Goteborge.
.-Papps,K. andWinkemann, J.,(2007), Unemployment and Crime: New Evidence For an Old Question, New Zealand, Economic Papers, 34: 53-72.
--Arinze, P. E. (2012) An evaluation of the effect of armed robbery in Nigerian economy www.ajol.info/index,p45.
--Nwokedi N. (2011) History of terrorism and kidnapping in Nigeria, www.helium.com/item.
--Otu, S. E. (2012) Armed robbery in the southeastern states of Nigeria, www.uir.unisa.ac.za

المواقع الالكترونيه:

www.oic–oci.org. موقع منظمة المؤتمر الاسلامي-

www.ctic.org.sa/arabic.aspالموقع الرسمي لمؤتمر مكافحة الارهاب في الرياض

أثر التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني للفترة ما بين 2000 - 2015

د. اسماعيل يونس يامين
استاذ التمويل المشارك
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص :-

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر التسهيلات الائتمانية على مؤشرات الاقتصاد الأردني للفترة ما بين (2000- 2015)، وتتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم والرقم القياسي لتكاليف المعيشة وذلك باستخدام برنامج SPSS، حيث تم تحليل البيانات المالية باستخدام تحليل الانحدار ومعامل الارتباط، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذو دلالة احصائية قوية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية ساعدت وبشكل مباشر وايجابي في الاقتصاد الأردني وبالتالي من تحسن معدلات النمو الاقتصادي للدولة، وخلصت الدراسة بأنه على إدارة البنك المركزي توسيع وزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المسموحة للبنوك الأردنية تقديمها للأفراد والمؤسسات من خلال تقليل نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع ونسبة السيولة، والذي من شأنه أن يؤثر في زيادة منح التسهيلات؛ مع ضرورة تحقيق الرقابة الدورية للتأكد من توجيه تلك التسهيلات نحو دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع التي من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأردن.

الكلمات المفتاحية للدراسة: التسهيلات الائتمانية، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، معدل التضخم، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

Abstract

This study aims to show The Impact of Credit Banks on the Indicators of the Jordanian Economy for the period (2000-2015), which represented by GDP, unemployment, inflation and the cost of living index using the SPSS program. The financial data were analyzed using regression analysis and correlation coefficient, The results of the study indicate that there is a strong statistical relationship between the volume of credit Banks and GDP, which means that credit Banks have helped directly and positively in the Jordanian economy, so improved economic growth rates of the country. The Central Bank's management should expand and increase the volume of credit Banks allowed to Jordanian banks to provide to individuals and institutions by reducing the ratio of legal reserve on deposits and liquidity ratio, which would affect the increase of granting facilities; With necessary to achieve periodic monitoring to ensure that the guidance of these facilities are trending to support the economic sectors and projects, which would reduce the unemployment rates and inflation rates in Jordan.

Study keywords: credit facilities, GDP, unemployment rates, inflation rate, cost of living index.

المقدمة ومشكلة الدراسة:

نظراً لما يشهده العالم المعاصر من تطورات سريعة وهائلة في كافة المجالات, فإن التنمية الإقتصادية تتبوأ مكانة مرموقة في مختلف دول العالم وخاصة تلك الدول المصنفة ضمن دول العالم الثالث (النامية) وتزداد هذه الأهمية وهذه المكانة مع مرور الوقت, كل ذلك من أجل تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد وتحقيق الرفاهية الإقتصادية وخاصة في ظل تزايد الوعي المجتمعي مما رتب على الدول أعباء ومتطلبات جديدة ممثلة بتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة لشعوبها.

وفي هذا الإطار لا شك أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي تلعب دوراً حيوياَ وفاعلاً بما توفره من موارد مالية لازمة من أجل تمويل الأنشطة والقطاعات الإقتصادية الفاعلة داخل الجسم الإقتصادي وتوجيه الموارد الإقتصادية توجيهاً أمثلاً, وبالتالي يمكن القول أن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي إزدهاراً أو إنكماشاً، خاصة في التحكم بمستويات التضخم من خلال سعر الفائدة والذي يحكمه سياسة التعويم من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى معدلات البطالة والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وعليه تنبع مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:-

هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الاقتصاد الأردني؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي؟

ب. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات البطالة؟

ج. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات التضخم؟

د. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة؟

أهمية الدراسة :

يلاحظ المتتبع لحركة النشاط الإقتصادي في الأردن أن هناك توجهاً واضحاً لدى الحكومات المتعاقبة نحو زيادة الإعتماد على القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية المستهدفة, ومما لا شك فيه أن هذا القطاع يعتمد و بشكل أساسي في تمويله على القطاع المصرفي لتحقيق هذا الهدف. وبالتالي تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على مدى أثر هذه التسهيلات على الإقتصاد الوطني ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم والرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

هدف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1. معرفة أهمية الدور الرقابي للبنك المركزي في تحديد الاستغلال الأمثل للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك لما قد يكون لها الآثار على معدلات النمو الاقتصادي، وبما ينسجم مع السياسات النقدية للبنك المركزي وأهدافه.
2. معرفة مدى إدراك ووعي إدارات البنوك الأردنية بأهمية توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتقليل ما أمكن من تمويل القطاع الاستهلاكي لما له من آثار قد تكون سلبية على الاقتصاد الأردني.
3. أهمية إدراك إدارات البنوك الأردنية بزيادة الوعي والتشجيع للأفراد والمؤسسات نحو خلق وتطوير المشاريع الريادية صغيرة كانت أم متوسطة من خلال منحهم التمويل بأسعار تفضيلية، بهدف دعم الاقتصاد الأردني.

فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسة والتي سيتم اختبارها من خلال هذه الدراسة وهي :

الفرضية العدمية الرئيسة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الاقتصاد الأردني عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Ho_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات البطالة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Ho_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات التضخم عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Ho_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

الدراسات السابقة :-

دراسة خلود عطلية (2004)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفه - دراسة تطبيقيه على المصارف العاملة في فلسطين،

وهدفت هذه الدراسة لتحديد اثر التسهيلات المصرفية للبنوك العامله في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفه، وما هي اهم المشاكل التي تقف كعائق امام تقدمها في التنمية الاقتصادية ، ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان البنوك العاملة في فلسطين لديها الرغبه في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية ومع ذلك فإن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها وذلك لقلة خبرتها وعدم تقديم العميل للضمانات الكافيه وايضا ارتفاع المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني واكدت الدراسة ان القطاع التجاري هو اكثر القطاعات جذباً لتسهيلات البنوك.

دراسة Levin al,2005، **Financial Intermediation And Growth, Causality And Causes**

والتي قامت بتحليل العلاقة بين ادارة المصارف التجارية والنمو الاقتصادي ومن اهم نتائجها ان النظام المالي يعمل على حماية النمو الاقتصادي ويكفل تقدمه وتطوره، وأوضحت الدراسة أن الأدوات المتمثله بحجم القروض الممنوحه من قبل المصارف التجارية والسيولة والإدخار المحلي والانتاج التجاري ترتبط بشكل ايجابي مع الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة ملاوي، المجالي، 2008، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، دراسة حالة الاردن (1970– 2003).

وقد ناقشت هذه الدراسة مدى تأثير الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي الاردني خلال الفترة (1970–2003) وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه والمعتمد على بيانات سنوية، وتم اختيار متغيرين لهذه الدولة وهما الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المصرفي وقد تبين وجود علاقه تاثير تبادلي بين متغيري الدراسة، وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، ووجود تاثير ايجابي للائتمان على النشاط الاقتصادي الاردني.

دراسة Yakubu,2014، **An analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria.**

حيث هدفت الدراسة لتحليل أثر الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة ما بين 1992- 2012 وذلك لاختبار دور الائتمان المصرفي على الاقتصاد في نيجيريا، والذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام تحليل المربعات العادي ومعامل الارتباط، ووجدت الدراسة أن الائتمان المصرفي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا وهذا يتطلب المزيد من الجهود للمحافظة عليه، حيث ينبغي تعزيز واستدامة سياسات ائتمانية أقوى وأفضل وأن يكون هناك إطار قانوني قوي وشامل ليساعد في رصد وقياس أداء الائتمان المصرفي وديون الاسترداد للبنوك وينبغي تفضيل القطاعات المفضلة في منح القروض مثل قطاع الزراعة والصناعة.

دراسة أبو عبدة، الزبدة، 2015، دور التسهيلات الائتمانيه الممنوحة من قبل المصارف التجاريه في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين – دراسه قياسيه للفترة (1994 - 2013).

هدفت هذه الدراسة لتحليل مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي للقطاعات المختلفه خلال الفترة (1994- 2013) من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانيه، ومن اهم النتائج التي توصل لها البحث وجود علاقة طردية بين التسهيلات الممنوحه من المصارف التجارية والناتج المحلي الاجمالي، ومن اهم التوصيات

التي اقترحها ضرورة قيام السلطه الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية وذلك التنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني

دراسة Ananzeh,2016, **Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan,**

حيث قامت الدراسة بتحليل العلاقة ما بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن في مختلف القطاعات للفترة ما بين (1993-2014) واستخدم للتحليل نموذجين هما (VECM) واختبار السببية (Granger)، وقد توصلت الدراسة حسب نتائج اختبار النموذج الأول أنه على المدى الطويل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الائتمان المصرفي حيث أخذ متغيرات الائتمان المصرفي الأردني لكل من القطاعات التالية: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع البناء، وقطاع السياحة، واستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الائتمان والتطور في الاقتصاد الأردني. أما نتائج اختبار النموذج الثاني فقد وجد أن هناك علاقة سببية بين الائتمان المصرفي في قطاعي الزراعة والبناء والنمو الاقتصادي في الأردن، كما أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن كفاءة التسهيلات الائتمانية المصرفية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة لها دور هام في النمو الاقتصادي الأردني مما أوجب الحاجة لتعزيز دور القطاع المالي لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات اقتصادية كلية أكثر ملاءمة.

دراسة Alkhazaleh,2017، **Does Banking Sector Performance Promote Economic Growth? Case Study of Jordanian Commercial**

حيث هدفت الدراسة لتوضيح إذا كانت الخدمات المصرفية التجارية تساهم في النمو الاقتصادي وقد قام بتحليل العلاقة ما بين الربحية والايداع والتسهيلات الائتمانية والناتج المحلي باعتبارها دلائل على أداء البنوك التجارية للفترة الممتدة من (2010- 2015) بناء على التقرير السنوي لثلاثة عشر بنك، وقد توصل الباحث حسب نتائج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات بوجود ارتباط ايجابي مهم بين مقاييس الأداء في البنوك والنمو الاقتصادي، وتوضح النتائج أن مقاييس الأداء المصرفي وخاصة أرصدة الودائع ذات الربحية لها علاقة ايجابية بالنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على من يضع السياسات الاقتصادية أن يتخذ الإجراءات التي تزيد وتدعم القطاع المصرفي في الأردن نظراً لأهميته في النهوض بالنمو

الاقتصادي، وأن يتخذ البنك المركزي تدابير أكثر حسماً لتشديد إطار إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني لأن ذلك سيكون له أثر ايجابي على الربحية ومنه فإن ربحية المصارف لها أثر كبير على النمو الاقتصادي في الأردن.

الإطار النظري للدراسة :-

أجمعت نظريات التنمية الإقتصادية على أهمية التمويل المناسب لرفد ودعم التنمية الإقتصادية في أي بلد, ولا شك أن العبء الأكبر لهذا التمويل يقع على عاتق القطاع المصرفي ممثلاً بما يقدمه من تسهيلات إئتمانية بهدف دعم الإستثمارات المختلفة التي ينفذها القطاع الخاص.

وفي الوقت الذي يتراجع فيه دور القطاع المصرفي في إقتصاديات الدول المتقدمة كنتيجة للتحولات الهائلة, يستمر هذا القطاع في لعب دور كبير وأكثر عمقاً وأهمية ضمن إقتصاديات الدول النامية ودول التحول الإقتصادي. فوجود نظام مصرفي يقدم التسهيلات الإئتمانية ويمكن الإعتماد عليه لا يزال مطلباً ملحاً وحيويا بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في إحداث التنمية الإقتصادية وإنعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي، وتعرف التسهيلات الائتمانية على أنها القدرة على منح القروض والتمويل للأفراد أو الشركات أو المؤسسات ويكون لدى البنك الثقة الكافية بأنه سوف يتم تسديد تلك الأموال في الموعد المتفق عليه وبسعر تكلفة تسمى فائدة (تسمى نسبة الربح في البنوك الاسلامية)، وهنا نلاحظ بأن منح الائتمان يعتمد على عاملين هما الوقت والثقة، وتقسم التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي إلى مباشرة وتتمثل بالقروض النقدية حسابات الجاري المدين وخصم الأوراق التجارية وعقود التمويل الاسلامي، وغير مباشرة وتتمثل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والكفالات الصادرة من البنوك.

ويرى بعض الإقتصاديين أن للسياسة التمويلية دوراً كبيراً في التأثير على النمو والتنمية, وأي نقص في هذا التمويل يمثل عائقاً أمام النمو الإقتصادي وينجم عنه آثار سلبية وإنعكاسات غير مرغوب فيها على عملية الإنتاج والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الكلي وهو الوسيلة الاهم لرفع التوقعات للحكومة ويتسم النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج المحلي الإجمالي (Alkhazaleh,2017). حيث ذكر (Dewett,2005) أن النمو

الاقتصادي يشار إليه بالتغير الكمي في المتغيرات الاقتصادية والذي يستمر لفترات متتالية، ويرى (Jhingan,2006) بأن النمو الاقتصادي يمثل زيادة في الانتاج وهذا يرتبط بزيادة دخل الفرد أو ناتجه في الدولة والتوسع في القوى العاملة ورأس المال وحجم الاستثمارات، وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجه داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة وهي في الأغلب سنة واحدة، ويعتبر مؤشر هام للأداء الاقتصادي للدولة ويتم احتسابه في الأردن إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة.

ويرى آخرون أن للمؤسسات النقدية والمالية دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات. ويتضح دور القطاع المصرفي في احداث التنمية الاقتصادية من خلال دور الوساطة الذي تمارسه بين المدخرين من جهة والمقترضين من جهة أخرى. وبالتالي إحداث نهضة تنموية من خلال السياسة النقدية والتي تمثل حجم الإئتمان أحد أهم أركانها، ويؤكد (Yakubu,2014) بأن في الأسواق تتوفر البنوك التجارية التي تقدم الخدمات المالية وهذا يساعد على توجيه الاموال من الجهات فائضة الانفاق إلى الوحدات الضعيفة في الاقتصاد وبالتالي تمويل الودائع المصرفية للائتمانات المصرفية وذلك لتمكين الشركات والجهات المستفيدة من الائتمان من الوفاء بنفقات التشغيل.

وقد وجد (Bayoumi & Melander,2008) أن هناك علاقة ما بين الائتمان المصرفي الممنوح والناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت الدراسة بأن انخفاض في الائتمان الإجمالي بنسبة 2.5% قد أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5%، بينما أكد (Iwedi & Onueg,2014) على أن البنوك تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وباعتبارها جزءاً من مكونات النظام المالي فإنها توجه الموارد من الوحدات الاقتصادية الفائضة إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من العجز بحيث تمنحها الائتمان لمزاولة نشاطاتها، وبالتالي فإن وجود نظام ائتماني يقدم أفضل أداء بحيث يخفف من القيود المالية الخارجية لمنع عرقلة التوسع الائتماني وتوسع الشركات والصناعات (Mishkin,2007)، إن الكثير من الكتابات أكدت على أن تنمية القطاع المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي حيث تعمل الخدمات المالية من خلال توسيع الائتمان المصرفي إلى لزيادة مستوى الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ولذلك يؤيدون بأن

سياسات تنمية القطاع المالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي دور الائتمان المصرفي مهم للنمو الاقتصادي (Khan & Senhadji,2003)، كما تقدم الأدبيات الدعم لمقولة بأن الدول التي تتصف بالأنظمة الائتمانية الفعالة تنمو بسرعة بينما الأنظمة التي لا توفر الائتمان تتحمل مخاطر فشل المصارف (Kasekende,2008).

إن هناك علاقة قوية ما بين الائتمان المصرفي والبطالة؛ حيث أن البنوك تسمح باستثمار وانتاج أكبر من خلال منح التسهيلات وبالتالي تدعم توفير تعيينات جديدة في المجتمعات الاقتصادية (Ismet, 2013)، كما رأى كل من (Pagano & Pica, 2012) أنه كلما زادت القروض الاستهلاكية التي يقدمها القطاع المصرفي زادت من تشجيع الشركات على زيادة الانتاج والاستثمار والعمالة. واعتبر (Castillo, 2009) أن البنوك تدعم الاقتصاد من خلال توفير القروض للاستثمار والانتاج والنمو الاقتصادي والعمالة خاصة في أوقات الأزمات، ومن هذا المنظور فإن هناك علاقة قوية ما بين الائتمان المصرفي والبطالة، وقد كانت لدراسة (Shabbir et al, 2009) الأثر الواضح في دراسته حول الائتمان المصرفي وأثره على البطالة حيث لاحظ بأن ارتفاع الائتمان المصرفي في البنوك الباكستانية بنسبة 1% أدى إلى انخفاض في معدلات البطالة بنسبة 2.3%، ويعبر عن مفهوم البطالة بأنها حالة لا يستطيع فيها الشخص في سن العمل الحصول على وظيفة مع الاستمرار في البحث عن العمل، ويتم احتسابها بقسمة عدد الأفراد العاطلين عن العمل على عدد الأفراد القادرين على العمل.

وفي دراسة قام بها (Ademu,2006) أكد على أن توفير الائتمان المصرفي مع الأخذ بعين الاعتبار نظام الحجم والسعر في القطاع هو وسيلة لتوليد فرص العمل الحر حيث يساعد الائتمان على زيادة حجم الأعمال والمحافظة عليه بشكل معقول، كما ويتم استخدامه لانشاء وتوسيع الأعمال التجارية، وقد أوضح كذلك أن الائتمان يمنع الاقتصاد من الانهيار التام في حالة الكوارث الطبيعية ويمكن الحصول عليه لإحياء النشاط الاقتصادي إذا ما تعرض لأي انتكاسه.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي الكمي لدراسة أثر التسهيلات الائتمانية على متغيرات الاقتصاد الأردني للفترة المتدة من 2000-2015 وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث قام الباحث بتحليل المتغيرات المستقلة والتابعة بالاعتماد

على معامل الارتباط وتحليل الانحدار، حيث تم الحصول على بيانات المتغيرات من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة في أدبيات الدراسات السابقة.

متغيرات الدراسة

- المتغيرات المستقلة وتتمثل بالتسهيلات الائتمانية للبنوك الأردنية والتي قدمتها لمختلف القطاعات الاقتصادية أفراداً أو مؤسسات.
- المتغيرات التابعة وتتمثل بأهم مؤشرات الاقتصاد الأردني وهي معدل التضخم ومعدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

اختبار فرضيات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية ومنها:-

أ- اختبار (One Sample K-S Test)

حيث يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خضوع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي؛ حيث تعتبر بيانات متغيرات الدراسة ضمن التوزيع الطبيعي إذا كان قيم (Z) المحسوبة أقل من قيمة (Z) الجدولية وهي 1.96، وأن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (1) نتائج اختبار (One Sample K-S Test) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد السنوات	قيم (Z) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
التسهيلات الائتمانية	16	0.590	0.877
الناتج المحلي الإجمالي	16	0.605	0.858
معدل البطالة	16	0.698	0.715
معدل التضخم	16	0.695	0.720
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	16	0.627	0.827

يلاحظ من الجدول السابق بأن بيانات متغيرات الدراسة تنطبق عليها خصائص التوزيع الطبيعي

ب- اختبار (Homogeneity- Test)

حيث يستخدم هذا الاختبار للتأكد من تجانس بيانات متغيرات الدراسة وذلك عندما تكون جميع قيم الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (2) نتائج اختبار اختبار (Homogeneity– Test) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة (T)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التسهيلات الائتمانية	8.202	15	.000
الناتج المحلي الإجمالي	16.519	15	.000
معدل البطالة	48.056	15	.000
معدل التضخم	8.620	15	.000
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	19.489	15	.000

يلاحظ من الجدول السابق بأن بيانات متغيرات الدراسة تحقق خاصية التجانس وبالتالي يمكن قياس أثر التسهيلات الائتمانية على مؤشرات الاقتصاد الأردني (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة).

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية:

$$Y = a + b\,X$$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 4383.9 + 0.356\,X$

حيث أن:

Y = المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (21.889) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (486) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي.

كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (98.6%) مما يعني وجود علاقة موجبة وقوية بين المتغيرين، وهذا يوافق دراسة (Ananzeh,2016) ودراسة (ملاوي، المجالي، 2008) التي أكدت على أن كفاءة حجم التسهيلات الائتمانية لها دور هام وذات تأثير ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي للأردن. كما أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (97.2%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته 97.2% من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

جدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على الناتج المحلي الإجمالي (Y) Y = 4383.9 + 0.356 X	Constant	4383.906
	X	0.356
	R	0.986
	R^2	0.972
	F-Test	486
	Sig (F-Test)	0.000
	T-Test	21.889
	Sig (T-Test)	0.000

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Ho_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات البطالة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على معدل البطالة، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 5.815 - 0.368 X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (معدل البطالة)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية

(α = 5%)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة المطلقة (5.526) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.041)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (6.710) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدل البطالة. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (56.9%) والإشارة سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية متوسطة بين المتغيرين، وأن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (32.4%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته (32.4%) من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على معدل البطالة (Y)	Constant	5.815
	X	- 0.368
	R	- 0.569
	R^2	0.324
	F-Test	6.710
Y = 5.815 – 0.368 X	Sig (F-Test)	0.041
	T-Test	- 5.526
	Sig (T-Test)	0.041

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Ho_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات التضخم عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على معدل التضخم، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 1.566 + 0.196 X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (معدل التضخم)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.863) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.035)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (7.875) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدل التضخم. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (60%) مما يعني وجود علاقة موجبة متوسطة بين المتغيرين، وأن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (36%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته (36%) من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على معدل التضخم (Y)	Constant	1.566
	X	0.196
	R	0.6
	R^2	0. 36
	F-Test	7.875
	Sig (F-Test)	0.035
Y = 1.566 + 0.196 X	T-Test	3.863
	Sig (T-Test)	0.035

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Ho_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b\ X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 52.452 + 0.003\ X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (الرقم القياسي لتكاليف المعيشة)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (32.513) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (5.718) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (54%) مما يعني وجود علاقة موجبة متوسطة بين المتغيرين، وأن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (29%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته (29%) من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (Y)	Constant	52.452
	X	0.003
	R	0.54
	R^2	0.29
	F-Test	5.718
	Sig (F-Test)	0.000
Y = 52.452 + 0.003 X	T-Test	32.513
	Sig (T-Test)	0.000

النتائج والتوصيات

من خلال نتائج اختبار الفرضيات يمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة وعلى النحو الآتي:-

1. **هناك علاقة ذو دلالة احصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة طردية قوية وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية ساعدت وبشكل مباشر في الاقتصاد الأردني وبالتالي تحسن من معدلات النمو الاقتصادي للدولة، وعليه فإن حجم التسهيلات الائتمانية له الأثر المباشر على الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.6% .**
2. **هناك علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدلات البطالة، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة عكسية متوسطة وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية تساعد على تخفيض معدلات البطالة في الأردن إلى حد ما، وهذا معناه أن التسهيلات الائتمانية تتوجه نحو الاستغلال الصحيح وزيادة فرص العمل، إلا أنها لا تؤثر بشكل مباشر على معدلات البطالة؛ حيث أن أي زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 36.8% .**
3. **هناك علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدلات التضخم، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة طردية متوسطة، وهذا يعني أن حجم التسهيلات الائتمانية من قبل القطاع المصرفي قد يزيد من معدلات التضخم إذا لم يتم استغلال هذه الأموال في انتاج السلع والخدمات مقابل توفر الأموال في أيدي الأفراد أو المؤسسات، بالإضافة إلى أن التسهيلات الائتمانية لم تكن ذات التأثير المباشر على زيادة معدلات التضخم، إلا أن سوء استغلال أموال التسهيلات من قبل المقترضين قد يساعد على زيادة معدلات التضخم في الدولة؛ حيث أن أي زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بنسبة 19.6% .**
4. **هناك علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة طردية متوسطة، وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية قد تساعد على زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وخاصة**

إذا توجهت تلك الأموال المقترضة إلى القطاع الاستهلاكي ولم تستغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وانتاج وخدمات وغيره من القطاعات، إلا أن حجم التسهيلات الائتمانية ليس واضح التأثير على زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة؛ حيث أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة 0.3% .

5. يتضح من خلال نتائج فرضيات الدراسة إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية من شأنه أن يؤثر على عدد من المؤشرات الأساسية للاقتصاد الأردني والتي كان من أبرزها الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤثر بشكل مباشر على مستويات معدلات النمو الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى أن باقي متغيرات الدراسة (معدلات البطالة،معدلات التضخم، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة) وإن لم يكن تأثير التسهيلات الائتمانية على تلك المتغيرات ذات التأثير المباشر إلى أنها لها علاقة ذو دلالة إحصائية عليهم مما يتطلب التأكد من توجيه الأموال المقترضة نحو تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تساعد على تحسين قيم متغيرات الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، فقد أوصى الباحث بما يلي:-

1. يجب على إدارة البنك المركزي توسيع وزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المسموحة للبنوك الأردنية تقديمها للأفراد والمؤسسات من خلال تقليل نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع ونسبة السيولة، والذي من شأنه أن يؤثر في زيادة منح التسهيلات؛ حيث أن التسهيلات لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الأردن.
2. يتطلب من إدارة البنك المركزي الرقابة بشكل دوري ومستمر على البنوك الأردنية للتأكد من توجيه الأموال المقرضة من قبل البنوك والتي تمثل بحجم التسهيلات الائتمانية إلى الأفراد والمؤسسات بأنها تستغل في دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع والتي من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأردن.
3. ضرورة زيادة اهتمام إدارات البنوك الأردنية في تمويل المشاريع الانتاجية والقطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي من شأنها زيادة خلق فرص العمل وتقليل من مستويات البطالة في الأردن.

4. **قيام إدارات البنوك الأردنية بتشجيع الأفراد على فتح مشاريع متوسطة أو صغيرة من خلال تقديم عروض خاصة وبأسعار فائدة تفضيلية (نسبة ربح تفضيلية في البنوك الإسلامية) بهدف زيادة حجم المشاريع التي تساعد على تقليل من مستويات البطالة في الأردن.**
5. **لا بد من إدارات البنوك الأردنية التقليل من تمويل الأفراد والمؤسسات التي تستغل تلك الأموال نحو الالمنتجات والسلع الاستهلاكية والتي قد تساعد على زيادة تكاليف المعيشة في الأردن مقارنة بالدول المجاورة، وذلك من خلال زيادة نسبة الفائدة (نسبة الربح في البنوك الإسلامية) على القروض والائتمان المصرفي الممنوح باتجاه القطاع الاستهلاكي.**
6. **يتطلب من البنك المركزي تعزيز واستدامة سياسات ائتمانية أقوى في منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الأردنية، وأن يكون هناك إطار قانوني شامل يساعد في رصد وقياس أداء الائتمان المصرفي.**

المراجع

1- احمد ملاوي, احمد المجالي، 2008، تاثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، دراسة حالة الاردن (1970- 2003) مجلة النهضه المجلد التاسع، العددالاول.

2- تقارير سنوية للبنك المركزي الأردني من 1999-2016 .

3- جمعية النوك الأردنية، من 1999-2016 .

4- خلود عطية الفليت، 2004, أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفه (دراسة تطبيقيه على المصارف العاملة في فلسطين) رسالة ماجستير، الجامعه الاسلامية، غزة.

5- دائرة الإحصاءات العامة – الأردن، من 1999-2016 .

6- صالح الزرقان، 2010, التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانيه, مجلس كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية.

7- عمر ابو عبدة، خالد الزبدة، 2015, دور التسهيلات الائتمانيه الممنوحة من قبل المصارف التجاريه في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين – دراسه قياسيه للفترة (1994-2013)، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 10.

8- Ademu,, W.A., 2006, The informal sector & Employment generation, Proceeding of the 2006 Annual Conference of the Nigeria Economic Society, August 22nd-24th.

9- Ayman, Alkhazaleh, 2017, Does Banking Sector Performance Promote Economic Growth? Case Study of Jordanian Commercial, Journal of problems & perspectives in management, ISSN: 1727-7051.

10- Bayoumi, T., & Ola, M, 2008, Credit Matters: Empirical Evidence on U.S. Macro Financial Linkages, IMF working paper No. Wp/08/169.

11- Castillo, P.J., 2009, Unemployment threats of the financial Crisis, Asia Pasific Social Review 9 (1): 41-46.

12- Dewett, K.K., 2005, Modern Economic Theory, Shyarn Lal Charitable Trust, New delhi, India.

13- Gilis M and etal, 1983, Economics of Development, Internet, http\\www.norton.co.ny.

14- I wedi, Marshal & Onueg bu, 2014, Credit Risk and Performance of selected Deposit Money Banks in Nigeria: An Empirical Investigation, European Journal of Humanities & Social Science, 31 (1), 1684-1694.

15- Ismet, G., 2013, Relation Between Bank Loans and Unemployment in the European Countries, Journal of European of academic Research, vol 1, ISSN 2286-4822.
16- Izz Eddien N. Ananzeh, 2016, Relationship between Bank Credit & Economic Growth: Evidence from Jordan, International Journal of Financial Research vol 7 No 2.
17- Jhingan, M.L., 2006, The Economic of Development & Planning, 38th Edition, Virnda Publication (p) LTD, Delhi.
18- Kasekende, L., 2008, Developing a sound Banking System, paper Presented at IMF Seminar, Tunisia.
19- Khan, M.s., Senhadji, A., 2003, Financial Development and Economic Growth, A review & new evidence, Journal of African Economics, 12, AERC Supplement 2 pp 89-110.
20- Leitao, N.C. (2010) Financial Development of Economic Growth: A panel Data Approach. Theoretical Of Applied Economics , 17.5(511)15-24
21- Levine, R., Loayza N .Beek T, 2005, Financial Intermediation And Growth, Causality And Causes, Journal Of Monetary Economics 46:31-77
22- Mishkin, F. S., 2007, The Economics of Money and Financial Markets, Pearson/Addison Wesley.
23- Obamuyi, T.M.Edun, A.T.Kayode ,O.F. (2011) Bank Lending. Economic Growth And Berformara Of The Maniu Facturing Sector in Nigeria, European Scientific journal, VOL 8 ,No:8 . pp19-36
24- Pagano, M., and G. Pica, 2012, Finance and Employment, Economy Policy, 27 (69): 50-55.
25- Shabbir,G., S., Anwar, Z., Hussain, and M. Imran, 2012, Contribution of Finance sector Development in Reducing Unemployment in Pakistan, International Journal of Economics & Finance, 4 (1) : 260-268 .
26- Suna Korkmaz, 2015, Impact of Bank Credit on Economic Growth and Inflation, Journal of Applied Finance and Banking, vol 5, No 1, ISSN: 1792-6580.
27- Wai, U.Tun, 1979, Economic Essays on Developing Countries, Washington, D.C.
28- Z. Yakubbu, A. Y. Affoi, 2014, An analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria, Journal of Economic Theory, Maxwell Scientific Organization, ISSN: 2042-4841, eISSN: 2042-485x.

دور التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات

(دراسة حالة على شركة الجوف للتنمية الزراعية)

The role of financial analysis in monitoring the performance of companies (An analytical study on Al-Jouf Agricultural Development Company)

د. نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن — أستاذ المحاسبة المشارك

أ. سهى محمد الكنيدري — باحثة ماجستير

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات، وقد أجرت الباحثتان الدراسة على شركة الجوف للتنمية الزراعية، وقامتا بالتحليل المالي الأفقي، والتحليل المالي للنسب، على قوائم الشركة المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ربحية المؤسسة ضعيفة في عام 2019م ولم تحقق أرباح خلال العام الأخير، بل حققت خسارة، وهذا يدل على ضعف أداء الشركة، وبالتالي ينبغي دراسة الأسباب الكامنة وراء ذلك، كان بإمكان الشركة تحقيق أرباحاً أكثر لو أن استخدمت أساليب الرقابة على الأداء والتحليل المالي، كما ينبغي الاهتمام بالظروف المحيطة بالشركة منها قرار إيقاف زراعة الأعلاف الذي كان يمثل 46% من مبيعاتها، بالتالي أثر على أرباح الشركة، وكذلك قرار القيمة المضافة، وأظهرت الدراسة بأن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الأفضل للموارد عن طريق النظر في نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، والاختيار بين البدائل، مما سيؤدي إلى تحسين اقتصاد الشركات وبالتالي تحسن الاقتصاد العام، وأن للتحليل المالي الأفقي وتحليل نسب الربحية والمديونية والسيولة دور فعال في الرقابة على أداء الشركات، وتحديد الوضع الحقيقي للشركة ومعرفة مركزها المالي وتحديد مواطن القوة فيها، والكشف عن مواطن الضعف والقضاء عليها.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة، توصي الشركات بأن تؤكد على مسألة الإفصاح الحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات، والاستفادة من نتائج التحليل المالي في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تقييم الأداء باستخدام أدوات التحليل المالي، وتحديد أوجه القوة والضعف، وينبغي القيام باحتساب الفرصة البديلة عند إجراء تحليل مالي، لاحتساب الفرصة الضائعة والتي لا تظهر بأساليب الرقابة الأخرى، وقد أظهرت الدراسة مقدار الهدر في الأرباح عندما حُسبت الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من الأموال المعطلة والتي تتمثل بزيادة نسبة السيولة السريعة عن الحدود المعروفة من قبل المختصين.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الرقابة، تقييم الأداء.

Abstract

This study aimed to identify the role of financial analysis in monitoring the performance of companies, and the tow researchers conducted the study on Al-Jouf Agricultural Development Company, and they conducted horizontal financial analysis, and financial analysis of ratios, on the company's financial lists.

The results of the study showed that the profitability of the organization is weak in 2019 and did not achieve profits during the last year, but it achieved a loss, and this indicates the poor performance of the company, and therefore the reasons behind this should be studied, the company could have achieved more profits if it used the methods of monitoring performance and analysis Financial, Attention should be paid to the circumstances surrounding the company, including the decision to stop the cultivation of fodder, which represented 46% of its sales, thus affecting the company's profits, as well as the value-added decision, and the study showed that performance monitoring achieves the best use of resources by looking at weaknesses and working to correct them, and selection Among the alternatives, which will lead to an improvement in the corporate economy and consequently an improvement in the general economy, and that horizontal financial analysis and analysis of profitability, debt and liquidity ratios play an effective role in monitoring the companies 'performance, determining the real position of the company, knowing its financial position, identifying its strengths, etc. P vulnerabilities and eliminate them.

Based on this study, the researcher recommends companies to emphasize the issue of computer disclosure in terms of its display of all information, and to take advantage of the results of financial analysis in combating administrative and financial corruption by assessing performance using financial analysis tools, and identifying strengths and weaknesses, and the opportunity should be concerned as alternative when performing a financial analysis, to shows the missed opportunity that does not appear by other methods of control, and the researcher showed the amount of waste in profits when calculating the profits that could be obtained from the idle funds represented by an increase in the rapid liquidity ratio from the limits known by the specialists.

Key words: financial analysis, control, performance evaluation.

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

نتيجة كبر المنشآت وتبعثرها الجغرافي، جعل الرقابة على الأداء بواسطة صاحب العمل وسيلة غير عملية في التطبيق مما أدى إلى وجود أنظمة كفؤة وفعالة للرقابة المالية في أية منظمة يعتبر من الأمور الهامة في نجاح تلك المنظمة في تحقيق أهدافها، نظراً لما تشكله أنظمة الرقابة من أساس مهم من بين الأسس التي تقوم عليها تلك المنظمة. (عقون، حنان2017، ص1)

وأكد المختصون في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة، أن عملية التنمية والتحديث والتطوير لا تتم إلا بحسن استخدام أدوات العملية الإدارية والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ومن الأدوات الفعالة في مجال التخطيط والرقابة هي التحليل المالي، فإنه وما يحمل من أدوات هو ضرورة من ضروريات الشركات التي تريد أن ترتقي بأدائها، وتعد القوائم المالية هي أهم مخرجات المحاسبة المالية، وهي في نفس الوقت منطلق التحليل المالي الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تساهم في تشخيص الوضع المالي للشركة.(عبدالله، علي،2008،ص 19)

وتتمكن الشركة من خلال التحليل المالي من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وقراراتها التمويلية والاستثمارية، ومن أكثر الأدوات المستخدمة في التحليل المالي هي النسب المالية، والتي تمثل فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وإن مقارنة النسب المالية بما حققته شركة معينة في السنوات الماضية ستمكنها من التعرف على الاتجاه العام وبالتالي معرفة ما إذا حققت الشركة تقدماً أو تراجعاً في حجم نشاطاتها وتقييم كفاءة الأداء للشركة موضوع البحث. (أحمد، سمير،2012، ص251)

ستوضح الباحثتان في الدراسة مفهوم الرقابة وأدواتها، وستتعرض إلى التحليل المالي باعتباره أحد أدوات الرقابة المتقدمة للشركات، وتستعرض عملية تقييم الأداء، وستقوم بالتحليل المالي لإحدى الشركات وهي شركة الجوف التنمية الزراعية، من خلال التحليل الأفقي وتحليل النسب.

المبحث الأول: الخطة العامة للدراسة

سنتناول في هذا المبحث مشكلة الدراسة، وأهدافها واهميتها وفرضياتها ومنهج الدراسة وحدود الدراسة وخطة الدراسة ومصطلحات الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركة، والاستفادة منها في التخطيط والرقابة، وتقييم أداء المنشأة، واتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه (عقون، حنان،2017،ص1)، من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل تساعد ادوات التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات؟

من خلال الاجابة على الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يساعد التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف الزراعية السعودية.
2. هل تساعد نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
3. هل تساعد نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
4. هل تساعد نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مدى قدرة التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

2. التعرف على مدى قدرة نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
3. التعرف على مدى قدرة نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
4. التعرف على مدى قدرة نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

بسبب تعقد وتوسع أنشطة الأعمال، وكذلك الانهيارات والأزمات المالية التي مست كبرى المؤسسات، أصبح التحليل المالي وسيلة أساسية لتقييم أداء المؤسسات والحكم على نتائج أعمالها، وتبيان جوانب القوة والضعف فيها (معتوق، جمال،2017،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد48، ص80)، فتنبع أهمية البحث مما يقدمه التحليل المالي من تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها المحاسبة، ومن ثم انتاج معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة، وحسب رغبة المستفيد، والتحليل المالي يعتبر أحد الأدوات التي تساعد الإدارة على وضع الخطط، والرقابة على هذه الخطط، ومن ثم أحد الأدوات الجيدة في تقليل التكاليف والهدر.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثتان تعتمدان على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي امكانية أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة على أداء الشركات وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. امكانية التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف الزراعية السعودية.
2. امكانية نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
3. امكانية نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

4. امكانية نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

خامساً: منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ونطاقها، وحدودها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف وتحديد مشكلة الدراسة وصفاً شاملا، وذلك من خلال استقراء ما ورد في الكتب والمجلات العلمية والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة، وبالتحليل المالي للشركة محل الدراسة، وتمثلت حدود الدراسة الزمنية من عام 2010م وحتى عام 2019م والحدود المكانية اقتصرت على شركة الجوف للتنمية الزراعية.

المبحث الثاني: الدّراسات السابقة.

تمهيد:

يتضمَّن هذا الجزء الدّراسات السابقة ذات الارتباط بالدّراسة الحاليّة، واعتمدت الباحثتان في تقديم الدّراسات السابقة على ذكر موجز يتضمّن: هدفها، مجتمعها وعينتها، منهجها، أداتها، أبرز نتائجها ذات الصلة بالدّراسة الحالية، ثم التعقيب على الدّراسات السابقة.

أولًا: الدّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة:

1. دراسة النعساني، أحمد ياسر (2005) " استخدام التحليل النسبي في قياس فاعلية أداء السياسات المالية التشغيلية" هدفت الدراسة الى اختبار نماذج متخصصة للتحليل المالي بحيث تساعد هذه النماذج في تقويم الاداء المالي للمنشآت في الخرطوم والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وفي التنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها الشركات في المستقبل في تقييم سلامة السياسات المالية والتشغيلية، واستخدم المنهج التحليل في تحليل البيانات باستخدام النسب المالية، والاحصائي باستخدام برنامج إحصائيين و توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم وجود فرق بين الأسباب التي يعتمد عليها وهي تحليل المعلومات والبيانات أحياناً وفق نماذج متخصصة في التحليل المالي من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم الأداء، أوصت الدراسة بالعمل على نشر

التقارير المالية المفصلة والسنوية كاملة ومرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف جزء من هذه التقارير المالية.

2. دراسة جمعة، علي سويسي، (2006م) "التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية "هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في نجاح المصارف الأهلية ، والوقوف على أسباب نجاح بعض هذه المصارف وتعثر البعض الآخر، العمل على تقويم المصارف الأهلية من حيث إدارة السيولة والربحية بالخرطوم، انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، و توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام أسالب التحليل المالي المختلفة تفيد في تقويم أداء إدارة السيولة والربحية بالمصارف الأهلية بالجمهورية العربية الليبية، التحليل المالي يوضح تقارب معدل العائد على الودائع والأصول في كل من المصارف الناجحة والمتعثرة، التحليل المالي يمكن المصارف الأهلية من تفادي الأسباب التي تؤدي إلى التعثر وعدم النجاح باستخدام أساليب التحليل المالي لمعرفة المستويات المناسبة للسيولة والربحية، أوصت الدراسة بضرورة إتباع المصارف الأهلية بالجماهرية الليبية أساليب التحليل المالي للتعرف على المستويات المناسبة للسيولة والربحية، ضرورة وضع معايير عامة لمتطلبات العمل المصرفي في ضوء المعايير التي يحددها مصرف ليبيا المركزي وللمعايير الدولية، ضرورة، وضع سياسات ائتمانية محكمة وواضحة يتم بموجبها الالتزام بأساليب إدارة الائتمان المعيارية وكافة المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان والتحوط لها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

3. دراسة عبد الله، علي خلف (2008م) "التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات" هدفت الدراسة إلى الكشف عن الانحرافات المالية وغير المالية، في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الاستثمارية بأقل وقت وجهد وتكلفة، وأعلى جودة، معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، والمتفشية في الكثير من الدول عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات، واستخدم في جمع المعلومات بالبحث في المراجع العربية، واعتمد في الحصول على البيانات المالية من التقارير المالية

والمحاسبية والإحصائية المنشورة لشركة الإسمنت السعودية، مع استخدام الاساليب المالية والإحصائية، وتوصلت الدراسة الى مدى فعالية ودقة أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف وتحليلها، واجراء المقارنات مع السنوات السابقة، أن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الامثل للموارد عن طريق الاختيار بين البدائل ومن ثم سيحقق ذلك تنمية اقتصاديات الشركات وتوسعها.

4. دراسة ردة، خديجة، وآخرين (2017م) "الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات" وتهدف إلى التعرف عن قرب على القوائم المالية كأحد أهم مخرجات المحاسبة المالية، الوقوف على كيفية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة بالجزائر، مع تسليط الضوء على أهم الأدوات المستخدمة في ذلك، وإبراز مكانة و أهمية القوائم المالية كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، يعد التحليل المالي أهم الوسائل والآليات المستخدمة من طرف الإدارة والأطراف الخارجية لأجل الحصول على معلومات تساعد في عملية ترشيد القرارات، وأن التحليل المالي هو أهم وأنجح الوسائل لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

5. دراسة مهند، علي جمال، (2019م) "أثر الرقابة على أداء المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني" هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الرقابة بكل أنواعها في أداء البنك الإسلامي الاردني، واعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيان لبيان أثر الرقابة على أداء البنك الإسلامي الأردني، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للرقابة على أداء البنك، ووجود تأثير ايجابي على تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة.

التعليق على الدراسات السابقة

أكدت غالبية الدراسات السابقة على دور التحليل المالي في مساعدة الشركات في وضع الخطط والرقابة عليها، ومن ثم أحد الأدوات الجيدة في تقليل التكاليف والهدر، يوجد تشابه في الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على أن التحليل المالي من أهم أدوات الرقابة على الأداء كما في دراسة النعساني (2005) ودراسة جمعة (2006)

ودراسة عبدالله (2008) ودراسة خالد سليمان (2011) ودراسة تاج السر (2016) ودراسة ردة (2017)، وتشابهت دراسة مهند (2019) مع الدراسة الحالية في تأثير الرقابة على الكشف عن أوجه القوة والضعف في الشركات، ومع دراسة (عقون) في أهمية أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة، كما اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في استخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي للقوائم المالية.

تختلف الدراسة في اختلاف البيئة حيث أن عينة الدراسة هي "شركة الجوف للتنمية الزراعية" واختلفت كذلك بتركيزها على التحليل الأفقي للقوائم المالية وتحليل النسب، في تقييم الرقابة على الأداء بالشركات.

القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

تعتبر الرقابة عملية مكملة للعمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه والتنسيق، ففي مجال التخطيط تبرز مواطن الضعف في الخطط وتكشف عن معوقات التنفيذ والانحرافات عن الأهداف الموضوعة، وقد يؤدي إلى تعديلها أو تغييرها ببدائل أخرى، وبالنسبة للتنظيم والتوجيه فعن طريق المعلومات المتدفقة في النظام الرقابي يمكن تقدير نواحي الخلل في الهيكل التنظيمي مما يفسح المجال للتعديل والتطوير حتى تتحقق الفاعلية في الأداء. (بوسفط، آمال 2016ص42)

ويعتبر التحليل المالي من الأنشطة الهامة في الإدارة المالية، ولقد ظهرت أهميته كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة، فيضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الاصلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد أوجه الضعف وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية. (عقون، حنان، 2017، ص5)

المبحث الأول :الرقابة:

تمهيد: يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالرقابة، ومراحلها، وأنواعها، وأدواتها.

أولاً: مفهوم الرقابة:

الرقابة لها تعاريف متعددة فمن التعريف ما هو واسع المفهوم ومنها ما هو مقتصر على مفهوم ضيق، سوف نشير هنا إلى بعض هذه التعاريف، عرفتها (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني،2003،ص93) بأنها عبارة عن عملية تقييم النشاط الإداري الفعلي ومقارنتها بالنشاط الإداري المخطط وبعد ذلك يتم تحديد الانحرافات بطريقة وصفية أو كمية من أجل اتخاذ اللازم لمعالجة الانحرافات، وعرفها (جفال، مهند، 2019، ص14) بأنها عملية قياس الأداء وتصحيحه أي التأكد من أن سير العمليات قد تم كما هو مخطط وأن الأهداف أنجزت وبالتالي تحديد الانحرافات وطرق معالجتها.

وتعرف الباحثتان الرقابة أنها استخدام الإدارة للموارد أفضل استخدام عن طريق دراسة البدائل وإيجاد أفضل بديل، ووضع المعايير وقياس الأداء بتحديد أوجه القوة والضعف.

ثانياً: أدوات الرقابة:

أولاً: الموازنات التقديرية:

تعتبر الموازنات التقديرية أداة تخطيطية ورقابية فعالة، تسعى إلى التأكد من حسن تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة، حيث تضع الإدارة العليا الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، لتقوم الإدارة الوسطى بترجمة هذه الأهداف إلى وسائل وخطوات قابلة للتطبيق، ويأتي دور الإدارة الدنيا للقيام بعملية التنفيذ، ويتم تحقيق ذلك من خلال إعداد موازنات تقديرية تحدد مسبقاً أوجه النشاط المختلفة والأداء المطلوب من قبل الإدارات المختلفة في المؤسسة (لمين، بخليلي 2014، ص4)، والموازنات تخدم منظمة الأعمال في أربعة قضايا أساسية:

الأولى مساعدة المدراء على تنسيق الموارد واستخداماتها في إطار مختلف البرامج والمشروعات، والثانية مساعدة الإدارة في تحديد المعايير الخاصة بالرقابة، والثالثة تمثل دليل عمل لاستخدام موارد المنظمة وتوقع النتائج من هذا الاستخدام،

وأخيراً فإن الموازنات تسهل عملية تقييم الأداء للمدراء والوحدات التنظيمية. (بوسفط، آمال 2017، ص60)

تعد الميزانيات التقديرية أو التخطيطية من أقدم الوسائل الرقابية، فهي ترجمة رقمية للخطة عن فترة زمنية مقبلة، وبمعنى آخر هي قائمة للنتائج المتوقعة من الخطة معبر عنها بقيم مالية. وبذلك تربط الميزانيات التقديرية عملية التخطيط بالرقابة، ومنها ينشأ نظام محكم من الرقابة يتيح للمدراء التعرف على مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل ومن الذي سيقوم بعملية الصرف وفي أي الوجوه، وما هي الإيرادات المتوقعة، فعن طريق المقارنة بين الأرقام المخططة والأرقام الفعلية للمصروفات والإيرادات يتم تحديد الانحرافات المالية، وهذا يعني أن التقديرات المالية الرقمية الواردة في الميزانيات هي بمثابة معايير يقاس بها الانجاز في المنظمة في فترة زمنية محددة. (عليان، ربحي، 2007، ص 20)

ثانياً: المراجعة الداخلية والخارجية:

المراجعة الداخلية هي التي يقوم بها موظف من داخل المؤسسة، وتهدف أساساً إلى التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية الموضوعة واكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب، والمراجعة الخارجية هي أن تقوم جهة مستقلة من خارج المؤسسة بعملية المراجعة وذلك بهدف إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية. (السعدية، لعموري، 2016، ص9)

ثالثاُ: التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الامريكية، والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على اثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات،(مجلة الاقتصاد والمحاسبة،م2015،ع661،ص27) وهي خطوة ضرورية للتخطيط المالي المستقبلي، إذ أنه من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل الشروع في وضع الخطط المستقبلية لها، ويعتمد التحليل المالي على البيانات والأرقام التي تظهر في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ويعتبر التحليل المالي أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع، كما يستخدم

التحليل المالي كمقياس لأثر السياسات الإدارية على أرباح المشروع ومركزها المالي.(تاج السر، محمد، وآخرون ،2016، ص5)

وأن أحد أهم أدوات الرقابة هي التحليل المالي وهو ما يدعو الباحثتان إلى أن تستعرض في المبحث الثاني مفهوم التحليل المالي وأدواته وطرقه وأساليبه.

المبحث الثاني: التحليل المالي

تمهيد: تطرقت الباحثتان في هذا المبحث إلى التحليل المالي، مفهومه، وأهميته وخطواته، وأساليبه.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

عرف التحليل المالي بأنه مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية، التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل(خلف، علي عبدالله،2008 ، ص21)، وعرف بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار.(عقون، حنان،2017،ص4)

وترى الباحثتان أن التحليل المالي هو تحليل المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وغيرها من القوائم) والمعلومات غير المحاسبية، باستخدام أساليب التحليل المالي، من أجل تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ومعالجة أسباب الضعف.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

أهمية التحليل المالي تتمثل في الآتي:

1. تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
2. الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.
3. التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.

4. المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
5. يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
6. مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
7. إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة. (عمار، بن مالك،2011، ص15)

ثالثاً: خطوات التحليل المالي

1. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل المالي وهذا يتعلق بغرض الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده، فهل تريد تقييم الأداء النهائي، أم تريد اجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، ام اجراء تحليل لإنتاجية العمل، أو غيرها من الأهداف.
2. تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها. (عقون، حنان،2017، ص6)
3. جمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل.
4. تحديد الأدوات التي سوف تطبق في عملية التحليل.
5. استخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول الى مؤشرات معينة يستفاد منها في عملية التحليل.
6. تحليل المؤشرات من أجل معرفة اتجاهها في المستقبل.
7. كتابة الاستنتاجات والنتائج في شكل تقرير يقدم للجهة الطالبة للتحليل. (الحيالي، وليد، 2008، ص15)

رابعاً: أنواع التحليل المالي:

1. التحليل الرأسي: يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالته مع بقية العناصر الأخرى، لقائمة الدخل يستخدم صافي المبيعات واجمالي الأصول لقائمة المركز المالي، لقياس الكفاءة البيعية، والائتمانية، والاستثمارية، وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مالية.
2. التحليل الأفقي: يتضمن تحليلاً لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات مالية متتالية لدراسة اتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزيادة أو النقصان مع سنة الأساس

بعد تحويل الأرقام إلى نسبة مئوية لمعرفة مدى النمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من العناصر عبر المدى الزمني. (محمد، صابر تاج السر،2016، ص8)

3. التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

تعبر النسب المالية عن إيجاد علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ولا شك أنها تعتبر من أهم أساليب التحليل المالي، حيث يتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من التقارير والقوائم المالية أو من يمثلهم من المحللين بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم التشغيلية (لطفي، أمين، 2005، ص312) ويمكن تقسيمها الى خمسة مجموعات رئيسية وهي:

1. نسب السيولة.
2. نسب الربحية.
3. نسب النشاط.
4. نسب المديونية (الرفع المالي)
5. نسب الاستثمار في الأسهم.

المبحث الثالث: تقييم الأداء

تمهيد: يهدف هذا المبحث إلى التعرف على تقييم الأداء، مفهومه، أهميته وأهدافه، وكيفية أدائها من خلال قياس الربح، وبالتالي التعرف على خطوات تحليل الربحية.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء:

هناك تعاريف عديدة لتقويم الأداء ولكنها تكاد متشابهة حيث أنها تحمل نفس المعنى وغن كان بعضها اوسع مفهوماً من البعض الآخر إلا أن المحصلة تشير إلى تشابه هذه التعاريف، فهي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الشركة في إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية، الإنتاجية، التقنية، التسويقية، التخطيطية....الخ، خلال فتره زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، مع إبراز مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على

الصناعات المثيلة، وذلك عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورًا في مجال عملها (الكرخي، فؤاد،2007،ص31)

وتم تعريفها بانها مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميًا وعمليًا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين(سعودي، نادية 2018، ص21)

ثانياً: كيف تتم عملية تقييم الأداء:

كلما ازداد حجم المبيعات في المشروع كلما ازداد حجم الارباح المطلق، وعندما نريد أن قيم الانشطة المختلفة فإننا نستخدم المؤشر النسبي " الربحية" والذي هو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج خلال نفس الفترة ومعبراً عنها بنسبة مؤية، إذ مؤشر الربحية يعتبر أحد مؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد كفاءة الأداء. (عمار، بن مالك،2010، ص95)

1. خطوات تحليل الربحية:

هناك مجالات عديدة يتضمنها برنامج تحليل الربحية وهذا الأمر يتحدد طبقا للجهة التي تريد إجراء هاذ البرنامج فهناك جهات داخلية وأخرى خارجية ولكل جهة هدفها الخاص بها وبصوره عامة يتضمن برنامج تحليل الربحية الخطوات التالية:

1-تحديد الهدف من التحليل:

على أساس هدف التحليل يتم تحديد الخطوات اللاحقة والمقصود بهدف التحليل هو تحديد:

أ-موضوع التحليل: ما هو موضوع التحليل؟ هل هو تحليل ربحية الاصول مثلا: أم ربحية السهم...ألخ

ب – أغراض التحليل: وهذا يرتبط بالطرف المستفيد من التحليل، حيث أن كل تحليل له أدواته وأساليبه الخاصة به والذي يختلف باختلاف الجهة التي تقوم به.

2-اختيار أساليب وأدوات التحليل:

عملية اختيار أساليب وأدوات التحليل تعتمد على المحلل المالي وعملية اختياره للأساليب والأدوات التي يعتقد انها ستوصله الى نتائج جيدة فقد تستخدم الطرق التقليدية او الطرق الرياضية او الاحصائية او جميع هذه الطرق.

1- تحديد منهج التحليل:

ويتم تحديد المناهج اما على أساس مقارنة النتائج الأصلية الفعلية مع المخططة "المعيارية" أو منهج التحليل الراسي "الثابت". (عبدالله، علي 2008، ص42)

4-تحديد الانحرافات:

وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الاهداف المخططة للشركة، وذلك باعتبار أن الانحرافات التي حصلت في النشاط سيتم حصرها وتحديد أسبابها ومعالجتها بالطريقة المثلى.

5-متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

وذلك بتزويد نتائج تقييم الأداء إلى الإدارات المختلفة داخل الشركة، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فاعلية المتابعة والرقابة. (عمار، بن مالك،2010، ص95)

ثالثاً. العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأرباح.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية توثر على حجم الأرباح المطلقة في المشاريع الاقتصادية هي:

1- المبيعات
2- التكاليف
3- المصروفات

وينبغي تحديد حجم التغيرات التي تصيب كل عامل من العوامل أعلاه، أي احتساب التغير في كمية المبيعات وتأثيرها على الأرباح وثانياً التغير في الأرباح نتيجة التغير في معدل الأرباح الإجمالية وثالثاً التغير في معدل التكاليف الإجمالية في الأرباح، (عبد الله، علي، 2008، ص42).

القسم الثالث: الإطار العملي للدراسة

مقدمة:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، سيتم العمل في هذا الفصل على التحليل المالي لشركة الجوف الزراعية للفترة من 2010 م وحتى 2019م. مع عرض النتائج والتوصيات.

المبحث الأول :التحليل المالي لشركة الجوف والنتائج.

تمهيد: سنستعرض في هذ المبحث معلومات عامة عن شركة الجوف ووضعها المالي، والتحليل المالي الافقي للشركة، وتحليل النسب، وعرض نتائج التحليل.

أولاً: نبذة عن شركة الجوف

شركة الجوف للتنمية الزراعية (عضو الجمعية السعودية للزراعة العضوية) شركة مساهمة سعودية –مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وتأسست في 1408/06/08ه الموافق 1988/01/28م وتم تسجيلها بموجب السجل التجاري رقم 34004730 بمدينة سكاكا الجوف برأس مال قدره 300 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 30 مليون سهم القيمة الاسمية لكل سهم عشرة ريالات وقد تم الاكتتاب بأسهم الشركة بالكامل، وتقوم بإنتاج جميع المحاصيل الرئيسية بالإضافة لإنتاج الزيتون وزيت الزيتون وإنتاج الألبان.

أعلنت الشركة عن تحقيق خسارة لعام 2019م بالمقارنة مع صافي ربح عام 2018م، وأرجعت السبب في تحقيق صافي خسارة إلى انخفاض مبيعات العام بنسبة 37.47% بقيمة 134.49 مليون ريال، وارتفاع نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات من 71.19% إلى 81.96% مما كان له أثر على انخفاض مجمل الربح بقيمة 62.88 مليون ريال بنسبة 60.83%، بالإضافة إلى زيادة المصروفات الأخرى نتيجة تكوين مخصصات هبوط بيوت محمية واستبعاد أشجار فاكهة بإجمالي مبلغ 17.44 مليون ريال، وذلك بالرغم من انخفاض مصروفات البيع والتوزيع بقيمة 13.21 مليون ريال بنسبة 36.71% ، وانخفاض مصروف الزكاة بنسبة 32.46%.

كما أن مبيعات الأعلاف الخضراء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بلغت 11 مليون ريال سعودي بما يمثل 5% من اجمالي المبيعات مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م حيث بلغت مبيعات الاعلاف الخضراء 160 مليون ريال سعودي بما يمثل 45% من اجمالي المبيعات، حيث توقفت الشركة عن زراعة الأعلاف الخضراء طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (66) الصادر بتاريخ 25 صفر 1437ه (الموافق 7 ديسمبر 2015م) بإيقاف زراعة الأعلاف الخضراء في مدة لا تتجاوز ثلاث أعوام.

ثانياً: التحليل المالي

ستقوم الباحثتان بالتحليل المالي لشركة الجوف للتنمية الزراعية للفترة من 2010م وحتى 2019م.

1. التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي (3-3):

بالنظر إلى أرصدة النقدية في الجدول (3-3) نرى أنها في انخفاض مقارنة بسنة الأساس بنسبة نقص تصل إلى 72% في عام 2016، ومن ثم ترتفع النسبة في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 7.70%، 5%، 1% على التوالي، وتكاد تكون نسبة الزيادة ضئيلة، وهذا يعطي مؤشر على نقص قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية وخاصة أن الانخفاض في ارصدة النقدية يقابله زيادة في الالتزامات الجارية بنسبة 41% عام 2019 مقارنة مع سنة الأساس.

1. وبمقارنة إجمالي الأصول المتداولة نجد أن هناك زيادة في سنوات التحليل ثم انخفضت في عام 2017 بمقدار 3.171.507 بنسبة نقص 1% ومن ثم ارتفعت بشكل كبير في العامين 2018و 2019 بمقدار 304.860.051 بنسبة زيادة 117% و281.444.156 بنسبة زيادة 108% على التوالي. وتعتبر الزيادة في عام 2019 متسقة مع الزيادة في المخزون حيث زادت بنسبة 39% مقارنة مع سنة الأساس.
2. بمقابلة المطلوبات مع حقوق المساهمين، يتضح لنا من الجدول ارتفاع حقوق المساهمين من عام لآخر مقارنة بسنة الأساس حتى أصبحت في 2015 نسبة الزيادة 50%، وفي عامي 2016 و2017 كانت نسبة الزيادة 23%، وفي عام 2018 24% وفي عام 2019 نسبة الزيادة 12% مقارنة بسنة الأساس، بينما في المقابل نجد ارتفاع في

نسبة المطلوبات من عام إلى عام آخر حيث تتراوح نسبة الزيادة من 129% وتصل ذروتها إلى 306% في عام 2016 ومن ثم تنخفض حتى تصبح نسبة النقص 183% عام 2019، ويدل ذلك على وجود ضعف في مقدرة الشركة على سداد مديونياتها ويجب على الشركة معالجة ذلك.

3. الأصول غير المتداولة لها القدرة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل، حيث يشكل هذا المعدل مؤشراً مهما للمقرضين لطمأنتهم على حقوقهم، وبالنسبة للشركة موضوع البحث فإن هذا المعدل كان جيد جداً حيث بلغت نسبة الزيادة في 2019 62% مقارنة مع سنة الأساس.

2. التحليل الأفقي لقائمة الدخل. جدول(3-4)

التحليل الأفقي لقائمة دخل شركة الجوف للتنمية الزراعية وذلك باستخدام السنة الأولى كأساس للمقارنة مع السنوات التي تليها لقياس المبيعات، نجد أنها في زيادة مستمرة من عام إلى آخر ومما نتج عنه زيادة تكلفة المبيعات بصورة متوازنة، عدا عام 2019 الذي حقق انخفاض في المبيعات مقارنة بسنة الأساس والسنوات التي تسبقها، بنسبة تغير 24% مقارنة مع سنة الأساس 2010، ويتضح كذلك من التحليل الأفقي لقائمة الدخل مقدار الزيادة في صافي الربح من عام إلى آخر حتى وصل إلى ذروته في عام 2014 بنسبة تغير ايجابية 65% مقارنة بسنة الأساس، ومن ثم بدأت الأرباح في الانخفاض الملموس حتى أصبح بنسبة تغير 131% في عام 2019 مقارنة بسنة الأساس 2010، ويتضح كذلك وجود زيادة ملحوظة في المصروفات البيعية والإدارية من عام لآخر مع ضعف العائد في بعض السنوات، فنلاحظ في السنوات الثلاث الأخيرة نسبة التغير في المصروفات الإدارية 136%-153%-136% مقارنةً بسنة الأساس ويقابلها انخفاض في صافي الدخل بنسبة تغير تبلغ للأعوام ذاتها61%-36%-131% مقارنة مع سنة الأساس، فيجب على الشركة دراسة عملية زيادة المصروفات ومعالجة الخلل الموجود.

3.تحليل نسب الربحية جدول (3-5):

أ. العائد على صافي المبيعات.

توضح نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات (هامش صافي الربح) ويستفاد منها في تحديد سعر بيع

الوحدة، وبتحليل قائمة دخل الشركة نجد أن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت 9% عام 2019م بالمقارنة ب 10% للعام 2018م مما يجعل أداء هذا المعدل غير جيداً خلال العام 2019م.

ومن خلال الجدول (3-2) نلاحظ استقرار العائد على المبيعات من العام 2010م وحتى 2015م، حيث تتراوح النسب من 27% وحتى 25% صعوداً ونزولاً متقارب، ومن ثم يبدأ بالانحدار ابتداءً من عام 2016م وحتى عام 2019م حيث تتراوح نسب العائد على المبيعات من 18% إلى 9%، حيث كلما انخفضت المبيعات انخفضت نسبة العائد على المبيعات.

ب. العائد على إجمال الأصول.

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الاصول توضح مدى الكفاءة في استخدام الأصول أي ما يمثل الربح العائد من الاستثمار في الأصول، وكلما كان المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس الشركة، كلما كان أداء المنشاة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة، وعند تحليل قائمة دخل الشركة مع قائمة المركز المالي نجد ان نسبة صافي الربح الى اجمالي الاصول قد بلغت 3% عام 2019م بالمقارنة ب4% للعام 2018م، ويعد أداء هذا المعدل غير جيداً خلال العام 2019م عند تقييمه، كما نلاحظ من الجدول(3-5) ارتفاع في نسبة العائد على الاصول في الأعوام الأولى من 2010م وحتى 2014م حيث تتراوح ما بين 11% إلى 12%، ومن ثم تبدأ بالانحدار من عام 2015م وحتى عام 2019م حيث تتراوح من 9% حتى تصل إلى أدنى نسبة في 2019م وهي 3% والتي يقابلها خسارة في صافي الربح، فيجب على الشركة الدخول في استثمارات جديدة لتعوض الخسائر.

ج. العائد على حقوق الملكية.

توضح هذه النسبة ربحية الأموال المملوكة، فتعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، لذا تعتبر مؤشرات على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعتبر مؤشرات أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدد أساسياً لقرارات المستثمرين وتظهر نتائج الجدول

(3-2) أن نسبة العائد على الحقوق فقد بلغت 3% في العام 2019م مقابل 5% في العام 2018م ويعد أداء هذا المعدل غير مقبول، وأن معدل العائد على حقوق الملكية جيداً في الأعوام من 2010م وحتى 2016م حيث حققت عوائد تتراوح نسبتها ما بين 12% إلى 10% ، ومن ثم انخفضت من عام 2017م إلى عام 2019م حيث تراوحت ما بين 4% إلى 3% خاصةً عام 2019م حيث حققت خسائر كبيرة، وبالتالي على إدارة الشركة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها، حتى تتمكن من جذب المستثمرين.

4. تحليل نسب المديونية جدول (3-6):

أ. نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول:

تبين هذه النسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى اجمالي الأصول، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما دلّ على أن المنشأة تعتمد على تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح، نلاحظ أن النسبة غير مرتفعة تتراوح ما بين 9% و24% خلال سنوات التحليل، فكانت في عام 2019 نسبة الديون إلى الأصول 19% وهذا مؤشر مقبول أي أن81% من أصولها يمول ذاتياً، وهذا يعني ان شركة الجوف للتنمية الزراعية موقفها جيد إذا ما أرادت أن تقترض.

ب. نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية:

وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول وحقوق الملكية فنجد هذه النسبة تتراوح ما بين 92% وهي الأدنى في 2014 و131% وأعلاها في 2016، ونجد أن نسبة الملكية في 2019 بلغت 124% وان مجموع أصول الشركة خلال نفس السنة بلغ 774.107.027 ريال فإن جميع المساهمين سيأخذون (774.107.027❖0.124= 9.598.930 ريال) في حالة تصفية الشركة.

ج. نسبة اجمالي الديون إلى حقوق الملكية:

وتقيس مدى إمكانية سداد ديون الشركة من حقوق الملكية في حالة افلاسها، وكانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية تتراوح ما بين 5% إلى 2% خلال سنوات التحليل،

فكانت النسبة في 2019 (2%) أي أن حقوق الملكية تغطي كافة الديون ويزيد ما مقداره 98%، وهذا يعني أن الشركة موقفها جيد فيما لو أرادت أن تقترض.

د. عدد مرات تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المنشأة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان المعدل كبيراً كلما دل على أن المنشأة قادرة على تحمل التزاماتها، فبالنظر إلى الجدول (3-6) نجد أن عام 2012 عدد مرات تغطية الفوائد 234 مرة تمثل نسبة جداً عالية، وكانت النسبة من عام 2013 وحتى عام 2018 تتراوح بين 35 إلى 96 مرة فتعتبر نسبة جيدة وتدل على ان المنشأة كانت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها لكن في عام 2019 وبسبب الخسائر التي بلغت 15.412.865 قبل احتساب الضريبة والزكاة فإن الشركة لن تتمكن من تقطيه فوائد القروض، مما سيؤثر على قرار المقرضون والدائنون.

5. تحليل نسب السيولة جدول(3-7):

أ. نسبة التداول:

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، ويتضح من الجدول (3-7) أن الاتجاه العام للتداول في الشركة متذبذب ما بين ارتفاع، انخفاض، ومن ثم ارتفاع في الأعوام الأخيرة حيث بلغت النسب على التوالي 6.07، 3.51، 3.58، 3.39، 6.40، 4.35، 2.53، 3.15، 8.61، 8.98 مرة ويعزى سبب التذبذب لاختلاف حجم المطلوبات المتداولة بالنسبة للأصول المتداولة خلال تلك الفترة مقارنة بسنة الأساس فمن عام 2011 إلى عام 2013 كان هناك انخفاض في نسب المطلوبات ومن ثم ارتفعت النسبة في 2014 و2015 ومن ثم انخفضت في 2016 و2017 مرة وارتفعت في عامي 2018 و2019 بنسبة زيادة تبلغ 8.61 و8.98 مرة مما يدل على أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية استحقاقات الخصوم المتداولة.

ب. نسبة السيولة السريعة:

وهي النسبة التي تبين مدى تحقيق الشركة لحقوقها من الغير حتى تستطيع تغطية ديونها، وهذا ما نلاحظه في الشركة المدروسة في الجدول (3-7) حيث أنها حققت

نسب أكثر من (1.00) في سنوات التحليل وأفضلها في سنة 2019 حيث بلغت نسبة التداول السريعة 7.05 مرة، وهي نسب جيدة حيث توفر لها الضمان دون اللجوء إلى السيولة الجاهزة.

ج. نسبة التدفقات النقدية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل، ومن الجدول (3-7) نجد أن نسبة النقدية متذبذبة فكانت في سنة الأساس 1.51 مرة، ومن ثم انخفضت من عام 2011 إلى عام 2017 بنسب تبلغ 0.31، 1.16، 0.32، 0.68، 0.38، 0.16، 0.85 مرة، لكن هذه النسب تحسنت في عامي 2018 و2019 لتصبح النسبة 1.04 1.08، وبالتالي الشركة محل الدراسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل.

تجدر الإشارة إلى أن نسب السيولة مفيدة للإدارة من ناحية معرفة موقفها المالي لإبعاد أي مخاطر تهدد المنظمة من ناحية مرور المشروع بضائقة مالية ومن ثم تكون هناك مضاعفات خطيرة على المشروع تؤدي بالمستقبل إلى إعلان افلاسه، إذاً هذه النسب تمثل دور رقابي جيد للإدارة.

ثالثاً: تحليل نتائج الفرضيات:

فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثتان تعتمدان على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي امكانية أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة على أداء الشركات وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. امكانية التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

تثبت الفرضية الأولى حيث أن التحليل المالي الأفقي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال عدد معين من السنوات وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، وبهدف دراسة التغيرات والاتجاهات الحاصلة في كل بند، فهو يقيم نشاطات وإنجازات المنشأة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير، وكذلك تمكن من اكتشاف نقاط القوة والضعف داخل الشركة والوقوف على تطور أداء

الشركة، لكن لا يمكن الاقتصار على التحليل الافقي في تحديد أوجه القوة والضعف بشكل دقيق لأداء الشركة، لاعتماده على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس للتبدلات اللاحقة.

2. امكانية نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

تثبت الفرضية حيث وضحت مدى قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3. امكانية نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

تثبت الفرضية حيث أظهرت تقييم قدرة الشركة على تسديد القروض والفوائد.

4. امكانية نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

5. تثبت الفرضية حيث أنها كشف أوجه القوة والضعف في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. إن عملية تقييم الأداء والتحليل المالي له أهمية كبيرة والذي يجعل الشركات والشركة محل الدراسة إصدار تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات المالية، كذلك بعض النسب المالية والمقارنات والتفاصيل التي توضح طبيعة نشاط الشركة.
2. يمكن القول إن ربحية المؤسسة ضعيفة في عام 2019م ولم تحقق أرباح خلال العام الأخير 2019م، بل حققت خسارة، وبالنظر إلى هذه النتائج فإنها تدل على ضعف أداء الشركة، وبالتالي ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.
3. ينبغي الاهتمام بالظروف المحيطة بالشركة منها قرار إيقاف زراعة الأعلاف الذي كان يمثل 46% من مبيعاتها، بالتالي أثر على ارباح الشركة، وكذلك قرار القيمة المضافة.

4. كان بإمكان الشركة تحقيق أرباحاً أكثر لو أن استخدمت الأساليب التي استخدمناها وهي أساليب الرقابة على الأداء والتحليل المالي.
5. يتضح مما تقدم أن أداء الشركة غير جيد في العام 2019 حيث أن المبيعات انخفضت بنسبة كبيرة، وعلى الشركة الاستثمار في أوجه أخرى بديلاً عن الأعلاف الزراعية، ودراسة سياساتها وخططها لتتجاوز هذه الخسائر في الأعوام القادمة.
6. من كل المؤشرات التي تم توضيحا يتضح بأن تقييم أداء الشركة يشبر إلى انخفاض في الأرباح في عام 2019 مصحوباً بانخفاض في المبيعات والمصاريف، وفي نفس الوقت كانت تكلفة المبيعات متزايدة، وذلك على عكس الأعوام التي تسبقها التي كان هناك ارتفاع في الأرباح مصحوباً بارتفاع في المبيعات، وارتفاع تكلفة المبيعات المنطقي.
7. كانت نسبة التداول لشركة الجوف للتنمية الزراعية مقبولة خلال سنوات التحليل وبلغت ذروتها في عامي 2018 و2019 حيث بلغت 8.61 و8.98 مرة، وبما أن النسبة المقبولة من قبل المحللين والخبراء هي (1:2) فتعتبر نسبة التداول للشركة عالية جداً وهذا يعد تعطيل لجزء من الأموال كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار، وربما يبرر هذا الارتفاع في السيولة هو أن هذه النسبة تتضمن فقرة المخزون السلعي.
8. تعتقد الباحثتان أن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الأفضل للموارد عن طريق النظر في نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، والاختيار بين البدائل، مما سيؤدي إلى تحسين اقتصاد الشركات وبالتالي تحسن الاقتصاد العام.
9. على الشركة دراسة تشغيل طاقاتها الإنتاجية المتاحة بأقصى ما يمكن وتخفيض تكاليف انتاجها إلى افل ما يمكن، وتنويع الإنتاج إلى الدرجة التي تجذب المستهلكين لشرائها.

المبحث الثاني: التوصيات

تمهيد: تتطرق الباحثتان في هذا المبحث إلى أهم التوصيات.

أولاً: التوصيات:

1. **ينبغي على الشركات أن تؤكد على مسألة الإفصاح الحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات.**
2. **يمكن لمراقبي الحسابات والمراجعين الاستعانة بأدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدتهم لاكتشاف الأخطاء بوقت أسرع وجهد أقل.**
3. **الاستفادة من نتائج التحليل المالي في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تقييم الأداء باستخدام أدوات التحليل المالي، وتتم بمقارنة نشاط في الشركة مع ذات النشاط في شركة أخرى منافسة، وتحديد أوجه القوة والضعف.**
4. **ينبغي القيام باحتساب الفرصة البديلة عند إجراء تحليل مالي، وهذا ما قامت به الباحثتان، وظهر جلياً فائدة هذه الطريقة في احتساب الفرصة الضائعة والتي لا تظهر بأساليب الرقابة الأخرى، وقد أظهرت الباحثتان مقدار الهدر في الأرباح عندما احتسب الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من الأموال المعطلة والتي تتمثل بزيادة نسبة السيولة السريعة عن الحدود المعروفة من قبل المختصين.**
5. **ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتي مرَّ ذكرها وكشف التجاوزات.**
6. **يجب تحسين صورة الشركة وأدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي، والذي يقف على جوانب القوة والضعف في الشركة والرقابة عليها.**

المراجع

1. لعموري، حليمة السعدية، (2016)، دور المراجعة الداخلية في ضبط وتفعيل الأداء المالي، دراسة ميدانية: في مؤسسة مطاحن مرمورة.
2. ردة، خديجة، وآخرين، (217م)، الأدوات المستخدمة في التحليل المالي وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ع 3، الصفحات من 100-118.
3. عقون، حنان، (217م)، دور أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة المالية: دراسة ميدانية لمؤسسة السولنغاز-أم البواقي.
4. اليمين، سعادة (2009م) استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف.
5. عبد الله، علي، خلف (2008م) التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.
6. سعودي، نادية (2018م) مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية.
7. بوسفط، آمال، (2016م)، الرقابة التنظيمية ودورها في تحسين أداء العمال.
8. وحيد، سقار، (2018م) استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي.
9. الشيخ، محمد عبد القادر، وآخرين، (2016م) أثر التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية.
10. معتوق، جمال، (2017م)، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي: حالة دراسة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته، وحدة ملبنة التل مزلوق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع48، الصفحات من 75-96.
11. المغيرة، حامد علي أحمد، (2015م) الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي ودورها في الحد من المخاطر المصرفية.
12. محمد، صابر تاج السر، وآخرون، (2016م)، استخدام أساليب لتحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الإسمنت بالمملكة العربية السعودية، الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج7، ع21، الصفحات من 1-22.

13. العطار، محمد خالد، (2018م) استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الشركات الدوائية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، مج3، ع3، الصفحات من 101-110.
14. بن مالك، عمار(2010م)، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة الإسمنت السعودية.
15. جفال، مهند علي، وآخرون، (2019م) أثر الرقابة على أداء المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني.
16. عبد الله، علي خلف (2008م) "التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات.
17. لطفي، أمين السيد، (2005م) التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة
18. مفلح، محمد عقل(2009م) مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة 1.
19. الكرخي، فؤاد مجيد، (2007م) تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 4.
20. الحيالي، وليد، (2004م) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة 1.
21. خالد، سليمان (2011م)، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المنشآت الصناعية.
جمعة، علي سويسي، (2006م) التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية.
22. النعساني، أحمد ياسر (2005م)، استخدام التحليل النسبي في قياس فاعلية اداء السياسات المالية التشغيلية.
23. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني(2003م)
24. أحمد، سمير (2012م) استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء.

الملاحق

1. قائمة المركز المالي للشركة للفترة من 2010م وحتى 2019م. جدول(3-1)

قائمة المركز المالي										
السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول										
الأصول المتداولة										
نقد ومافي حكمه	64,875,128	26,086,499	94,135,577	29,260,320	41,494,464	35,046,046	18,090,857	69,876,190	68,064,726	65,430,509
استثمارات في مرابحات إسلامية	-	-	11,593,774	11,593,774	6,566,948	72,261,057	45,000,000	-	-	-
ذمم مدينة صافي	59,000,238	104,991,565	48,550,531	59,337,546	77,643,023	45,242,678	95,788,361	49,084,976	95,406,750	35,576,687
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	11,301,678	7,112,042	7,714,277	8,720,739	16,425,960	19,194,043	16,672,567	10,021,125	8,607,117	9,581,740
مصروفات زراعية مؤجلة	48,152,853	62,088,887	56,833,009	64,717,467	99,813,266	104,021,970	-	-	-	-
مخزون-صافي	77,473,900	95,694,965	151,383,388	135,257,823	151,628,981	111,293,613	133,043,528	112,360,189	99,884,980	107,350,386
لجملي الأصول المتداولة	260,803,797	295,973,958	290,217,018	307,881,225	393,582,624	398,059,407	280,392,010	257,632,290	565,663,848	542,247,953
استثمارات	6,957,948	6,771,948	6,566,948	6,566,948	6,566,948	6,566,948	-	-	-	-
الاصول- ثابتة صافي	220,175,465	247,920,805	268,975,593	282,959,118	264,807,017	290,218,591	618,065,006	602,715,954	563,952,243	540,714,950
أصول حيوية	106,093,567	134,318,118	165,381,282	183,871,625	203,718,719	258,294,038	7,796,697	16,289,860	9,466,016	13,919,870
مصروفات مؤجلة صافي	21,296,134	16,305,678	29,409,161	40,227,895	39,013,218	44,675,864	-	-	-	-
لجملي الأصول غير المتداولة	349,532,658	410,307,005	470,332,984	511,625,586	507,539,008	593,789,493	618,831,751	602,765,954	542,247,953	565,663,848
مجموع الأصول	610,336,455	706,280,963	760,550,002	819,506,811	901,121,631	971,848,900	899,223,761	860,398,044	847,093,437	774,107,27
لمطلوبات وحقوق لمساهمين										
المطلوبات المتداولة										
ذمم دائنة	17,770,253	39,464,867	23,179,690	31,142,919	21,306,531	21,626,203	44,750,181	36,499,383	15,635,420	11,917,045
مستحقات وارصدة دائنة أخرى	10,377,815	23,701,683	29,334,807	24,097,786	16,222,629	14,067,891	127,154,265	22,936,452	27,803,967	26,485,757
دائنو أرباح غير موزعة	14,797,988	14,679,063	18,278,982	18,243,682	18,218,932	18,144,332	17,881,307	14,382,976,	14,363,924	14,217,426
مستحق إلى اطراف ذوي علاقة	32,949	9,330	-	901,120	418,946	1,353,065	60,913	165,588	-	-
قروض قصيرة الاجل	-	6,500,000	-	5,000,000	2,499,975	34,123,913	14,961,871	4,826,670	-	-
لجزء المتداول من قروض طويلة الأجل	-	-	10,339,736	11,438,555	-	-	-	-	1,633,266	2,357,850
مجموع المطلوبات المتداولة	42,955,386	84,378,562	81,133,215	90,824,062	61,472,209	91,602,673	110,636,561	81,844,123	65,702,436	60,363,920
لجزء غير لمتداول من قروض طويلة الاجل	-	11,593,774	17,296,553	15,447,422	44,216,825	24,716,572	17,765,678	13,496,763	10,815,362	8,457,514
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	9,249,494	10,756,261	12,691,051	13,537,608	15,521,461	16,315,737	25,003,431	21,102,316	17,677,360	20,323,280
مجموع لمطلوبات	52,204,880	119,809,092	111,120,819	119,809,092	121,210,495	132,634,982	212,115,660	175,162,202	152,914,158	147,863,714
حقوق المساهمين										
رأس المال	200,000,000	250,000,000	250,000,000	250,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000
منح حكومية مشروطة -أراضي	58,917,000	58,917,000	58,917,000	58,917,000	58,917,000	58,917,000	-	-	-	-
احتياطي نظامي	106,625,856	150,087,323	125,000,000	125,000,000	135,701,342	144,811,620	149,756,118	150,000,000	150,000,000	150,000,000
احتياطي عام	50,000,000	50,000,000	50,000,000	62,500,000	62,500,000	62,500,000	-	-	-	-
أرباح مبقاة	102,786,719	75,746,043	115,710,143	178,478,719	192,990,795	243,183,298	208,856,415	204,213,516	209,976,278	159,177,571
أرباح مقترح توزيعها	40,000,000	50,000,000	50,000,000	25,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	-15,000,000
مجموع حقوق لمساهمين	558,131,575	599,552,366	649,429,183	699,697,719	779,911,137	839,213,918	687,107,101	685,236,042	694,179,279	626,243,313
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	610,336,455	706,280,963	760,550,002	819,506,811	901,121,631	971,949,900	899,223,761	860,398,244	847,093,437	774,107,027

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد إلى قوائم الشركة

2. قائمة الدخل للشركة في الفترة من 2010م وحتى 2019م. جدول(3-2)

قائمة الدخل										
السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي المبيعات	246,881,451	293,383,530	344,536,657	340,993,094	350,307,894	368,953,489	380,211,468	305,615,188	358,934,363	224,447,971
تكلفة البيعات	144,291,352	166,103,263	194,704,005	188,455,467	198,446,122	228,557,489	247,990,806	231,222,752	255,559,513	183,955,192
مجمل الدخل	102,590,099	127,280,267	149,832,652	152,537,627	151,861,772	140,396,000	132,220,662	74,392,436	103,374,850	40,492,779
مصاريف بيع وتوزيع	28,476,056	33,610,356	36,513,959	41,940,468	32,094,992	34,752,968	41,190,357	27,336,192	35,978,520	22,769,589
مصاريف عمومية وإدارية	7,054,246	9,772,899	11,881,531	14,953,675	15,808,570	15,779,270	18,685,036	16,635,015	17,850,872	17,364,265
صافي دخل النشاط	67,059,797	83,897,012	101,437,162	95,643,484	103,958,210	89,863,762	72,345,269	30,421,229	49,545,458	358,925
تكاليف التمويل							1,644,534	818,081	519,553	597,774
إيرادات(مصروفات) أخرى	7,527,945	6,197,429	11,548,841	11,767,111	7,586,210	6,431,283	603,124	-731,858	-15,147,016	-5,289,044
صافي الدخل قبل الخسائر الإستثنائية	74,587,742	90,094,441	112,986,003	107,410,595						
خسائر استثنائية	3,810,510		4,972,093							
صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية	70,777,232	90,094,441	108,013,910	107,410,595	111,544,420	96,295,045	71,303,859	28,871,290	43,736,861	-15,412,865
مخصص الزكاة الشرعية	4,518,669	5,479,772	5,853,287	5,199,426	4,502,066	4,152,237	3,151,945	3,270,307	7,974,099	5,385,842
تسويات زكاة			483,806	142,633	28,936	1,040,027				
صافي الدخل	66,258,563	84,614,669	101,676,817	102,068,536	107,013,418	91,102,781	68,151,914	25,600,983	35,762,762	-20,798,707

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد إلى قوائم الشركة

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنقل الذكي: دراسة لشركة أوبر في محافظة العاصمة (عمان)

د. نجلاء حماد د. اسماعيل ابو تينة
استاذ مساعد، قسم الجغرافيا والمواد الأكاديمية،
كلية العلوم التربوية والآداب، الانروا
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

احدث توظيف تطبيقات الهواتف الذكية في عالم النقل تغيرات ايجابية، اذ قللت الوقت والجهد بالنسبة للمستخدمين ووفرت فرص عمل جديدة للشباب. تهدف الدراسة الى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لشركة اوبر على سائقيها ومستخدميها، والتعرف الى خصائص السائقين والمستخدمين وآراءهم حول شركة اوبر. استخدمت الدراسة اسلوب التحليل الوصفي والمنهج السلوكي، ولقد تم توزيع استمارتين، وزعت الاولى على 200 سائق من سائقي اوبر والثانية على 300 مستخدم. واظهرت الدراسة نتائج مماثلة لنتائج دراسات اعدت في دول اخرى، وكان من أهمها: أن نصف العاملين في اوبر كانوا دون 30 سنة وغير متزوجين ويعتبر العمل في اوبر مهنة اضافية حسنت من مستوى دخلهم، وكان أهم المشكلات التي يواجهونها نوعية المستخدمين. اما من حيث خصائص المستخدمين فكان اكثرمن نصفهم من فئة 15-29 سنة من الطالبات الاناث والموظفين الذكور الذين لا يملكون سيارة، وذكر المستخدمون ان اوبر تتميز بسرعة الاستجابة للطلب لكن كلفتها مرتفعة.

Abstract

Using smart phones apps induced positive changes in transportation sector; it reduced consuming time and effort for the travellers. This study aims to evaluate the socio-economic effects on drivers and travellers with Uber, and to define the travellers' characteristics and their views toward Uber. The study used descriptive analysis and behavioral approach, and the researchers distributed two forms the first was distributed for 200 drivers and the second was distributed for 300 travellers. Study results were similar to results of studies conducted in other countries, the results show: half of drivers were less than 30 years, unmarried and considered their work with Uber as secondary job. Most of drivers complain from travellers' behavior and attitude. While more than half of travellers were in the age 15-29 years, female were mostly students and males were employees. Most of them do not own a car. The travellers mentioned that Uber answers their request quicker than the yellow taxi but it costs them higher.

المقدمة:

بدأ في عام 2010 في مدينة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة عمل شركة نقل جديدة تدعى أوبر Uber، تختلف عن وسائل النقل العادي بأنها تنقل تحت الطلب وتعرف بشركة النقل الذكي ، فقد احدثت آلية عمل هذه الشركة ثورة جديدة في عالم النقل والمواصلات، عندما اتاحت توظيف تطبيق يربط بين المستخدم والسائق يمكن تنزيله على اجهزة الهواتف الذكية. وتقدم شركة أوبر Uber خدمات لوجستية متنوعة كنقل الركاب ونقل البضائع، وتستخدم وسائل نقل محتلفة مثل: السيارة والدراجة والهيلوكبتر و اليخت.

تمثل شركات مثل أوبر Uber وشركات مماثلة مثل Lyft جزءاً من الاقتصاد التشاركي. ويحقق هذا النوع من الاقتصاد استخداماً اكثر كفاءة للعمالة والموارد عبر توظيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما قدمته شركة أوبر Uber عندما قللت تكاليف التواصل بين المستخدم والسائق، واستخدمت برمجية نظم التوقيع العالمي GPS. لقد ساهمت شركة أوبر Uber والشركات المماثلة بتقليل الوقت اللازم لتلبية الطلب، ومكنت المستهلك من الاطلاع مسبقاً على: مسارات الرحلة المحتملة واختيار المسار الاقصر، ومعرفة الكلفة والزمن المتوقع، وتقييم أداء السائقين، وامكانية الدفع نقداً أو بالبطاقة.

انتشر استخدام أوبر Uber في المدن التي تعاني من ازدحامات، اذ قللت الحاجة لاستخدام السيارات الخاصة وبالتالي قللت عدد المواقف المطلوبة، وعالمياً تقبل فئة الشباب واولئك الذين لا يرغبون بإستخدام وسائل النقل العام ولا يملكون سيارة على استخدام أوبر Uber. وقد قدر أنه اذا زادت نسبة السكان في المدينة 10% فمن المتوقع أن تزيد نسبة النقل الرقمي التشاركي بنسبة 15.5% (Hall and Price. (2018.

شركة أوبر Uber في الاردن:

في عام 2017 تم اقرار القانون الخاص بتنظيم نقل الركاب بالاعتماد على استخدام التطبيقات في الهواتف الذكية باشراف هيئة تنظيم النقل البري ، واعطيت التراخيص لشركتي أوبروكريم وسمحت بتوظيف 5000 سائق في كل شركة. وكان من أهم اسباب منح الترخيص ما اظهرته دراسة لوسائل النقل العام في محافظة العاصمة من مشكلات (http://maannasel.net/wp-content/uploads/2015/06/public_transportation_project.pdf)

مثل:

- أن نسبة كفاية الشبكة بواقع 3 حافلات: 10000 فرداً.
- عدم كفاية المركبات بالنسبة لخطوط النقل.
- تفاقم مشكلة الازدحامات.
- الممارسات السلبية من قبل سائقي القطاع العام كالتدخين والحمولة الزائدة والسرعة والتهور.
- عدم شعور المستخدمين بالأمان وتعرضهم للمضايقات غير الأخلاقية.
- افتقار وسائل النقل العام لعنصر النظافة.

الدراسات السابقة:

عالجت الدراسات السابقة شركة أوبر والشركات المماثلة من حيث الظروف المحيطة ودوافع بدء الاستخدام، كما ناقشت اثرها على السائقين وخصائصهم وعلى المستخدمين، وقارنت بين النقل العام والتاكسي العادي والنقل الذكي.

في دراسات حول السائقين، اظهرت دراسة لمدينتي لندن وسان فرانسيسكو أن فرص عمل جديدة قد خلقت، وأن ظروف العمل قد تغيرت بالنسبة للسائقين اذ اصبحت اكثر مرونة، واصبح بالامكان تتبع السائقين منذ بداية النقل الى نهايته Gloss et al. (2016). وفي دراسة لسائقي التاكسي العادي في جنوب افريقيا اعتبر السائقين المحليين أن دخلهم قد تقلص بسبب سائقي أوبر. واظهرت دراسة خصائص السائقين في ناميبيا أن السائقين معظمهم من فئة الذكور واعمارهم دون 35 سنة، ويعتبرون عملهم مع أوبر عملاً اضافياً(2016) O'neill . أما في المكسيك فقد وفرت أوبر مصدراً للدخل لكنها لم توفر امناً اجتماعياً للسائقين والمشكلة أن 60% منهم لا يملكون سياراتهم، كما كان حجم الدخل متبايناً بتأثير متغيرات: كسياسة الدولة وقوانينها، وحجم الطلب والقروض، وتكاليف الاتصال، ووقت العمل خلال اليوم، والفصل من السنة، وكلفة السيارة وصيانتها Eisenmeier.S, (2018).ووجد في دراسة حول التحولات في النقل الحضري أن ثلثي العاملين مع أوبر يعملون في مهن اخرى (2016) CIVITAS.

اما عن الدوافع والظروف المسببة لتزايد عدد المستخدمين للنقل الذكي، وجد في ناميبيا أن 87% من ذوي الدخل المنخفض لا يملكون سيارات خاصة ويعتمدون على النقل

العام وقد عانوا من الازدحام فيها وعدم انتظام خطوطها وعدم توفرها للخدمة أيام العطل، لكن العائق أمام استخدامهم للنقل الذكي كان عدم توفر اجهزة الذكية وتغطية الانترنت (O'neill (2016 . أما في سان فرانسيسكو فقد حددت الدراسة ثلاثة عوامل أدت الى زيادة الطلب على النقل التشاركي هي: الزيادة في عدد السكان والمنشآت الاقتصادية ونمو القوة العاملة (Castiglion (2017. أما في جاكرتا فقد دفع تفاقم أزمات السير السكان الى استخدام وسائل نقل بديلة (Isradila and Indrawati (2017. وفي دراسة للمدن الآسيوية وجد أنه من المتوقع أن تقلل وسائل النقل الذكي من ملكية السيارات الخاصة بنسبة 40-60% (Chin et al. (2017. كما بينت نفس الدراسة أن أهم عنصر محدد لاستخدام النقل الذكي هو الكلفة، اذ ذكر المستخدمون أنه سيفضل استخدام أوبر اذا كان سعرها أقل بنسبة 25% من التاكسي العادي. وفي دراسة Isradila and Indrawati (2017) وجد أن اربع متغيرات تحدد سلوك المستخدمين تجاه النقل الذكي تتمثل في:

1- الفوائد المتوقعة 2- الجهد المتوقع اثناء الاستخدام 3- التأثير الاجتماعي بواسطة الاقارب والاصدقاء 4- الدافع للمتعة اثناء الاستخدام.

أما محلياً وفي دراسة لأثر النقل على تشغيل الشباب في الاردن (المنظمة الدولية للشباب،2014)، ذكر المستخدمون مجموعة من المشكلات التي يعانونها اثناء الانتقال الى العمل بواسطة النقل العام منها: عدم انتظام الخدمة، وتدني درجة الاعتمادية، ومحدودية التغطية لكل المناطق وتدني نوع الخدمة، والتعرض الى مضايقات، وارتفاع كلفتها بالنسبة لراتب الموظف الذي يضطر لاستخدام اكثرمن وسيلة للوصول الى مكان العمل مما يزيد من متوسط الرحلة الى العمل لتبلغ 115 دقيقة ، مما دفع البعض الى ترك وظائفهم خاصة بين فئة الاناث.

في مقارنة بين النقل التشاركي والنقل العام في ناميبيا وجد أن النقل التشاركي اغلى من النقل العام بنسبة 60%. وفي زاغرب حقق استخدام النقل الذكي وفورات تقدر 15% وفي سان فرانسيسكو 40% بالنسبة للتاكسي العادي(Slavulj et al. (2016 وفي دراسة لخمس مدن وجد أن حجم استخدام أوبر Uber كان اكبر من التاكسي العادي بسبب سهولة الطلب وطريقة التسعيرة (Hahn and Metcalfe (2017. وفي دراسة اخرى (Hall et al. (2018 ينظر الى أوبر كمكمل لوسائل النقل العام، وكان عدد

المستخدمين اكبر في حالة المدن الكبرى والمناطق غير المخدومة بوسائل النقل العام، وذكرت الدراسة أن أوبر ستصبح بديلاً عن وسائل النقل التقليدية اذا كانت أسرع، واضافت الدراسة أن البعض ينظر الى النقل الذكي كمسبب في الازدحامات، ويشعر سائقي التاكسي العادي أن أوبر Uber اثرت سلباً على وظائفهم، وأنها قللت من استخدام التاكسي العادي بنسبة (20-30) %.

اظهرت الدراسات وجود مشكلات حالت دون استخدام النقل الذكي، ففي دراسة في الولايات المتحدة تبين أن فقط 15% من السكان يستخدمون تطبيقات اجهزة الهواتف الذكية (Hahn and Metcalfe (2017، وتنخفض نسبة المستخدمين بشكل خاص بين فئة الأقل دخلاً والملونين الذين ذكروا أنهم لا يعرفون استخدامها وأنهم يخافون ايضاً من سرقة معلومات البطاقة عند الدفع كما ذكر آخرون مشكلة عدم توفر تغطية الانترنت دائماً (Golub, et al. (2018 .

أهمية الدراسة:

تعد الدراسة الأولى في مجال تقييم اداء النقل الذكي في الاردن لحداثته، اذ ركزت الدراسات السابقة في الاردن على دور النقل العام والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، ولم تعالج اثر دخول شركات عالمية مثل اوبر Uber الى قطاع النقل الاردني.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لشركة أوبر على السائقين العاملين فيها ومستخدميها في محافظة العاصمة (عمان)، وتحديد الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسائقين والمستخدمين، والتعرف على آراء المستخدمين حول استخدام النقل الذكي.

فرضيات الدراسة:

1- توفر شركات النقل الذكي فرص عمل جديدة ودخلاً أفضل لفئة الشباب.
2- ينتشر استخدام النقل الذكي مثل اوبر Uber بين فئة الشباب.
3- يعتبر عامل الكلفة أهم العوائق أمام استخدام اوبر Uber.

منهجية الدراسة:

استخدم اسلوب التحليل الاحصائي الوصفي في تحليل البيانات، كما استخدم المنهج السلوكي لتحديد آراء المستخدمين تجاه استخدام وسيلة النقل الذكي وتحديد المشكلات التي يعانون منها وكذلك الكشف عن الأهمية الاقتصادية بالنسبة لفئة السائقين وتحديد المشكلات التي تواجههم في العمل.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينتين الأولى من السائقين والثانية من المستخدمين وقام الباحثان بتوزيع الاستمارات من خلال Gmail خلال شهر تموز 2019 في عمان، وكان توزيع العينتين على النحو التالي: تم اختيار عينة مقصودة بنسبة 2% من عدد السائقين المرخصين للعمل والذين يبلغ عددهم 10000 سائق، ويظهر الجدول (1) توزيع السائقين حسب الجنس والعمر، وكانت نسبة الذكور في العينة 95% والاناث 5%، وكان 55% من السائقين ضمن الفئة العمرية دون 30 سنة.

الجدول (1) توزيع عينة السائقين حسب الجنس والعمر

الجنس	العمر				المجموع
	دون 30	30-40	41-50	51 فأكثر	
ذكر	104	46	26	14	190
انثى	5	3	0	2	10
المجموع	109	49	26	16	200

وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 300 مستخدم مع عدم وجود اي احصائية موثقة من هيئة تنظيم النقل البري حول عدد المستخدمين. ويظهر الجدول (2) توزيع عينة المستخدمين حسب الجنس والعمر. وتراوحت اعمار 64% من المستخدمين بين 15-29 سنة، و 26% من المستخدمين تتراوح اعمارهم بين 30-44 سنة.

الجدول (2) توزيع عينة المستخدمين حسب الجنس والعمر

الجنس	العمر				المجموع
	أقل من 15	15-29	30-44	45 فأكثر	
ذكر	4	100	54	13	171
انثى	5	92	24	8	129
المجموع	9	192	78	21	300

تحليل استمارة السائقين:

تمثلت الخصائص الاجتماعية لعينة السائقين الشكل (1) في أن نصف السائقين من غير المتزوجين و 42% من السائقين متزوجين، ومن حيث المستوى التعليمي للسائقين الشكل (2)، اظهرت العينة أن 47% من السائقين حاصلين على درجة البكالوريوس و45% حاصلين على درجة الدبلوم فأقل.

الشكل (١) التوزيع النسبي للسائقين حسب الحالة الاجتماعية

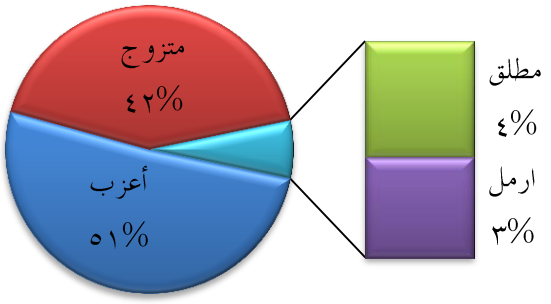

الشكل (٢) التوزيع النسبي للسائقين حسب الجنس والمستوى التعليمي

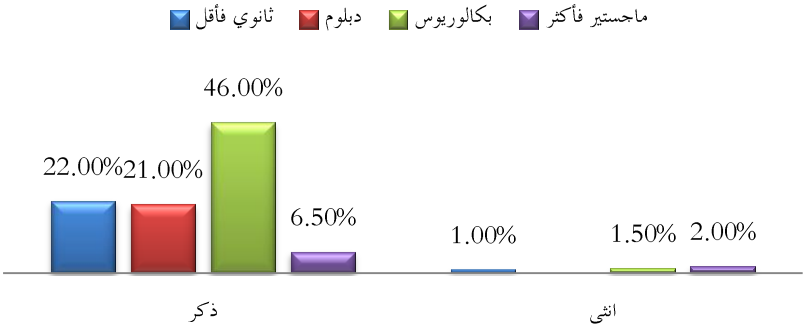

ووفقاً للعينة يعيل 41% من السائقين بالمتوسط فردين الى اربع افراد، و 22% منهم بالمتوسط 5 الى 7 أفراد، ويوضح الجدول (3) توزيع السائقين حسب عدد المعالين، كما تبين أن 53% من السائقين غير المتزوجين يقومون بإعالة أهلهم، يعيل 89% من السائقين غير المتزوجين بمتوسط فردين الى 7 أفراد.

الجدول (3) توزيع السائقين حسب عدد الافراد المعالين

الجنس		عدد الافراد المعالين					المجموع
		فرد	2-4 أفراد	5-7 أفراد	8 أفراد فأكثر	لا يوجد	
	ذكر	9	79	44	13	46	191
	انثى	2	2	0	4	1	9
المجموع		11	81	44	17	47	200

وفي تحليل خصائص السائقين الاقتصادية اظهرت العينة أن 59% من السائقين يعملون في مهن اخرى، 44% منهم متزوج وبذات النسبة غير متزوج، نصفهم تقريباً من حملة البكالوريوس، حيث يعمل اكثر من نصفهم في مهن متنوعة، ويعمل 16% في مهنة التعليم. يحصل 46% من السائقين العاملين في مهن اخرى على اجر شهري دون 400 دينار، ويحصل 77.1% من السائقين بمهن اخرى على 600 دينار فأقل. بينما يحصل 47% من السائقين الذين يعملون فقط في اوبر على دخل شهري دون 600 دينار، و 57% منهم غير متزوج، الجدول (4).

الجدول (4) التوزيع النسبي للعاملين في مهن اخرى حسب المهنة والدخل الشهري

	متوسط الدخل من المهنة				المجموع
	100-399	400-599	600-799	800 فأكثر	
التعليم	8.5%	5.9%		1.7%	16.1%
الصحة	0.8%	2.5%		0.8%	4.2%
السياحة	0.8%	5.1%		1.7%	7.6%
التجارة	5.1%	2.5%	1.7%		9.3%
الادارة	0.8%	5.1%		3.4%	9.3%
غير ذلك	24.6%	15.3%	3.4%	10.2%	53.4%
المجموع	40.7%	36.4%	5.1%	17.8%	100.0%

يمتلك 70% من السائقين السيارة التي يعملون بها، ويعمل 88% منهم اكثر من 4 ساعات يومياً. وقد ذكر 48% منهم أن وقت الظهيرة يمثل وقت الذروة في العمل كما يوضح الشكل (3). ويعمل اكثر من ثلاثة ارباع السائقين جميع ايام الاسبوع.

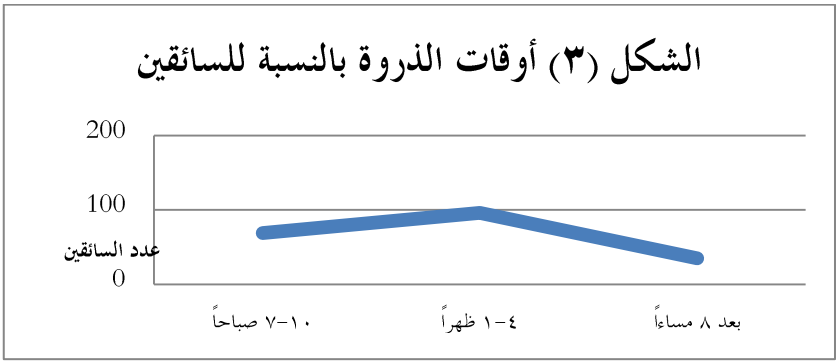

ويظهر الشكل (4) أن أكثر من نصف السائقين الذكور يعملون في منطقة غرب عمان بينما يعمل معظم الاناث خارج مدينة عمان وضمن محافظة العاصمة.

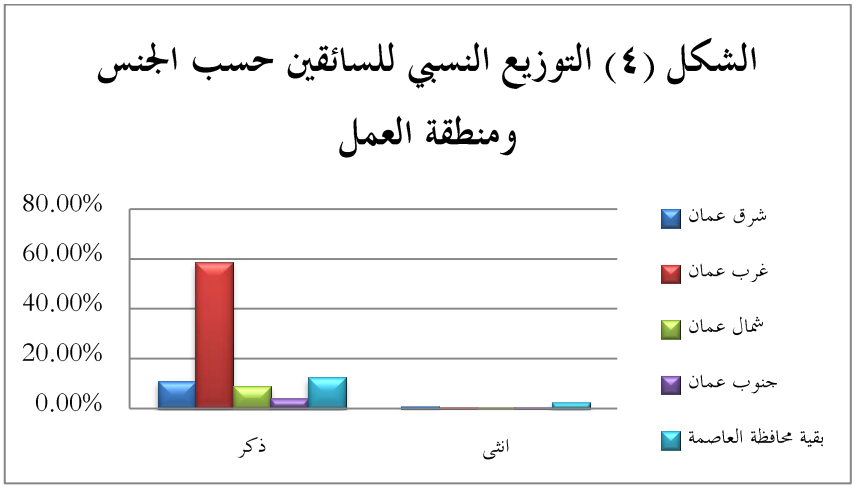

وفي تحليل لآراء السائقين حول المشكلات التي يعانون منها، الجدول (5)، أفاد 23% منهم أنه يعاني من نوعية المستخدمين واسلوب التواصل معهم، بينما شكى 20.5 %

من أزمة السير، و 16.5% من انخفاض الدخل مع أن 15% يعمل في مهن اخرى مما يقلل عدد ساعات عملهم اوبر ويقلل دخلهم منها، وشكى 14.5% من عدم وجود ضمان اجتماعي، بالرغم من أن 13% من السائقين الذين شكوا من عدم توفر التأمين الصحي والضمان الاجتماعي يعملون في مهن اخرى.

الجدول (5) التوزيع النسبي للسائقين حسب الجنس ومشاكل العمل

	مشاكل العمل							المجموع
	نوعية المستخدمين	انخفاض الاجر	اتلاف السيارة	عدم امتلاك سيارة	أزمة السير	عدم توفر تأمين صحي	لا يوجد ضمان اجتماعي	
ذكر	23.0	15.5	7.5	10.5	19.5	6.0	13.0	95
انثى		1.0	0.5		1.0	1.0	1.5	5.0
المجموع	23.0	16.5	8.0	10.5	20.5	7.0	14.5	100

تحليل استمارة المستخدمين:

اظهر تحليل خصائص عينة المستخدمين من حيث الحالة العملية الشكل (5)، أن 45% من الاناث كانوا من الطالبات، وأن أقل نسبة استخدام بين الاناث كانت من فئة المتقاعدات. بينما كانت أعلى نسبة بين الذكور المستخدمين 57% هم من فئة الموظفين، وكان أقلهم استخداماً كانوا مثل الاناث من فئة المتقاعدين.

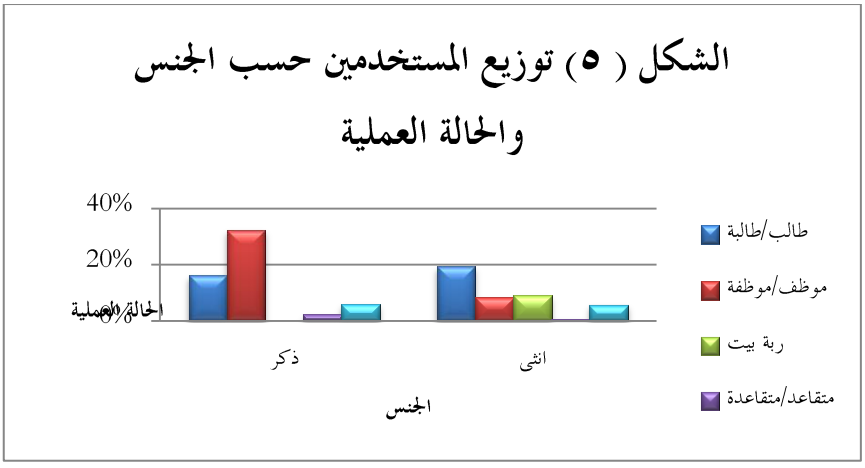

وكان معظم المستخدمين من الجنسين يحصلون على دخل اقل من 500 دينار شهرياً، كما يظهر في الشكل (6).

ومن حيث ملكية السيارة كان ثلاثة ارباع المستخدمين لا يملكون سيارة، 44% منهم من الطلبة و 33% من الموظفين. و47% من المستخدمين غير المالكين للسيارات لا يوجد لديهم دخل شهري، بينما 44% من المستخدمين الذين لا يملكون سيارة يحصل على دخل شهري أقل من 500 دينار.

ويستخدم 43% ممن يملكون سيارة اوبر اوقات الازدحام و 23% منهم يستخدمونها أيام العطل. بينما 24% ممن لا يملكون السيارة يستخدمونها وقت الازدحام، وبنفس النسبة يستخدمونها أيام العطل، و 20% و16% على التوالي ممن لا يملكون السيارة يستخدمونها أيام العمل ويستخدمون اوبر اكثر من مرة في اليوم.

يستخدم أفراد العينة اوبر لأسباب متنوعة الشكل (7)، نصف المستخدمين يستخدمونها في المناسبات الاجتماعية بينما يستخدم 30% و20% على التوالي من أفراد العينة أوبر للوصول الى العمل ومكان الدراسة.

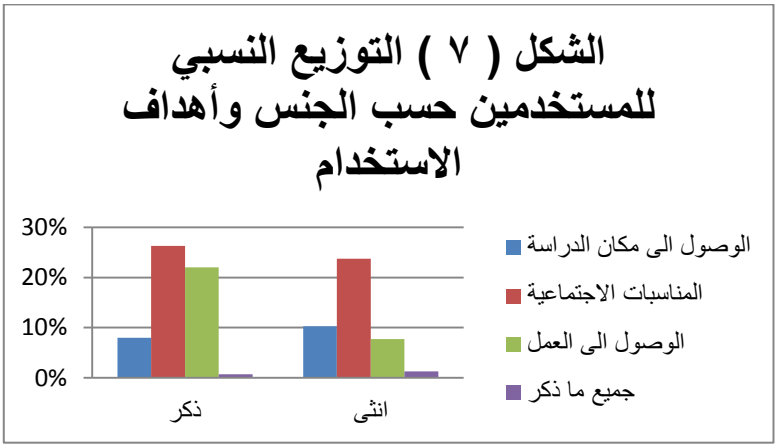

آراء المستخدمين حول اوبر:

يعتقد 65% **من الذكور أن كلفة النقل باوبر أعلى من التاكسي الاصفر، بينما تساوت نسبة الاناث من حيث ارائهن حول المقارنة بين كلفة اوبر والتاكسي الاصفر الشكل** (8).

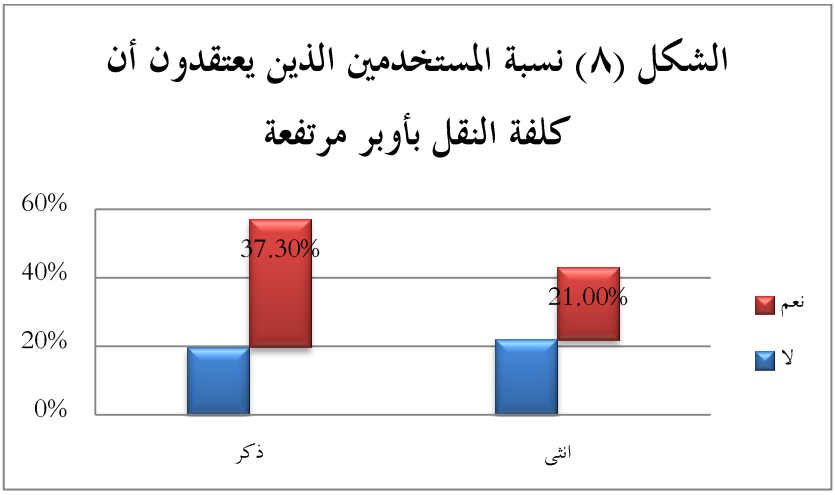

وحول رأيهم حول سرعة وصول اوبر يرى 56% **من المستخدمين أن اوبر يصل بالمتوسط** 5-9 **دقائق بعد الطلب، يساعد في ذلك أن الطلب يتم تعميمه للبحث عن طريق** GPS **بحيث يتوجه اقرب سائق الى المستخدم.**

الجدول (6) آراء المستخدمين حول سرعة وصول اوبر		
	التكرار	%
5 دقائق فأقل	70	23.3
5-9	170	56.7
10-14	46	15.3
15 فأكثر	14	4.7
المجموع	300	100.0

ويرى نصف المستخدمين أن تسعيرة اوبر أهم مشكلة تواجههم و 21% **يشكون من عدم توفر تغطية الانترنت.**

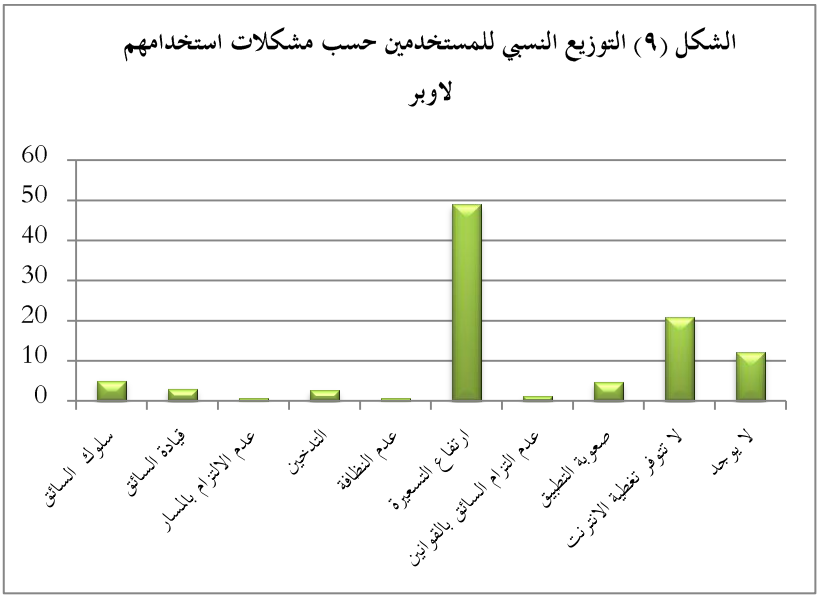

وذكر 54% **من المستخدمين أنهم رفضوا استخدام اوبر بعد وصولها لأسباب أهمها: تأخر وصول السيارة حسب وجهة نظر** 32% **منهم، و لارتفاع التسعيرة حسب ما ذكر** 29% **منهم، وكان سبب رفض** 27% **أنه قام بالغاء رحلته.**

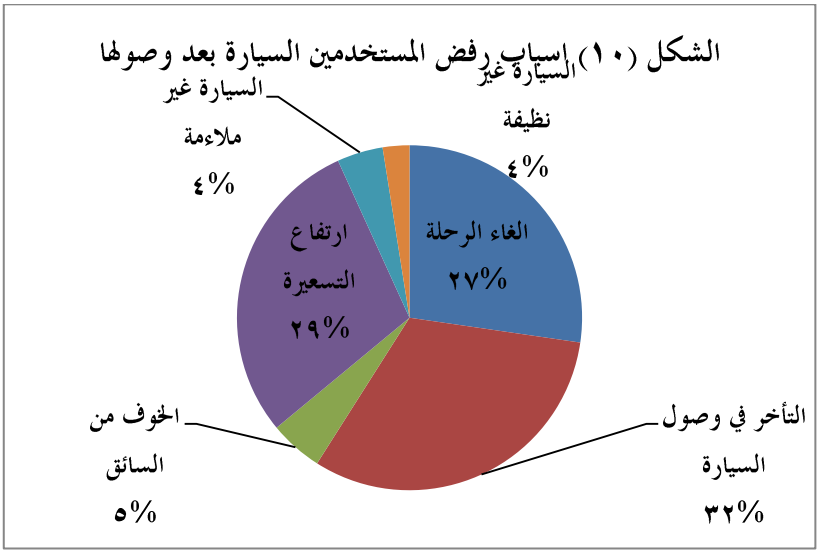

نتائج الدراسة:

تماثلت نتائج الدراسة حول السائقين والمستخدمين لشركة اوبر في عمان مع نتائج الدراسات السابقة التي اجريت حول السائقين والمستخدمين في دول اخرى من العالم، وكان أهمها:

1- يجذب العمل في اوبر فئة الشباب دون 30 سنة وغير المتزوجين والجامعيين.

2- يعتبر العمل في اوبر مصدر دخل اضافي لاكثر من نصف السائقين في ضل تدني الدخل من المهنة الرئيسية والذي كان بالمتوسط دون 400 دينار،ويعتبر هذا الدخل أدنى من خط الفقر في الأردن 438 دينار، والذي لا يغطي تكاليف المعيشة المرتفعة في مدينة عمان.

3- كان اكثر منطقة طلب وفقاً لآراء السائقين هي غرب عمان، حيث يرتفع مستوى الدخل للافراد مقارنة بمناطق عمان الاخرى.

4- كانت أهم المشاكل التي تواجه السائقين: نوعية المستخدمين وأزمة السير وانخفاض الدخل الذي يرتبط بممارسة مهنة اخرى مما يقلل عدد ساعات العمل في اوبر.

5- ان اكثر من نصف المستخدمين هم من الفئة العمرية 15-29 سنة، اذ ينتشر استخدام الهواتف الذكية وتطبيقاتها بين هذه الفئة.

6- غالبية المستخدمين لاوبر من الاناث هم من الطالبات والموظفين من الذكور، الذين لا يملكون سيارة.

7- يرى اكثر من نصف المستخدمين أن اوبر تتميز بسرعة الرد على الطلب لكن تكلفتها أعلى من تكلفة النقل بالتاكسي العادي وهذ أهم مشكلات اوبر من وجهة نظرهم، لكن اوبر وفرت على المستخدمين الحاجة للبحث عنها ميدانياً، مما يوفر الوقت والجهد على المستخدمين.

8- تعددت أسباب رفض اوبر بعد وصولها وكان أهمها: التأخر في الوصول الذي علله السائقون بأزمة السير والكلفة المرتفعة والغاء الرحلة.

التوصيات:

يوصي الباحثان باجراء مزيد من الدراسات حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لشركات النقل الذكي في المحافظات الاخرى، وتحليل اثر منح هيئة تنظيم النقل البري مزيد من التراخيص لشركات مماثلة لاوبر على الشركة والسائقين العاملين فيها اقتصادياً مثل دورها في تقليل البطالة، كما يوصي الباحثان بدراسة تأثير مشاريع النقل العام الحديثة مثل الباص السريع على سلوك المستخدمين للنقل الذكي. واجراء دراسة حول كيفية تعميم استخدام التطبيقات في الهواتف الذكية على وسائل النقل المختلفة ودورها في تحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية مع زيادة اعداد المستخدمين ودورها في تقليل الازدحامات.

المراجع:

1- تجربة استخدام النقل العام في الاردن، http://maannasel.net/wp-content/uploads/2015/06/public_transportation_project.pdf

2- الوكالة الأمريكية للتنمية ومنظمة الشباب الدولية ووزارة التنمية الاجتماعية. (2014). دراسة لخدمات النقل وأثرها على تشغيل الشباب وخيارات تطويرها في الاردن. https://www.iyfnet.org/sites/default/files/library/Y4F_Transport_Study_AR.pdf

3- Castiglione, J., et al, (2017), **TNCs Today A Profile of San Francisco Transportation** Network Company Activity, San Francisco county transportation authority report, San Francisco. https://www.sfcta.org/sites/default/files/2019-02/TNCs_Today_112917_0.pdf

4- Chin et al. (2017), **Un locking cities: the impact of ridesharing in southeast Asia and beyond**, the Boston consulting group, http://image-src.bcg.com/Images/BCG-unlocking-cities-2017_tcm93-178660.PDF

5- CIVITAS, (2016), **Smart choices for cities Cities towards Mobility 2.0 connect, share and go**, https://civitas.eu/sites/default/files/civ_pol-07_m_web.pdf

6- Eisenmeier, S., (2018) **Ride-sharing platforms in developing countries: effects and implications in Mexico City**, Pathways Commission, UK. https://pathwayscommission.bsg.ox.ac.uk/sites/default/files/2018-10/eisenmeier_ride-sharing.pdf

7- Glöss, M., McGregor, M., & Brown, B., (2016), **Designing for Labour: Uber and the On-Demand Mobile Workforce**, the 2016 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems, San Jose, CA, USA. http://www.mobilelifecentre.org/sites/default/files/uber%20final%20camera%20ready.pdf

8- Golub, A., Serritella, M., Satterfield ,V., & Singh, J., (2018), **Community-based assessment of Smart Transportation needs in the City of Portland**, National Institute for Transportation and Communities, Portland, USA. https://forthmobility.org/storage/app/media/Documents/Community%2

0Assessment%20of%20Smart%20Mobility%20OPAL_PSU_Forth%20Final.pdf

9- Hall, J., Palsson, C., & Price, J., (2018), **Is Uber a substitute or complement for public Transit**? Journal of Urban Economics, VOL 108. http://individual.utoronto.ca/jhall/documents/Hall,%20Palsson,%20Price%20-%20JUE%20-%202018.pdf

10- Hahn, R., & Metcalfe,R., (2017), **The Ridesharing Revolution: Economic Survey and Synthesis**, Paper prepared for Oxford University Press, Vol IV. https://www.brookings.edu/research/the-ridesharing-revolution-economic-survey-and-synthesis/

11- Isradila, & Indrawati, (2015**), Analysis of User Acceptance towards Online Transportation Technology Using UTAUT 2 Model A Case Study in Uber**, Grab and Go-Jek in Indonesia, International Journal of Science and Research, vol 2015. https://pdfs.semanticscholar.org/a1b7/092cf86c45e06184a3a3e1034a05eb18454b.pdf

12- O'neill, J., Bidwell, N., & Kasera, J., (November, 2016), **Sociality, Tempo & Flow: Learning from Namibian Ridesharing**, the First African Conference, Namibia. www.researchgate.net/publication/310624167_Sociality_Tempo_Flow_Learning_from_Namibian_Ridesharing/link/5aacbb89aca2721710f8ac63/download

13- Slavulj, M., Kanižaj, K., & Đurđević, S., (May, 2016**). The Evolution of Urban Transport – Uber**. Paper presented at 4th international conference on road and rail infrastructure, Sibenica, Croatia. https://www.researchgate.net/publication/305278247_The_Evolution_of_Urban_Transport_-_Uber/link/5a6887f70f7e9b7a554bfbdf/download

التدابير البديلة لحل النزاعات في القانون الموريتاني (التحكيم نموذجاً)

الدكتور: أبوبكر العم

باحث في القانون العام والعلوم السياسية، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة الحسن الأول المغربية

موريتانيا

في خضم التطورات التي عرفتها الأنظمة العدلية على مستوى العالم خلال النصف الأخير من القرن الماضي، بدأ البحث عن طرق خاصة لحل أنواع معينة من النزاعات، بعيداً عن المحاكم، وبطريقة تناسب خصوصيتها، يأخذ حيزاً من اهتمام الفقهاء ورجال القانون، لتجسد ذلك الاهتمام مع الوقت إلى نظم تقرها تشريعات بعض الدول، من أجل خلق قضاء بديل يحقق فعالية ونجاعة لا تتوفر في القضاء التقليدي.

النظم الجديدة أطلق عليها أكثر من مصطلح، كما أخذت أكثر من نمط، فمن حيث التسمية نجد البعض يطلق عليها الطرق البديلة، باعتبار أنها بديلة عن القضاء التقليدي، والبعض الآخر يطلق عليها الطرق الملائمة، باعتبار أنها تلائم النزاعات التي تكون ميداناً لها، وأحياناً الطرق الودية انطلاقاً من أنها في الغالب تحسم النزاع بمنطق "لا غالب ولا مغلوب" إذ تحاول مراعاة مصالح جميع الأطراف، ومن حيث النمط نجد هذه الطرق تأخذ أشكالاً مختلفة، أهمها التحكيم والوساطة والصلح.

وتختلف التعريفات التي يسوقها الفقهاء لهذه الطرق في حل النزاعات، إلا أن معظمها يدور حول فكرة لجوء أطراف نزاع ما، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، من أشخاص القانون العام أو الخاص، إلى جهة معينة لحل خلافهم بالطرق التي يرون، وعلى هذا عرفها البعض بأنها "مجموعة غير محددة من الإجراءات لحل النزاعات، تشتمل في معظم الأحيان على تدخل طرف ثالث لإيجاد حل غير قضائي لحسم الخلافات[1]".

وبغض النظر عن الأشكال التي تأخذها الطرق البديلة لحل النزاعات أو التسميات التي تطلق عليها فإن حجر الزاوية فيها هو الحضور القوي لإرادة الأطراف الذين تجمعهم علاقة قانونية معينة في تحديد الطرق التي سيحلون بها نزاعاتهم القائمة أو المحتملة، وتعيين الطرف الذي سيقوم بتطبيق تلك الإجراءات.

هذه الطرق تضمن تحقيق غايات متعددة، إذ توفر الوقت وهو أمر ضروري حيث تعتبر العدالة الناجزة هدفاً تحاول الأنظمة القضائية المعاصرة الوصول إليه، كما تضمن أيضاً إلى حد بعيد رضى الأطراف المتنازعة عن النتيجة النهائية وهو أمر جوهري لتنفيذ الأحكام، ويعد حلاً لمعضلة التنفيذ في القضاء التقليدي التي تعاني منها أنظمة كثيرة، من ضمنها النظام الموريتاني، وهو موضوع الدراسة[2].

وإضافة إلى الاعتبارات السابقة، تمكن الطرق البديلة من تطبيق القانون المناسب لحل النزاع، حتى ولو كان قانوناً أجنبياً؛ وتتيح إمكانية إسناد الفصل في النزاع إلى الأشخاص أصحاب الكفاء المناسبة لحله، الأمر الذي قد لا يتوفر في القضاء التقليدي، كما تسهم في تخفيف الضغط على المحاكم العادية، وتقلص المصاريف التي تنفق على الدعاوى، الأمر جعل هذا النمط من العدالة يأخذ حيزاً مهماً في أكثر من بلد، بل ويخذ طابعاً دولياً. ومن زاوية أخرى يمكن الحديث عن الطرق البديلة لحل النزاعات، باعتبارها وسيلة لتعزيز السلم الاجتماعي، بما تفتحه من حوار حول القضايا الخلافية، وما توفره من إمكانية للخروج على النصوص القانونية غير الآمرة، من خلال تطبيق قواعد الإنصاف ومبادئ العدالة الطبيعية، وهذا ما يزيد من أهميتها في موريتانيا التي تثار أسئلة عديدة، حول تماسك نسيجها الاجتماعي، بفعل رواسب تاريخية مرتبطة بعدة أمور أبرزها ظاهرة الاسترقاق التي كانت منتشرة في البلاد على نطاق واسع حتى الربع الثالث من القرن الماضي[3].

وسيركز هذا البحث على التحكيم باعتباره أبرز الوسائل البديلة لحل النزاعات في موريتانيا، بناءً على القانون رقم 2000-06 لعام 2000 المتضمن مدونة التحكيم، والذي عرفه بأنه "طريقة خاصة لفض بعض أصناف النزاعات من قبل هيئة تحكيم يسند إليها الأطراف مهمة البت فيها بموجب اتفاق تحكيم[4]".

أهمية الموضوع:

يستمد هذا البحث أهميته من تسليط الضوء على موضوع لم ينل ما يستحق من النقاش الأكاديمي، في الدولة محل الدراسة، بينما أصبح من المعايير الأساسية لقياس جودة القطاعات العدلية حول العالم، الأمر الذي يجعل موريتانيا مدعوة إلى إعطائه

المكانة التي يستحق لتطوير منظومتها القانونية، وخلق بئة آمنة للاستثمارات، بما يعزز من فرص التنمية.

الإشكالية:

يتناول هذا الموضوع إشكالية مركبة، فهو من ناحية يحاول تسليط الضوء على نشأة وتطور الطرق البديلة لحل النزاعات، ومن ناحية أخرى يرصد الحيز الذي تحتله هذه الوسائل في المنظومة القانونية الموريتانية مع التركيز على التحكيم كنموذج، الأمر الذي يثير أسئلة جوهرية من أبرزها:

كيف نشأت وكيف تطورت الطرق البديلة لحل النزاعات؟

ما الحيز الذي يحتله التحكيم في النظام العدلي الموريتاني كوسيلة بديلة لحل النزاعات؟

المنهج:

لدراسة هذا الموضوع لابد من اتباع مقاربة منهجية متعددة الأبعاد، تضمن دراسة الإشكالية في شموليتها، وتمكن من التطرق إلى النصوص والوثائق القانونية التي تتناولها في جزئيات معينة، وعليه تم توظيف المنهج البنيوي التحليلي، للتمكن من تحليل الإشكالية عبر تطورها والإحاطة بجزئياتها المختلفة، كما تمت الاستعانة بتقنية تحليل المضمون بما توفره من إمكانية لدارسة الوثائق والنصوص القانونية.

مخطط البحث

سيتم تناول هذا الموضوع في محورين، ندرس في الأول نشأة وتطور الوسائل البديلة لحل النزاعات، في المنظومة التشريعية الموريتانية "مبحث أول"، على أن نخصص المحور الثاني للحيز الذي يحتله التحكيم في النظام العدلي الموريتاني "مبحث ثان".

المبحث الأول: نشأة وتطور الطرق البديلة لحل النزاعات

الآليات التي يطلق عليها اليوم مصطلح "الطرق البديلة لحل النزاعات"، وإن كانت جديدة على معظم النظم القانونية المعاصرة، إلا أنها في الحقيقة ليست جديدة على المجتمعات البشرية، حيث يمكن تلمسها في المورث الثقافي للحضارات القديمة بأشكال ومسميات مختلفة، وقد وصلت إلى شكلها الحالي، بعد صيرورة تطور استمر عصوراً من الزمن.

المطلب الأول: نشأة الطرق البديلة لحل النزاعات

من خلال تتبع السياقات الثقافية والاجتماعية لظهور الطرق البديلة لحل النزاعات، يتضح أنها عرفت في الحضارات البشرية القديمة، وتطورت عبر مسارات مختلفة، حيث شهدت إزدهاراً في مرحلة ما قبل الدول الوطنية بمفهومها المعاصر، ثم شهدت تراجعاً من بدايات قيام هذه الدول الحديثة، إلا أن الأهمية الموضوعية لها جعلها تظهر للعلن مجدداً، كآخر ما توصلت إليه الأنظمة القضائية، رغم قدمها زمانياً على القضاء التقليدي بشكله المتعارف عليه اليوم.

وإذا رجعنا إلى السياق التاريخي لتطور الظاهرة، نجد أن المجتمعات البدائية كانت تطبق هذه الوسائل لحل الخلافات سواء بين أفراد المجموعة الواحدة أو بينهم وبين أفراد مجموعة أخرى، أو حتى بين المجموعات نفسها، وكان مصدر هذه الآليات الأعراف التي درجت المجتمعات على اتباعها، حيث يفرض سلطان المجتمع على الجميع الانصياع لها، ولا تتطلب في الغالب وسيلة إكراه مادي من أجل تنفيذ مقتضياتها، في ظل غياب دول مركزية قادرة على إقامة نظام قضائي له آليات تنفيذية تستطيع حمل المتنازعين على الانصياع للأحكام.

ومع ظهور الدول القديمة يبدو أن الحكام حاولوا تنظيم الأعراف التي كانت سائدة لفض النزاعات داخل المجتمعات، في هياكل تشبه أحياناً النظم القضائية المعاصرة، دون المساس بجوهرها القائم على الحضور القوي لإرادة الأطراف في الطرق والكيفية التي يحل بها النزاع، فنجد مثلاً التحكيم لدى قدماء الإغريق يتم من خلال مجلس دائم لحل الخلافات، ويطال مجال اختصاصه الخلافات بين دويلات المدن القائمة حينها، كما نجده لدى الروم ينصب على الأحوال الشخصية، ويتوسع في تناولها، ونجد قدماء المصريين يتخذون من الملك الفرعون حكماً في جميع الخلافات، لا يمكن الطعن في القرارات الصادرة عنه[5].

كما شهدت هذه الحضارات صورة أخرى لحل النزاعات بعيداً عن القضاء، هي الوساطة التي تطورت عبر مراحل، حيث شاعت لدى البابليين والفينيقيين، خاصة في المجالات التجارية، بينما تطورت مع الإغريق لتطال العلاقات الاجتماعية والأسرية، ثم عرفت لاحقاً مع الرومان.

وفي العصور الوسطى بأوروبا ظلت هذه الأساليب قائمة، وشهدت مظاهر مختلفة من أبرزها الدور المحوري للكنيسة، حيث كان البابا يقوم بالتحكيم والوساطة بين الأفراد وحتى بين الدول، نظراً لما يتمتع به من نفوذ روحي على كافة مستويات السلطة في المجتمع، والملاحظة البارزة في هذه الحقبة، هي أن الوسطاء كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية كبيرة، وتقدير خاص، يضفي على صاحبه نوعاً من القدسية[6].

وإذا رجعنا إلى الحضارة العربية نجد أنها هي الأخرى مرت بمراحل من التطور، وكل مرحلة طبعت التعاطي مع النزاعات بطابع خاص. هذه المراحل يمكن اختصارها في محطتين رئيسيتين، لكل محطة مميزاتها، وإن كانت هناك قواسم مشتركة كثيرة، وهما المرحل الجاهلية ومرحلة ما بعد ظهور الدين الإسلامي، الذي طبع الكثير من المفاهيم بطابع خاص، وأعطى بعد فلسفياً عميقاً للكثير منها.

بفعل غياب السلطة التي يذعن لها الجميع، وعدم وجود نظام قضائي واضح البنى، وانتشار الفوضى على نطاق واسع في المنطقة العربية، خلال العصر الجاهلي كان الناس يلجأون في كثير من الأحيان إلى وسائل ودية لحل النزاعات القائمة بينهم، وكان شيوخ القبائل يلعبون دوراً محورياً لإطفاء أي خلاف، بطريقة ترضي جميع المتخاصمين.

وتزخر أيام العرب بالمواقف التي تم استخدام الوساطة والتحكيم ومحاولة الصلح فيها، خاصة إذا تعلق الأمر بالخلافات القوية، والتي قد تتطور إلى حروب، كما حصل في حرب البسوس، التي حاول الوجهاء الاجتماعيون حينها الحيلولة دون نشوبها بوساطات لم تكلل بالنجاح، ومثل حرب داحس والغبراء التي انتهت بتسوية تضمن دفع ديات جميع القتلى من طرف الوسطاء، بعد عقود من الصراع، بين عبس وذبيان[7].

ولما جاء الإسلام أحدث رجة في القيم التي كانت سائدة، وأقام أركان دولة بما في ذلك إنشاء نظام قضائي جديد، ومع ذلك احتفظ ببعض المفاهيم السابقة مثل التحكيم والوساطة والصلح، إلا أنه طور منها بإعطائها بعداً روحياً، يتماشى مع الرسالة الإسلامية، حيث لا يقتصر وفق مفهومها قياس الربح والخسارة في النزاعات على المعايير الدنيوية[8].

وكرس الإسلام استخدام الحلول البديلة عن القضاء في النزاعات، فنجد القرآن الكريم ينص على التحكيم في الأحوال الشخصية، ومن ذلك قوله تعالى: "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ

اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا"[9]، ونجده يحض على إصلاح ذات البين أيضاً، في قوله تعالى: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ[10]"، ولا شك أن السعي في إصلاح علاقات الآخرين يتضمن نوعاً من الوساطة، التي قد يحل من خلالها الصراع بصلح، وقد تسفر عن اللجوء إلى التحكيم، ما يعني أن هذه الآية الكريمة، تستحضر جميع الطرق البديلة في حل النزاعات المعروفة اليوم.

وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم، مكانة خاصة لهذه الطرق الودية في حل الخلافات، فنجده يحض على الصلح في أكثر من موضع، وينبذ الشحناء، ويقول للصحابي أبي أيوب الأنصاري، "يا أبا أيوب ألا أدلك على صدقة يحبها الله ورسوله؟ تصلح بين الناس إذا تباغضوا وتفاسدوا". ولم يقيد الصلح إلا بضابطين، هما تحريم الحلال أو تحليل الحرام، حيث قال "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"، وتختصر هذه الضوابط ما يعرف في الفقه القانوني بالقواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على خلافها.

وتكررت هذه الطرق لحل النزاعات في مما رسات الدولة الإسلامية، بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فنجد الخليفة الراشد الثاني، عمر بن الخطاب يقول موجها القضاة "ردوا الخصوم حتى يصطلحوا، فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن".

ومع قيام الدول المعاصرة تراجعت نسبياً أهمية الوسائل البديلة لحل النزاعات، حيث كان القضاء التقليدي يطلع بهذا الدور بشكل شبه كامل، مع بقاء بعض مظاهرها، ولعل السبب في ذلك التراجع، المفاهيم التي كانت سائدة حينها، حول هيبة الدولة وضرورة تركيز كل شيء في يدها، خاصة الأمور ذات الطابع السيادي، مثل قطاع العدالة.

ومع التطورات التي التي عرفتها البشرية خلال القرن الماضي خاصة في المجالات الصناعية والتجارية، وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات، بدأت أهمية الوسائل البديلة لفض النزاعات تطفو على السطح مجدداً، وصارت محل اهتمام كبير من قبل المشرعين في أكثر من دولة، كما تناولتها معاهدات دولية متعددة، وتم إخراجها في قوالب جديدة، تلائم حاجيات العصر، المتسمة بالتعقيد والتغير المستمر.

المطلب الثاني: تطور الطرق البديلة لحل النزاعات

بعد أن أخذت الأنظمة العدلية المعاصرة تعيد الاهتمام بمفاهيم مثل التحكيم والوساطة والتسوية، كوسائل بديلة تلعب دور المحاكم التقليدية في فض بعض النزاعات، بدأت هذه الوسائل تتطور وتأخذ أشكالاً تختلف من نظام إلى آخر، باختلاف الحيز الذي يمنح لها، إلا أنها في بعض الدول أصبحت تقترب من القضاء على نحو ربما يفقدها بعض ميزاتها الأساسية[11]، وإن احتفظت بخصوصيتها.

الاهتمام الجديد بالوسائل البديلة لحل النزاعات، تجسد في إدراجها ضمن المنظم القانونية في أكثر من دولة، وفق مسميات تختلف من بلد إلى آخر، وإن كان جوهرها هو نفسه، وإضافة إلى ذلك ظهرت اتفاقيات دولية كثيرة، ذات طابع عالمي وإقليمي تحيل إليها لحل بعض النزاعات التي قد تنشأ بين أطراف علاقة قانونية ذات طابع دولي.

فإذا نظرنا إلى الدول الغربية نجد أن فرنسا قامت بعد الثورة، بالتنقيب في تراثها القانوني، حيث أخرجت الوساطة في شكل جديد، تطور عبر السنين حتى استقر عام 1976 على إنشاء مؤسسة وسيط الجمهورية، التي تلعب دور محورياً في حل النزاعات بعيداً عن القضاء، إضافة إلى سن مساطر تلزم أطراف نزاعات معينة باللجوء إلى وسائل بديلة لمحاول تسوية أي خلافات قد تنشب بينهم، قبل عرضها على القضاء، وفي حالة عدم استنفاد هذه الوسائل لا يقبل القضاء النظر في الدعوى[12]. كما عملت بريطانيا على تكريس هذه الطرق في منظومتها العدلية، وأسست عام 1990 مركزاً لتسوية النزاعات، يعمل على تشجيع الوساطة لحل بعض القضايا، وبناء على توصيات المركز، تم إقرار قانون يفرض اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات قبل عرضها على المحاكم، ويتيح للقضاء إيقاف النظر في دعوى قائمة في انتظار اللجوء إلى الحلول البديلة.

ومن الجدير بالملاحظة أن التطور الكبير الذي عرفته الطرق البديلة لحل النزاعات، كان في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توسعت في استخدام هذه الوسائل، وأنشأت أنماطاً خاصة بها، لم تظهر بذلك الشكل من قبل، فطورت مفاهيم من قبيل: التقييم الحيادي المبكر، والمحاكم المصغرة التي تعرف أيضاً بمحاكم المحلفين، والتقاضي الخاص، والاحتكام إلى تقارير الخبرة، والتحكيم وفق آخر العروض، وصولاً إلى وساطة

متشغن، المعروفة بمصطلح المطرقة المخملية، والتي وجدت فيها حلاً لتراكم الدعاوى[13]، وقد تميز النظام الأمريكي بالمرونة في مثل هذه المواضيع.

وفي مساعيها لمواكبة التطورات التشريعية على المستوى العالمي، والاستجابة للمعايير العالمية في حل النزاعات، قامت بعض الدول العربية بإدخال الطرق البديلة للتقاضي في منظومتها القانونية، بنسب متفاوتة، كما هو الحال في الأردن والجزائر، وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة، وفي موريتانيا التي هي موضوع الدراسة.

وإذا رجعنا إلى موريتانيا وهي بلد حديث العهد بالدولة المركزية نسبياً، نلاحظ أن وجود الطرق البديلة عن القضاء لحل النزاعات في منظومتها العدلية، مستمد من الموروث الفقهي الإسلامي الذي ظل سائداً لوحده حتى ستينيات القرن الماضي، وحاولت تكييف القوانين الوضعية التي سنت بعد ذلك معه، من خلال عرضها على هئية مشكلة من علماء بارزين، للتأكد من عدم مخالفتها للنصوص الشرعية، وتحديداً للمذهب المالكي.

وقد درج القضاء الموريتاني على محاولة حل القضايا المدنية التي تعرض أمامه بطريقة ودية، من خلال إجراءات بسيطة، الأساسي فيها أن تقبل أطراف النزاع بالوساطة، لتبدأ مفاوضات تحت إشراف مصلح لدى المحكمة معين من قبل وزارة العدل، وإذا أسفرت جهود المصلح عن اتفاق يوقع من الجميع، ويرفع إلى رئيس محكمة الدرجة الأولى، ليسجل في سجلات هذه المحكمة، التي يحق لها أن تأمر بتنفيذه، وتستخدم في ذلك وسائل الإكراه عند الحاجة.

ويعين المصلحون في محاكم المقاطعات بموريتانية بناء على توصية لجنة محلية يرأسها رئيس محكمة المقاطعة، وبعضوية شخصيات من السلطات الإدارية والمحلية، إضافة إلى إمام الجامع الرئيسي، ولا يعتبر المصلح موظفاً، إلا أنه يتقاضى مكافأة شهرية من طرف الدولة في شكل علاوة، خلا مدة انتدابه المحددة بأربع سنوات، ويشترط فيه أن يكون عارفاً بفقه المعاملات في المذهب المالكي المعمول به في البلاد، معروفاً في منطقته بالاستقامة حتى يثق الناس في وساطاته.

وإضافة إلى هذه الطرق التي عرفها القضاء الموريتاني مبكراً، فقد وضع المشرع عام 2000 مدونة للتحكيم، كنظام بديل للتقاضي أما المحاكم العادية، وهذه المدونة ستكون محور المبحث الثاني من هذه الدراسة، كما أن هناك مشروع قانون للوساطة قيد الدراسة، إضافة إلى مركز للتحكيم يتم التخطيط لإنشائه.

وعلى المستوى الدولي نلاحظ الاهتمام الكبير الذي أولته المنظمات الدولية ذات الطابع الأممي والإقليمي، لهذا النمط من الوسائل في حل النزاعات، خاصة في المواضيع ذات الطابع التجاري، ويتجلى ذلك بشكل واضح في نظم المصالحة والتحكيم والوساطة.. إلخ، التي أقرتها هيئات دولية مثل غرف التجارة الدولية، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، ومنظمات دولية إقليمية كثيرة، الأمر الذي يبرر التساؤل عما إذاكنت هذه الطرق ما تزال طرقاً بديلة حقاً، أم أنها أصبحت بالفعل طرقاً أصيلة لحل النزاعات، خاصة أن المجتمعات البشرية عرفتها قبل أن تعرف النظم القضائية بمفهوما الحالي.

المبحث الثاني: التحكيم في موريتانيا

في إطار سعي المشرع الموريتاني إلى تحديث البيئة القانونية المنظمة للاستثمارات، استحدث في سنة 2000 مدونة للتحيكم، يمكن اللجوء إليها لحل نزاعات محددة، بناء على إرادة أطراف علاقة قانونية معينة، حيث يمكن لأطراف تلك النزاعات أو التي يمكن أن تحصل مستقبلاً الاتفاق على الجهة التي تتولى حلها مع تحديد القانون الذي يطبق بهذا الخصوص، وترك تحديده للجهة التحكيمية المشرفة على الحل.

ويأخذ التفويض الممنوح للمحكمين صوراً مختلفة، وتتفاوت الصلاحيات الممنوحة للجهة التي تلي التحكيم، فرداً أو هيئة، من تطبيق القانون الذي يحدده الأطراف، إلى اختيار النظام المطبق، وحتى البت في موضوع النزاع بروح العدل والإنصاف، لا بحسب القواعد القانونية، وذلك في حالة الحكم المفوض بالصلح[14].

وحدد القانون الموريتاني مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في الأطراف المتدخلة بعملية التحكيم، تتعلق بالأهلية وضرورة الكتابة، كما حصر مجموعة من القضايا التي لا يمكن أن تكون ميداناً للتحكيم، بفعل حساسيتها، مثل الأمور المرتبطة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على خلافها، إضافة إلى نزاعات الجنسية، والنزاعات المتعلقة بالدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية إلا إذا كانت هذه النزاعات ناتجة عن علاقات دولية ذات طابع اقتصادي أو تجاري أو مالي[15].

وينقسم التحكيم وفقاً للقانون الموريتاني إلى نوعين رئيسين، تحكيم داخلي لا تتعدى آثاره إقليم الدولة، وتحكيم ذا طابع دولي، قد ينصرف أثره إلى دولة أو دول

أخرى، الأمر الذي يفرض خصوصية معينة وتمايزاً في الإجراءات بين النوعين، وإن اتفقا على ضرور احترام مبادئ الإجراءات المدنية والتجارية، ومراعاة الضوابط الأساسية، التي سبقت الإشارة إليها.

المطلب الأول: التحكيم الداخلي

المقصود بالتحكيم الداخلي، هو التحكيم الذي تطبق فيه قوانين الدولة التي ينتمي إليها أطراف العلاقة القانونية محل النزاع القائم أو المحتمل، وتتم وقائع التسوية داخل إقليمها، مما يقتضي تطبيق كافة الإجراءات القانونية المتبعة فيها بهذا الخصوص. والملاحظ أن المشرع الموريتاني أفرد للتحكيم الداخلي فصلاً خاصاً، لتوضيح كل الأمور المرتبطة به، وهي عادة درجت عليها معظم التشريعات العربية المتعلقة بهذا المجال[16].

حددت مدونة التحكيم الموريتانية ميدان التحكيم الداخلي وشروطه، إضافة إلى ضوابط يتوجب توفرها في المحكمين الذين يشرفون على العملية، والاعتبارات التي تجب مراعاتها عند اختيارهم، وكيفية عزلهم وكل الأمور المرتبطة بهم، والإجراءات المتبعة في فض النزاع، وصولاً إلى إصدار القرار التحكيمي، وتنفيذه، وسنتوقف عند أهم النقاط في هذا الصدد بشيء من التفصيل.

وسع المشرع الموريتاني من ميدان التحكيم الداخلي، فكل المواضيع التي لم يتم استثناؤها من مجال التحكيم، والتي سبقت الإشارة إليها يمكن أن تكون مجالاً للتحكيم الداخلي، فأتاح القانون لأطراف كل علاقة قانونية تتوفر فيها الشروط المرعية، اللجوء إلى التحكيم في نزاع معين موجود، أو اشتراط الروجوع إليه بخصوص ما قد ينشأ من نزاعات متعلقة بالالتزامات المترتبة على العلاقة فيما بينهم[17]. ويلاحظ بهذا الخصوص التوسع في مجالات التحكيم، ربما بهدف تخفيف الضغط على القضاء التقليدي.

وأحاط المشرع الموريتاني التحكيم بمجموعة من الضمانات، لجعله أكثر فعالية، حيث اشترط، تحت طائلة البطلان، أن يحدد عقد التحكيم موضوع النزاع الذي ينصب عليه، مع بيان أسماء المحكَّمين صراحة على نحو لا يبقى معه ريب حول أشخاصهم، كما حدد ضوابط تجب مراعاتها في المحكَّمين، وألزم الشخص حين يعرض عليه خيار تعيينه محكماً، أن يصرح بكل الأسباب التي من شأنها أن تثير شكوكاً حول حياده أو استقلاليته، وفرض عليه ابتداء من تاريخ تعيينه وخلال إجراءات التحكيم، أن يُعلم أطراف النزاع

فوراً بوجود أي طارئ من هذا القبيل، كما وضع ضوابط صارمة للمحكّمين جعلتهم أشبه بالقضاة[18]، ما يعكس أهمية الدور الذي يقومون به.

بعد التأكد من احترام الشكليات المتعلق بموضوع التحكيم والمحكمين، تقوم هيئة التحكيم بممارسة مهامها الموضوعية، وفي هذا الإطار منحها المشرع صلاحيات واسعة، تمكنها من القيام بالأبحاث، وجمع الأدلة من أي جهة ترى أنها تقدمه من معلومات قد يفيد في تكوين رؤية واضحة على ضوئها يمكن اتخاذ قرار مناسب في النزاع محل النظر، ويمكنها في هذا الإطار الاستماع إلى الشهود وتعيين الخبراء، كما يجوز لها الاستعانة بالقضاء لتمكينها من القيام بعملها على أكمل وجه. وبعد جمع المعلومات تتم المداولات بشكل سري، ويصدر القرار التحكيمي، إذا حصل على موافقة أغلبية المحكمين، ويتمتع بالقوة القانونية للأحكام القضائية، بالنسبة لموضوع النزاع الذي بت فيه[19].

وبعد أن يستنفد القرار التحكيمي كل الطعون الممكنة التي ينص عليها القانون، أو ذا لم يتقدم أي طرف من أطراف النزاع بالطعن فيه، خلال الآجال المحددة بالقانون، يصبح واجب التنفيذ، والأصل أن يتم تنفيذه من قبل الأطراف بشكل طوعي، تماشياً مع الطابع الودي للتحكيم، ومع ذلك فإن المشرع الموريتاني، خول رئيس محكمة الولاية التي صدر بدائرتها قرار التحكيم تنفيذه بشكل إجباري، إذا رفض أحد الأطراف الانصياع له[20].

المطلب الثاني: التحكيم الدولي

في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تتبناه موريتانيا، ومع وجود شركات متعددة الجنسيات، تستثمر في مجالات حيوية بالبلاد، وتحتاج إلى وجود ضمانات قوية، بأن حل النزاعات التي قد تكون طرفاً فيها لن يكون محصوراً بيد قضاء غارق في البيروقراطية، تحوم حوله الشبه على أكثر من صعيد، ويفتقد في أحيان كثيرة إلى الخبرة اللازمة للتعامل مع ملفات اقتصادية شائكة، لها امتدادات خارج الحدود، قام المشرع بالتبويب على التحكيم ذا الطابع الدولي، أي التحكيم الذي تمتد آثاره خارج الحيز الجغرافي للدولة.

والملاحظ أن الإجراءات التي أقرها القانون الموريتاني، بخصوص التحكيم الدولي، تتقاطع في جوانب أساسية مع تلك التي أقر بالنسبة للتحكيم الداخلي، مع اختلافات يقتضيها التباين بين مجالات التنفيذ، وبالتالي سنركز هنا أساساً على الأمور التي يختلف فيها النمطان من التحكيم.

حصر المشرع الموريتاني صفة التحكيم الدولي بالحالات التي تكون فيها مؤسسات أطراف اتفاق التحكيم موجودة في دولتين مختلفتين وقت إبرام الاتفاق، أو إذا كان مكان التحكيم أو المكان الذي سينفذ فيه جزءاً جوهرياً من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية أو المكان الذي يكون موضوع النزاع أكثر صلة به، يوجد خارج الدولة التي توجد بها مؤسسات أطراف النزاع، أو إذا كان الأطراف قد اتفقوا بشكل صريح على أن موضوع اتفاق التحكيم له علاقة بأكثر من دولة. وإذا كان لأحد الأطراف أكثر من مؤسسة، فإن المؤسسة التي تؤخذ بعين الاعتبار هي تلك التي لها علاقة أوسع مع اتفاق التحكيم المبرم، وفي حال لم تكن لأحد الأطراف مؤسسة فمحل إقامته المعتاد يحل محلها[21]، وتترتب على ذلك أمور إجرائية جوهرية، من أهمها استلام البلاغات والعرائض المتعلقة بمراحل سير عملية التحكيم، إضافة إلى أخرى تتعلق بالإشعارات التي يتوجب على هيئة التحكيم توجيهها للأطراف حول الأعمال الإجرائية التي تقوم بها.

ويتميز التحكيم الدولي بالحضور القوي لإرادة أطراف النزاع في الإجراءات وكافة مراحل الترافع، حيث يمكن لاتفاقهم أن يلغي معظم القواعد أو يستبدلها بأخرى، فنجد مدونة التحكيم الموريتانية تنص مثلاً على أن التدابير الوقتية أو التحفظية التي تتخذها هيئة التحكيم في موضوع النزاع، بناء على طلب أحد الأطراف، يشترط فيها عدم اتفاق الأطراف على خلاف ذلك، وهو الشرط نفسه الذي يطبق عندما يتعلق الأمر بحق هيئة التحكيم في الاستعانة بخبراء لتقديم توضيحات بشأن مسائل معينة مرتبطة بالنزاع محل النظر[22].

وبينما أكد القانون على حق أطراف النزاع في أن يتفقوا على مكان التحكيم داخل تراب الجمهورية الإسلامية الموريتانية أو خارجه، نص على أن لهيئة التحكيم تعيين هذا المكان إذا لم يحددوه، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف القضية بما في ذلك ما يناسب الأطراف، وأعطاها حق الاجتماع في أي مكان تراه مناسباً للمداولة بين أعضائها ولسماع أقوال الشهود أو الخبراء أو أطراف النزاع أو لمعاينة البضائع أو غيرها من الممتلكات أو لفحص المستندات، وكل ذلك مرهون بعدم اتفاق الأطراف على خلافه[23]، في تجلٍ واضح لأهمية أرادتهم في هذا الإطار.

وبعد إتمام الإجراءات، والقيام بدارسة الملفات تبت هيئة التحكيم في أصل النزاع وفقاً لأحكام القانون الذي يختاره الأطراف، أو القانون الذي تراه مناسباً، إذا لم يحددوا

قانوناً بعينه، أو وفق قواعد العدل الإنصاف، إذا وافق الأطراف على ذلك، وقرارات هيئة التحكيم لها قوة الشيء المقضي به، عندما تصبح نهائية، بعد استنفاد الطعون، أو إذا لم تقدم ضدها طعون في الآجال، مع ملاحظة أن المشرع أجاز للأطراف الذين ليس لهم بموريتانيا مقر أو محل إقامة أصلي أو محل عمل أن يتفقوا صراحة على استبعاد الطعن كلياً أو جزئياً ضد كل قرار تصدره هيئة التحكيم[24].

ويعترف المشرع الموريتاني بقرارات التحكيم الصادر في دول أخرى، حيث تتمتع بقوة الشيء المقضي به، ويمكن تنفيذها بناء على طلب كتابي يقدمه أحد الأطراف للقضاء، إلا في الحالات التي يثبت فيها أن أحد الأطراف ناقص الأهلية، أو أن الاتفاق غير صحيح بناء على القانون الذي أخضع له؛ أو أن طالب الإلغاء لم يتم إعلامه بشكل صحيح بتعيين المحكمين أو بإجراءات التحكيم أو تعذر عليه الدفاع عن حقوقه؛ أو أن قرار التحكيم يتناول نزاعاً لا يقصده اتفاق التحكيم، أو أن تشكيل هيئة التحكيم وما اتبع من إجراءات، لا يراعي الضوابط الضرورية، وكذلك إذا تم إلغاء أو تعليق قرار التحكيم من طرف محكمة بالدولة التي صدر فيها أو صدر بموجب قانونها، أو إذا رأت المحكمة أن الاعتراف به أو تنفيذه مخالف للنظام العام[25].

القانون الموريتاني المنظم للتحكيم رغم إقراره قبل حوالي ثمانية عشر عاما إلا أن تنزيله على أرض الواقع لا يزال محدودا، وربما يرجع ذلك إلى ضعف الثقافة القانونية بشكل عام على المستوى الداخلي، وغياب التحسيس بأهمية الطرق البديلة لحل النزاعات من قبل الجهات المختصة في الدولة، الأمر الذي جعل تطبيقه يكاد يكون محصورا في العلاقات القانونية التي يكون أحد أطرافها شركة أجنبية، أو متعددة الجنسيات، لها استثمارات في موريتانيا، ولا تريد الترافع أمام محاكمها، حيث يتم النص في الاتفاق أو العقد على اختصاص جهات خارجية في حل المشاكل التي قد تحدث بينها والطرف الموريتاني عن طريق التحكيم، أو غيره من الطرق الأخرى.

الخاتمة:

على ضوء هذه الدراسة يمكن القول إن الطرق البديلة عن القضاء لحل النزاعات ليست جديدة، بل الجديد هو العودة إليه من قبل التشريعات، بفعل متطلبات أنواع معينة من القضايا، إلا أن تقنين هذه الطرق من قبل بعض التشريعات، ومنها التشريع الموريتاني،ةموضوع الدراسة، أفقدها إلى حد بعيد الكثيرة من ميزاتها، خاصة ميزتا قلة التكاليف وبساطة الإجراءات والمساطر، ما يقتضي إعادة النظر في هذين الجانبين وسد الثغرات الأخرى القائمة، لتفادي المآخذ التي دفعت إلى البحث عن بديل للقضاء التقليدي.

ومن الواضح أن المشرع الموريتاني وهو يتناول التحكيم كطريقة بديلة عن القضاء في حل النزاعات، أعطى حرية أكبر للأطراف إذا تعلق الأمر بالتحكيم الدولي، ولعل ذلك يرجع إلى أن اللجوء للتحكيم يكون غالبا في القضايا ذات الطابع الدولي، ومع ذلك فمن الضروري مساواة التحكيم الدولي بالداخلي من حيث الحيز الممنوح لإدارة الأطراف، تشجيعا للجوء إليه محليا، حتى يتم تخفيف الضغط على المحاكم العادية، من أجل التفرغ للأمور التي لا يجوز اللجوء فيها للطرق البديلة.

من ناحية أخرى يتوجب على المشرع الموريتاني استكمال النصوص القانونية التي تنظم الطرق البديلة لحل النزاعات، وتكوين كوادر بشرية قادرة على مواكبتها وتطبيقها، هذا إضافة إلى تفعيل النصوص الموجودة حالياً خاصة "مدونة التحكيم"، من خلال القيام بحملة تحسيسية تشرح مضامينها، وتبين الميزات التي تتيحها لحل القضايا، حتى تخرج بشكل كلي من الحيز النظري إلى التطبيق العملي.

قائمة المراجع والهوامش

1. علاء أباريان، الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية، "دراسة مقارنة" منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2008، الصفحة 53 بتصرف.
2. أبوبكر العم، ملامح الحكامة السياسية في موريتانيا، مقال بمجلة دراسات حول الجزائر والعالم، العدد 9، المجلد 3، 2018.
3. القانون رقم 2000-06 لعام 2000 المتضمن مدونة التحكيم الموريتانية، المادة الأولى.
4. علاء أباريان، مرجع سابق، ص 35 36.
5. رولا تقي سليم أحمد، الوساطة لسوية النزاعات المدنية في القانون الإردني "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان، 2008، الصفحة، 10 بتصرف.
6. تعليق
7. سورة النساء، الآية 35.
8. سورة الحجرات، الآية 10.
9. الأنصاري حسن النيداني، الصلح القضائي، دراسة تأصيلية وتحليلية لدور المحاكم في الصلح والتوفيق بين الخصوم، دار الجامعة، الإسكندرية، ، 2001، بتصرف.
10. أحمد أنوار ناجي، مدى فعالية الوسائل البديلة لحل النزاعات وعلاقتها بالقضاء، مقال منشور في مجلة الفقه والقانون، الصفحة 8 بتصرف.
11. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المواد 2 5.
12. المرجع السابق، المواد 6 8.
13. فراح مناني، التحكيم طريق بديل لحل النزاعات، دار الهدى، الجزائر 2010، الصفحة 55، بتصرف.
14. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادة 16.
15. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادتان: 17 و22.
16. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المواد: 27 30.
17. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادة 31.
18. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادة 41.
19. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادتان: 47 و55.
20. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادتان: 49 و50.
21. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادتان: 56 و59.
22. القانون رقم 2000-06، مرجع سابق، المادتان: 61 و62.

قياس ادمان التسوق لدى طلبة قسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي

المدرس الدكتور
هناء صادق البدران
الاستاذ المساعد الدكتور
هناء عبد النبي العبادي
ارشاد نفسي
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة
العراق

ملخص البحث :

يهدف البحث الحالي الى دراسة قياس ادمان التسوق لدى طلبة قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي والتعرف على الفروق في الادمان حسب متغير الجنس واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وبلغ حجم العينة (80) طالب وطالبة من قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي ولجميع المراحل و تمثلت ادوات الدراسة باستبيان استطلاعي للتعرف على اسباب كثرة التسوق بدون الحاجة الى بعض المواد الضرورية ثم عرضت الفقرات على المختصين في العلوم التربوية و الارشاد النفسي لبيان مدى صلاحية الفقرات لأهداف البحث وعولجت البيانات إحصائيا" باستخدام الحقيبة الاحصائية ( ) وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى ادمان التسوق لصالح عينة الدراسة ووجد فرق ذات دلالة معنوية حسب متغير الجنس ولصالح الاناث وتوصي الباحثتان بضرورة عقد ندوات وورش لغرض توضيح ظاهرة الادمان و اثرها على الطالب والاسرة والمجتمع.

Abstract

Measuring Shopping Addiction in Students of the Department of Psychological Counseling and Educational Guidance at the College of Education for Human Sciences, University of Basra

Assist. Prof. Hana' Abdul-Nabi Al-Ebadi (Ph.D)
Psychological Counseling
College of Education for Girls
University of Basra

The current research paper aims at measuring shopping addiction in students of the Department of Psychological Counseling and Educational Guidance and identifying gender-related differences. The two researchers used the descriptive method and the research sample consisted of (80) female and male students from the Department of Psychological Counseling and Educational Guidance from all four classes. The research tools were represented by a questionnaire to determine the reasons of over-shopping without any reasonable need for it. The items of the questionnaire were then displayed on experts in the field of educational sciences and psychological counseling to determine how related they are to the research objectives. The data were then statistically analysed using (SOPS). The results of the study revealed some statistically significant differences in the level of shopping addiction in the research sample.There was also a significant gender-related difference favouring females. The researchers highly recommend the necessity of conducting symposiums and workshops to discuss this addiction phenomenon and its effect on the student, the family and the society.

مشكله البحث :

الكثير من الناس يحبون التسوق و لكن هنالك ايضا" من لديهم هوس التسوق الى الحد الذي ينتهي بهم الى صرف الكثير من النقود وهذا بدوره يودي لمشاكل كثيره ، هذا الادمان غالبا" ما يكون مرتبط بموسم معين في السنة مثل الأعياد وفي حالات أخرى يكون طوال العام .

ما هو أدمان التسوق: وهو اكثر أنواع الادمان السلوكي انتشارا" وعباره عن الرغبة الدائمة لشراء الاشياء بغض النظر عن وجود مال كافي أم لا وهو ليس مشكلة ظهرت حديثا" بل هو موجود منذ زمن و قد أثر على ملايين البشر عبر السنين منذ بداية القرن التاسع عشر .

وهنالك من الناس من يتسوق لحاجته الفعلية للأغراض التي يشتريها , و هنالك من يتسوق فقط لإشباع رغباته و الهروب من مشاعر سلبية تواجهه . (مصدر انترنت)

يظن البعض أن التسوق الالكتروني أو شراء الملابس والتردد على الاسواق, هو نشاط طبيعي غير ضار , ألا أن بهذا التصرف الذي يقوم على مبدأ التعويض أو المكافاة , يعد شكلا" من أشكال الإدمان و المرض الذي هو بحاجة الى علاج وفقا" للخبراء. حيث يحتاج الأشخاص الذين يعانون من سلوك تسوق مرضي الى الدعم بحسب البروفيسور " نينا رومانتشوكايفرات" كبيرة الاطباء النفسيين في مستوصف الطب النفسي والعلاج النفسي لمستشفى شاريته الجامعي في برلين. غير أنه قبل أن يتلقوا المساعدة يحتاج المرضى الى الاعتراف بأن انغماسهم السابق غير المضر يوميا" في التسوق أصبح أدمان و يعد الشراء القهري شكلا من أشكال الإدمان الذي لا صلة له بمواد معينة .

وأظهر تحليل مستند الى دراسات من عده دول أن هنالك في المتوسط نحوه (%) من السكان يعانون من الشراء القهري . ويقول الأستاذ " كارل كولمان " الذي أجرى بحثا" عن الشراء القهري لصالح غرفة العمل النمساوية أن الكثيرين يسعون لتحقيق الضغط الذي يتولد في نهاية يوم عمل مجهد بمكافاة أنفسهم بشراء مواد جديدة .

أن الاستهلاك هو أبسط شكل من أشكال الدواء عندما يتعلق الأمر بالتعويض عن إحباطات الحياة اليومية هذه ليست المشكلة في حد ذاتها بيد أن الأشخاص المصابين بالشراء القهري يفقدون السيطرة عن هذه الألية . تتعزز هذه الظاهرة بالخيار الاضافي للتسوق عبر الانترنت دون أن يراك أحد وبنقره على الماوس ودون دفع نقدي يجعل

التسوق عبر شاشات التلفزيون والبيع عبر الانترنت, المنتجات متوفرة في أي وقت و في موعد تسليم قصير للغاية ويقول" مولر "ان المصاب بالشراء القهري لا يبدو عليه أبدأ " أنه في هيئه سيئة وعادة ما يكون العكس تماما فانهم يميلون للتناسق في الملبس غير أن المحيطين بالمرضى غالبا ما يعتقدون أنهم ضعيفو الارادة , الامر الذي يعتبر وصمة مؤلمة أو شيء يتعين على المدمنين فعله في العلاج , هو تحديد المواقف التي تثير عمليات الشراء الخارج عن السيطرة , ويقول " مولر "أننا ننصح المريض بالبحث عن طريق أخرى لمكافاة النفس , غير شراء قطعه ملابس مثلا" غير ضرورية .

وتماما" مثل المدمنين الأخرين لا يشفى المصابون بالشراء القهري بالكامل , أنهم بحاجه الى تعلم كيفيه السيطرة على الاندفاعات واستدامة هذه السيطرة طوال حياتهم

(نسرين , عمران , 2014)

ويعد هوس التسوق هو في الحقيقة مرض نفسي ويعرف علميا"(اضطراب الشراء القهري وممن الممكن علاج هذا المرض لولا أن غالبية المصابين به لا يعون حالتهم أو أنهم ببساطة ينكرون وجودها . وقد يظن بعضهم أن أدمانا" كهذا موجود بين النساء فقط , ألا أن الإحصاءات والدراسات الحديثة تظهر تفشيه بين الجنسين على السواء وأن عدم ملاحظته بوضوح لدى الرجال يعود الى نوعيه المشتريات التي يدمنون عليها كالسيارات والالكترونيات والمعدات الكهربائية , بينما يتوجه هوس الشراء لدى النساء نحو الثياب وأحذية والإكسسوارات ومن المفاجئ ان أدمان التسوق يصيب الطبقات الدنيا أكثر من الأغنياء. وتتلخص مشكله البحث الحالي في التعرف على قياس مستوى أدمان التسوق لدى طلبة قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي ؟

أهمية البحث :

أن المصطلح العلمي لإدمان التسوق باللغة الانكليزية هو ( ) وهذه الكلمة مشتقه من كلمتين الاولى ( ) للبيع والاخرى ( ) بمعنى جنون أو هوس و في ثقافة الطب النفسي يشار الى هذا النوع من الإدمان على أنه اضطراب الشراء المرضي المدفوع إليه الأنسان ويعاني من هذا الاضطراب كلا من الرجال و النساء بنسب تكون شبه متساوية ... وليس النساء فقط كما يدعي البعض, لكن لا نستطيع ان ننكر على الجانب الأخر أن المرأة تمثل قوه شرائية هائلة !لكن هل هذا يعد إدمانا" بالمعنى

الحقيقي مثل إدمان العقاقير أو المخدرات ؟إذا كان الأنسان يلجأ إلى الشراء بدافع التخفيف عن ضغوط قد تعرض لها أو نتيجة لمعاناته من قلق أو أحباط .... فهو في حقيقة الأمر نوع من أنواع الإدمان و يصنف ضمن قائمته الطويلة .

ويصبح مثل الأنواع الأخرى من الإدمان التي تؤدي فيها فرط الشراء الى فقد الفرد لوظيفته وتدمير قدراته المالية , وبالطبع تأثيره على العلاقات الزوجية و هدم بناء الأسرة و كيان أفراد العائلة الواحدة . فجنون التسوق أو أدمان التسوق ليس شراء الأشياء التي يريدها الشخص أو أن يقوم بالتفتيش عن الأشياء الفاخرة لكي يقتنيها ,فالأمر يختلف تمام الاختلاف عن ذلك , فهوس الشراء يختلف عن العادات الشرائية التي يمارسها الشخص في حياته العادية من أجل الحصول على شيء يكون في احتياج له حتى لو أنتقى الغالي والثمين الذي يكلف أموالا" باهظة .... فالسبب وراء قيام الشخص بالشراء المرضي لا يكون بدافع الاحتياج وإنما هو طريقه يتبعها الشخصية للخروج من المأزق الذي تعرض له , أو وسيله يحاول التكيف بها مع الموقف الذي يسبب الضيق له .

الشخص الذي يعاني من أضطراب الشراء المرضي يدخل في دائرة من التوتر النفسي والعصبي التي تنشأ لديه عند رؤيته لعنصر من العناصر. و لا يزول منه التوتر إلا بعد انتهائه من شرائه إياه . فالشراء يمثل (إزاحة) للهروب من المشكلة التي تعرض لها . ومن الهام معرفه أن الشخص لا يهدف من وراء الشراء اقتناء الأشياء و أنما يهدف الى المرور بخبره الشراء وبخطواتها . كما أنه لا يلتفت إلى ما قام بشرائه على الأطلاق ونجد أن الإناث مع هذا النمط المرضي يقمن بشراء الملابس وأدوات التجميل وكل ما يخص المنزل .... أما الرجال فيحرصون على شراء الكتب و الأجهزة الإلكترونية.

وهنالك أسباب تدفع الشخص إلى الشراء المرضي: هنالك محاولات (لكنها غير صحيحة) فيما يخص التوصل إلى أسباب جنينية تؤدي إلى إدمان الشخص للشراء والتسوق. من المثيرات التي تدفع الشخص إلى القيام بسلوك الشراء اللاإرادي, وهي العوامل التالية :

الحرمان الشعوري, حيث يقوم بإشباعه فعل الشراء. وعدم القدرة على التكيف بشكل ملائم أو صحيح مع المواقف الصعبة مثل الوحدة أو الغضب, وحينها يتم اللجوء إلى فعل الشراء لتعطي إحساسا" للشخص بأنه يمتلك مقاليد السيطرة. المزيد عن الغضب والمزيد عن رهاب (فوبيا) الوحدة .... حاجة الشخص إلى ما يبعده عن التفكير في الأمور

التي تسبب الضيق له. الرغبة في البحث عن المخاطر (من وجهه نظر الشخص المصاب بإدمان التسوق) المتمثلة في فرط ألأنفاق لكنها في واقع الأمر تمثل مخاطر أمنة. الحاجة أو الرغبة في الحصول على القبول, أي الرغبة في الإحساس بالمشاركة الفعالة في الانشطة الاجتماعية الطبيعية.

أنواع الإدمان المعاصر: تقسم أنواع الإدمان في أيامنا المعاصرة لا يمكن أن نقصرها على إدمان المواد , فالإدمان بمفهومه الشامل هو اعتياد الأنسان على القيام بفعل أو نشاط معين, حتى يصبح ذلك ألأمر خارجا" عن سيطرته ويؤديه دون أرادة منه غاضا" بصره عن عواقب ذلك أو ما قد ينتج عنه من أثار سلبية صحيا" أو نفسيا" أو أجتماعيا".

الشخص الذي يسرف في شراء كل ما يلزمه وما لا يلزمه يوصفه العامة بالإنسان المبذر أو المسرف, لكن العلماء كان لهم رأيا أخر وصنفوه كحاله مرضيه لابد أن تخضع لبرنامج علاجي, وأدرجوا هذا الفعل الذي يمارس قهريا" كأحد أنواع الإدمان , وأسموه باسم إدمان التسوق أو إدمان الشراء ويعرف علميا" بمصطلح أونيومانيا أو شوبا هوليسم, وأعطى له الرمز الإختصاري الحالة ( ) و قد عرفت هذه الحالة من أنواع الإدمان قبل 100 عام تقريبا", وكان أول من تحدث عن هوس الشراء بوصفه أحد أنواع الإدمان , عالم النفس إميل كريبلين من ولاية ساكسونيا بشرق ألمانيا, لكنه للأسف أهمل ولم يخضع للدراسات الموسعة إلا في وقت متأخر من القرن المنصرم, وأختلفت آراء العلماء حول التسوق القهري فبعضهم رأى أنه ينشأ عن خلل عقلي , أما المجموعة الأخرى فقد رأت فيه خلل نفسي صريح كنهم جميعهم اتفقوا على أعراضه ومضاعفاته وعلى أنه أحد أكثر أنواع الإدمان تفشيا" بين الناس.

وتأتي اهميه البحث الحالي في التعرف على مستوى أدمان التسوق لدى طلبة قسم الارشاد النفسي, والتعرف على الفروق في أدمان التسوق حسب متغير الجنس (ذكور , أناث)

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى التعرف على :

1 قياس مستوى أدمان التسوق لدى طلبة قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي ؟

2 التعرف على الفروق الفردية في مستوى ادمان التسوق حسب الجنس ؟

حدود البحث :

يقتصر البحث الحالي على طلبة قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي للعام الدراسي (2019 2020) الدراسة الصباحية .

تحديد المصطلحات :

1 تعريف شارما واخرون : (الانشغال المتكرر بعمليات الشراء) أو الاندفاع نحو الشراء الذي يظهر على شكل خبره لا يمكن مقاومتها أو كخبره إقتحامية و لا شعورية .

2 ويعرف طبيا" الى الرغبة القهرية في الشراء , وهو مرادف لمفهوم هوس التسوق (أنيومانيا) الذي يشتق من كلمتين يونانيتين هما :

الأولى : الكلمة اليونانية ( ) التي تعني البيع و الثانية : الكلمة اليونانية ( ) التي تعني الهوس .

3 تعريف (1994) ان التسوق القهري رغبه استحواذيه سيئة التكيف, و هذا السلوك الشرائي يمكن الإشارة إليه من خلال عده نقاط :

أ إن الانشغال المتكرر بعمليات الشراء أو الرغبة القهرية للشراء عباره عن خبره لا يمكن مقاومتها, إذ هي خبره أقتحامية و لا شعورية .

ب إن الشراء المتكرر للأشياء لا حاجة له أو لا يمكن تجنبه .

ج إن التسوق لفتره طويلة من الوقت يتم من دون أراده في شراء الأشياء .

الاطار النظري والدراسات السابقة :

ما الذي يحدث في جسدك ودماغك عندما تتوقف عن التفكير العقلاني ويغريك تخفيض الأسعار على التسوق ؟

هل تعرف ذلك الشعور جيدا" عندما يتدفق الأدرنالين و الرغبة في جسدك حتى عندما تفكر في التسوق ؟

يبدو أنك تحتاج إلى جرعتك المقبلة من الشراء, وعندما تقترب من ذلك, قد لا يكون بإمكانك إيقاف نفسك. بالنسبة للبعض منا لا تعد الإعلانات الصاخبة التي تروج لخفض الأسعار بنسبة (50%) والتخفيضات التي تعلن عنها ليوم واحد فقط, وكذلك التصفيات لبعض السلع مختلفة كثيرا" عن اشارات التنبيه لدى مدمني المخدرات إلى أنهم في حاجة لجرعة أخرى .

فالشعور بالفوز بالتسوق في يوم التخفيضات ليس مختلفا" عن إدمان الكحول أو المخدرات أو حتى الطعام حسب قول خبراء طبيين. حتى أولئك الذين لم تشخص حالاتهم بما يعرف باسم (اضطراب الشراء القهري) الحقيقي , يمكن أن يختبروا أندفاعا" مماثلا, ولذلك السبب, حتى المتسوق العادي يجد تحديا" حقيقيا" في ممارسة ضبط النفس أمام عملية الشراء .

في الواقع, نحن نقرر في العادة شراء شيء ما في جزء من الثانية , دون كثير من التفكير العقلاني, كما تقول " كونيونغ أوه "الأستاذة المشاركة في جامعه بافالوا في ولاية نيويورك, والمتخصصة في مجال التسويق العصبي, وهو تخصص يتعقب سلوك المستهلك من خلال علم الأعصاب. تقول (أوه), التي تدرس الموجات الدماغية لتتبع فترات الاندفاع الخفية في عواطفنا, إننا لا نستخدم عملية موازنة منطقية للنتائج عندما يتعلق الأمر بإغراء بطاقات تخفيضات الأسعار, وبدلا" من ذلك فأن معظم قراراتنا بشراء شيء ما نتخذها فورا" .

وتضيف أننا لا نستخدم عمليه الموازنة المعتادة للنتائج كما نفعل في مكان العمل, لأن هذه الأنواع من القرارات العاطفية غالبا" ما تتخذ لا شعوريا" بسبب تركيبة الدماغ البشري.

ففي اللحظة التي نقرر فيها الشراء, نشعر بالراحة, وتتدفق المشاعر الإيجابية لدينا, ولكن بعد ذلك, وعلى غرار مدمن المخدرات أو الكحول, فالمشاعر العميقة بالذنب بعد الانغماس فيه, يكون من الصعب علينا التعافي منها, وفقا (لكيت يارو), المتخصصة في علم نفس المستهلك في سان فرانسيسكو, ومؤلفه كتاب (فك رموز العقل الجديد للمستهلك).

أحيانا نقول لأنفسنا نحتاج إلى المزيد, ويجب إن نحصل على المزيد, وعلينا العودة للحصول على المزيد , أذا كان كل هذا يبدو خارجا عن السيطرة , فقد لا يكون الوضع كذلك, فالأمر الرئيسي هنا هو ضرورة فهم ما يحدث لنا عندما تشتعل لدينا الرغبة في التسوق, أن دخولك إلى متجر مفضل أو موقع مفضل للتسوق على الأنترنت هو الحافز لذلك, فهذا الفعل ذاته ليخبر جسدك بأن عليه أن يبدأ في إفراز كميات أكبر من ماده الدوبامين, وهي ناقل عصبي في الدماغ يجعلك تشعر بالارتياح لمواصلة التسوق والبحث عن المتعة والمكافئات حسب قول "دارين بريدجر" المستشار في شركه نيوو سترانا .

ويضيف "دارين" أن التسوق يشبه عمليه البحث عن الكنز نوعا ما. فعمليه البحث ذاتها محفزه للغاية, ومعظم ما يحدث بعد ذلك يخرج عن أطار أتخاذ القرار العقلاني الذي نتبعه دائما في بقية أمور حياتنا , والذي يجعلنا نتجنب الإهمال فيما يتعلق بمشروع ما في بيئة العمل , أو التفكير مرتين قبل قياده سيارتنا بطريقه متهورة. ومعظمنا يمضي أقل من ثانيه لاتخاذ قرار بشأن شراء شيء ما أو الانصراف عنه , حسب قول "أواه", وتضيف أنه من خلال ذلك الاندفاع , يحدث ارتفاع في الموجات الدماغية , وهو ما يؤدي إلى ما نسميه "الانخراط العاطفي " في تقييم منتج معين .

وتقول " أواه " إن تلك الاندفاعات تثور في معظم الأحيان من تجاربنا السابقة مع علامات تجارية معينة (وهي سر التسوق الفعال) أو أكتشاف منتجات موجودة بالفعل على قائمة ما نتمنى شرائه. وتقول "أنجيلا ورتزل" وهي معالجة تعمل مع من يعانون من اضطرابات التسوق القهري , في سانتا باربرا في كاليفورنيا , أن معظمنا ليس مدمنا فعلا على الأشياء التي يشتريها , بل أنها عمليه التسوق التي يمكن أن تصبح عاده من الصعب التوقف عنها بنفس الطريقة التي تجعل من الصعب على البعض التحرر من اضطرابات إدمان ألأكل أو الكحول أو المخدرات .

أن مشاعر السعادة تبدأ عندما يبدأ المتسوق في التفكير في التجربة التي قد تطول لأيام أو حتى أسابيع قبل التوجه إلى الأسواق وتقول (إن) أن العملية برمتها تبدأ عندما تتطلع أنت إلى تحقيقها, وهي ليست مختلفة كثيرا" عن التفكير في تناول الكحول.

قد يكون من الصعب بالفعل مقاومه تلك التخفيضات التي يسيل لها لعابنا, وخاصه فيما يعرف بيوم (الجمعة) و هو يوم الصفقات والتخفيضات الكبرى في دول وأماكن في العالم الغربي والعربي . فخلال تلك التخفيضات, يسيطر جهاز التنبيه اللاإرادي في الجسم (وهو الجهاز الذي يثير أستجابه الكر والفر لدينا) على بعض أجهزه الجسم الأخرى بشكل غريزي , مما يحدث أستجابة زائدة لدينا تشبه الاستجابة التي كانت لدى البشر الأوائل قديما عندما كانوا يواجهون الحيوانات المفترسة , وفقا" ل (يارو) المتخصصة في علم نفس المستهلك. فيمكن للخوف من إضاعة فرصة الشراء أن ينقلنا إلى وضع تنافسي يجعل من الصعب علينا السيطرة على الاندفاع لشراء شيء ما يمكن لشخص أخر أن يشتريه قبلنا, حسب قولها .

وتضيف (يارو) قائله إنه من الماضي كانت الإثارة الفسيولوجية مصممه لحمايتنا من الدببة, وليس من متسوقين آخرين. إلا أن سبب قوة استجابتنا هو أن الناس لا يفكرون في ذلك .

إما (ورتزل) فتقول إنه على العكس من ذلك , فبينما يشعر بعضنا بالأثارة والتنافسية, فأن البعض الأخر يعاني من معدل ضربات قلب أيضا" ويستخدم التسوق للاسترخاء والهروب من المشاكل اليومية. وتضيف بعض الناس يتحدث عن الشعور بالبهجة, ومستوى أقل من القلق , وتهدئه أكبر للأعصاب .

هل تعتقد أن بإمكانك الذهاب إلى مركز تجاري مع أصدقائك وأنهم سيعملون على حمايتك من الاندفاع نحو الشراء؟ ليس بالضبط , فاصطحاب أصدقائك معك يغريك على التسوق أكثر من الواقع. تقول (أوه) إن جلب الأصدقاء للتسوق, أو مقابلة متسوقين آخرين في الأسواق, أو قراءه آراء بعض المستخدمين على الإنترنت حول سلع معينة , يمكن أن يعمل على زياده مشاعر الترابط معهم , مما يجعل المضي قدما في الشراء أسهل , حتى لو شعرنا بالتردد للحظه .

وتضيف أنك لن تدرك ذلك حتى , فمعظم الوقت تكون هذه التغيرات مرئيه فقط من خلال الموجات الدماغية بدلا" من ضربات القلب المتسارعة أو العضلات المتوترة .

لكن هنالك بعض الأمل , فعلى سبيل المثال يمكنك أن تجبر نفسك على تفادي تلك العروض الخاصة بتخفيض الأسعار . وبدلا من تفحص بطاقات الأسعار أولا , توصي (يارو) بالنظر إلى بطاقه السعر بعد التعرض لجنون التخفيضات أما على الإنترنت , فلا تنقر على قسم التخفيضات أولا" قبل أن تحدد ماذا تريد بالفعل .

وتقول "عليك أن تهدي نفسك, وتجبر نفسك على أن تكون منطقيا" بشأن الموضوع بأكمله" وتذكر أن ،ندم المشترين دائما يتبع التسوق الإدماني تقريبا .

ويقول (بريدجر) من السهل جدا" إثاره ذلك الحافز الذي يدفعك للبحث عن شيء تشتريه, بيد أن الناس قد يبالغون في مدى المتعة التي يشعرون بها حال أيجاد شيء يشترونه, وهو شيء يجب أن تضعه في الاعتبار عندما تهرول إلى التسوق في موسم التخفيضات .

(المصدر العربي , نيوز 29 نوفمبر 2016 ، ألينا ديزك) .

الدراسات السابقة :

دراسة شارما و آخرون (دراسة في سايكولوجية التسوق القهري)

وتناولت هذه الدراسة تعريفات عديدة للتسوق القهري واوضحت أن استعمالا" لمقاييس السيكو مرضية ذات المجالات المتعددة يتبين لنا أن المشترين القهريين ( ) يختلفون عن نظراءهم من المشترين المسيطرين في عمليات الشراء (الاصحاء) ومدى التمتع بمظاهر الصحة النفسية, إذ وجدت أحدى الدراسات أن المشترين القهريين يسجلون درجات مرتفعة على قائمة بيك للاكتئاب ( ) ومقياس سبيلبرجر لسمة القلق ( ) وقائمة مودسلي للوسواس القهري, كما يتسم المتسوقون القهريون وأقربائهم من الدرجة الاولى باضطرابات نفسية مرضيه مزمنة ولاسيما الإصابة باضطرابات الأكل وسوء استعمال المواد المؤثرة نفسيا واضطرابات القلق والمزاج, وكذلك تشيع اضطرابات الارق وفرط النوم بين المتسوقين قهريا", ورغم انتشار اعراض الاضطرابات السابقة لدى المضطربين بهوس الشراء الا أن الاتسام بنمط الشخصية الوسواسية القهرية والحدية والتجنبية تعد الاكثر انتشارا" بينهم.

كما قارنت الدراسة بين السلوك الهوسي مقابل السلوك القهري لدى المصابين بالتسوق القهري حيث اشارت الى أن اعراض الهوس والهوس القهري الخفيف مرتبطة بالإنفاق القهري والطائش (اللامبالي), إلا أننا عندما نقدر الانفاق المفرط فأنه يقيم دائما وبعنايه دقيقه لدى المرضى المصابين باضطراب ثنائي القطب, وبهذا يرتبط الانفاق المفرط والهوس ثنائي القطب بأضطراب التسوق القهري الذي نستطيع أن نميزه بسهوله نسبيه من خلال الآتي:

ينفق المرضى المصابين بالهوس بصوره مفرطه, ويرافق ذلك نوبات من الهوس المصحوبة بمزاج كبير من البهجة, والخطط الغير واقعية, وغالبا ما يكون المرضى طائشين ومتهورين وولعين بشكل مفرط. ويحدث أنفاق المتسوق القهري طوال العام في نمط شخصي يدل على هاجس متواصل لعمليه الشراء. وقد يشعر المشتري القهري بالسعادة أو القوة عندما يتسوق ولكن عاده ما تلي هذه الانفعالات المؤقتة مشاعر الخيبة والذنب, لذا نجد أن المتسوق القهري يشعر بالضيق والاكتئاب في ضوء انشطته التسوقية, ورغم ذلك فأن هذا المتسوق يخفي الدليل لهذه المشاعر عن الاخرين في حين أننا نجد أن الشخص الهوسي يتفاخر عندما ينفق أثناء عمليه الشراء, ولا يخفى مشاعره عن الاخرين ويحاول أقناع

عائلته واصدقاءه بأن ما تسوقه كان ضروريا ومنسجما مع مخططاته المعرفية الزائفة , وبهذا فأن الشخص المدمن على التسوق يدخل في حلقه فارغه تتضمن الكثير من الانفعالات السلبية مثل الغضب والشعور بالضغوط النفسية التي تقوده الى شراء شيء معين إلا أن بعد انتهاء عمليه الشراء نجد أن هذا الشخص أما يصبح نادما" أو مكتئبا", وحتى يواجه هذه المشاعر ويتكيف معها يلجئ الشخص المدمن الى شراء شيء آخر , لذلك فان المتسوق المدمن يشبه المدمن على الكحول.

المبحث الثالث: منهجية البحث واجراءاتها

أولاً : منهجية البحث :

بما أن البحث الحالي يهدف إلى (التعرف على مستوى الادمان على التسوق لدى طلبة قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي في جامعة البصرة) , فإن المنهج المناسب لإجراء هذا البحث هو المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه "كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الواقع بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة ما بين عناصرها أو ما بينها وما بين ظواهر تعليمية واجتماعية أخرى" (فان دالين ، 1994، ص 292 – 293) .

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة :

- المجتمع الاصلي للبحث: يمثل طلبة جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية.
- عينة الدراسة الاساسية: بلغت عينة الدراسة (533) طالباً و طالبة بواقع (171) ذكور و (362) اناث و كما موضح في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس والمرحلة

الطلبة	الذكور	الاناث	المجموع
الاولى	43	95	138
الثانية	51	78	129
الثالثة	44	83	127
الرابعة	33	106	139
المجموع الكلي	171	362	533

أداة البحث :

- **مقياس الادمان على التسوق لدى طلبة الجامعة :**

وقد تطلب ذلك ما يأتي :

قامت الباحثة بعدد من الاجراءات لإعداد مقياس الادمان على التسوق مسترشدة بعدد من الدراسات والبحوث التي تناولت مقاييس وهذه الاجراءات هي :

1- اعداد فقرات المقياس :

- **الدراسة الاستطلاعية :**

من اجل الحصول على الفقرات المناسبة لإعداد المقياس وزعت الباحثة استبيانا استطلاعيا مفتوحا مكونا من سؤال على (80) طالباً وطالبة وطلبت منهم الاجابة على السؤال.

- **المقاييس السابقة:**

اطلعت الباحثة على اطار نظري واسع للتعرف على مستوى الادمان لدى طلبة الجامعة واطلعت على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت مقاييس متعلقة بالبحث وبناء عليه استخلصت عددا من الفقرات بلغت (24) فقرة واعتمدت على مجموعة من الاسس في صياغة الفقرات وهي:

1. **آن تكون قصيرة وذات لغة مفهومة لدى عينة الدراسة.**
2. **ان كل فقرة تعبر عن فكرة واحدة .**

2- طريقة تصحيح مقياس البحث :

لغرض الحصول على درجة استجابة كل طالب و طالبة من العينة الاستطلاعية لفقرات المقياس اعطيت الفقرات اوزاناً كما يأتي : (كثيراً , دائماً , غالباً , احياناً , نادراً).

3- تعليمات تطبيق المقياس :

وضعت الباحثة صيغة من التعليمات للإجابة عن المقياس توضح فيها كيفية الاجابة على الاداة بدقة و موضوعية و وضحت لهم مدى كتمان الاجابات عن هذا المقياس .

4- صلاحية الفقرات (التحليل المنطقي للفقرات):

للتأكد من صلاحية فقرات المقياس تم عرض المقياس بصيغته الأولية على مجموعة من الخبراء المتخصصين في الارشاد التربوي و العلوم التربوية والنفسية و البالغ عددهم (10) خبراء, و الملحق رقم (1) يبين ذلك , لبيان صلاحية الفقرات وانتمائها إلى موضوع البحث

مع تعديل أية فقرة أو حذفها يرونها غير مناسبة وإضافة أية فقرة يرونها مناسبة، وبعد ذلك قامت الباحثة بتطبيق النسبة المئوية واختبار (مربع كا2) و ظهر أن القيمة المحسوبة تراوحت بين (9،3_13) هي أعلى من قيمة (كا2) الجدولية و البالغة (4،84) عند مستوى دلالة إحصائية (0،05) ودرجة حرية (1) و بذلك تم قبول جميع فقرات المقياس من الخبراء و الجدول (2) يبين ذلك :

جدول رقم (2) نسبة موافقة الخبراء على صلاحية فقرات مقياس الادمان على التسوق باستخدام (مربع كا2)

ت	أرقام الفقرات	عدد الخبراء	الموافقون	غير الموافقين	النسبة المئوية	قيمة كا2		مستوى الدلالة (0،05)
						قيمة كا2 المحسوبة	قيمة كا2 الجدولية	
.1	1, 3, 4, 5, 6, 9, 11، 12, 18, 19 23،22.21	13	13	0	%100	13	84،4	دالة
.2	2, 7, 8, 10, 13, 14, 24،15, 16, 17, 20	13	12	1	92%	3،9		دالة

5- التحليل الإحصائي لفقرات المقياس:

تعد عملية التحليل الإحصائي للفقرات خطوة أساسية في بناء أي مقياس وذلك للكشف عن الخصائص السايكو مترية لفقراته مما يؤدي الى اختيار الفقرات ذات الخصائص الجيدة واستبعاد الفقرات التي ليست لها مثل هذه الخصائص فالصدق والثبات في أي مقياس يعتمدان بشكل كبير على خصائص الفقرات في هذا المقياس، لذا فان الحصول على صدق وثبات مرتفعين يمكن ان يتم من خلال التحليل الإحصائي لفقرات المقياس(Anastasi & Urbina ، 2010: 127). ويشير ايبل (Ebel) الى أن التحليل الإحصائي للفقرات يعد أداة فعالة لتحسين الاختبار ويسهم كذلك في تجميع مجموعة من الفقرات عالية الجودة بحيث تكون دقيقة في قياس ما وضعت لأجل قياسه Ebel&frisbie ، 2009: 225)). و لأجل التحقق من تحليل الفقرات إحصائيا تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (110) طالباً و طالبة و بعد تطبيق المقياس تم استخراج ما يلي :

جدول (3) التحليل الاحصائي لفقرات مقياس مستوى الادمان لدى الطلبة

ت	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة عند (0.05)
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
1	47.4	771.0	64.3	979.0	782.6	97.1	دالة
2	37.4	728.0	08.3	021.1	975.6	97.1	دالة
3	62.4	812.0	92.3	011.1	883.9	97.1	دالة
4	4.4	717.0	51.3	948.0	669.5	97.1	دالة
5	89.3	724.0	21.3	157.1	458.7	97.1	دالة
6	05.4	952.0	23.3	081.1	537.4	97.1	دالة
7	37.4	967.0	4.3	005.1	652.5	97.1	دالة
8	46.4	477.0	4.3	024.1	647.7	97.1	دالة
9	47.4	702.0	47.3	077.1	532.8	97.1	دالة
10	05.4	822.1	19.3	051.1	379.7	97.1	دالة
11	3.35	0,81	3,08	94.0	1,439	97.1	غير دالة
12	19.4	839.0	12.3	017.1	812.7	97.1	دالة
13	3,01	0,92	2,73	0,96	1,377	97.1	غير دالة
14	62.4	745.0	51.3	979.0	682.6	97.1	دالة
15	10.4	599.0	13.3	02.1	666.9	97.1	دالة
16	3,98	1,738	2,78	1,668	1,125	97.1	غير دالة
17	57.4	783.0	47.3	019.1	895.7	97.1	دالة
18	34.4	755.0	27.3	972.1	668.8	97.1	دالة
19	3,877	0,787	3,596	0,923	1,753	97.1	غير دالة
20	51.4	759.0	09.3	083.1	498.8	97.1	دالة
21	81.4	979.0	39.3	144.1	546.5	97.1	دالة
22	19.4	797.0	3.3	915.0	026.8	97.1	دالة
23	01.4	917.0	1.3	087.1	252.7	97.1	دالة
24	22.4	068.0	02.3	205.1	477.7	97.1	دالة

6- **الثبات:**

الثبات من خلال طريقة اعادة الاختبار :

وذلك من خلال اختيار عينة الثبات والتي تبلغ (30) مدرساً ومدرسه ومن ثم حساب الارتباط بينهما من خلال الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون وقد بلغت قيمة معامل الثبات لكل ابعاد الاداة (0.87)، وهي تعتبر قيمة مقبولة للثبات.

7- الصيغة النهائية لمقياس مستوى الادمان :

تم صياغة (20) فقرة لقياس مستوى الادمان لدى طلبة الجامعة، يتم الإجابة عليها من خلال وجود (5) بدائل، وتم عرض فقرات المقياس على عدد من الخبراء في الارشاد التربوي والعلوم التربوية والنفسية كما هو موضح في التحليل المنطقي لفقرات المقياس، وكذلك تم إخضاع المقياس إلى التحليل الإحصائي كما هو موضح سابقا وتم استخراج الصدق والثبات للمقياس.

8- التطبيق النهائي:

لغرض تحقيق أهداف البحث الحالي، قامت الباحثة بإجراء التطبيق النهائي للمقياس، وبمساعدة المدارس والمعلمات فيها ومجموعة من الباحثين المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية اذ تم التطبيق النهائي على عينة الدراسة الأساسية والبالغة (355) طالب وطالبة في جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية.

المبحث الرابع

يتضمن هذا المبحث عرضاً لنتائج البحث ومناقشته وفقاً لأهداف البحث والتساؤلات الخاصة بكل متغير من متغيرات البحث ثم الخروج بمقترحات وتوصيات في ضوء نتائج البحث وكالآتي:

الهدف الأول: (قياس مستوى الادمان لدى طلبة قسم الارشاد النفسي في كلية التربية الانسانية/ جامعة البصرة):

من أجل تحقيق الهدف الاول للبحث تم تطبيق مقياس مستوى الادمان على التسوق على عينة من الطلبة بلغ عددهم (355) طالباً وطالبة من كلية التربية للعلوم الانسانية ولكلا الجنسين (ذكور- اناث) وعلى مستوى دراسي مختلف (مرحلة رابعة- مرحلة ثالثة- مرحلة ثانية- مرحلة اولى)، وبعد جمع البيانات التي تم الحصول عليها، أظهرت نتائج التحليل الاحصائي للبيانات، أن المتوسط الحسابي لعينة البحث قد بلغ (196,8) بانحراف معياري بلغ (24,76)، اما المتوسط الفرضي فبلغ (135) ومن اجل معرفة دلالة الفروق بينهما فقد استعمل الاختبار التائي لعينة واحدة (T. test)، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4) الاختبار التائي لعينة واحدة للتعرف على مستوى الادمان لدى الطلبة

العينة	عدد الافراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية		الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05)
						المحسوبة	الجدولية	
طلبة الجامعة	355	8.196	76.24	135	398	73.34	97.1	دالة

الجدول اعلاه يظهر ان القيمة التائية المحسوبة (34,73) و هي اعلى من القيمة الجدولية البالغة (1,97) و ذلك يدل على وجود فرق ذات دلاله احصائية لصالح عينة الدراسة , وتعزوا الباحثة ذلك الى ( ) .

الهدف الثاني : التعرف على مستوى الادمان لدى طلبة قسم الارشاد التربوي في كلية التربية الانسانية / جامعة البصرة وفق متغير (الجنس – المرحلة) .

للتعرف على هذا الهدف استعملت الباحثة تحليل التباين الثنائي وقد كانت النتائج كما موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (5) تحليل التباين الثنائي للتعرف على الهدف وفق متغير (الجنس– المرحلة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	مربع المتوسطات	درجة الحرية	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05)
التباين للجنس أ	16,926	16,926	1	15,831	84.3	دالة
التباين للمرحلة ب	9233,53	3077,86	3	0,087		غير دالة
التفاعل بين (أ× ب)	2115,55	705,198	3	3,627		غير دالة
الخطأ	42190	149,425				
المجموع	2298246					

للتعرف على دلالة الفرق حسب متغير الجنس: إذ اظهرت النتائج ان القيمة الفائية المحسوبة والتي هي (15,831) اعلى من القيمة الفائية الجدولية البالغة (3,84), ومن خلال مقارنة الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكما نلاحظ في الجدول ادناه:

جدول رقم (6) الاوساط الحسابية والانحرافات وفق متغيرات البحث

الجنس	الاوساط الحسابية	الانحرافات المعياريه
اناث	109,402	1,849
ذكور	94,688	1,743

نجد ان الفرق لصالح الاناث حيث بلغ المتوسط الحسابي لهن (109,402) وبانحراف معياري (1,8449) بينما كان الوسط الحسابي للذكور (94,688), وبانحراف معياري (1,743), وتعزو الباحث ذلك الى ( ) .

للتعرف على دلالة الفرق وفق متغير المستوى الدراسي: اظهرت النتائج عدم وجود فرق ذات دلالة احصائية وفق متغير المستوى الدراسي فقد بلغت القيمة الفائية المحسوبة (0,087) وهي اقل من القيمة الفائية الجدولية البالغة (3,84) عند مستوى معنوية (0,05).

وكما اظهرت النتائج كذلك عدم وجود فرق دال احصائياً في التفاعل بين متغير الجنس والمستوى الدراسي و كما موضح في الجدول رقم ( ) حيث بلغت القيمة الفائية المحسوبة للتفاعل بين المتغيرين (3,627) و هي اقل من القيمة الفائية الجدولية (3,84) , عند مستوى معنوية (0,05).

التوصيات :

توصي الباحثتان بضرورة عقد ندوات وورش عمل لغرض توضيح ظاهرة الادمان على التسوق واثرها على الطالب والاسرة والمجتمع.

المقترحات :

1- اجراء دراسة قياس ادمان التسوق لدى العاطلين عن العمل .

2- بناء برنامج ارشادي لطالبات الجامعة لخفض ظاهرة ادمان التسوق .

الملحق رقم (1)

قائمة بأسماء الخبراء والمحكمين

الرقم	اسماء الخبراء	الجامعة / الكلية	التخصص
1	1. د. م فاضل عبد الزهرة	جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد نفسي
2	1. د. عياد اسماعيل صالح	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد النفسي
3	1. . د مائدة مردان	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد نفسي
4	1. د. حامد قاسم ريشان	جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد نفسي
5	1. م. د . نبيل كاظم	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد النفسي
6	1. م. د. عبد الزهرة لفتة	جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية	علم النفس التربوي
7	أ. م. د محمود شاكر	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد نفسي
8	أ. د. سناء عبد الزهرة	جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد نفسي
9	أ. د. صفاء عبدالزهرة	جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية	ارشاد نفسي
10	أ. م.د عفيفة طه ياسين	جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية	تربية خاصة

الملحق رقم (2) المقياس بصيغته الاولية

ت	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة الى تعديل
1	تمتع الاسواق في البصرة بكل سبل الراحة			
2	طرق الدعاية للبضائع تزيد من الرغبة في الشراء			
3	يشعر الطلبة بسعادة عند التسوق			
4	الرغبة التي تتملك الطالب للهروب من وقت الفراغ والملل			
5	تعويض عن الشعور بالاهمال والضجر			
6	سهولة التسوق عبر وسائط عديدة ومنها التسوق الالكتروني			
7	اصبح الطلبة فريسه سهلة للتسوق من خلال مغريات العرض			
8	مشاعر السلوكية تغرس معاني متعددة من الاعتماد على الذات			
9	انفاق الكثير من المال بغير الحاجة بغض النظر عن طريقة صرفه			
10	اللجوء للتسوق لكبت موقف مؤلم او مشكلة			
11	الشعور بالقلق والتوتر يعالج بالانشغال بعرض المواد			
12	الشعور بالذنب او بالغضب بعد انفاق الكثير من الاموال في السوق			
13	يتسوق الطلبة لتعويض الثقة بالنفس			
14	يشعر البعض بأن الشراء المفرط يساعد على تقوية العلاقات الاجتماعية			
15	تشعر المرأة بمتنفس في التسوق			
16	تشجيع الاسرة والتنشئة الاجتماعية على التبذير			
17	التخلص من الجلوس بالمنزل وكسر الروتين			
18	عدم الشعور بالمسؤولية بهذر المال			

19	عدم وجود قناعة في القليل			
20	قلة ثقافة الطلبة في كيفية الاستفادة من المال			
21	دور وسائل الاعلام في زيادة الرغبة بالشراء			

الملحق رقم (3) المقياس بصيغته النهائية مقدم الى العينة

ت	الفقرات	كثيراً	دائماً	احياناً	غالباً	نادراً
1	توفر المرافق الترفيهية في اسواق البصرة					
2	طرق الدعاية للبضائع تزيد من الرغبة في الشراء					
3	اشعر بسعادة عند التسوق					
4	اتسوق لغرض الهروب من وقت الفراغ والملل					
5	تعويض عن الشعور بالاهمال والضجر					
6	سهولة التسوق عبر وسائط عديدة ومنها التسوق الالكتروني					
7	التسوق يمنحني فرصة للاعتماد على الذات					
8	انفاق الكثير من المال بغض النظر عن طريقة صرفه					
9	اللجوء للتسوق لكبت موقف مؤلم او مشكلة					
10	الشعور بالقلق والتوتر يعالج بالانشغال بعرض المواد					
11	الشعور بالذنب او بالغضب بعد انفاق الكثير من الاموال في السوق					
12	كثرة التسوق يعزز الثقة بالنفس					
13	تشجيع الاسرة والتنشئة الاجتماعية على التبذير					
14	الخروج من البيت لكسر روتين الحياة					
15	عدم الشعور بالمسؤولية بهدر المال					
16	عدم وجود قناعة في القليل					
17	قلة ثقافة الطلبة في كيفية الاستفادة من المال					
18	دور وسائل الاعلام في زيادة الرغبة بالشراء					
19	اشعر بالاستسلام امام البضائع					
20	احاول ان احصل على المال بأي طريقة لتحقيق رغبتي في التسوق					

المصادر :

- **فان دالين** , (1994) , **مناهج البحث في التربية و علم النفس** , **ترجمة نوفل, محمد نبيل و آخرون, القاهرة** , **مكتبة الانجلو المصرية** , **ط** (5) , **ص** 292-

مصادر الفصل الاول

بحث ادمان التسوق

- Onicmania – Oxforddictionavies.com
- Onicmania: A look in to the Minds of compulsive "
- Shoppers" – ohelfamily. org
- Addiction " – britannicq . com
- Addiction " – addictioneecov .org .

المعلومات والتنمية

سلطان الشياب
وسناء بدور
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
المملكة الأردنية الهاشمية

المدخل:

يتناول هذا البحث أهمية المعلومات في عملية التنمية والتطوير والتغيير الإيجابي في كافة جوانب المجتمع وقطاعاته المختلفة أو تنمية أو تطوير قطاع محدد من القطاعات الإنتاجية او الإدارية او البشرية وغيرها.

تكمن أهمية المعلومات في عمليات التنمية والتطوير بانها تقدم تصور حقيقي عن المواضيع والمسائل والمشاكل التي يراد تنميتها وتطويرها من الناحية البشرية او المادية فالمعلومات تعتبر مصدرا هاما وضروريا بل أساسيا في تحقيق اهداف أي نوع من التنمية في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم والصحة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية وغير ذلك.

المعلومات تعتبر القاعدة الأساسية لأي عملية تطور او تقدم حضاري او ايجابي في مختلف المجالات وفي أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة او في أي قطاع من قطاعات هذا المجتمع او ذاك ويرى عدد من المتخصصين في هذا المجال بان المعلومات تشكل أهمية بالغة للإنسان المعاصر وفي جميع مستويات ومجالات الحياة بلا استثناء حيث نجد د. حشمت قاسم (جامعة القاهرة) يصفها: بانها مورد الموارد كونها العامل الرئيس للنجاح في سبر اغوار أي مجال او اكتشاف في مجالات مثل: الطاقة والكهرباء، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطيران، السدود وغيرها الكثير.[1] وعليه فان المعلومات هي جزء من أي الاكتشافات وبدون: المعلومات السابقة التي تفسر بعض الظواهر التي اعتمد عليها الانسان تبقى تجربة بني البشر ناقصة من جوانب مختلفة فلذلك فان المعلومات تشكل حجر الزاوية في أي عملية للتنمية البشرية أو المادية.

[1] اثرتون: مراكز المعلومات، المقدمة الكتاب التي تكتبها د. حشمت قاسم ص 3-6.

ان المعلومات والتنمية مصطلحان مختلفان وهما متضادان في بعض الأحيان الا انهما يعتمدان على بعضهما البعض حيث تكون المعلومات منطقا فان التنمية تكون تغيرا وتطورا ماديا او بشريا تؤدي بالتالي الى تطور حياة الانسان او الفرد من الحياة الحضارية والثقافية وترفع مستواه الاجتماعي والمادي.[1] ومن هذا المنطق يتبادر الى ذهننا الإشكالية التالية:

- ما مدى أهمية المعلومات والتنمية في المجتمع؟ او في قطاع معين من قطاعات هذا المجتمع؟

وهذه الإشكالية تقودنا الى طرح العديد من التساؤلات:

- ما المقصود بالمعلومات وما هي مصادرها؟
- ما هي أنواع المعلومات اللازمة لعملية التنمية؟
- ماذا تقصد بالتنمية والتطوير او التغيير وما هي أهدافها؟
- ما هي اهم وسائل ومعوقات التنمية؟

اما السؤال الأهم على الاطلاق في هذا الموضوع وهو:

- كيف يكون التطابق والتلائم بين المعلومات بكافة اشكالها وعمليات التنمية المقصودة؟ سواء كانت تنمية اجتماعية-اقتصادية عامة او عملية تنمية محدودة على مستوى قطاع معين في المجتمع مثل القطاع الزراعي، الصناعي، التعليمي، الثقافي، او على مستوى مؤسسة صغيرة ومحدودة النشاط مثل مؤسسة تهتم بتوزيع المنتجات الطبية وأخرى تهتم بالإنتاج الإعلامي او الفني وغير ذلك.[2]

وللإجابة على هذه التساؤلات فانه ينبغي علينا طرح الافتراضات التالية:

- يجب اعتبار المعلومات هي البيانات التي تم اعدادها لتصبح في شكل اكثر نفعا لعملية التنمية المقصودة ولها مصادرها الداخلية والخارجية وهناك البيانات والمعلومات الأولية والثانوية الكمية والنوعية معلومات منظمة وأخرى غير منتظمة معلومات واضحة المصادر وأخرى غير واضحة.[3]

[1] كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية ص150.

[2] كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية ص150.

[3] الصباح: نظم المعلومات الإدارية، ص21.

- **اما التنمية هي عملية تحول إدارية واعية كما انها تعبر عن نتائج إيجابية دائما وقد يكون ذلك بالزيادة او النقصان ان عملية التنمية تعبر عن عملية كلية وشاملة وقد تشمل عملية التنمية التحديث في جانب معين او قطاع معين من المجتمع وقد يكون التحديث للظواهر وللمسائل والأدوات والتي تكون موجودة أصلا في المجتمع او القطاع او في المؤسسة الا ان تقادمها اصبح يستوجب إعادة النظر فيها لجعلها اكثر معاصرة وهذا الامر يختلف عن الإصلاح الذي يستهدف إعادة الموضوع الى سيرته الأولى وهكذا نجد التنمية والتطوير يستهدفان تحقيق عمليات إبداعية وانشائية جديدة وقد لا يوجد لها أصول سابقة ولذلك فان التنمية بمفهومها الواسع تشمل عمليات التحديث والإصلاح.[1]**

على ان عملية التنمية الشاملة او المحدودة يجب ان تكون محدودة الأهداف والوسائل وعمليات ومراحل التنفيذ والقطاع المعني البشري او المادي.[2]

ومن الافتراضات السابقة يجب على الباحث في عمليات التنمية او المتخصص بها البحث عن المعلومات التي يحتاجها بكل دقة ويقدم بتطويع هذه المعلومات لخدمة عملية التنمية وبمعنى اخر يجب علينا الملائمة التامة بين الطرفين المقصودين في بحثنا هذا وهما:

- **المعلومات.**
- **التنمية.**

ومن خلال ما تقدم فإننا سوف نقوم بمناقشة محاور هذا البحث وحسب المعطيات التالية:

[1] بدر: دراسات حول التنمية ص71-72.

[2] الصباح: نظم المعلومات الإدارية، ص21.

المبحث الأول

المعلومات وعمليات التنمية

هناك شعور وإدراك عام وواسع بان المعلومات تعد من العوامل والسبل الكفيلة والفاعلة التي تساعد في التقدم والنجاح والعكس في حالة الاقتصاد للمعلومات او قلة الحصول عليها.

وبدون المعلومات لا تستطيع المجتمعات والافراد والمؤسسات والهيئات الكبيرة او الصغيرة ان تتقدم او تحافظ على تقدمها ونجاحها وعليه اصبح التطور الكبير والسريع في تقنية المعلومات: انتاجا وتوزيعا واستخداما في العقدين الاخرين يعد استثمارا في مجالات الاقتصادية بل اصبح من اكبر الصناعات في المجتمعات المتقدمة وظهر علم جديد يضاف الى علوم المعرفة الإنسانية وهو: علم اقتصاد المعلومات او علم اقتصاد المعرفة وهو علم يختص بدراسة الابعاد الاقتصادية للمعلومات بوصفها احد الموارد المهمة في حياتنا المعاصرة.[1]

ويشكل قطاع المعلومات المصدر الرئيسي في عمليات التنمية في مختلف المجالات الحيوية لذلك أعطت دول العالم اهتماما كبيرا ومتزايد لهذا القطاع المعلومات بكافة أنواعها واشكالها وقامت بإنشاء وتطوير مؤسسات المعلومات والمعرفة مثل: المكتبات العامة والأكاديمية والمتخصصة، مراكز المعلومات البحثية، بنوك المعلومات ومراكز التوثيق، شبكات المعلومات، مراصد المعلومات، وغيرها والتي تعنى بجمع وتنظيم وخزن واسترجاع المعلومات ووضعها في متناول الجميع بما فيهم الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإنسانية وغيرها.[2]

بمثل قطاع المعلومات القطاع الاقتصادي الرابع الى جانب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (في المجتمعات الغربية) وقد وضع مالكون في كتاب انتاج وتوزيع المعروفة في الولايات المتحدة تعريفا مناسبا لمهن المعلومات والمعرفة قال فيه: بانها تشمل الذين

[1] الطائي: اقتصاديات المعلومات ص15-16.

[2] اثرتون: مراكز المعلومات ص13-15.

ينتجون معرفة جديدة او يقومون بتوصيل المعرفة للآخرين مثل: العلماء والمهندسين والمدرسين والاداريين والقائمين بالأعمال الكتابية والبيع وغيرهم.[1]

واثبت مالكون في دراسته ان حوالي 30% من اجمالي الناتج القومي الأمريكي وحوالي 32% من العمالة قد تولدت عن صناعة المعرفة في نهاية الخمسينيات في القرن الماضي.[2] وبعد ذلك اثبت بورات باستخدام الحسابات القومية في دراسة بعنوان (اقتصاد المعلومات) بان اسهام المعلومات بنحو 46% من اجمالي الناتج القومي وأنها تنشى أكثر من 50% من الوظائف الامريكية.[3]

على اننا نورد هذه المعلومات فقط على سبيل الأهمية الكبرى للمعرفة وللمعلومات في عالمنا المعاصر فامتلاك المعلومات تعتبر بحد ذاتها قوة لان قدرة الانسان على استثمار الموارد المادية والبشرية رهينة بقدرته على امتلاك المعلومات واستثمارها ويقال في المجتمعات الغربية جملة مشهورة هي: "المعلومات أساس اللعبة".[4] وذلك للاعتماد عليها وتثمينها فقبل ان يتخذ أي قرار او موقف يجب الرجوع الى المعلومات والبناء عليها يصبح امرا مهما وضروريا كي تتحقق النتائج المرجوة ولأهمية المعلومات تأسست مراكز علمية متقدمة في الولايات المتحدة وأوروبا واسيا لخدمات المعلومات وجلبها ورصدها.[5]

- اما مؤسسات المعلومات:

لقد المكتبات بكافة اشكالها ومراكز المعلومات او بنوك المعلومات او مراكز جمع المعلومات جزءا لا يتجزأ من مكونات المجتمع الحديث وإحدى وسائل استمرارية وديمومته وتطوره مقابل ذلك تلك المراكز تعتبر اهم مؤسسات توفير المعلومات في مختلف المجالات وعليه فان المجتمعات المتقدمة تعطي أهمية بالغة لهذه المؤسسات والتي تقوم بتقديم المعلومات وتخزينها وتنظيمها اما اهم مؤسسات المعلومات فهي:

1) المكتبات: وتشمل كافة أنواع المكتبات العامة والخاصة والمكتبات الجامعية والأكاديمية والبحثية والمتخصصة في كافة فروع العلم المختلفة وتعتبر مقتنيات المعلومات هي أكثر الأصول الثابتة ذات القيمة بالنسبة لأي نظام معلومات حيث

[1] زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية ص25.
[2] ما سبق.
[3] ما سبق.
[4] فوره: أهمية المعلومات الموثقة، دراسة منشورة على الانترنت.
[5] ما سبق.

يمكن الحصول على المعلومات وطلبها واختزانها واعدادها للاسترجاع وعليه تعتبر المكتبات بأنواعها المختلفة عناصر أساسية في نظام المعلومات القائم او الذي يخطط له وفي المستقبل يمكن تقوم عمليات دمج بين مقتنيات تلك المكتبات على المستوى الوطني او العالمي.[1]

2) بنوك المعلومات: وهي المؤسسات التي تقوم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالبيئة المحلية او في تخصص معين من فروع العلم او في قطاع معين من قطاعات الإنتاج والإدارة او غير ذلك وتقوم هذه البنوط أيضا بجمع المعلومات حول المشاكل والشؤون الاجتماعية والاقتصادية من منظمات وهيئات ومصالح محلية سواء كانت حكومية او خاصة وتقوم بالاحتفاظ بها في مركز او مكان واحد وتهدف من خلال ذلك الى توفير المعلومات الضرورية عن احتياجات المواطنين وتقديمها للباحثين وأصحاب القرار وبذلك توفر بنوك المعلومات بصورة عامة المعلومات الملائمة لترشيد القرارات المتعلقة بالخدمات العامة التي حصل عليها الافراد والاسر في مجتمع معين او في المجتمع بصورة عامة.[2]

3) مراكز الأبحاث والدراسات: هناك مراكز للدراسات والأبحاث والتي تقوم بها عدد من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين مثل دراسات: الامراض المستوطنة، الامراض الوبائية، الطاقة المتجددة، الري والمياه، الزراعة الصيفية، المناخ، وغيرها الكثير كذلك تشمل هذه الدراسات: العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية مثل: الزواج وحالات الطلاق، البطالة، الفقر، ومستوى الاسر الاجتماعي والاقتصادي وما الى ذلك.[3]

وتهدف هذه المراكز الى تقديم خدمات المعلومات الفنية والمتخصصة وتقوم باقتناء التقارير الفنية والاقتصادية وغيرها من مصادر المعلومات التي تهم قطاع معين مثل: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، كما تهتم هذه المراكز أيضا بتوفير معلومات عن الإنتاج والتسويق والاقتصاد والإدارة وغيرها.[4]

---

[1] بدر: التنظيم الوطني للمعلومات ص53.

[2] الهادي: بنوك المعلومات الإدارية ص28-29.

[3] اثرتون: مركز المعلومات ص 191.

[4] اثرتون: مركز المعلومات ص192.

4) مراكز التوثيق: فانه يقوم بفرز وتقييم المصادر الأولية والثانوية للمعلومات العلمية والفنية والإنسانية والتي تشمل المطبوعات والوثائق المهنية والتجارية التي قلما يعتني بها المكتبيون في العادة وكثيرا ما تستعمل نتائج الاسترجاع في مراكز التوثيق اما في الإجابة عن الأسئلة المخصصة التي يتقدم بها الباحثون والعلماء واما في بث المعلومات المتخصصة بطريقة تلقائية وفي شكل مجهز كنشر الكشافات والمستخلصات وتقارير الإنتاج الفكري .... او غيرها كما يقوم مركز الأبحاث كوسيط بتلخيص المصادر الأولية للمعلومات العلمية والفنية وعرضها في شكل يمكن الإفادة منه مباشرة من قبل الباحثين.[1]

5) شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت) وملحقاتها: وتعتبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والمواقع الالكترونية الملحقة بها مثل مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع البحث الالكترونية والمكتبات الالكترونية مركزا كبيرا ومتنوعا للمعلومات المختلفة والضرورية للفرد والباحث والتي تستخدم في كافة نواحي الحياة في مجال العلوم الإنسانية والعلمية والتطبيقية وغيرها.[2]

وتعمل معلومات هذه الشبكة على رفع مستوى الإنتاجية وقدرات الاختراع والابداع والتجديد وتهتم معظم الدول بتكنولوجيا المعلومات الالكترونية من اجل الاستفادة منها في احراز معدلات اعلى للتنمية الاقتصادية وعدم الانعزال عن فرص التقدم التي تحدث عالميا ان المعلومات الالكترونية تزيد من سرعة الاندماج في السوق العالمية والعولمة واتساع السوق والمنافسة وفي بينه المنافسة تصبح المعلومات الالكترونية وسيلة للنهوض الاقتصادي.[3]

[1] اثرتون: مركز المعلومات ص 193

[2] زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية ص14-15.

[3] ما سبق ص15.

المبحث الثاني

التنمية والمعلومات

بعد الحديث السابق عن أهمية المعلومات في الحياة البشرية في مختلف المجالات اما في هذا المبحث فإننا سوف نتحدث عن أهمية المعلومات في عمليات التنمية البشرية والمادية على ان المعلومات أصبحت المحرك الرئيس في عملية التقدم الإنساني وهي اهم أسباب التطور بل هي المحرك الأول في قيام عمليات التنمية وقبل الخوض في هذا الموضوع كان لا بد من الحديث عن مصطلح التنمية.

ان مفهوم التنمية كما يفسرها د. عادل بدر بانها: عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن فالزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات الى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي وتحتاج الى دفعه قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود الى حالة التقدم والنمو.[1]

ويضيف: والتنمية تشمل على النمو وعلى التغيير والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو كيفي ونوعي والتنمية اذن لا تعني بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي او السياسي وانما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها واشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة.[2] على ان هناك تفسيرات تخرى وكثيرة لمفهوم التنمية كلها تتناول موضوع واحد وهو احداث التغيير الإيجابي في حياة الانسان من الناحية الحضارية.

يسبق المباشرة في تنفيذ عمليات التنمية عملية نظرية وهي التخطيط واعداد برامج التنمية ومراحلها المختلفة وفي هذا الاطار تكمن أهمية المعلومات في اعداد التخطيط والبرامج التنموية المختلفة وغالبا ما يعد التخطيط ووضع البرامج والتصور المتوقع هي الوظيفة الأولى في عملية التنمية والتطوير فهي القاعدة التي تقوم عليها وظائف التنمية وتحقيق أهدافها الأخرى والتخطيط عملية مستمرة في قضايا التنمية والتخطيط في المجتمعات المختلفة.[3]

---

[1] عادل بدر: دراسات حول التنمية ص95.

[2] عادل بدر: دراسات حول التنمية ص96.

[3] العامري: أهمية التخطيط (مقالة) منشورة على الانترنت.

والتخطيط هو الطريقة التي تحدد سير الأمور للإجابة عن الأسئلة المطروحة امام القائمين على التنمية مثال ذلك:

- ماذا يجب ان نفعل حتى نحقق الهدف؟
- ومن يقوم بذلك؟
- وكيف؟[1]

وبواسطة عملية التخطيط المسبقة لقضايا وجوانب التنمية في قطاع معين يمكن وضع التطور الدائم او السابق مقابل وضع التصور القادم والذي يسعى القائم على التنمية لتحقيقه خاصة في مجال قطاع كبير يشمل مستويات مختلفة في المجتمع مثل تطوير التعليم العام، توفير الخدمات الصحية عالية المستوى في المناطق النائية، وخارج المدن وغيرها.[2]

وفي ضوء ما تقدم فان القائم على عملية التخطيط او راسم الصورة المستقبلية بكافة اشكالها فالمعلومات هي المادة الأساسية والمركزية في أي عملية تخطيط لذلك تحتاج عملية التخطيط التنموي الى معلومات: معلومات الإحصاءات العامة في مجال السكان ونسبة المواليد ونسبة الوفيات ونسبة الشباب في المجتمع ودور المرأة في العمل والانتاج وتحتاج الى معلومات التعليم ونسبة المتعلمين في المجتمع ونسبة الامية فيه ومناطق تركيزها وما نوعية التعليم وهل تتوافق مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع.[3]

وعلى ما تقدم فان عملية التخطيط متى تحقق أهدافها ورسم الصورة الأقرب الى الواقع فأنها تحتاج الى أنواع عديدة من المعلومات ومن مختلف المصادر حتى يتم نجاحها ضمن عملية التنمية.[4]

المعلومات والتنمية:

لقد سبقت الإشارة الى أهمية المعلومات في عماية التخطيط التنموية اما أهمية المعلومات في تنفيذ برامج التنمية فإنها لا تقل أهمية عن عماية التنمية نفسها فالمعلومات هي التي تجعل مؤسسات التنمية الحكومية او الاهلية اكثر قدرة على تحقيق أهدافها

[1] ما سبق.

[2] العامري أهمية التخطيط (مقالة) منشورة على الانترنت.

[3] ما سبق.

[4] العامري أهمية التخطيط (مقالة) منشورة على الانترنت.

المرسومة في مجال استخدام الطاقة وتوفير المياه والصرف الصحي ومكافحة الامراض الوبائية وتوفير الخدمات الأساسية لكافة افراد المجتمع (على سبيل المثال).[1]

ومن العوامل الجوهرية في مجال استخدام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة يمكن الاستفادة منها في مجال تغير المناخ وتراجع نسبة هطول الامطار في دول الجنوب المتوسط كذلك أصبحت المعلومات وطرق عرضها الحديثة والسريعة في كافة نواحي الحياة الإنسانية في السياحة، النقل الجوي وتطوره، في النقل البري، نقل البضائع، في مكافحة الحشرات، في زراعة أنواع حديثة من الأشجار وغير ذلك!!.[2]

ان المعلومات التي تحتاجها عمليات التنمية يجب ان تكون لها مواصفات وخصائص معينة من أهمها:

- الملائمة: وتعتبر الملائمة المعيار الأصلي لقيمة المعلومات حيث تتلائم مع الغرض الذي اعدت من اجله.[3]
- الموضوعية: ان تتصف المعلومات بعدم التحيز وإمكانية التحقيق من سلامتها وصحتها ومضمونها.[4]
- الوقتية: ان تقدم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوفرة وقت الحاجة لها متى تكون مفيدة ومؤثرة.[5]
- السهولة والوضوح: بمعنى ان تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدمها فلا يجب ان تتضمن أي الفاظ او رموز او مصطلحات او تعبيرات رياضية او معادلات غير معروفة بحيث لا يستطيع مستخدمها فهمها ثم الغاءها او تجاوزها.[6]
- الصحة والدقة: ويقصد بالمعلومات الصحيحة ان تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة: بمعنى عدم وجود أخطاء اثناء انتاجها خاصة في العمليات الحسابية ووضع المبيعات لشركة ما (مثلا).[7]

---

[1] بدون: المعلومات واهميتها في نهوض وتطور الأمم (مقالة) منشورة على الانترنت.
[2] ما سبق.
[3] الصباح: نظم المعلومات الإدارية، ص15-26.
[4] ما سبق
[5] ما سبق.
[6] ما سبق.
[7] ما سبق.

- **الشمول: بمعنى ان تكون المعلومات المقدمة لبرامج وعمليات التنمية معلومات كاملة تغطي كافة جوانب الاهتمامات او جوانب المشكلة المراد ان يتخذ بشأنها القرارات.**[1]
- **القبول: أي ان تقدم المعلومات في الصورة او الوسيلة التي يقبلها مستخدمها من حيث الشكل والمضمون.**[2]

ان خطط التنمية في أي بلد تشمل على المجالات التالية:

أ) أساليب الصناعة وادارتها واقتصادياتها وربما أساليب الخدمات في الدول التي لا تمتلك الصناعات وربما أساليب الزراعة وتضيعها وادارتها في البلاد الزراعية.

ب) الموارد الطبيعية.

ت) العلوم والهندسة.[3]

والمجالان الاولان هما مجالا الأولوية للتنمية الاقتصادية اما المجال الثالث فانه يعد من الأمور الحاسمة بالنسبة للتعليم والبحث في الدول النامية حيث يسهم في اعداد ذوي الخبرات المتخصصة المناسبة.[4]

وهناك بلا شك ترابط وثيق بين المجالات الثلاثة: فالأساليب الصناعية (على سبيل المثال) غالبا ما تكون موجهة نحو استقلال الموارد الطبيعية مما يؤدي الى رفع قيمتها اما البحث العلمي فانه لا غنى عنه للتطور التكنولوجي بما في ذلك طرق استقلال الموارد الطبيعية الا انه رغم هذا الارتباط الوثيق فان احتياجات فئات المستفيدين الى المعلومات والظروف المحلية المرتبطة بهذه الاحتياجات تتفاوت بشكل ملحوظ من مجال لأخر وعلى العاملين بالمعلومات وخاصة من يضطلعون بمهمة التخطيط ووضع الاستراتيجيات التنمية ان يدركوا هذه الاحتياجات والظروف حتى يتمكنوا من توفير الخدمات الفعالة.[5]

وفي مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها في التنمية فان هذه التكنولوجيا ترتكز على أجهزة الحاسوب والالكترونيات الدقيقة والاتصالات والالياف الضوئية والبرمجيات وشبكات المعلومات.

---

[1] ما سبق.

[2] ما سبق.

[3] اثرتون: مراكز المعلومات ص16.

[4] ما سبق.

[5] اثرتون: مراكز المعلومات ص16-17.

ان التكنولوجيا والمعلومات بصفة عامة لا تؤدي الى تحسين الإنتاجية او الى التنمية بشكل تلقائي ذلك لان تطبيق التكنولوجيا المتقدمة يستلزم توفير راس المال البشري (القوى البشرية) والذي يتمثل في العلماء والمهندسين والفنيين القادرين على ابتكار وتشغيل وصيانة تكنولوجيا المعلومات ومن هنا يصبح الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة وفي راس المال البشري متكاملا لذلك أصبحت عملية التنمية تدور حول كيفية توجيه الاستثمارات الى مكانها الصحيح في الراس المال البشري او المادي.[1]

ولعل التأثير الأكبر لتكنولوجيا المعلومات سيكون في خفض تكلفة الإنتاج على المستوردين المحليين والعالميين وبالتالي تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي لقد أدخلت الكثير من الدول النامية بنية أساسية للاتصالات منذ خمسين عاما ويلاحظ تأثيرها الواضح على نهوضها الاقتصادي فمثلا نجد ان انشاء شبكة جيدة للهواتف وهي احد ملامح تكنولوجيا المعلومات وقد اتاحت وسيلة سريعة ورخيصة للاتصالات ونقل المعلومات ويمكن لتكنولوجيا المعلومات ان تساهم في تحسين خدمات التعليم والصحة والامن وذلك بتحسين المعلومات المقدمة لها وتدعم هذه التكنولوجيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير خدمات الطريق السريع للمعلومات وخاصة في ظل ثورة المعلومات الالكترونية الحديثة.[2]على الجميع ان يتفق ان تكنولوجيا المعلومات الحديثة والحديثة جدا تختلف اختلافا جوهريا عن سوابقها وانها قد أصبحت بالفعل عاملا حاسما في تحديد مصير عالمنا دولا وافرادا.[3]وهكذا نجد تكنولوجيا المعلومات تطرح قيما ومفاهيم واساليب جديدة ويفرض على افراد تحديات قاسية ويعيد النظر في المسلمات المستقرة وينذر بصراعات جديدة ويثير قضايا فلسفية تتعلق بالإنسان في مواجهة الآلة ويبرز أهمية المعرفة والثقافة واللغة وعليه يجب الاهتمام بها وتنميتها بشكل جيد لمواجهة هذا الطوفان الثقافي والمادي.[4]

[1] زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية ص16-17.
[2] ما سبق.
[3] نبيل علي: العرب وعصر المعلومات ص14.
[4] ما سبق ص16.

قائمة المراجع

1) اثرتون، بولين: مراكز المعلومات تنظيمها وادارتها وخدماتها ترجمة د. حشمت قاسم ط (بدون) 1981م مكتبة غريب القاهرة-مصر.
2) الطائي، محمد، هدى العلي: اقتصاديات المعلومات (القوة الناجمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات) ط (1) 2007م دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.
3) بدر، احمد: التنظيم الوطني للخدمات (دراسة في تخطيط وإدارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجيا) ط (بدون) 1988م دار المريخ الرياض- السعودية.
4) بدر، عادل فهمي محمد: دراسات حول التنمية في الوطن العربي ط (بدون) 1988م طباعة مؤسسات الخدمات العربية عمان – الأردن.
5) بدون: المعلومات واهميتها في نهوض وتطور الأمم (مقالة) غير موثقة وغير مصنفة على شبكة الانترنت.
6) زين الدين، صلاح: تكنولوجيا المعلومات والتنمية (الطريق الى مجتمع المعرفة) ط (بدون) 2009م الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة -مصر.
7) الصباح، عبد الرحمن: نظم المعلومات الإدارية ط (1) دار زهران للنشر عمان – الأردن.
8) العامري، محمد علي شيبان: أهمية التخطيط (مقالة) غير موثقة على شبكة الانترنت.
9) فوده، أسامة: المعلومات موردا أساسيا لكل أنشطة الحياة (مقالة) على شبكة الانترنت غير موثقة.
10) كنعان، نواف: اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق) ط (1) 1998م دار الثقافة عمان – الأردن.
11) الهادي، محمد: بنوك المعلومات المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ط (بدون) 1983م دار المريخ للنشر الرياض – السعودية.
12) نبيل علي: العرب وعصر المعلومات طبعة (بدون) 1994م عالم المعرفة (184) تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت – دولة الكويت.

أثر الاستثمار السياحي في تعزيز الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية

دراسة قياسية للفترة 1995-2017

The impact of tourism investment in enhancing the demand for Algerian tourism services

Standard study for the period 1995-2017

صورية مساني

أستاذ محاضر-ب-

جامعة العربي التبسي –تبسة- الجزائر

رشيدة مساني

طالبة دكتوراه – سنة ثانية

جامعة محمد خيضر –بسكرة- الجزائر

الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وقياس العلاقة والأثر بين الاستثمار السياحي والطلب على الخدمات السياحية في الجزائر وقد تم تحديد متغيرات الدراسة وكذا كيفية قياسها وطريقة جمعها والتعرض إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس العلاقة بين المتغيرات والمتمثل في علاقة التكامل المشترك وذلك من خلال معالجة البيانات الإحصائية اعتمادا على برنامج Eviews08، ومن خلال ذلك تم التوصل لعدم وجود علاقة تكاملية طويلة المدى ولا قصيرة الأجل بين الاستثمار السياحي وزيادة الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية وهذا ما يفسره غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم للوقوف بالقطاع سواء من الناحية التمويلية والترويجية ولا حتى من جانب تعزيز البنى التحتية والفوقية وكل ما يعنيه من مشاكل العقار الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، الطلب السياحي ، التكامل المشترك

summary

This study aims to know and measure the relationship and impact between tourism investment and the demand for tourism services in Algeria. The study variables were defined as well as how to measure them and the way they are collected and exposure to statistical tools used to measure the relationship between the variables and the relationship of joint integration through the treatment of statistical data depending on the program Eviews08, and through this it was concluded that there is no long-term or short-term complementary relationship between tourism investment and increased demand for Algerian tourism services and this is explained by the absence of a clearly defined national strategy to stand in the sector o A brigade from a financing and promotional point of view, not even from the side of strengthening the infrastructure and the superstructure, and all the industrial property's problems.

Key words: tourism investment, tourism demand, joint integration

تمهيد:

تعتبر الجزائر من إحدى الدول الافريقية التي حاولت بعد استرجاع استقلالها النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المحاولات إلا ّأن هذه الأخيرة تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية، إذ بقيت انجازاته جد محدودة مقارنة ببلدان العالم بصفة عامة والدول المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، حيث يحتل القطاع مراتب متأخرة في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي وهو ما يضع الجزائر أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وهي التي تسعى للخروج بالاقتصاد الوطني عن تبعية قطاع المحروقات والعمل على تنويعه بما يساهم في خلق ثروة حقيقية ومناصب شغل تؤسس لديناميكية نشاط الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الحالي تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويلها إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى كما تعلق أملا كبيرا على الاستراتيجية الجديدة التي جاء بها المخطط التوجيهي لآفاق 2030 حيث يعتبر أول استراتيجية شملت كافة الجوانب السياحة وتمتد على عدّة مراحل.

تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويلها إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى كما تعلق أملا كبيرا على الاستراتيجيات الجديدة المتبناة خاصة فيما تعلق بتحفيز الاستثمار السياحي مما يجعله نافذة على تطوير صورة الجزائر وجعلها وجهة سياحية عالمية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في تعزيز مفهوم التنمية في الجزائر خارج قطاع المحروقات كونها منفذ لدعم مداخيل الاقتصاد الوطني كوسيلة لتنويع .

أهداف الدراسة:

- **تسليط الضوء على مصادر تنويع تنمية الاقتصاد الوطني؛**
- **تسليط الضوء على مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر و مدى نجاعة الاستراتيجيات المتبناة في تحفيز الاستثمار الخارجي.**

بناء على ما تقدم نطرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الاستثمار السياحي في تعزيز الطلب على السياحة في الجزائر؟

و منه نطرح جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما أثر مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر في تعزيز التنمية السياحية؟
- هل يلعب الاستثمار السياحي دور في تعزيز التنمية في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات سابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- يحفز مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز المستثمرين في المجال السياحي في الجزائر؛
- هناك علاقة طويلة المدى بين تدفقات الاستثمار السياحي في الجزائر وزيادة الطلب على السياحة الوطنية.

وللوقوف على صحة الفرضيات من عدمها تم تقسيم البحث إلى:

المحور الأول: تطور مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر؛

المحور الثاني: تطور الطلب السياحي في الجزائر؛

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على الطلب على الخدمات السياحية في الجزائر.

المحور الأول: تطور مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا : الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

بدأت التجربة الجزائرية في مجال الاستثمار مباشرة بعد الاستقلال بإصدار أول قانون للاستثمار فكان القانون 63-277 ليدعم الاستثمار المؤرخ في 26 جويلية 1963 بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية اهتدت الجزائر لسن تشريع جديد إثر فشل القانون 63-277 بالتفكير في وضع قانون آخر سنة 1966 هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون

الاستثمار للقطاع الوطني والأجنبي، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب فقد عرفت منعرجا جديدا سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة من خلال الشركات الوطنية إذ سمح القانون 82-13 المؤرخ في 18 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلفة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية حيث يمكن للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام 51% وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف استراتيجية تنموية، حيث سمح القانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدّة حياة المؤسسة المختلطة من 15 سنة إلى مدّة قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج ولتحديد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال بنسبة 49% وفي إصلاحات الثمانينات سمح القانون 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية.

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض كنقطة بداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالرغم من أنه ليس استثمار إلا أنه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية وفي أواخر سنة 1993 صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات[1]، تكملة لقانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع القضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد وألغى القوانين الصادرة المخالفة باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات.

تلاه بعد ذلك الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل بتطوير الاستثمار[2] المعدل بموجب الأمر 06/08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[3] وكانت آخر التفاتة تشريعية لتطوير الاستثمار عموما والاستثمار

السياحي خصوصا بموجب القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار[4].

ثانيا: التحفيزات التشريعية المخولة للمستثمر السياحي في الجزائر

إذ يستفيد المستثمر في مرحلة الإنجاز من المزايا التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة*، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي؛
- الإعفاء من الحقوق الجمروكية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- إعفاء المستثمر السياحي من دفع حق نقل الملكية بعوض بالإضافة إلى الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار السياحي؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الأملاك الدولية خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار السياحي من تاريخ الاقتناء كما يستفيد المستثمر من مزايا أخرى بمرحلة الاستغلال.

كما يستفيد المستثمر من المزايا التالية في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛

وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار السياحي في مناطق الجنوب والهضاب العليا فإن المستثمر السياحي زيادة على استفادته من المزايا السابقة في مرحلة الانجاز فإنه يتمتع بما يلي:

- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد أن يتم تقييمها من قبل الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان مسح الأراضي عن طريق الامتيازات من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية وذلك كالتالي:
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ استفادة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير والهضاب العليا أما في مرحلة الاستغلال فيستفيد المستثمر في مناطق الهضاب العليا والجنوب من المزايا الجبائية سابقة الذكر لمدة عشر سنوات.

بالإضافة إلى ما سبق يستفيد المستثمر السياحي من :

- مبلغ يساوي أو يفوق 5 مليار دينار شريطة الموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار؛
- يصنف الاستثمار سياحيا من قبيل الاستثمار المنصب على النشاطات ذات الامتياز المنصوص عليه في المادة 15 من قانون الاستثمار؛

مع الإشارة أنه في حالة وجود عدّة مزايا من نفس الطبيعة تطبق المزايا الأصلح والأفضل للمستثمر السياحي وبمعنى آخر إذا منح قانون السياحة امتيازات أفضل للمستثمر السياحي أفضل من تلك المزايا التي يخولها قانون الاستثمار أو القانون الجبائي للمستثمر السياحي مع عدم إمكانية الجمع بين الامتيازات.

المحور الثاني: تطور الاستثمارو الطلب السياحي في الجزائر

أولا: تطور الطلب السياحي

يمكن رصد تطور الطلب السياحي في الجزائر من خلال دراسة تطور الوافدين للجزائر خلال فترة الدراسة

الجدول : عدد السياح الوافدين للجزائر للفترة 1995-2017

السنة	عدد السياح الوافد
1995	519576
1996	604968
1997	634752
1998	678448
1999	755286

2000	865994
2001	901416
2002	988060
2003	1166287
2004	1233719
2005	1443090
2006	1637582
2007	1743084
2008	1771749
2009	1911506
2010	2070496
2011	2394887
2012	2634056
2013	2732731
2014	2301373
2015	4258940
2016	4320180
2017	4423648

المصدر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول يتبين أن الحركة السياحية في اتجاه الجزائر عرفت تراجع منذ سنة 1995 نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة ومع تحسن الظروف الأمنية بدأت الجزائر تستعيد السياح بداية من 1997 حيث وصل عدد السياح سنة 1999 نحو 755286 سائح وبلغ العدد سنة 901416، ومع ذلك تبقى الحركة السياحية تجاه الجزائر متذبذبة وضئيلة مقارنة بدول الجوار ويعود ذلك لضعف البنية التحتية التي لا تستجيب لمستويات الطلب لاسيما الخارجي منه.

ثانيا: تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

يمكن رصده من خلال الجدول الآتي:

الجدول 02: قيمة رأس مال الاستثمار السياحي في الجزائر (1995-2017)

مليون دولار أمريكي

السنة	قيمة الاستثمار
1995	50
1996	100
1997	130
1998	120
1999	130
2000	180
2001	160
2002	140
2003	140
2004	150
2005	160
2006	140
2007	160
2008	160
2009	100
2010	90
2011	60
2012	60
2013	193
2014	181
2015	190
2016	210
2017	200

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الاستثمارات السياحية في الجزائر ضئيلة للغاية إذ لم تتجاوز 1.5 مليار دولار طيلة فترة الدراسة بل بالعكس عرفت تذبذبا مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة مما يفسر عدم مواكبة الواقع الحقيقي للقطاع للاستراتجيات والبرامج المتبناة مؤخرا من قبل الدولة .

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على تطور الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية

أولا: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة

إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2017 أي حيث أن حجم الدراسة هو 23 مشاهدة وهو حجم يكفي للقيام بهذه الاختبارات.

- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر: والمعبر عنه بالمليون دولار ويرمز له بالرمز I والمتحصل عليه من بيانات المنظمة العالمية للتجارة؛
- حجم الطلب السياحي: والمعبر عنه بعدد الوافدين الكلي للجزائر خلال فترة الدراسة ويرمز له بالرمز D.

النموذج المستخدم: من خلال دراسة علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي وتطور الطلب السياحي في الجزائر خلال فترة الدراسة إعتمادا على برنامج Eviews08.

ثانيا: دراسة علاقة التكامل المشترك بين تدفقات الاستثمار السياحي و تطور الطلب السياحي في الجزائر

1- اختبار استقرار سلسلتي الدراسة

2- الهدف من استخدام اختبار ديكي فولر الموسع هو الوقوف على استقرار السلسلة من عدمه:

الجدول 03: اختبار استقرار سلسلتي الدراسة (I ;D)

اختبار ADF	نتائج اختبار السلسلتين عند المستوى		نتائج اختبار السلسلتين عند الفارق الأول
المتغير الأول I	بوجود قاطع	0.13	0.0015
	بوجود قاطع واتجاه	0.34	0.008
	في غياب القاطع والاتجاه	0.71	0.0001
المتغير الثاني A	بوجود قاطع	1	0.0003
	بوجود قاطع واتجاه	1	0.001
	في غياب القاطع والاتجاه	1	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews08

التفسير: نلاحظ أن القيم الاحتمالية عند المستوى لمتغيري اللدراسة أكبر من 5% **وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم فالسلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، في حين أن القيم الحرجة أقل من** 5% **عند الفارق الأول ومنه السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة عند الفارق الأول.**

2-اختبار التكامل المشترك

بما أن الاستثمار السياحي متكاملا من الرتبة الأولى و الطلب السياحي متكاملة من نفس الرتبة من الممكن تمثيل العلاقة بينهما في شكل نموذج تصحيح الخطأ ، ولدراسة هذه العلاقة نتبع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: نقوم بتقدير علاقة الانحدار الخطي البسيط على النحو التالي:

$$a = \alpha + \beta i + \varepsilon_t$$

ومن خلال برنامج eviews08 **تم الحصول على معادلة الانحدار الخطي كما يلي**

$$a = 212044.183184 + 11583.8988099*i \quad f.pro= 0.03,\ DW=0.31,\ R^2=0.19$$

من خلال المعادلة يتضح : r^2=19%

وبالتالي وجدود علاقة تكامل بين متغيري الدراسة.

3-إمكانية وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين متغيري الدراسة

للوقوف على لابد من دراسة استقرار سلسلة البواقي لنموذج

الجدول 04: اختبار سلسلة البواقي للنموذج الدراسة

اختبار ADF	نتائج اختبار السلسلتين عند المستوى	
سلسلة البواقي	بوجود قاطع	0.82
	بوجود قاطع واتجاه	0.15
	في غياب القاطع والاتجاه	0.36

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات برنامجeviews 08

التفسير: بما أن القيم الاحتمالية أكبر من 5 % **فسلسلة البواقي غير مستقرة وبالتالي ليمكن أن توجد علاقة تكامل طويلة المدى بين متغري الدراسة.**

4- دراسة علاقة التكامل قصير المدى بين متغيري الدراسة

ونعتمد في ذلك على اختبار غرانجر

الجدول 05: نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/28/20 Time: 16:27
Sample: 1995 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
A does not Granger Cause I	21	0.66145	0.5297
I does not Granger Cause A		2.67487	0.0995

من إعداد الباحثتين انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews08

التفسير: انطلاقا من نتائج الاختبار بحيث القيمة الاحتمالية في الاتجاهين أكبر من 5% ومنه يتضح أنه لا توجد علاقة بين الاستثمار السياحي والطلب السياحي بمعنى الاستثمار لا يسبب الطلب والطلب لا يسبب الاستثمار.

الخاتمة

من خلال الدراسة المقدمة تم التوصل للنتائج الآتية:

- الاقتصاد الجزائري هو في الأصل اقتصاد ريعي والنتائج المحققة ما هي الا انعكاس لارتفاع أسعار النفط،
- مناخ الاستثمار السياحي غير محفز لجذب المستثمرين الأمر الذي انعكس على تنمية القطاع؛
- ضعف البنية التحتية والفوقية حازت دون أن تكون الجزائر وجهة للطلب السياحي،
- النتائج القياسية أثبتت أن الاستثمار السياحي المتدفق لا يساهم في زيادة الطلب على الخدمات السياحية الجزائرية ويعود ذلك إلى:
- يعاني القطاع السياحي في الجزائر من إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع فهو ليس بالقطاع الرائد؛
- دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات ذو أثر هامشي إذ ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي أو التجاري مما يسبب عزوف أصحاب رؤوس الاموال المحلية أو الأجنبية للاستثمار في القطاع؛
- انخفاض الطلب السياحي الخارجي على الخدمات السياحية الجزائرية ومن ثم انخفاض الانفاق وما يترتب عنه من انخفاض الادخار الذي يتحول للاستثمار،
- عدم وجود تسهيلات في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بسبب العراقيل البيروقراطية والفساد الإداري اللذان يكبحان القطاع السياحي الجزائري من التقدم؛
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليست القاعدة البناءة للقطاع السياحي بل الأهم يكمن في تبني استراتيجية سياحية تنموية شاملة.

توصيات الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- بناء استراتيجية تنمية سياحية تعتمد على إشراك جميع المؤسسات في تطوير المنتجات السياحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و علاوة على ذلك فإن هذه الاستراتيجية لابد أن تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة؛
- تطوير باقي القطاعات ذات العلاقة بالبيئة العامة للسياحة (النقل، الثقافة، الحرف اليدوية، الاتصالات، الزراعة، النظافة والصحة)؛
- تنمية الموارد البشرية للإدارة السليمة والتخطيط الناجح؛
- تعزيز وتحفيز مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين في القطاع.

قائمة المراجع

1-المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 15 يوليو 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64 الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414

2- الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة في 2001/08/20

3- الأمر رقم 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة في2006/07/19

4- القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 الصادرة في2016/08/03

* - يؤسس الرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال والإجراءات المهنية المحققة مع احتساب كل الحقوق والرسوم ولمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الدليل الخاضع للضريبة الصادر عن وزارة المالية 2016،ص15؛

5- برنامج Eviews08،

6- وزارة السياحة والصناعة التقليدية: www.dtourisme-alge.dz

7- بيانات المنظمة العالمية للسياحة متوفرة على الموقع:
http://www.unwto.org

دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية

The role of judicial accountability in reducing financial corruption practices In Saudi Arabia.

الدكتورة: نجلاء ابراهيم عبد الرحمن

استاذة المحاسبة المشارك

أ. تهاني عويد الفارسي

باحثة ماجستير

المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي فهي تعد من المهن الحديثة والمتطورة ومن المجالات الهامة والتي زاد الطلب عليها بعد انتشار ممارسات الفساد وذلك عن طريق استقصاء عينة من الشركات ومكاتب المحاسبة في المملكة العربية السعودية، وأيضا من خلال الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد تم اختبار الفرضيات الرئيسية التالية: 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف الحد من الغش2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال، عن طريق التحليل الاحصائي SPSS لعينة مكونة من 71 رد والتي تم الحصول عليها عن طريق توزيع استبيان على مجموعة من الشركات والمكاتب المحاسبية في المملكة العربية السعودية.وبرزت أهمية المحاسبة القضائية كأحد آليات الحد من ممارسات الفساد المالي فهي تتضمن المهارات المحاسبية المتخصصة والتي تستخدم كأداة للدراسة والتحري والتحقق وجمع ادلة الاثبات عن حالات الفساد وملاحقة المفسدين ومنع تكرار هذه الممارسات.

توصلت الدراسة الى نتائج من أهمها ان ظهور المحاسبة القضائية وازدياد الحاجة اليها وانتشارها يرجع الى انتشار ممارسات الفساد المالي بمختلف صورها والتي منها الغش وغسيل الاموال ، وان الدور المهم للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد يظهر في امتلاكها المهارات المطلوبة والدراسة ما وراء الأرقام لاكتشاف التلاعبات المالية وممارسات الفساد المالي، وتم قبول الفرض الأول بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش، وأيضا تم قبول الفرض الثاني بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف عمليات غسيل الأموال

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد، الفساد المالي، الغش، غسيل الأموال، الرشوة، التزوير.

Abstract

This study aimed to know the role of judicial accounting in reducing the practices of financial corruption, it is one of the modern and advanced professions and important areas that increased the demand after the spread of corruption practices through the survey of a sample of companies and accounting offices in Saudi Arabia, and also by reviewing and reviewing previous studies related to the subject of the study.

The following main hypotheses have been tested: 1- There is a statistically significant relationship between judicial accounting and its role in preventing, detecting and reducing money laundering, through statistical analysis SPSS for a sample of 71 responses obtained through the distribution of a questionnaire to a group of accounting companies and offices in Saudi Arabia.

The importance of judicial accountability has emerged as one of the mechanisms for reducing financial corruption practices, including specialized accounting skills, which are used as a tool for studying, investigating and verifying evidence of corruption cases, prosecuting spoilers and preventing the recurrence of such practices .

The study reached the most important results that the emergence of judicial accountability and the increased need for it and its spread due to the spread of financial corruption practices in various forms, including fraud and money laundering, and that the important role of judicial accountability in reducing corruption practices appears in possessing the required skills and study beyond figures to discover financial manipulations and practices of financial corruption, the first assumption was accepted that there is a statistically significant relationship between judicial accounting and its role in preventing, detecting and reducing fraud, and also accepted the second assumption that there are A statistically significant relationship between judicial accountability and its role in preventing and detecting money laundering

Keywords: Judicial accountability, Corruption, financial corruption, fraud, money laundering, bribery, forgery.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المقدمة:

أصبحت المحاسبة القضائية شيء أساسي لا يمكن الاستغناء عنها، سواء في مجال خدمي أو صناعي، قطاع حكومي أو خاص، فهي مهنة تتطلع للتحقق إلى ما وراء الأرقام في التعامل مع مهارات المحاسبة والقانون، من أجل الكشف عن الأضرار المالية والتقرير عنها والاستعانة بها في التحقيقات القانونية لرفع الدعاوي القضائية، وفض المنازعات التجارية بصورة مرضية وعادلة. وتعد المحاسبة القضائية من الاليات الحديثة والمهمة في مجال منع واكتشاف ومحاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي والإداري (نور، 2018، 2)

وبما ان الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها ، فقد تعدت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية، ومنذ بروزها على طاولة المناقشات الدولية أعطيت لها توصيفات عديدة بتعدد أنواعها ومظاهرها، مما أدى إلى تنوع المفاهيم والتعاريف المعطاة لها ، وهذا ما جعل هذه المفاهيم محط جدل ونقاش من قبل الباحثين سعيا منهم إلى تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد، كونها إحدى الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء. ويعد الفساد المالي أحد اهم أنواع الفساد وأكثرها انتشارا في الوقت الراهن حيث يشكل هذا النوع تحديا رئيسيا اما التنمية الاقتصادية وهذا راجع الى اثارة السلبية على المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، الغنية منها والفقيرة، حيث قامت بعض هذه المجتمعات في الدراسة عن آليات لمكافحة الفساد المالي ومظاهرة للحد منها والقضاء عليها. (صاحبي، 2016، 2)

ونتيجة لزيادة شكوك المستفيدين في مخرجات التقارير المحاسبية حول وجود تلاعب في القوائم المالية، مما صاحب ذلك ارتفاع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات ومن ثم حاجه القضاء الى خبراء او مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم حول الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية وهذا ما أدى الى ظهور المحاسبة القضائية. وهي محاسبة تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين قضائياً على درجه كافية من التأهيل العلمي والعملي للعمل كخبراء او مستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق واقرار العدالة بما يمتلكون من

معرفه متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والانظمة القانونية

لذا برز دور واهمية المحاسبة القضائية في انها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الاساسية في المحاسب القضائي. كما انها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معا للعمل معا على تقديم تحريات أكثر عمقا وأكثر ارتباطا بالدعاوى القضائية. (عارم، ال حسن، 2016، 43)

لذا فإن الباحثتين تتطرق في هذه الدراسة الى دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي

المبحث الأول: خطة الدراسة

تمهيد:

سيتم في هذا المبحث التعرف على مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها وأيضا الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة وكذلك منهج ومصطلحات الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من عدم معرفة الشركات للدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية وعدم تطبيق اليات المحاسبة القضائية والتي تعالج مشكلة الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الشركات حيث يعتبر الفساد المالي من أهم القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، فهو ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، انعكس على مصداقية السجلات والقوائم المالية، لذا ظهرت الحاجة الى محاسبين ذوي خبرة او محاسبين استشاريين للكشف عن الفساد والغش في القوائم المالية ومن خلال الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية والتي تحكم عمل المحاسبين والمدققين في إطار قانوني. (صالح،2018، 169)

تكمن مشكلة الدراسة في تساؤل الباحثتان الرئيسي وهو ما دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي. وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

1. ما دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش؟
2. ما دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي (توضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي) من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. **معرفة مفهوم المحاسبة القضائية**
2. **معرفة مفهوم الفساد**
3. **معرفة دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش**
4. **معرفة دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال**

ثالثا: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين ممارسة المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي ويتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش**
2. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.**

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي (نور، 2018، 5):

بالنسبة للمجتمع:

1. **تلبي احتياجات كل من القضاة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم**
2. **خفض معدل الجرائم المالية والحد من تكرار الغش والاحتيالات المالية**
3. **العمل على تفعيل وتطوير مقررات المحاسبة الفضائية لتدرس بالجامعات والمعاهد المهنئة.**
4. **المحاسبة القضائية تؤدي إلى رفع أداء الهيئات الرقابية والإشرافية لدى الشركات.**
5. **جذب اهتمام الشركات لمواكبة التطور والعولمة باستخدام المحاسبة القضائية في محاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي**

الأهمية بالنسبة للأفراد:

1. **زيادة كفاءة القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة الافراد مستخدمي القوائم المالية حول عدم وجود غش او تضليل في القوائم المالية**
2. **الالتزام السلوكي لدى الأفراد في المجتمع والتقيد بالأنظمة والقوانين لتقليل ممارسات الفساد المالي والإداري.**

الأهمية بالنسبة للباحثتان:

1. **المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج لممارسات الفساد المالي**
2. **منع واكتشاف ومحاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي**
3. **خفض معدل الجرائم المالية والحد من تكرار الغش والاحتيالات المالية**

خامسا: منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها سوف يتم الاعتماد على الاتي

المنهج الوصفي: من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والكتب والدوريات والمقالات العربية وشبكة المعلومات الدولية

المنهج التحليلي: من خلال تحليل البيانات التي سوف يتم الحصول عليها بواسطة استمارة الاستبيان التي ستوزع على مجموعه من المحاسبين في المملكة العربية السعودية

كما اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الاحصائي SPSS

- **عينة الدراسة:**

تتكون عينة الدراسة من المحاسبين في المملكة العربية ويشمل أيضا جميع الموظفين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة سواء الذين يعملون في شركات او مكاتب محاسبة

- **حدود الدراسة وابعادها:**

1. **البعد الزمني: عام** 1441
2. **البعد الجغرافي: المملكة العربية السعودية**
3. **البعد البشري: المحاسبين والموظفين الذين لديهم خبرة مالية**

سادسا: مصطلحات الدراسة:

المحاسبة القضائية:

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) **المحاسبة القضائية بأنها احدى حقول علم المحاسبة الذي ينطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والمراجعة**

والأساليب الكمية والقانون والدراسة والتحري لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها. (لطفي، 2015، 761)

الفساد:

مفهوم الفساد: ويعرف بأنه الخروج على القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية ومالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو الصالح جماعة معينة (كزاز،2014، 8)

سابعا: خطة الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وأهميتها؛ قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة، المحور الاول: الإطار العام للدراسة: يشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها، وفروضها، وأهميتها، والمنهجية المُتبعة فيها، ومجتمعها، وعينتها، وخطة الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، التعليق عن الدراسات السابقة. المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة: ويتكون من ثلاث مباحث متعلقة بموضوع الدراسة. المحور الثالث يتعلق بالاطار الميداني ويشتمل على مبحثين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

سيتم في هذا الجزء ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة ثم التعليق على هذه الدراسات

اولا: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

1. دراسة سامي(2002م) دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي. في مصر

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية وطبيعة الخدمات التي توفرها، فهي تعد من المهن الحديثة والمتطورة وزاد الطلب عليها في كل المجتمعات، تستخدم في الكشف عن الاحتيال المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال والخداع المالي في العديد من الشركات، وأصبح يكلف الشركات مبالغ طائلة، يتطلب ذلك وجود مهنيين مختصين في مجال التحري عن الاحتيال والكشف عن مرتكبيه وتقديمهم للعدالة. ظهرت أهمية الدراسة في دور المحاسب القضائي في تشخيص عمليات الاحتيال المالي، والقيام بالتحري بغرض الوصول إلى الحقائق باستخدام مجموعة من التقنيات المتنوعة، والتي تساعده في تنفيذ واتمام المهام الموكلة إليه. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والمنهج الاستقرائي. توصلت

الدراسة إلى نتائج منها، هنالك تباين في معرفة ومهارة المحاسب القضائي عن المحاسب المالي، الذي يعد القوائم المالية، ووجد اسهاما كبيرا في مجالات المحاسبة القضائية يمكن استخدامها في الحد من عمليات الاحتيال والخداع المالي، إن اكتشاف عمليات الاحتيال يتطلب استخدام تقنيات حديثة. أوصت الدراسة بأن يتمتع المحاسب القضائي بمهارات التحري والفحص وممارسة شتى المهن، وأن يراعي أدب وسلوك المهنة حتى يتمكن من أداء عمله، ضرورة تطوير مناهج التدقيق للتعرف على مفهوم الاحتيال وأشكاله والظروف التي تساعد على ارتكابه ووضع الاستراتيجيات للحد منه.

2. دراسة عبد الفضيل (2004 م)، مفهوم الفساد ومعاييره. في بيروت

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الفساد ومعاييره، من خلال تعريف البنك الدولي لمفهوم الفساد، وعرفه بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. تمثلت مشكلة الدراسة في تفشي ظاهرة الفساد في العالم وآثاره المدمرة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية تهدد الدول وتضعفها. اهتمت الدراسة بوضع آليات لمحاسبة الفساد بكافة أنواعه وأشكاله. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يعد الفساد المالي والإداري من أخطر الأنواع، وتتداخل فيه عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. أوصت الدراسة بوضع آليا لمحاسبة الفساد، وهي زيادة المسآءلة وتحقيق الاصلاح المالي والإداري، واصلاح الاجوروالمرتبات، الالتزام بالافصاح والشفافية عن مخاطر الفساد.

3. دراسة السيسي (2006 م) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. في القاهره

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العديد من اقتصاديات الدول تواجه مشاكل بسبب الفساد المالي والإداري وأصبح عائق يحد من أنشطتها. ظهرت أهمية الدراسة في بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. هدفت الدراسة إلى إجراء اختبار للمحاسبة القضائية ومدى امكانيتها في الكشف عن الغش، وجاءت النتيجة ايجابية بضرورة الاستعانة بخبير قضائي في حالة وجود شبهة فساد أو غش. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المحاسبة القضائية تعد أحد المجالات الحديثة، يجب تحديد المهارات المطلوبة والأساسية في المحاسب القضائي. أوصت الدراسة بأن يكون هنالك قائمة بأسماء المحاسبين القانونين لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية، وهي تكون بمثابة لجنة استشارية لدى القضاء، وأن يكونوا مؤهلين تأهيل علمي وعملي، ودراية بالمحاسبة والقانون، ويتم اختيار الخبير وفقا للشروط والاستعانة به في حالة وجود شكوك أو غش في القوائم المالية.

4. دراسة، Ramaswamy، (2007)

تناولت الفضائح المالية والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات مثل شركة إنرون، وورلد كوم، وتايكو،وزيروكس، وأدلفيا وغيرها من الشركات الكبرى، وعلاقة تلك الفضائح والانهيارات ببعض مكاتب المراجعة، وما ترتب على ذلك من زيادة عدد الدعاوى والمحاكمات القضائية التي تجري كل يوم؛ الأمر الذي دعا منظمات وهيئات إصدار المعايير المحاسبية إلى العمل على سد الثغرات المحاسبية التي أدت إلى ذلك، كما دعا الكونجرس والمجلس الأعلى للتعليم إلى التدخل لتقديم الضمانات الكافية، وإصدار القوانين اللازمة لطمأنة الشركات والمستثمرين على حد سواء، وإعادة الثقة في البيانات المالية لهذه الشركات؛ حيث أتضح أن ملياردولار سنويا نتيجة لعمليات الغش والاختلاس، وأن تلك الشركات تجد نفسها بشكل روتيني في قاعات المحاكم. وفي هذه البيئة من الغش والشك والجرائم المالية أصبح هناك طلب كبير على نوع جديد من المحاسبين وهم: المحاسبون القضائيون إذ زاد الطلب على هؤلاء في السنوات الأخيرة من قبل المصارف وشركات التأمين والجهات الأمنية؛ ولذا أصبح من المهم العمل على تدريب هؤلاء المحاسبين، كما أن الكليات والجامعات يمكن أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد بتقديم الحلقات النقاشية والدورات العلمية المناسبة لهؤلاء، ويشير الباحث هنا إلى جامعة تورنتو؛ حيث قامت بتقديم دبلوم في المحاسبة القضائية، كما أشار إلى أهمية الاستمرار في تقديم الدورات وتدريب الدارسين من خلال الفصول الافتراضية على القيام بمحاكمات صورية، وقراءة الروايات والقصص التي تنطوي على عمليات الغش والاختلاس مثل الروايات التي كتبها Crumbley في هذا الخصوص، إضافة إلى تدريب الدارسين على تحليل بعض المقابلات التي تم إجراؤها مع بعض مجرمي المال، وكيفية تحليل الخطوط، وعمل الاستجوابات، والتحقيق في جرائم التهرب الضريبي وغيرها.

5. دراسة، شامية (2008م)، (دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري)

هدفت الدراسة إلى ايجاد مقارنة يمكن من خلالها توضيح دور مهنة مراجع الحسابات في الحد من انتشار الفساد من خلال مسئوليتها الاجتماعية. تمثلت مشكلة الدراسة في خطورة الفساد على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السوري، وكيفية وضع استراتيجية للحد منه. ظهرت اهمية الدراسة في معالجة هذه الظاهرة في جميع دول العالم والحد من انتشارها، وخاصة في المجتمع السوري ودور المراجعة في محاسبة الفساد، عرض الجهود الدولية لمحاربته. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليل والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ليس هناك قوانين خاصة تنظم مهنة المحاسبة وتحدد مسئوليتها في سوريا إلا من خلال جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ولا تقوم بالدور المتوقع. أوصت الدراسة بحث المعنيين على تنظيم مهنة المراجعة أسوة بباقي الدول والعمل على تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين السوريين.

6. دراسة، Okhoye J.K، (2009) دور المحاسبة القضائية في التحقيق عن الغش ودعم الدعاوي القضائية

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في التحقيق عن الغش ودعم الدعاوي القضائية أن المحاسبة القضائية تعتبر ممارسة خاصة للمحاسبين القضائيين في وصف النتائج المتعلقة بالنزاعات والدعاوي القضائية، وتزويد المحكمة بتحليل محاسبي بشكل أساسي للمناقشة والحواراتخاذ القرار المناسب. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة المحاسبة القضائية في الدراسة عن الحقيقة وتفسيرها، نظرا للزيادات في عدد عمليات الاحتيال في نيجيريا وحول العالم أدى إلى الحاجة الملحة الى خدماتها، ويأتي التعاقد مع المحاسب القضائي حيث يتوفر فيه سرعة البديهة وقدرته على تحليل الاحتيال، أظهرت الدراسة أهمية المحاسبة القضائية ودورها في فض المنازعات التجارية، ودور المحاسب القضائي في المحاكم كشاهد خبير. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هل يتوفر لدى المحاسب القضائي القدرة على العمل ضمن الفريق لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات والخبرة المطلوبة في المحاسب القضائي حتى يتمكن من أداء عمله. أوصت الدراسة بالحاجة لإدراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية في نيجيريا، وعلى الهيئات المحاسبية المهنية أن تعطي دورات في المحاسبة القضائية وتدريب المحاسبين القضائيين وتوعيتهم بأهمية المحاسبة القضائية، سواء في القطاع العام أو الخاص، بحيث يكونوا مستعدين للوقوف أما المحاكم في وقت الدفاع عن تقاريرهم.

7. دراسة، سعد الدين (2010) المحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها. في القاهرة .

هدفت الدراسة الى تأصل المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الابتداعية في الفكر المحاسبي، ودور المحاسبة القضائية كأحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري. ظهرت أهمية الدراسة من أنها توضح مهنة المحاسب القضائي كأحد المجالات المستقبلية في مهنة المحاسبة والمراجعة والتي ظهرت أهميتها بعد ارتفاع حالات الغش والتقاضي نتيجة موجة الانهيارات المالية للعديد من الشركات التي شهدها العالم مؤخرا. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية التي تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة التحريات وتهدف الى منع واكتشاف الغش في التقارير المالية كأحد القضايا المحورية التي تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة. أوصت الدراسة بعقد المزيد من الدورات التدريبية في مجال المحاسبة القضائية للمراجعيين بهدف زيادة مستوى الشك المهني لديهم، وتنمية مهارة التحري والدراسة عن الغش المالي، وتدريس مهارات المحاسبة القضائية ضمن برامج المحاسبة بالجامعات.

8. **دراسة السبيعي (2010 م)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. في الرياض**

هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية ومدى مساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها الاداري. تمثلت مشكلة الدراسة في تعرض الادارات العامة في مختلف بلدان العالم إلى اصلاحات تتعلق بعمليات وهيكلة القطاع الحكومي وذلك بسبب ما تعانيه من تخلف اداري وقصور في الاداء وضعف الكفاءات وانخفاض مستوى جودة الخدمات في مختلف المجالات التعليمية وتفشي ظاهرة الفساد الاداري. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم اجراء الدراسة الميدانية باستخدام استبانة وظهرت اهمية الدراسة في دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستنباطي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مدى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية والتزام الجهات الرقابية لمساءلة الحكومة عن عمليات الفساد والتي تتم، وكيفية الحد منها. اوصت الدراسة بضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الاجهزة الرقابية والقضائية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالموارد البشرية المختلفة والتقنيات الحديثة، تفعيل دور المساءلة والشفافية، وضع الخطط والاستراتيجيات الملزمة بتطبيق الشفافية والمساءلة، تحديث الانظمة والتشريعات المتلعقة بقضايا الفساد الاداري

9. **د راسة الخاطر (2011 م) مقترح لتنظيم عمل الخبراء المحاسبين بالمحاكم.**

ظهرت أهمية الدراسة في تطوير الوضع الحالي للخبراء المحاسبين، واستعرض مواد قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء في الدوحة بتنظيم وتصنيف الخبراء أمام المحاكم. هدفت الدراسة إلى تقديم مقترح بشكل واضح للمحاكم وتفعيل شروط قيد الخبراء المحاسبين. تمثلت مشكلة الدراسة في أن العالم يعاني من تفاقم حالات الغش والاحتيال والتزوير والفساد بشقيه والاستغلال، ظهرت الحاجة للمحاسبة القضائية في ظل الظروف الاقتصادية والمشاكل القانونية والاجتماعية والمالية، وانهيار كبرى الشركات العالمية بسبب التلاعب في القواعد المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك كثير من الملاحظات على الوضع الحالي للخبراء، وخاصة فيما يتعلق باختيار الخبراء والإشراف عليهم وتقييمهم، وهنالك قصور واضح فيما يتعلق بالقرار رقم (29) لسنة 2008 م. أوصت الدراسة بتقديم مقترح جمعية المحاسبين بقطر، بما فيها الجامعات والقضاء بمتطلبات المحاسبة القضائية من تشريعات ولوائح قانونية توفر الحفاظ على لمال العام.

10. **دراسة الجليلي، جميل (2012 م)، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال. في بغداد .**

هدفت الدراسة إلى اظهار الدور الذي يلعبه المحاسبين بشكل عام والمحاسبين القضائيين بشكل خاص في الكشف عن عمليات غسيل الأموال والتصدي لها. ظهرت أهمية الدراسة في دور المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار الفساد المالي، وأصبح ظاهرة تعاني منها كل الدول لما لها من آثار سلبية على المجتمع. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مفهوم المحاسبة القضائية ظهر نتيجة لاحتياج الحكام والمحاكم والمحامين إلى محاسبين قضائيين للتحقيق في عدة نشاطات مالية مشبوهة، وتقديم التقارير عنها وترشيد القضاة لتطبيق القانون بأكثر دقة، إعداد الخطط اللازمة لمراقبة ورصد التحركات المالية خاصة بالأفراد أو مؤسسات مالية أو إنسانية (قطاع خاص أو حكومي)، وإعداد التقارير التفصيلية عنها وتقديمها للجهات المعنية. أوصت الدراسة بتوفير بيئة مناسبة لعمل المحاسب القضائي، وضرورة إعداد برامج تدريبية مستمرة للكشف عن الاساليب التي يمكن ان تساعد في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والتعرف على الصفقات المشكوك فيها والإجراءات والسياسية الخاصة اتجاهها.

11. دراسة عبد العزيز (2012) الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية. في بور سعيد

تمثلت مشكلة الدراسة في الاحداث الهامة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي ترتبط بمجال الأعمال والتي لها تاثير كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة والمتملثة في الانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية الكبرى. هدفت الدراسة الى وضع إطارا علميا لمهنة المحاسبة القضائية يخدم خبراء المنازعات التجارية في تأييد الدعاوى القضائية بما يساعد رجال القضاء من إقرار الحق وتحقيق العدالة، كما يساهم في طمأنة المساهمين والمقرضين والمستثمرين من خلال قدراته على تحديد المناطق غير القانونية التي تساعد في ارتكاب الغش مما يؤدي الى تخفيض معدل الجرائم المالية وحماية المال العام من سوء الاستخدام. برزت أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعا من الموضوعات الهامة ومجالا من مجالات الأدب المحاسبي الحديثة، وتساعد في إعداد محاسب قضائي فعال يعتبر فاحصا أو خبيرا أو مستشارا يقوم باجراء تحريات أكثر شمولا ودقة من المراجع الخارجي. توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك دوافع وراء ظهور المحاسبة القضائية تتمثل في الانتشار الواسع لظاهرة الغش والتضليل بالقوائم المالية، وأن تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية يساهم في تلبية حاجة رجال القضاء الى وجود خبراء أو مستشارين من المحاسبين يدلون بارائهم ويقدمون مذكراتهم القضائية في الدعاوى القضائية المرفوعة حول وجود غش أو عدمه بالقوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية وأهميتها ودورها في فض المنازعات والدعاوى القضائية التجارية من خلال اضافة مادة المحاسبة القضائية ضمن المقررات الدراسية لطلاب كليات التجارة بالجامعات والمعاهد العليا، وضرورة وجود تشريع أو جهة

ملزمة لتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي وتأهيله التأهيل العلمي الكافي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.

12. دراسة، Anhaduba، (2013م)، المحاسبة القضائية والغش المالي في نيجيريا

تمثلت مشكلة الدراسة في ظهور عمليات الفساد، وارتفاع في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية نتيجة الحاجة لها وأهميتها في الدراسات الأكاديمية، وأصبحت من المواضيع المهمة في البحوث والصناعات، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية للكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا. وظهرت اهمية الدراسة في جمع البيانات المالية باستخدام أساليب المحاسبة القضائية وتكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام التقنيات الحديثة للمحاسبة القضائية تساهم في تقليل الاحتفال والحفاظ على الممتلكات، وعدم تعرضها للفقدان والضياع، هنالك تأثير واضح للمحاسبة القضائية في عمل تحكم على الفساد، وطمأنة وثقة المساهمين في التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة تدريس المحاسبة القضائية بالمعاهد العليا والجامعات في نيجيريا ، حث الجمعيات المهنية كالمحاسبين القانونيين بنيجيريا بعمل دورات تدريبية وحملات توعية بفوائد المحاسبة القضائية ومخاطر الفساد والعمل على كشف الاحتيال ، تفعيل الدور الرقابي الحكومي والتحقق من شبهات الفساد ، وتحاسب من ارتكب الفساد ، بالإضافة إلى جمع أدلة الإثبات في استطلاع آراء كل من طلبة المحاسبة والمراجعين ومعدي القوائم المالية ومدققي الحسابات ، وجاءت النتيجة ايجابية في دور المحاسب القضائي والمحاسبة القضائية في الحد من عمليات الاحتيال.

13. د راسة على (2013 م) تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري. في القاهرة

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري. أوضحت أهمية الد راسة على المستوى الدولي بعد الانهيارات التي واجهت العديد من الشركات، وزادت الحاجة لخدمات المحاسبة لرفع أداء وكفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية للشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في الفساد المالي والإداري، يعتبر من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة بصفة عامة والشركات بصفة خاصة، ويترتب عليه تحميل المجتمع أعباء إضافية وتكاليف تنعكس على السلع والخدمات التي يستعملها، مما يؤثر على مستوى معيشة المجتمع وعدم قدرة الشركات على المنافسة، مما يؤثر على القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل، انتشار الجريمة المالية، ضعف الاستثمار هروب الأموال إلى الخارج. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها تقوم المحاسبة في العديد من المجالات كالتحري عن الغش، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم المنشآت في حالة وجود نزاع. أوصت الدراسة بضرورة امتلاك المحاسب القضائي مجموعة من المهارات والمعرفة لتساعده في الحد من عمليات الفساد المال ي منها الفهم العميق للعلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة، وأساليب وطرق وإجراءات التقاضي والفهم بطرق المحاسبة

الاحتيالية المضللة، ضرورة وجود تشريع ضريبي، تطوير عمل الخبير، سرعة البت في المنازعات بتكليف محاسب قضائي بفحص القوائم المالية التي تقدم من قبل الممولين، وعدم الاكتفاء باستيفاء الشرط القانوني الذي يلزمهم بتقديم القوائم في مواعيد محددة.

14. دراسة: Digabril and ojo، (2013 م) موضوعية واستقلالية الأدوار المزدوجة للمراجعين والمحاسبين الخارجيين

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح القدرات المحددة الموجودة، حيث الدور المزدوج المدقق الخارجي، وذلك بالأضلاع على قواعد التدقيق الداخلي، قواعد المهارات الشخصية، كما تهدف أيضاً إلى إبراز السبب من التركيز في التدقيق على الضوابط الداخلية، فضلا عن العودة إلى تقنيات التدقيق التقليدية، لقد ساهمت الأدبيات في تسليط الضوء على السبب الذي يستدعي دمج مسؤوليات التدقيق الخارجي مع مسؤوليات التدقيق الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة واقتراح الوسائل التي تيسرها والتركيز على الفوائد الناتجة عنها. وتلفت هذه الدراسة الانتباه إلى السمات الرئيسية التي يجب أن تتحقق في المدقق الخارجي من موضوعية واستقلال للحد من المخاطر المرتبطة بتداخل الأدوار بالإضافة إلى أن هذه السمات تدعم دور المحاسب القضائي الأساسي، ألا وهو الاستشارة وأداء الشهادة المهنية في المحكمة، ويرى الباحثان أن يدعموا الأدوار المزدوجة للمدقق الخارجي، والتي تعطي بعين الاعتبار أولوية قصوى القيم الأخلاقية. وتسلط هذه الدراسة الضوء على أن الأدوار المزدوجة مناسبة في بعض الحالات لوجود بعض القيود التي يفرضها قانون ساربينز أكسلي، والتشريعات الأخرى ذات الصلة.

15. دراسة الكبيسي (2013 م) دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات العلاقة المالية وبصورة عادلة في الأردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي. ظهرت أهمية الدراسة في الخدمات التي تؤديها المحاسبة القضائية متنوعة ومتعددة في مجال التحقيقات المالية والإستشارات التي يقدمها المحاسب القضائي بشأن التقاضي وفض المنازعات وترشيد أحكام القضاء. تمثلت مشكلة الدراسة في الآلية لتحليل مؤشر المحاسبة القضائية، ومدى كفاءة المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد وفض المنازعات المالية ودعم الدعاوي القضائية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أنه وبالرغم من تلك النتائج الجيدة إحصائياً فإنها لا ترقى إلى المستوى الحقيقي الذي يجب أن تلعبه المحاسبة القضائية في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة في المجتمع. أوصت الدراسة بمخرجات يمكن أن تساهم في تطوير مكانة هذا الحقل الحيوي في الأردن.

16. دراسة Bhasin (2013) دور حوكمة الشركات والمحاسبة القضائية

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور نظم الإبلاغ المالي في الشركات الحكومية بالحد من ظاهرة التلاعب بالتقارير المالية وضعف الأداء ومجابهة أصحاب المصالح المتعارضة وغيرها، بالإضافة إلى عرض السيناريو العالمي للإجراءات المتخذة من قبل الهيئات القيادية للحد من عمليات الاحتيال. وقد كانت أهم نتائج الدراسة إلى فعالية استخدام عمل المحاسب الفضائي في تقديم مساهمات كبيرة بمنع الاحتيال والغش في مجال الشركات الحكومية. وقد كانت أهم توصيات الدراسة ضرورة التعاون بين المدققين الماليين والمحاسبين القضائيين، إضافة إلى تفعيل مجال الاستشارات الخاصة من قبل المحاسبين القضائيين.

17. دراسة، الخالدي، (2014م)، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مشكلات اقتصادية ومالية هي بحاجة إلى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق لأصحابها. هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة القضائية من حيث النشأة والمفهوم، ودور المحاسبين القضائيين في الحد من الفساد المالي والإداري. ظهرت أهمية الدراسة في أن المحاسبة القضائية ساعدت في معالجة المشاكل المحاسبية التي تتعرض لها الشركات وسد الثغرات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الفضائح وغش الشركات العالمية ترتب عليه دعاوي قضائية أظهرت الطلب على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية في فلسطين لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل في المحاكم كخبراء استشاريين، وتحقيق التكامل بين المراجع الخارجي والمحاسب القضائي، وتفعيل دورهم في الحصول على أدلة إثبات مفيدة في النزاعات القضائية.

18. دراسة شعبان (2015 م) مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التصدي لمحاولات الاحتيال المالي باستخدام المحاسبة القضائية في قطاع غزة وذلك من وجهة نظر كل من مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين. هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية وأثرها في مواجهة حالات الاحتيال المالي والتعرف على مدى توافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للمحاسبين الماليين لاكتشاف الغش المالي والوقوف على الصعوبات لتطبيق المحاسبة القضائية بغزة، إضافة إلى معرفة اهم التقنيات والاساليب المستخدمة في هذا الجانب وإظهار المقومات اللازمة لدخول مهنة المحاسبة القضائية حيز التنفيذ. ظهرت اهمية الدراسة في امكانية استخدام المحاسبة القضائية في القطاع المالي في غزة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة، ضرورة تدريب

وتأهيل المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام، تطوير الجوانب القانونية اللازمة للمهنة. اوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على الوضع الراهن، مواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي، ضرورة قيام الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المهنية بعقد دورات بشأن المحاسبة القضائية واعتمادها كمهنة.

19. دراسة Prabowo (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة عمليات غسل الأموال في إندونيسيا، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان استطلع فيها الباحث رأى عينة من طلاب المحاسبة في مرحلة الدراسات العليا في إحدى الجامعات الإندونيسية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك مجموعة من الخصائص والمهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي، أن الخصائص والمهارات الأكثر ارتباطا وصله بمكافحة عمليات غسل الأموال تتمثل في الخصائص الآتية: القدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، المثابرة، الشك المهني، حب الاستطلاع والفضول، القدرة على الدراسة عن الحقائق، بينما تتمثل المهارات التي تم التوصل والاستقرار عليها في المهارات الآتية: المراجعة، القدرة على التقصي والتحقيق، التفكير النقدي البناء، الاتصال الفعال، تستخدم المحاسبة القضائية كأداة هامة للتعامل مع الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال.

20. دراسة عبد الرحمن (2017م): المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

تمثلت مشكلة الدراسة في المنازعات المالية لدى المحاكم والقضاء وظهرت الحاجة للمحاسبين وذوي الاختصاص بالشأن المالي والمحاسبي لمفهوم المحاسبة والمراجعة القضائية كأحد التوجهات الحديثة في المحاسبة وأهميتها وقدرتها على الحد من ممارسة الإدارة لكل اشكال الفساد المالي، هدفت الدراسة التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف المحاسبة القضائية، والوقوف على مفهوم الفساد المالي، ودور إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية: هنالك علاقة ذات دلالة بين الإجراءات التي توفرها المحاسبة القضائية والحد من ظاهرة الفساد المالي في منشآت الأعمال، هنالك علاقة ذات دلالة بين أساليب المحاسبة القضائية والحد من ظاهرة الفساد المالي في منشآت الأعمال. إستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج

التاريخي, والمنهج الإستقرائي لدراسة الجانب التطبيقي, والمنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيانات والأدلة المادية التي توفرها المحاسبة القضائية للعدالة والحد من ظاهرة الفساد المالي، ساعد إستخدام معلومات المحاسبة القضائية كأدلة للفصل في المنازعات المالية وتحد من الفساد المالي، إن معلومات المحاسبة القضائية ساعد في تغيير النتائج والإختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة .من خلال النتائج توصلت الدراسة إلى التوصيات الأتية: وضع المحاسبة القضائية وإطارها النظري ضمن مقررات المحاسبة بالجامعات السودانية، الحاجة إلى التأهيل العلمي والمهني مع توافر الخبرات المطلوبة حتى يتحكم المحاسب القضائي من أداء واجبه وتقديم معلومات مالية مفيدة لجميع الأطراف، ينبغي وجود جهات أكاديمية أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات حكومية أو إضافية تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية.

21. دراسة عبد الرسول (2018م) المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية

تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات التلاعب في الشركات والإدارات في تقاريرها المالية مما يجعل تلك التقارير غير عادلة لمستخدميها مما أدى الي وجود مشكلات اقتصادية ومالية بحاجة الي نوع معين من المحاسبة ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق الي اصحابها، وتكمن أهمية الدراسة في موضوع المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج الاثار استخدام المحاسبة الابداعية وتركز المحاسبة القضائية على ما وراء الارقام الجمع بين المعرفة و المحاسبة القانونية، هدفت الدراسة إلي معرفة امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية للحد من حالات الغش والتلاعب المحاسبي عند المراجعين و المحاسبين، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: يحد التأهل العلمي والعمي للمحاسبة القضائية من ممارسات المحاسبة الابداعية في ديوان المراجعة القومي، يؤدي التطبيق السليم للاجراءات القضائية الي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، إدارك المحاسب القضائي لأساليب الغش والتلاعب والاختلاسات تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: هنالك تبيان في مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب العادي، المحاسب القضائي يمتلك بعض الصفات التي تختلف عن صفات المدقق الخارجي من نطاق مسؤولية اكتشاف الغش والتلاعب، كما قدمت الدراسة عدة توصيات

منها: ضرورة وجود تشريعات لتحديد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي في المحاكم ، تطوير المناهج المحاسبية ومراكز التدريب المتخصصة الاعداد محاسبين قضائيين مؤهلين .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما تختلف دراسة الباحث بتناولها دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

22.دراسة okpala (2019) **المحاسبة القضائية ومكافحة الاحتيال المالي عبر التحليل القطاعي للقطاع العام النيجيري**

تناولت هذه الدراسة أهمية المحاسبة الجنائية في مكافحة الاحتيال المالي في القطاع العام النيجيري. يتكون السكان المستهدفون من 338 مشاركًا، موزعة بين EFCC **و**ICPC **والمحاسب العام والمراجع العام للمحاسبين والمحاسبين الممارسين في نيجيريا. ووزعت نسخ من الاستبيان المنظم على أفراد السكان وتمت إعادة 229 ردا صحيحا وتحليلها. تم استخدام طريقة تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات أوصت الدراسة بضرورة إدراج المحاسبة الجنائية في المناهج الجامعية، يجب تدريب المحاسبين المحترفين في القطاع العام على التحقيق الجنائي، ويجب على كل وكالة مكافحة الكسب غير المشروع عن طريف المحاسبين القضائيين الملحقين بوحدة التحقيق. أيضا، ينبغي على الهيئات المهنية للمحاسبين في تكثيف شهادة المحاسبين القضائيين وأخيرا، ينبغي تشجيع التدريب على المعلومات المحاسبية والمحاسبة القضائية القائم على المعلومات والتكنولوجيا على تقليل الوقت الذي يقضيه وتحقيق دقة الأدلة**

ثانيا: التعليق على الدراسات السابقة:

تستخلص الباحثتان من عرض الدراسات السابقة، والتي تناولت المحاسبة القضائية والفساد المالي، وحاول كل منهم عرض المفاهيم والأهداف والمشاكل المتعلقة بالحاسبة القضائية من وجهات نظرهم المختلفة فقد أظهرت الدراسات فعالية مهنة المحاسبة في ظل التزايد في جرائم الاحتيال المالي وبعض الدراسات اشارت الى ضرورة استخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد المحاسبين القضائيين على اكتشاف الفساد. بعض هذه الدراسات كانت لها وجهات نظر متشابهه مع وجة نظر الباحثتان ومنها دراسة سامي (2002) **والتي تناولت المحاسبة القضائية والتي تعد من المهن الحديثة والمتطورة في مجال**

الكشف عن الاحتيال المالي وبينت أهمية دور المحاسبة القضائية في التصدي لتلك الممارسات وتشخيصها والحد منها وهناك كذلك دراسة عبد الرحمن (2017) والتي اتفقت مع دراسة الباحثتان في موضوع الدراسة وهو دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي ولكن اختلافها عن هذه الدراسة هو انها تناولت التأثير على الفساد المالي والاداري اما هذه الدراسة فتأخذ دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي فقط وأيضا دراسة علي (2013) والتي هدفت إلى بيان دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري وقامت بتوضيح أهمية المحاسبة القضائية دولياً وداخلياً بعد انهيار العديد من الشركات نتيجة الممارسات المحاسبية المضللة في القوائم المالية، ودور المحاسب القضائي في الحد منها. اما دراسة Okhoye J.K(2009) فاهتمت بالمحاسبة القضائية ودورها في فض المنازعات التجارية ودور المحاسب القضائي في المحاكم، واوصت بادراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية، والاختلاف فيها يكمن في عدم تطرقها للفساد المالي والاداري فهما يمثلان اطار متكامل للمحاسبة القضائية للكشف عن عمليات الفساد المالي والاداري وكيفية الحد منه وضرورة تدريب المحاسبين القضائيين وتوعيتهم باهمية المحاسبة القضائية سواء في القطاعات العامة او الخاصة حتى يتمكنوا من الوقوف والاستعداد امام المحاكم للدفاع عن اراءهم وتقاريرهم في أي وقت. وركزت دراسة السيسي (2006) على المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، وبيان دورها في التحقق من عمليات الغش وتدعيم الدعاوى القضائية وتزود المحكمة بتحليل محاسبي بشكل اساسي للمناقشة والحوار واتخاذ القرار المناسب. اما دراسة شعبان (2015) فقد كانت اهميتها في تطبيق المحاسبة القضائية في مواجهة الاحتيالات المالية من خلال خدماتها المتنوعة، الامر الذي يدفع نحو التوجيه لتطوير المهنة في قطاع غزة وذلك للحفاظ على الحقوق وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المحاسبه، اما دراسة شامية (2008) فيتضح للباحثتان أن هذه الدراسة هدفت إلى إظهار مفهوم الفساد ومظاهره واسبابه والآثار المترتبة عليه وانعكاساته المؤثرة على المجتمع وعرض الجهود الدولية لمكافحته وعرض صورة مبسطة عن واقع الفساد في سوريا وتوضيح دور المراجعة في مكافحته ووضع المهنة في سوريا. وهدفت دراسة عبد العزيز (2012) الى وضع أطار علمي لمهنة المحاسبة القضائية يخدم خبراء المنازعات التجارية ويساهم في زيادة كفاءة أداء وظيفة المراجعة الخارجية. وهناك دراسة الجليلي،

جميل (2012) والتي يتضح للباحثتان أن هذه الدراسة هدفت إلى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية والفرق بين مفهوم المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية والمتطلبات الواجب توافرها في المحاسب القضائي ومجالات تطبيق المحاسبة القضائية كما تناولت موضوع غسيل الاموال والكشف عنه والتصدي له، وتوضيح الاختلاف بين نطاق عمل كل من المراجع الخارجي والمحاسب القضائي فيما يتعلق بنطاق العمل والمؤهلات الخاصة بكل منهم. ويتضح للباحثتان أن دراسة عبد الفضيل (2004) اهتمت بمفهوم الفساد ومعاييره وطرح أفكار جديدة لمنعه عبر المؤسسات القانونية، وان تكون أكثر فعالية وكفاءة وأشد صرامة في تطبيق اللوائح وتطوير النظام المحاسبي، وتوفير المعلومات اللازمة والشفافية الكاملة والموضوعية وتفعيل آليات القانون لمواجهة الفساد. اما دراسة Ramaswamy (2007) فقد تناولت الفضائح المالية والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات مثل شركة إنرون، وورلد كوم، وتايكو، وزيروكس، وأدلفيا وغيرها من الشركات الكبرى، وعلاقة تلك الفضائح والانهيارات ببعض مكاتب المراجعة. وهناك دراسة سعد الدين (2010) والتي هدفت الى تأصيل المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الابتداعية في الفكر المحاسبي، ودور المحاسبة القضائية كأحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية. اما دراسة السبيعي (2010) فيتضح للباحثتان أن هذه الدراسة ركزت على الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري وتختلف عن دراستي في عدم تطرقها للمحاسبة القضائية وبيان دورها في محاربة الفساد المالي واكتفت بالفساد الاداري وهو يقود إلى الفساد المالي. اما دراسة الخاطر (2011) فيتضح للباحثتان أن هذه الدراسة اهتمت بعمل الخبراء في المحاكم، وتطوير المهنة بعد تزايد حالات الغش والاحتيال والتزوير والتي كانت سبب في انهيار كبرى الشركات. وهدفت دراسة، Anhaduba، (2013م) إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية للكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا. وظهرت اهمية الدراسة في جمع البيانات المالية باستخدام أساليب المحاسبة القضائية وتكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال. وتناولت دراسة Digabril and ojo، (2013 م) دمج مسؤوليات التدقيق الخارجي مع مسؤوليات التدقيق الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة واقتراح الوسائل التي تيسرها، والتركيز على الفوائد الناتجة عنها. بينما تركز الباحثه على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي. وهدفت دراسة الكبيسي (2013) إلى التعرف على اهمية المحاسبة القضائية

في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية في الاردن، بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي ومن نتائجها ان الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات، وضعف النشاط الدراسي في المحاسبة القضائية في الوطن العربي، عدم وجود جهات اكاديمية تهتم بتدريسها. وهناك دراسة Bhasin (2013) والتي هدفت إلى مناقشة دور نظم الإبلاغ المالي في الشركات الحكومية بالحد من ظاهرة التلاعب بالتقارير المالية وضعف الأداء ومجابهة أصحاب المصالح المتعارضة وغيرها، بالإضافة إلى عرض السيناريو العالمي للإجراءات المتخذة من قبل الهيئات القيادية للحد من عمليات الاحتيال. اما دراسة الخالدي (2014) ودراسة عبد الرسول (2018) فقد اختلفت عن موضوع الدراسة الحالي في قامت بدراسة دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية. وأخيرا هناك دراسة Prabowo (2016) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة عمليات غسل الأموال.

هذا وتختلف هذه الدراسة عن سابقاتها بانها تدرس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد من خلال معرفة دورها على نوعين من أنواع الفساد وهما الحد من الغش وغسيل الأموال .

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

نشأت المحاسبة القضائية لحاجة القضاء لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الصيغة المحاسبية والمالية، وتعرف بأنها استخدام مهارات المحاسبة والمرجعة والمهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة. ولقد تعددت أدوار المحاسب القضائي، فبالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير حيث يقوم بإنجاز المهمة المكلف بها من قبل المحكمة، فأنه قد يقوم بدور المستشار، الوسيط، أو المحكم. فلقد أصبح يتم الطلب على خدماته بسبب الخبرة والمهارات التي يمتلكها من قبل شركات التامين والمصارف والشرطة والوكالات الحكومية. كما أن تعاون المحاسبين والقانونيين أصبح أمرا لا مفر منه للنجاح في ردع الاحتيال وغسيل الأموال والجرائم الاقتصادية. فممارسة خدمات المحاسبة القضائية تحتاج من المحاسب القضائي أن يتميز بالثقة الشخصية

والحزم، المثابرة، المرونة، الشك المهني، القدرة على المحاجة والمجادلة، القدرة على التواصل مع الناس، القدرة على العمل ضمن فريق، الرغبة والقدرة على السفر، بالإضافة إلى امتلاك مهارة التحليل، مهارات المحاسبة الأساسية، مهارات المراجعة، مهارات حل المشاكل، مهارات تحليل البيانات، مهارات إجراء المقابلة واستخلاص المعلومات، مهارات الاتصال الشفهي والكتابي بفاعلية، مهارات الحاسوب الأساسية، مهارات استخدام تقنية المعلومات في المحاسبة، مهارات كتابة التقرير، مهارات الحاسوب القضائية، المعرفة بعلم النفس، المعرفة بعلم الإجرام، المعرفة بالقانون المدني والجنائي والإجراءات القضائية، الإلمام بالقوانين والمعايير المهنية المطبقة، الخبرة باستخدام قانون بنفورد والبرامج الحاسوبية المستخدمة في المراجعة وتحليل البيانات الالكترونية. تمثل المحاسبة القضائية احد أساليب المحاسبة المتعددة والتي ظهرت منذ عدة قرون لفض النزاعات الناشئة بين منشآت الأعمال والأطراف المستفيدة والتي تعد احد المهام الموكلة للمراجعين القانونيين والمحاسبين المعتمدين من قبل الجهات القضائية لإبداء رأيهم الفني حول القوائم والتقارير المالية أو العقود المنفذة بين كافة الأطراف المتعاملين مع منشآت الأعمال وتسمى المحاسبة القضائية بعدة بتسميات أخرى كالمحاسبة العدلية، المحاسبة التحقيقية أو التحليلية أو (الاستقصائية او غيرها، يعود تاريخها إلى ما يقرب من 200 سنة، تمثلت بشهادات أعطيت للمحاسبين تؤهلهم للمشاركة بإجراءات التحكيم وفض النزاعات بالمحاكم، فهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.(شنقراي، بابكر،2015، 71)

يعتبر الفساد المالي من أبرز القضايا التي تواجه الاقتصاديات العالمية وبالأخص اقتصاديات البلدان النامية ، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول باختلاف درجة نموها وتطورها ، وقد اتسعت في العصر الحديث وأخذت أشكال عدة ، وزاد من حدتها ذلك الفساد القادم عبر الحدود من خلال التعامل بين الدول أو الشركات العالمية أو المنظمات الدولية حيث أصبح موضوع الفساد المالي من الموضوعات التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي نظرا لاستفحاله وخاصة في الدول النامية ، وخطورته على الاقتصاد والتنمية ، وبالتالي يعتبر تحد واضح المعالم للتنمية الاقتصادية (صاحبي،2016،أ)

لقد زاد الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في ظل تفشي ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية ولجوء الإدارة الى اتباع ممارسات محاسبية احتيالية بهدف تغير حقيقة المركز المالي للمنشأة من اجل تحقيق اهداف ذاتية خاصة به ، كما واكب ظهور المحاسبة القضائية تطبيق مبادي الحوكمة المؤسسية التي تسعى نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الاثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال على القوانين والمعايير والقواعد والضوابط التي تحدد العلاقة بين ادارة المنظمة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخر المرتبطة به بالرغم مما تسعى اليه مبادئ الحوكمة المؤسسية الا ان تراخي الادارة في تطبيقها سوف يودي الى الفساد الاداري المحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة(محمود، 2012، 326)

من خلال هذا الفصل سوف تسعى الباحثتان الى تعريف المحاسبة القضائية وذكر أهدافها واهميتها ونشأتها ومجالاتها وغيرها من المواضيع المتعلقة بها، وأيضا سوف تتطرق لمفهوم الفساد ومظاهرة وأنواعه وفي الأخير سوف تعمل على توضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

المبحث الأول : المحاسبة القضائية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة القضائية بمثابة العلم المتخصص في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والجنائي، في محاولة للوصول الى الحقائق من خلال تقديم الخدمات المختلفة، ويعتمد هدف المحاسب القضائي على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال او تقييم بعض الاضرار الاقتصادية. (شعبان،2016، 20)

لذلك يتناول هذا المبحث مفهوم المحاسبة القضائية وتاريخها وأسباب ظهورها ومجالات تطبيقها وموضوعاتها واهميتها، بالإضافة الى اهداف وخدمات المحاسبة القضائية.

أولا: مفهوم المحاسبة القضائيةForensic Accounting :

وردت العديد من التعاريف للمحاسبة القضائية منها:

- **المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة ومهارات التدقيق وببساطة فأن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة من وجهة نظر قانونية التي تقدم اعلى مستوى من التأكيد فالمحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذي يوفر ادلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية (الجليلي ،2012، 12)**

كما عرفت المحاسبة القضائية بانها مجال من مجالات المحاسبة التي تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة ومهارات تحريات معرفة الأمور القانونية، وهي تركزعلى الفحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل، وتزداد الحاجة إليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوي قضائية تطلب الإدراك برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوي القضائية، وتنوير القضاء ومعاونيه على إقرار وتحقيق العدالة. (السيسي، 2006 ،44)

- **وعرفت المحاسبة القضائية انها حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من اجل كشف الأضرار الاقتصادية واعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي (الكبيسي ،3،2016)**
- **وكما عرف (غنيم ،2013، 32) المحاسبة القضائية على انها خدمة محاسبية ومهنية تنظر الى ما وراء الأرقام حتى تساعد على كشف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد في الشركات**
- **إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية. أي إن المحاسبة القضائية: تتكون من عنصرين أساسيين هما:**

أ. الخدمات القانونية التي تعترف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً.

ب. خدمات التحقيق التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي، التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة

- **إن المحاسبة القضائية تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات، والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل إما شهادة أو استشارة (AICPA، 2005، 7،)**

- **إن المحاسبة القضائية هي تطبيق المعرفة المتخصصة أو مهارة محددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادي** (Joshui، 2003، 65)
- **إن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة نظر قانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد** (Crumbly، 2006، 12)
- **وفي تعريف آخر للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين** (1)
- **انها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني** (CPA) **في جمع وتحليل وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي تصل إليها للمحكمة أو مجلس الإدارة أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى** (Houck، 2006، 5)
- **وهي تطبيق المعرفة المحاسبية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات باستخدام مزيج من التقنيات للدراسة والكشف عن حالات الاحتيال المالي وتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الانحرافات عن المعايير والتأكد من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند اعداد البيانات المالية** (وداد، 2014، 125)

وتتفق الباحثتان مع تعريف الجليلي للمحاسبية القضائية بأنها مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذي يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية

ثانياً: تاريخ المحاسبة القضائية

أقرب الأدلة على معرفة المحاسبة القضائية قد تم إرجاعه إلى إعلان في إحدى الصحف في غلاسكو، اسكتلندا، في عام 1824. في ذلك الوقت، كانت هناك دعوى للحكام والمحاكم والمحامين، والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي. ومع ذلك، فإنه بدء ظهورها في الولايات المتحدة وانكلترا في عام 1900م، عندها ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير (zysman، 2010، 18) **. وإن الحاجة إلى المحاسبة الفضائية قد نتجت عن اللوائح التنظيمية والجنائية، وظهر ذلك واضحا منذ عام 1900 م، باعتماد ضريبة الدخل الاتحادية، مما أوجد طلباً للمحاسب القضائية وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل، نتيجة لذلك وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب في امريكا**

العديد من التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للكشف عن المتهربين من الضرائب ، واحدة من أولى حالات التهرب من دفع ضريبة الدخل التي كشفت عنها المحاسبة القضائية والتي كانت من العصابات سيئة السمعة آل كابوني، خلال الحرب العالمية الثانية، حيث قام مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) باستخدام أكثر من 500 من المحاسبين الذين كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية(Douglas، 2010، 11) كما أن المحاسبة الفضائية تطورت على مر الزمن ، ويمكن تحديد الملامح الأتية التي تؤكد هذا التطور

1) في عام 1946 نشر، Maurice Pelouchet، وهو محاسب من نيويورك، مقالا بعنوان المحاسبة القضائية مكانها في اقتصاد اليوم "
2) في عام 1982تم إصدار كتاب بعنوان المحاسبية القضائية المحاسبة وشهادة الخبرة تم تكيفه من قبل Francis C. Dykeman
3) قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم 7 في عام 1989، الذي حدد ست مجالات لخدمات المحاسبة القضائية ومنها: تحديد قيمة الأضرار، ومنع الاحتكار، والمحاسبة، التقييم والاستشارات العامة، والتحليلات.
4) يضم أدب المحاسبة القضائية، مجلة المحاسبة القضائية: التدقيق والضرائب والاحتيال، نتيجة النمو في هذه المهنة.
5) تأسس المجلس الأميركي للمحاسبين القضائيين في آذار / مارس1997
6) حاليا، هناك ما لا يقل عن ست عشرة من الجامعات والكليات الأمريكية التي تقدم دورات في مجال المحاسبة القضائية (zysman، 2010، 21)

ثالثاً: أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

زاد الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في ظل تفشي ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية، ولجوء الإدارة الى اتباع ممارسات محاسبية احتيالية بهدف تغيير حقيقة المركز المالي للمنشأة من أجل تحقيق أهداف ذاتية خاصة بها. كما واكب ظهور المحاسبة القضائية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تسعى نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السالب لظاهرة عدم تمال المعلومات للواقع من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير

والقواعد والضوابط التي تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. (Crumbly،2003، 135)

من أسباب ظهور المحاسبة القضائية عدم التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات بالرغم مما تسعى اليه مبادئ الحوكمة المؤسسية من أهداف إلا أن تراخي الادارة في تطبيقها سوف يؤدي الى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة ، ويعتبر الفساد المحاسبي راجعا في أحد جوانبه الهامة الى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك بخلاف الحقيقة ، يضاف إلى ذلك أن أهم أسباب انهيار المنظمات هو افتقار إدارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف واقص الخبرة والمهارة العائلية في أجهزة الرقابة الداخلية بالإضافة الى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمنظمة.(الخضري ،2005، 95)

أيضاً من أسباب ظهور المحاسبة القضائية السلبيات الكثيرة التي وافقت استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية بالرغم من الفوائد والإيجابيات الكثيرة التي رافقت التقنيات التكنولوجية الحديثة إلا أنها وفي المقابل أفرزت سلبيات كثيرة بدأت تهدد وجودها وعلى رأس هذه السلبيات الجرائم التي ترتكب من خلالها كجرائم الحاسوب بشكل عام وجرائم الإنترنت بشكل خاص ، وباتت هذه الجرائم تهدد اقتصاديات الدول بشكل خطير جداً حيث ورد في تقرير عن أحد الاستطلاعات آن (12 %) من أنظمة الشركات المتعاملة عبر شبكة الإنترنت خلال عام (2001 م) تعرضت لاختراقات كانت غالبيتها من البنوك ، وقد استطاع قراصنة الإنترنت الوصول الى الملايين من بطاقات الاعتماد، وتشير إحدى الدراسات التي أجرتها مؤسسة الأعمال الأمريكية الخاصة في نوفمبر من العام (2002م) أن أكثر من 33,4 مليون من الأمريكيين قد تعرضوا لعمليات نصب واحتيال منذ عام (1990م) . ولذلك بدأت بعض الحكومات بالتوجه نحو سن قوانين وتخصيص جهات أمنية مؤهلة تقنية للتعامل مع مثل هذا النوع من الجرائم، كما تنبهت بعض الجهات المحاسبية المتخصصة لهذا الأمر وبدأت السعي الجاد لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة تلك القصور الذي أسفر عنه الكثير من الانهيارات والفضائح المالية والمحاسبية.. (دهمش، القشي،2004، 1-4)

رابعا: أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال، مما أدى إلى زيادة الدعوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم، وفي الوقت الحاضر لم تعد خدمات المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من جهات عديدة مثل البنوك، والشرطة، وشركات التأمين، والمنظمات الحكومية وغيرها(Bhasin,2007,1002). وتستمد المحاسبة القضائية أهميتها من العوامل التالية(السيسي، 2006، ص44-45)

1- **إحدى المجالات الهامة التي تحمل فرص عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي.**
2- **تمثل تكاملا بين المحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشارا قضائيا على مستوى رفيع.**
3- **تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والدراسة.**
4- **تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.**
5- **تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.**

وترى الباحثتان أن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها من مجالات الخدمات التي تقوم بها وتتضمن زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية من خلال كشف ومنع وردع الاحتيال، والدعم القضائي، ومكافحة غسيل الأموال، والمساعدة في حوكمة الشركات، وتقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية، وتقييم أنشطة الأعمال، وخدمات الحاسوب القضائية، ومكافحة وكشف التهرب الضريبي، وحل نزاعات حملة الأسهم، والمساعدة في حل نزاعات التأمين، والمساعدة في حل نزاعات تقدير المواريث ونزاعات الملكية العائلية، وذلك بسبب الخصائص والمهارات والخبرة التي يتميز بها ويمتلكها المحاسب القضائي.

خامسا: اهداف المحاسبة القضائية:

تهدف المحاسبة القضائي إلى تحقيق عددا من الأهداف من أهمها ما يلي (السيسي، 2006، ص45)

1. **جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية.**
2. **إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.**
3. **حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.**
4. **تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي (Bhasin، 2007، 1001)**
5. **اكتشاف الاختلاس، تحديد كميته والإجراءات الجنائية التي تتخذ بشأنه.**
6. **جمع الأدلة في الدعاوى الجنائية.**
7. **حساب قيمة الأصول في نزاعات قضايا الطلاق.**

إن الأهداف التي تخدمها المحاسبة القضائية تعود على الأفراد والمجتمعات بالفائدة الإيجابية، حيث أنها تأخذ دورة فاعلا في حل النزاعات المالية القضائية، وسببا في ردع من يحاولون الاحتيال وخيانة الثقة والأمانة. وتتلخص أهداف المحاسبة القضائية في عدة مناح ككشف عمليات الاحتيال والتهرب الضريبي او الممارسات الإجرامية التي ترتكب كالتلاعب في السجلات المالية، والسعي إلى تعويض المتضررين في حال تم تحديد هوية الشخص المسئول وهو يعد أهم الأهداف ، بالإضافة إلى إجراء التحقيقات للتأكد من الادعاءات المزعومة من قبل المشتكين والمتضررين، والقيام بالتحليل والتدقيق المناسب للتأكد من صحة مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحكمة ، والمثول للشهادة أمام القضاء إذا استدعت الضرورة ، وجمع أدلة مالية قوية تدعم موقف المطالب القانونية ، فضلا عن تحديد مرتكبي جرائم الاحتيال ومواقع الاصول المالية المفقودة لاستردادها (Bhasin، 2007، 1000-1010)

وقد ذكر بعض الباحثين أن أهداف المحاسبة القضائية تتمثل في الآتي (السيسي،2006، 45):

1. تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش، وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية.
2. توفر محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء أو مستشارين يساهمون في تنوير القضاء ومعاونته على تحقيق العدالة
3. حماية المال العام من الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية.

كما يرى آخرون أن من أهداف المحاسبة القضائية ما يلي (الجبوري، الخالدي، 2013، 461)؛

1. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة إذ إن هدف المحاسب القضائي يعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود احتيال أو تكميم بعض الأضرار الاقتصادية.
2. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها فضلا عن اكتشاف حالات التهرب من الإلتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية
3. تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها وتحديد المسئول عن ارتكاب الاحتيال .4/ إجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة، فضلا عن المثول أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك.

كما ذكر عدد من الباحثين أن هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تحققها المحاسبة القضائية منها توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية وبالتالي توفير التحليل المحاسبي الذي يقابل احتياجات القضاء لحسم الدعاوي موضوع النزاع (لطفي، 2015، 762)

وترى الباحثتان ان أهم أهداف المحاسبة القضائية هو القيام بالتحري عن عمليات الغش والحد من ممارسات الفساد المالي وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية

سادسا: مجالات تطبيق المحاسبة القضائية

الخدمات المقدمة من المحاسبية القضائية تكون متنوعة وفي مجالات متعددة من التحقيقات المالية لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويتطلب ذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، والمدققين الداخليين، والمتخصصين في مجال الإفلاس، والمتخصصين في المجالات المصرفية، والدلالين المثمنين، وكذلك المحامين وأساتذة الجامعات، وكل هذه الاختصاصات يمكن تقديمها من قبل المحاسب القضائي ومن بين العديد من الخدمات التي يقدمها المحاسبون القضائيون هي: دعم الدعاوى، التعاقدات وشهادة الخيرة، والتسويات المالية للطلاق (فض المنازعات بين الأزواج ومعالجة المشاكل المالية المرافقة للطلاق) وتقييم الأعمال، وفقدان عادات التعاقدات ويمكن تحديد المجالات الرئيسة على النحو الاتي: (Scott، 2003، 27)

1. **تقديم الاستشارات لحل المنازعات: تقديم الاستشارات لحل المنازعات هي خدمة يقدمها المحاسب القضائي، اذ يقدم رأيا يستند إلى وقائع معروفة. أما إذا كانت الحقائق غير معروفة، فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات، ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها**
2. **وتشمل الخدمات التي يقدمها الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية، والاستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية تشمل تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن الأحداث للمنازعات الخاصة بأداء المهن مثل التأمين، تأخر البناء، وسرقة الأسرار التجارية. أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات المدنية تشمل تقييمات الأعمال التجارية، واختلاس موظف، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع**
3. **شهادة خبرة في الشؤون المالية: المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشتمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب، أو تقييم الأداء المالي، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق. ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية لأنه يجب ان نضع في اعتبارنا ان القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة. وبالتالي، ينبغي للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة. وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال**

القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم وان عدم القدرة على الإجابة على سؤال وهو على منصة الشهود يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية والوظيفية في المستقبل.

4. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق: المحاسب القضائي كثيراً ما يدعى إلى حل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، والشراكة في الأعمال التجارية، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات. أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال بما يتفق مع هدف الخدمة أن تحقيق هدف المحاسب القضائي في الدفاع عن عمله يتوقف على قيامه بإجراء تحقيق عميق بصدد التسويات المالية الموضوع الطلاق، لأن المعلومات المتاحة قد تكون محدودة، فمن المهم على المحاسب القضائي إجراء تحقيق عميق.

سابعا: موضوعات المحاسبة القضائية

هناك علاقة مباشرة بين جوانب المعرفة والمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية وبين الموضوعات التي ينبغي للمحاسب القضائي أن يكون على معرفة تامة ببعضها، وإلمام بالبعض الآخر. وقد تناول الباحثون في هذا المجال هذه الموضوعات، وخاصة ما يتعلق بالجرائم المالية ومنها ما يلي:(سعد الدين،2010، 255)

1. الموضوعات المتعلقة بعلم الجريمة، بما في ذلك الدافع وراء الجريمة، والعلاقة السببية، وحجم ونطاق الغش أو الجريمة المالية.
2. الموضوعات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية، بما في ذلك إجراءات التقاضي، ونظام المرافعات الشرعية، والإجراءات المدنية والجنائية.
3. الموضوعات المتعلقة بطبيعة الجرائم الاقتصادية وأنواعها، والمنهجيات المستخدمة في ارتكابها، وإجراءات التحقيق، بما في ذلك إجراء المقابلات، وتحليل البيانات، واستخدام تحليل الارتباط.
4. الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وعمليات النصب والاحتيال وأنواعها، وكيفية الوصول إلى الأدلة المتعلقة بها.
5. القوانين والأنظمة المتعلقة بالضرائب والزكاة بهدف الوصول إلى فهم دقيق للتنظيمات والقوانين ذات العلاقة بالتهرب الزكوي والضريبي.

6. أنظمة المعلومات المتعلقة بأساسيات الحاسب الآلي، وكيفية تدفق الأموال من خلال الوسائط الالكترونية؛ بهدف الوصول إلى الأدلة ذات العلاقة بالجرائم المالية التي تتم في البيئة الرقمية.
7. أساليب وطرق التثمين (التقويم)؛ حيث توجد طرق معقدة للوصول إلى الأصول المخفية أو القيم الحقيقية للأصول.
8. الموضوعات ذات العلاقة بالدوافع النفسية والاجتماعية والسلوكية الارتكاب الجرائم المالية، وتصنيف الجرائم من الناحية النفسية والاجتماعية، ومعناها في نظر القانون.
9. أخلاقيات المال والأعمال؛ وتشمل القيم والأخلاق العامة وآداب وسلوك المهن في مجال المال والأعمال.
10. الموضوعات المتعلقة بمهارات الاتصال الكتابية والشفهية؛ بهدف القدرة على كتابة لوائح الدعاوى القضائية والتقارير، وحضور الجلسات القضائية في قاعات المحاكم، والقدرة على عرض القضية محل النظر، وتقديم الأدلة بالشكل المناسب.
11. الإلمام بالقوانين واللوائح والتشريعات الأخرى ذات العلاقة مثل: الأنظمة المتعلقة بالرشوة والتزوير والغش والسرقة، ونظام المحاسبين القانونيين، وأنظمة البنوك والشركات، ونظام الأوراق التجارية وسوق المال والاستثمار الأجنبي، وحوكمة الشركات وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالقضية محل النظر.
12. الموضوعات المتعلقة بفقه المعاملات المالية، وتقدير الجنايات، والنواحي المالية المتعلقة بالحدود الشرعية والدعاوى .

ثامنا: مؤهلات المحاسب القضائي

هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعدّ ضرورية للمحاسبين في اختصاص المحاسبة القضائية منها (Grippo ،2003، 7)

التعليم والتدريب المتقدم..

1. التعليم المستمر في التخصصات المناسبة
2. الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات
3. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية
4. الخبرة العملية التجارية

5. خبرة تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
6. خبرة في مراجعة الحسابات
7. القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين.
8. مهارات التواصل مع الناس والمرونة

ومع ذلك، فإن أهم المهارات والخبرات، وهي الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة ومن خلال التجربة، المحاسب القضائي عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، والضرائب، والعمليات التجارية وإدارتها، والضوابط الداخلية، والعلاقات الشخصية، والاتصالات، والناس. ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال. كما أنه من الضروري أن يعمل المحاسب القضائي الذي يريد أن يصبح خبيراً مالياً في وكالات تنفيذ القانون أو المحاكم لكي يصبح لديه خبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة (Joseph ،2003، 76)

ومن خلال ذلك يمكن تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي (السيسي ،2009، 47):

1. خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش
2. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية
3. معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية
4. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر
5. التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص.. "

المبحث الثاني : ممارسات الفساد المالي

تمهيد:

يعد الفساد المالي أحد أهم أنواع الفساد وأكثرها انتشارا في الوقت الراهن ، حيث يشكل هذا النوع تحديا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية ، وهذا راجع إلى آثاره السلبية التي تنخر في جسم المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ، الغاية منها والفقيرة ، حيث أضحت بعض هذه المجتمعات في الدراسة عن أليات لمكافحة الفساد المالي ومظاهره للحد منها والقضاء عليها نهائيا انطلاقا مما سبق ، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم العامة الفساد ، أما المبحث الثاني فخصصناه للفساد المالي بمختلف مظاهره وعوامل ظهوره ومؤشرات قياسه ، فيما يخص المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى آليات مكافحة الفساد والجهات المسؤولة عن مكافحته (صاحبي ،2016، 3)

يتناول هذا المبحث مفهوم الفساد ومحاورة ومظاهرة وأنواعه وأسباب انتشاره وأيضا الاثار الاقتصادية للفساد المالي

أولا: مفهوم الفساد المالي

- **الفساد المالي يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام الطبيعية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية فيها، وقبل البدء بتعريف الفساد المالي تلاحظ الباحثتان من خلال استعراض بعض الأدبيات السابقة ارتباط الفساد المالي بالفساد الإداري من خلال عبارة (الفساد الإداري المالي) فهل الفساد المالي هو الفساد الإداري أم يوجد اختلاف بينهما؟أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الفساد الإداري هو الفساد المالي ، فالرشوة والاختلاس وسرقة المال العام مثال على الفساد الإداري وهي فساد مالي أيضا ، ففي بعض النواحي يكون الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال وقد يكون في نواحي أخرى ليس الحصول على الأموال إنما لغرض آخر مثل المحسوبية في تعيين الموظفين وفق القرابة، أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو القبلية، أو التسيب في العمل بالتأخير والانصراف قبل مواعيد الدوام (شحاتة، 2011، 27).**

ومن خلال هذا المفهوم يتضح للباحثتان أن الفساد الإداري يتكون من شقين الشق الأول يتمثل في مخالفة القوانين والنظم واللوائح الإدارية وهو فساد إداري صرف، أما

الشق الثاني يتمثل في الأطماع والمخالفات المالية وهو فساد مالي، أي لا يمكن أن يكون هناك فساد مالي إذا لم يكن هناك فساد إداري أو خلل في نظم الرقابة الداخلية، فالفساد المالي مرتبط مباشرة بالفساد الإداري وفي بعض الأحيان يكونان متلازمان لأن الأول يؤدي في الغالب إلى الثاني لكن في الغالب هما مفهومان منفصلان.

- يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في مؤسسات الدولة أو مؤسسات القطاع الخاص فضلا عن الانحرافات التي تنشأ نتيجة ضعف نظم المعلومات المحاسبية وغياب ودورها الرقابي في مخالفة التعليمات بأجهزة الرقابة المالية ، ويقصد به أيضا كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي الى أكل أموال الناس بالباطل والى عدم استقرار المجتمع والى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمحتاجين وما في حكمهم).ويعرف أيضا بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف والذي يؤدي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للدولة من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية ، عينية أو نقدية على حساب الاستقرار الاقتصادي للدولة أو المنظمة(خلف، 2011، 228).
- وعرف صندوق النقد الدولي الفساد المالي بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف الى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين ، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه تحريف سلطة ما لخدمة مصالح خاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم بسلطة قضائية أم سلطة إدارية (عبود، 2010، 121)، أما الأمم المتحدة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003م فأنها رأت أن لا تعطي الفساد المالي تعريفا وصفيا أو فلسفيا بل انصرفت الى الإشارة الى الحالات التي يترجم فيها الفساد الى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم تجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع صورها والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود وتبييض الأموال وإساءة استغلال الوظيفة(محمد، 2006، 75).
- كما تم تعريف الفساد من قبل بعض الهيئات والمنظمات العالمية كل حسب وجهة نظره فعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي أنتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية يعرف البنك الدولي بوجه الخاص بالفساد على أنه

إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص الفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب أو وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة(عبد الفضيل ،2004، 6)

- ويمكن ايضا تعريف الفساد المالي على أنه المخالفات المالية التي تتضمن (السعدي، 2009، 7):

1. القيام بعمل مخالف للقواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح
2. مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وضبط الرقابة على تنفيذها
3. التلاعب في الأموال على شكل جرائم السرقة والاختلاس والاحتيال.
4. مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشئون المخازن وكافة القواعد والإجراءات والنظم المحاسبية السارية

- وكذلك عرف الفساد في اللغة الخراب وخراب الشيء هو تدميره هي ممارسات غير مشروعة أوغير أخلاقية تكون خروجا عن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم الحياة أو المجتمع ومن ثم تودي تلك الأعمال إلى الإساءة للمصلحة العامة وبالتالي ضد الإصلاح في المجتمع. (الرازي، 1982، 66)
- اما التعريف القانوني للفساد فيتحدد من خلال الأخذ بنظر الاعتبار حالات الفساد حصرا والتي يمكن التقاضي عليها في المحاكم، فليس كل ما هو قانونياً يكون بالضرورة أخلاقيا والتصرف أو عدم التصرف والذي يجب أن يضاف إلى تعريف الفساد في هذه الحالة يبعد عن التعريف القانوني ويمكن في بعض الأفعال التي تنضوي تحت عنوان المحاباة وتعتبر فسادا ولكن لا تعتبر غير قانونية في الأدبيات الحديثة.
- ويعرف الفساد من مدخل أخلاقي على انه رد فعل يؤدي إلى تدني الأخلاق إي أنه فعل غير متوافق مع منظومة القيم المتبناة من قبل المجتمع لأنه يؤدي إلى

التراجع الأخلاقي من خلال تعاطي الفساد (Oxford Concise Dictionary،1947، 256)

- الفساد هو سوء السلوك من قبل الشخص (الفاسد) الذي يقبل أو يوافق على هدية أو عرض أو وعد هبات أو منافع من أي نوع من أجل إنجاز، أو تأخير أو إهمال القيام بفعل بدخل مباشر أو غير مباشر كجزء من واجباته. وهذه جريمة لها اهمية مزدوجة لأنها تغطي وجود فاسد ومفسد في الوقت نفسه، كذلك يميز قانون العقوبات الفرنسي المادة 435 - 1، 435 - 3، 445 - 1 و445 - 2) فعل الرشوة، والذي هو حقيقة الراشي والرشوة، والذي هو حقيقة الفاسدين، والوظائف التي يطالها الفساد يمكن أن تشمل القطاعين العام والخاص، ولكن ما يترتب على الوظيفة ذات الطابع العام عقوبة أشد من تلك التي ينص عليها الفساد في القطاع الخاص.
- وكذلك عرف روبرت كلينجارد Robert. klitgard الفساد بانه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب مالية ، أو مكانة خاصة ، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة. (الخصبة، 2008، 5) ويلخص روبرت كلينجارد Robert _ Klitgard أن مكونات الفساد تتوضح في المعادلة التالية:

(الفساد – الاحتكار + حرية التصرف) – المساءلة

فالفساد يحدث عندما يحتكر صاحب منصب سلطة تقديرية على الأفراد ويتمتع بحرية التصرف مع ضعف المساءلة، وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بعين الاعتبار النزاهة والشفافية فوضعت الصيغة التالية:

الفساد – (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

- وقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه استخدام شخص ما في منصب عام ومحاولة قيامه باستغلال هذا المنصب بهدف الكسب غير المشروع، وفي تعريف منظمة الشفافية الدولية الفساد هر شطط في استعمال السلطة العمومية واستغلالها من أجل الحصول على امتيازات خاصة لصالح فرد أو عائلة أو عشيرة أو طائفة أو جماعة . . . الخ، وهو غالباً على حساب تغييب معايير العدالة والنزاهة والمساواة والتكافؤ بين الأفراد والجماعات كافة (أبو كريم،2009، 79)

ويتضمن الفساد محاور عديدة أهمها الاتي: (الفتلاوي، 2012، 282)

- الفساد الأخلاقي: وهو الانحراف عن المعايير الأخلاقية والمسئولية الصادقة سواء حددت هذه المسئولية من قبل المجتمع أو الدولة أو الشركة أو المجموعة.
- الفساد السياسي: ويمثل الإنحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم، أو بيع المبادىء الموضوعية في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية لسبب أو أكثر كالخيانة أو التواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغوط وغيرها.
- الفساد الإداري: هو اختلال في سير العمل الإداري وانحرافه عن المسارات الصحيحة في الوصول لتحقيق أهداف دولة أو المنظمة بسبب تفشي كثرة الأخطاء المقصودة والتي تخدم أفرادا بعينهم من الموظفين كالرشوة والمحسوبية لتحقيق المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة
- الفساد المالي: وهو الذي يأخذ الجانب المالي فقط، ويتمثل في العمليات والممارسات المالية غير القانونية، وهو ما يرتبط بمشكلة الدراسة في هذه الرسالة، وسوف يركز الباحث علي هذا الجانب من جوانب الفساد من خلال هذا الفصل.

وقد أضاف آخر المحاور التالية (غازي، 2008، 56)

- الفساد الاقتصادي: وتقوم بمثل هذا النوع من أنواع الفساد شبكات الجريمة المنظمة إذ تتم عمليات عسل الأموال في قطاعات مشروعة وأعمال التهريب، وينعكس هذا النوع سلباً على جوانب التنمية الاقتصادية ويهدد منابع الاستثمار.
- الفساد القضائي: وهذا النوع يبدا في المرحلة الأولى في فساد جهاز الشرطة من مراحل التحقيق الأولى حتى المراحل الأخيرة في القضاء والمحاكم.
- الفساد الثقافي والإعلامي ويحدث هذا عندما تقوم بعض الأطراف أو الأشخاص بتضليل وتشويش المفاهيم العامة لأفكار المجتمع والتلاعب بالمعلومات الصحيحة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ثانيا: مظاهر الفساد المالي والإداري

1- الرشوة:

تعرف الرشوة بأنها دفع مال من قبل شخص أو عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فردا أو مؤسسة أو شركة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو

تولي منصب معين أو لتسويغ التهرب من بعض الإلتزامات المالية الأخرى أو القانونية ، وتعرف أيضا بأنها إعطاء شي معين لشخص معين من أجل قضاء أمر معين دون وجه حق كتيسير شخص لمعاملة مخالفة للقوانين أو تنصيب شخص في منصب غير مؤهل أو مستحق له مع وجود من هو أكفأ منه ، وتأخذ الرشوة أشكال عديدة ، وقد تصدر منقبل أي فرد من أفراد المجتمع من أجل تحقيق مصلحة آنية ، وقد تكون من خلال شخصيات عامة ، وقد تأخذ الرشوة الطابع السياسي الذي يقصد منه تحقيق مصالح سياسية من خلال تولي مناصب معينة في مجالس أو وزارات أو غير ذلك . وتعتبر الرشوة من أكثر أنواع الفساد المالي شيوعا لما لها من آثار سيئة تعود على المجتمع وما فيها من ظلم لصاحب الحق (الراشدي، 2009، 7)

2- غسيل الأموال:

يطلق عليه أيضا تبيض الأموال ويعني ضخ أموال غير مشروعة وتوظيفها واستثمارها في عمليات مشروعة، هذه الأموال غير المشروعة عادة ما تتم عبر دول فقيرة أو في حاجة الى عملات صعبة كالدولار. وبمفهوم آخر مصطلح غسيل الأموال يعني التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة وخلط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من خلال استثمارها في مؤسسة مصرفية أو مالية أو أي مشاريع مباحة قانونا بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها الصفة الشرعية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية ، وتعد جريمة غسيل الأموال واحدة من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط عادة بالجريمة المنظمة لاسيما جرائم الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والقمار والتهرب الضريبي والجمركي والخطف والفساد السياسي وغيرها ، وتضر جريمة غسيل الأموال بالاقتصاد القومي وبحقوق الآخرين (عجيل، 2009، 33).

3- الاعتداء على المال العام:

ويشمل جرائم الاختلاس والسرقة والاحتيال والغش وتعرف هذه من خلال السطو على نقود وأشياء ذات قيمة تعود للمال العام من قبل أناس رسميين يعمدون الى إساءة استغلال مواقع المسؤولية التي هم فيها ، وقد أكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المادة 17 من قانونها على ضرورة اتخاذ كل دولة ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام الموظف العمومي عمدا لصالحه أو لصالح جهة أخرى

بسرقة أو اختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق رسمية خصوصية كانت أم عمومية أو أي أشياء ذات قيمة مالية عهد بها اليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر مما ينتج عنه ضرر مادي للدولة أو المنظمة(عبود، 2010، 122)

4- التهرب الضريبي والجمركي:

يعد التهرب الضريبي والجمركي واحد من أشكال الفساد المالي الذي يهدف من خلاله المتهرب الى عدم سداد ما عليه من ضرائب أو جمارك، ويقوم بهذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص ويؤثر مثل هذا النوع من الجرائم على موارد الدولة وعلى الأداء الاقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع، ويأخذ التهرب الضريبي والجمركي عدد من الصور منها (زعارير، 2016، 1-38):

1. إخفاء النشاط الحقيقي للمكلف أو كتمانه حيث لا تصل معلومة الى ديوان الضرائب وبالتالي عدم سداد أي ضريبة مفروضة على الإطلاق
2. إخفاء كل ما هو ممكن من أرقام الأعمال من بيانات المكلف في الإقرار الضريبي وبالتالي عدم إظهار الوضع الحقيقي للدخل
3. تنظيم رخص الاستيراد بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالمؤسسة أو نشاطها بقصد التهرب من الحصول على براءة ذمة مالية للمستورد الذي علية ضرائب لم تسدد
4. تخليص البضائع تحت بند جمركي أقل من بند البضائع الحقيقي أو تقليص قيمة فواتير السلع المستوردة بنسب تصل إلى ما دون لوائح الأسعار المعتمدة من قبل إدارة الجمارك.

ويؤدي التهرب الضريبي والجمركي الى النقص في موارد الدولة وبالتالي إضعاف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة واللجوء الى الدراسة عن مصادر دخل أخرى لتعويض الإيرادات المفقودة بسبب التهرب وذلك مثل رفع أو تقليص الدعم عن بعض السلع والخدمات الضرورية مما ينعكس سلبا على المجتمع بصورة عامة

5- التزوير:

يقصد بالتزوير تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بأحدي الطرق المادية أو المعنوية التي بينها القانون تغييرا من شأنه إحداث ضررا بالمصلحة العامة أو شخص من الأشخاص، وتأخذ عملية التزوير في أغلب الأحيان تزوير

المستندات الثبوتية، تقليد التواقيع والأختام، تحريف البيانات المالية والمبالغ والأرقام والأسماء والعناوين والمستندات، الجدير بالذكر أن حالات التزوير في منظمات الأعمال الحكومية تتباين في أنواعها وحجم الضرر الناتج عنها إلا أن من أكثر الحالات شيوعا تتمثل في إضافة مبالغ على مستندات الشراء من قبل لجان المشتريات (الفتلاوي، 2012، 284)

6- الثراء غير المشروع:

وهي صورة من صور الفساد المالي وتعرف بأنها استغلال الموظف الثغرات الموجودة بالقوانين والتعليمات أو الأنظمة لينفذ من خلالها ما يعود عليه بالنفع الكثير فتزداد أمواله وأصوله بشكل لا يتناسب مع مدخلاته الحقيقية ولا يستطع الشخص تعليل تلك الزيادات بصورة معقولة. وقد نصت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد على ضرورة محاربة الثراء غير المشروع نظرا لما تسببه تلك الظاهرة من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع). (عبود، 2010، 122)

7- العمولات الخفية:

وهي منفعة يدفعها الشخص سواء كان طبيعي أم معنوي للموظف بعد استفادته من نفع ما وهي تقدم عرفانا للخدمة المحصلة وهذا ما يميزها عن الرشوة حيث أنها لا تشترط تقديم الخدمة ومن ثم لا تؤثر على قرار منح المنفعة إلا أنها قد تهدف إلى إيجاد علاقة دائمة مستقبلية تسمح بالاستفادة من بعض الامتيازات مستقبلا (حميد، 2012، 150)

8- الإضرار بالأموال أو المصالح:

قد يترتب على ممارسة الموظف لوظيفته إلحاق ضرر بالمال العام أو المصالح التي يشرف عليها نتيجة سوء الممارسة المهنية والإهمال كقيام الموظف المسؤول عن مصالح معينة بتخريب المال العام بجعلة غير قابل للاستعمال أو إتلافه من خلال الإنقاص من صلاحية استعماله أو حتى حرقه، كما يعتبر من الفسد المالي كل فعل يؤدي الى إفشاء أسرار المؤسسة مثل أسرار المناقصات، المساعدة على التهرب الجنائي، الإخلال بتوزيع السلع المقننة بزيادة أو إنقاص كميتها أو بيعها بغير سعرها الرسمي (حميد،2012، 152)

9- إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية

والتي تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية

معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بغرض تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين. (الكروي، 2015، 33)

ثالثا: أنواع الفساد المالي:

صنف عدد من الباحثين الفساد المالي وبمختلف صوره وأشكاله حسب القطاع الى نوعين فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص (الاعرجي،2012، 319)

1. فساد القطاع العام: يعد القطاع العام مرتعا مناسبا للانحرافات المالية والسرقات إذ يستغل فيه المسؤولون مناصبهم الإدارية لتحقيق أهداف لا علاقة لها بأهداف المنظمة التي يترأسونها ولا يهمهم خسارتها مادامت الدولة هي المالك الوحيد والقادرة على تعويض الخسائر وتغطية المال المسروق
2. فساد القطاع الخاص: ويتجسد هذا النوع من صور الفساد في قيام بعض التجار ورجال الأعمال في القطاع الخاص بإعطاء الرشاوي للمسئولين أو الموظفين بالقطاع العام بغرض شراء ذمتهم لإمدادهم بالمعلومات السرية التي تفيدهم لأغراض المنافسة على المناقصات أو المزايدات العامة أو غيرها، أو إعطاء مبالغ للمنافسين مقابل الضمان بعدم دخول السوق بينما يضمن المستثمر الراشي قيمة ما دفعه كرشوة على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمستهلك أو الزبون النهائي

وهناك من يصنف الفساد المالي من حيث حجمه الى نوعين هما الفساد الأكبر والفساد الأصغر. (نوزاد، 2001، 80)

1. الفساد الأكبر: ويتمثل في قيام بعض القادة السياسيين وكبار الموظفين في الدولة بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة وتلقي الرشاوي وابرام العقود والصفقات التي يكون رأس مالها من مقدرات الدولة مقابل الحصول على العمولات، وينشأ مثل هذا النوع من الفساد أثناء الأزمات وعند غياب الرقابة المركزية.
2. الفساد الأصغر: ويتمثل في الرشاوي التي يتلقاها الموظفين مقابل التسهيلات غير المشروعة قانونا مثل الابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة وتحقيق أرباح مخالفة للأنظمة والقوانين النافذة، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من الفساد عن

طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة بسرق اموال الدولة مباشرة أو اختلاسها

فيما يصنف آخرون الفساد المالي بحسب نطاق انتشاره الى فساد دولي وفساد محلي. (وتوت، 2005، 1)

1. الفساد الدولي: يأخذ هذا النوع من الفساد أبعادا واسعة وكبيرة تصل الى نطاق العالمية، وتصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية والدولية بأنظمة الدولة والقيادة السياسية فيها في شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينهما، ويعتبر هذا النوع هو الأخطر على الإطلاق لأنه يكون بعيد المدى
2. الفساد المحلي: ويقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب من الإدارة الوسطى أو الدنيا ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم المالية بشركات أجنبية تابعة لدول خارجية.

رابعا: اسباب انتشار ظاهرة الفساد المالي

نتيجة إلى حجم الأخطار والأضرار التي يمكن أن تلحق بالدولة والمجتمع من جراء شيوع الفساد وانتشاره بين أفراد المجتمع فانه يجب التأمل والتفكير كثيراً في اساليب التخلص والنجاة من هذا الداء الخطير، ولوضع العلاج لا بد من التقصي عن أسباب سريان الفساد في مجتمع ما، وهذه الأسباب تتجلى في أسباب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية يمكن عرضها كما يلي (خير الله، 2004، 67)

1. الأسباب السياسية

لا شك أن الفساد يمثل داء منتشر في أغلب الأنظمة السياسية، فهو لا يقتصر على الدول النامية فحسب، وإنما يمارس في المجتمعات المتقدمة وإن كان بنسب أقل فالفساد يكون بنسبة أعلى في الأنظمة السياسية التي لا يوجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والثقافية والمسألة، ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة، بحيث لا تخضع تصرفات السلطة السياسية للرقابة والمساءلة والنقد، في ظل عدم وجود أجهزة إعلام حرة قادرة على كشف الحقائق واظهار مواطن الفساد.

كما يساعد على انتشار الفساد ضعف السلطة القضائية بحيث تبدو فاقدة لاستقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى أن القانون لا يطبق على الجميع وأن هنالك أشخاص فوق القانون تبعاً لمناصبهم السياسية والإدارية

2. الأسباب الإدارية

تلعب الإدارة دوراً كبيرا في مكافحة الفساد، لا بل تعد مسؤولة مسؤولية تامة عن مكافحته، ولعل أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى تفشي الفساد ما يلي (أبو ديه، 2004: 7):

أ- تخلف الإجراءات الإدارية والروتين والبيروقراطية.

ب- غموض الأنظمة وتناقض التشريعات وكثرة التفسيرات

ت- ضعف دور الرقابة وعدم فعاليتها وافتقارها إلى الكوادر المؤهلة والمدربة.

ث- عدم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، والوصول إلى المناصب عن طريق أساليب غير مشروعة، فالذي يدفع الرشوة من أجل الوصول إلى موقع معين فانه عندما يصل إلى هذا الموقع سوف يبدأ بالتفكير في استرجاع ما دفعه، وبعد ذلك بدفعه حب المال والجشع إلى طلب المزيد، الأمر الذي يصبح جزء من حياته في العمل والتفكير. وهذه الفلسفة هي التي تعزز وتدعم الفساد وتؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع فقد أظهرت دراسة قام بها باحثون وخبراء نشرتها مؤخراً مصادر رسمية أظهرت بأن 80% من أسباب انتشار الفساد هي تمتع البعض بمناصب ومراكز تجعلهم بعيدين عن المحاسبة

3. الأسباب الاقتصادية

لعل العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد، وهذا الأمر يعود إلى الأسباب الاقتصادية الأتية (الذهبي 2007: 33):

أ- انخفاض مستوى المعيشة وتثني الأجور مقابل الارتفاع المستمر في الأسعار

أن الموظف الذي يرتشي يكون عادة ضحية للحاجة الماسة للنقود، فهو منقوع في أغلب الأحيان إلى ارتكاب الجريمة رغبة منه في الحصول على احتياجاته التي لا يقدر على شرائها بسبب تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، نظراً لضعف القوة الشرائية لمرتب الموظف الذي لم يعد يكفي لسد هذه الحاجات

ب- سوء توزيع الدخل القومي

أن سوء توزيع الدخل القومي يجعل الأموال تتمركز الذي قلة من الأشخاص، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة حد التمييز الطبقي، حيث تصبح الطبقة الغنية أكثر غنى

والطبقة الفقيرة أكثر فقراً لذلك سوف يتولد لدى الموظف شعور الحقد والحسد والبغيضة، ويعبر عن هذا الشعور من خلال أخذ الرشاوي من أصحاب رؤوس الأموال.

4. الأسباب الاجتماعية

يعد الفساد سلوك اجتماعي غير سوي قد يلجأ إليه الفرد أو الجماعة كوسيلة لتحقيق غايات لا يستطيع الوصول إليها بالوسائل المشروعة أو بالطرق التنافسية المتعارف عليها، أن أبرز الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار الفساد هي الاتي (مشكور، كريم، عبد الحساني،2019، 10)

أ- ضعف الوعي الاجتماعي: غالبا ما يلاحظ أن الانتماءات العشائرية والقبلية والولايات الطبقية والطائفية وعلاقات القربى تشكل سببا رئيسيا في هذه الانحرافات الإدارية، بحيث يتم تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة

ب- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للأفراد: تفتقر شريحة كبيرة من أفراد المجتمع إلى الثقافة العامة، ناهيك عن الثقافة القانونية، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية، وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دوماً تعقيد الإجراءات للحصول على الفساد، فالمواطن البسيط يجد نفسه مضطراً لتقع الرشوة في سبيل انجاز عمل اور معاملة بالسرعة الممكنة

ت- ضعف إحساس المجتمع بمدى خطورة الفساد على الانظمة: أصبح الأفراد يشعرون بان دفع المبلغ مقابل إنجاز بعض أعمالهم لا يعد من قبيل الفساد بعد أن كان المرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكباً للخطيئة، بل يجتهدون لإعطائها نوع من المشروعية، فالبعض يسميها إكرامية أو هدية أو أتعاب وغيرها.

ث- ضعف الوازع الديني والأخلاقي: يعتبر الوازع الديني هو الرادع الأقوى والأجدى من جميع العقوبات الوضعية، فهو يمثل رقابة ذاتية على سلوك الفرد ويوجهه نحو الخلق الحسن والسلوك القويم

خامسا: الآثار الاقتصادية للفساد المالي

يعتبر الفساد المالي من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية إذ يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية مما يزيد من تكلفة المشروعات ويخفض العائد على

الاستثمار، ويمكن تلخيص مجمل الآثار الاقتصادية للفساد المالي في النقاط التالية (حبيش، 2012، 290)

1. آثار على النمو الاقتصادي:

يعد الفساد من أكبر معوقات التنمية المستدامة في الدول حيث يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن فساد الرشاوي والعمولات الى التكاليف الكلية مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات وبالتالي ينخفض العائد على الاستثمار.

2. آثار على مستوى التنمية:

يعتبر مستوى التنمية المحقق هو المعيار الحقيقي والمنطقي لقياس تطور الدول ، وتنعكس مظاهر التنمية في ارتفاع معدلات النمو على أرض الواقع بهدف القضاء على كافة مظاهر التخلف والعجز والعوز ، وهذه المظاهر ليس مردها دوما الى قلة الأموال أو فقر الدولة بل قد تكون هناك أموال وفيرة إلا أن مظاهر التنمية لم تتحقق ومرد ذلك الى الفساد المالي .3- آثار على الدخل القومي وتوزيعه : يؤدي انتشار الفساد المالي الى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق ،هذه الأموال غالبا يتم تهريبها الى بنوك أجنبية من أجل إخفائها والاحتماء بالسرية التي توفرها الأجهزة المصرفية في الخارج ، ومع تكرار هذه العمليات الإجرامية يحرم الاقتصاد الذي تكونت فيه تلك الأموال من أية فوائد إيجابية لو تم استثمارها محلية

3. آثار على الادخار المحلي:

حيث توجد دوما علاقة عكسية بين الفساد المالي والادخار المحلي، بمعن أنه كلما زادت معدلات الفساد المالي والاقتصادي كلما قل معدل الادخار المحلي وذلك بسبب تهريب تلك الأموال إلى الخارج خشية فضح أمرها وبالتالي تقل المدخرات التي كان من الممكن أن توجه لتنمية الاقتصاد القومي أو المحلي.

4. آثار على قيمة العملة الوطنية:

تؤدي بعض حالات الفساد المالي الى حصول بعض الأطراف على مبالغ مالية كبيرة دون أن يقابلها زيادة في حجم السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم، إضافة إلى أن إخفاء الأموال المختلسة محلية يتم إخفائها في الخارج مما يجعل الطلب على العملة الأجنبية أكبر منه على العملة المحلية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية.

أيضا من الآثار الاقتصادية للفساد المالي الآتي (الجبوري، 2011، 47):

1. تردي حالة توزيع الدخل والثروة، ويظهر ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المتميزة في المجتمع وفي النظام السياسي مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مواكبة الأصول بصورة مستمرة.
2. الموارد العامة للدولة، من خلال الحول دون وصول الإيرادات العامة إلى خزينة الدولة واستعمالها من قبل المفسدين في مصالحهم الخاصة الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي من المفترض ان تقدمها الدولة للمصلحة العامة
3. الحد من النمو الاقتصادي، نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة حيث يتغير نظام استخدام الأموال عن مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب الى مسارات أخرى منها تحويل الأموال إلى خارج البلاد مثلا.
4. ضعف الإيرادات الحكومية، حيث تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة أو الجمارك المستحقة على هذه الأنشطة مثلا.

أيضا من الآثار الاقتصادية للفساد المالي الآتي (كنعان،2008، 70)

1. الانصراف عن العمل الجاد والمنتج: وهو ناتج عن تبني الحصول على الأموال بالطرق السهلة عن طريق الفساد، وما دام الحصول على الأموال سهل بهذه الطرق غير المشروعة فلا داعي للعمل المنتج الذي يكلف طاقات عقلية وبدنية ومالية، فإذا وجد الإنسان المال بطرق سهلة عن طريق الفساد فإن الفرص البديلة المقابلة تنعدم لعدم الاهتمام بها والدراسة عنها وهذا له خطره على أمن الدول واستقراراها بانتشار الفساد فيها وانتشار العطالة وانهيار الاقتصاد العام.
2. انتشار أنواع من الممارسات التي تقع تحت ما يسمى ظاهرة الاقتصاد الأسود: هذه الممارسات مثل تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة غير المشروعة، تهريب السلع غير المسموح بتداولها، تجارة الأعضاء البشرية، أو تدمير البيئة من خلال فساد الزراعات أو تلوث المياه والهواء عن طريق تجارة أو صناعة مستلزمات غير صالحة للاستعمال البشري أو استخدام معادلات كيماوية غير مسموح بها عالمية، وغيرها من الممارسات القذرة.

3. عدم دقة بيانات المؤشرات الرئيسية للاقتصاد القومي: وذلك لأن الأموال الناتجة من ممارسات الفساد لا ترتبط بالمقومات الاقتصادية الوطنية كالناتج المحلي الإجمالي أو المشاركة في مشروعات خطة التنمية للدولة، فالمقومات الرئيسية للاقتصاد يتم حسابها من خلال حسابات مدونة ومعلنة بينما أموال الفساد غير مسجلة وغير معلنة لأنها تمارس في الخفاء مما يؤدي إلى إرباك السياسات الاقتصادية للدولة لصعوبة الوقوف على بيانات حقيقية تعتمد عليها السياسة الاقتصادية في اعتماد آلياتها.
4. وقوع الاقتصاد الوطني تحت ايدي العصابات الدولية: وذلك لان من يمارسون الفساد في بلادهم لا يأبهون بقضية الوطنية والحرص على المصلحة العليا للبلاد بل يبيعونها لعصابات دولية تسعى للتحكم في مقدراته وثروته.
5. وقوع الاقتصاد الوطني تحت أيدي العصابات الدولية: وذلك لأن من يمارسون الفساد في بلادهم لا يأبهون بقضية الوطنية والحرص على المصلحة العليا للبلاد، بل يبيعونها لعصابات دولية تسعى للتحكم في مقدراته وثرواته.

سادسا: جريمة الفساد المالي في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي

وفقا لأحكام المادة (67) من النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية التي تنص على أنه" تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شئون الدولة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومحلس الشورى". وبالتالي يتبين لنا أن الهدف الرئيس لسن الأنظمة وعمل الإدارة العمومية هو تحقيق المصلحة وبالتحديد المصلحة العامة، ورفع المفسدة، وفي هذا الإطار تندرج السياسات والاستراتيجيات الخاصة مكافحة جريمة الفساد المالي والتي يجب أن تكون وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية. وعلى هذا الأساس سوف يقع التعرض إلى الأفعال والانحرافات المتعلقة بالفساد المالي وكيفية تحديدها في إطار الشريعة الإسلامية والنظام السعودي.

سابعا: خصائص وآليات النظام السعودي لمكافحة الفساد المالي في ظل المواثيق الدولية. (الفارس، 2008، 18)

تعتبر مكافحة جريمة الفساد المالي من أولويات اهتمامات النظام السعودي والقانون الدولي نظرا لأن أعمال الفساد المالي مختلفة نوعا ما عن الأعمال الإجرامية الأخرى وذلك لتعدد ضحاياها من جهة، بالإضافة إلى أن هذا الصنف من الفساد يعتبر ظاهرة

متعددة الجوانب سواء من حيث صوره أو نتائجه وآثاره من جهة أخرى. فأصبح من الضروري الدراسة عن آليات وتدابير قانونية موضوعية وإجرائية حديثة لمكافحة هذا النوع من الفساد وبالتالي تقديم تصورات واستراتيجية داخلية ودولية في آن واحد تأخذ بعين الاعتبار جملة الجوانب المتعلقة بالوقاية وردع هذه الجريمة. ولم يكن اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الفساد أمرة جديدة فجميع السلطات العامة تدرك خطورة هذه الظاهرة ومدى تأثيرها السلبي على التنمية البشرية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحديها الدائم لاستقرار المجتمعات وأمنها وتعطيلها لحكم القانون وتقويضها للقيم الأخلاقية غير أن الجديد هو ترجمة هذا الاهتمام عبر بلورة مجموعة من الأطر القانونية الدولية التي تتناول موضوع الفساد وتحاول الإحاطة به من أجل معالجته بفعالية دون المساس بالسيادة الوطنية وضمن أطر التعاون والتكامل الدوليين. وأبرز هذه الأطر هي "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي لم تأتي من فراغ بل كانت وليدة تنامي القلق المتعلق بظاهرة الفساد ونتيجة الجهود الحثيثة التي قادها الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتعددة للوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة ممارسة الفساد بصورة فعالة. حيث تمثل هذه الاتفاقية تطورا هاما في المسار القانوني الدولي، ذلك أنه للمرة الأولى يتم التوصل إلى توافق حول عدد من المفاهيم التي تحكم العمل القانوني في مجال الممارسات التي اصطلح على اعتبارها فساد. وهو ما أدى إلى المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف المنظم السعودي وبالتالي إعطائها القوة الإلزامية على النطاق الداخلي.

سنت المملكة العربية السعودية العديد من التشريعات التي تلعب دورا مهما في مكافحة الفساد وهي:((الكثيري،2018، 128)

1. النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992م
2. نظام مجلس الشورى الصادر عام 1992م
3. نظام مجلس الوزراء الصادر عام 1993م.
4. نظام مكافحة غسل الأموال الصادر عام 2012م.
5. نظام القضاء الصادر عام 2007م.
6. نظام ديوان المظالم الصادر عام 2007م.
7. نظام المحاماة الصادر عام 2001م.
8. نظام المرافعات الشرعية الصادر عام 2013م.

9. نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 2013م.
10. نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر عام 2007م.
11. نظام التعاملات الإلكترونية الصادر عام 2007م.
12. نظام مكافحة الغش التجاري الصادر عام 2008م.
13. نظام الخدمة المدنية الصادر عام 1977م.
14. نظام تأديب الموظفين الصادر عام 1971م.
15. نظام محاكمة الوزراء الصادر عام 1961م.
16. نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر عام 2006م.
17. نظام مكافحة الرشوة الصادر عام 1992م.
18. نظام وظائف مباشرة الأموال العامة الصادر عام 2014م.
19. النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود الصادر عام 1990م.
20. نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر عام 2005م.
21. النظام الجزائي لجرائم التزوير الصادر عام 2013م.
22. نظام الدفاتر التجارية الصادر عام 1989م.
23. نظام السجل التجاري الصادر عام 1995م.
24. نظام الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2000م.
25. نظام مراقبة البنوك الصادر عام 1966م.
26. نظام الأسلحة والذخيرة الصادر عام 2005م.
27. تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الصادر عام 2011م.
28. نظام قوات الأمن الداخلي الصادر عام 1965م.
29. قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 1999م الخاص بتطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن فريق العمل المالي .(Fata)
30. اللائحة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة عام ١٩٩٨م.
31. اللائحة التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة عام ١٩٩٨م.

في إطار تدعيم الأحكام القانونية الخاصة بمكافحة الفساد المالي في المملكة العربية السعودية أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله" الأمر الملكي رقم أ/٣٨) وتاريخ 10/2/ 1439ه المتضمن ما يلي:

أولا: تشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية المكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة.

ثانيا: استثناء من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات تقوم اللجنة بالمهام التالية:

1. حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام.
2. التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والفصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أيا كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال.
3. اتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققة للمصلحة العامة خاصة مع اللذين أبدوا تجاوبهم معها.

ثالثا: للجنة الاستعانة بمن تراه ولها تشكيل فرق للتحري والتحقيق وغير ذلك، ولها تفويض بعض أو كامل صلاحياتها لهذه الفرق.

رابعا: عند إكمال اللجنة مهامها ترفع لنا تقريرا مفصلا عما توصلت إليه وما اتخذته بهذا الشأن.

خامسا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده، وعلى جميع الجهات المعنية التعاون التام لإنفاذ ما تضمنه أمرنا هذا".

المبحث الثالث : دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي

تمهيد:

واجهت مهنة المحاسبة الكثير من المشاكل جراء قضايا الفساد المالي من أهمها فقدان ثقة جمهور المستفيدين في مهنة المحاسبة، وترتب على ذلك تعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الانتقادات نظرا لقصوره في معالجة قضايا الفساد المالي نتيجة المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية، وترتب على ذلك أيضا زيادة اهتمام المحاسبين والمراجعين بسبل وآليات اكتشاف قضايا الفساد المالي ومحاربتها. وتعتبر المحاسبة القضائية واحدة من الآليات الحديثة في منع واكتشاف الغش والفساد لما لها من دور كبير في تطوير العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي وذلك من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية حيث تستعين العديد من الحكومات والشركات بالمحاسبين المشابهين للشرطة السرية نظرة تزايد وتعقد القضايا المالية.

أولا: عمل المحاسبون القضائيين

يعمل المحاسبون القضائيين مع أجهزة الاستخبارات والرقابة المالية بغرض نقل صورة واضحة عن شرعية الأنظمة والأنشطة المالية للمؤسسات المشكوك بها، وتكون هذه الصورة في شكل تقارير مفصلة تقدم للجهات المعنية، ففي نيجيريا مثلا توجد لجنة الجرائم المالية، وفي كندا يوجد مركز تحليل التقارير والمعاملات المالية، وفي أمريكا توجد شبكة مكافحة الجرائم المالية. كما شكلت مجموعة الدول الصناعية السبع في العام (1989م) تنظمه دولية لمراقبة الأنشطة المالية سمي بفريق عمل النشاط المالي، ويعمل هذا الفريق على مراقبة الأنشطة المالية المشبوهة، كما تستخدم وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ووزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي على نحو متزايد المحاسبين القضائيين للتحقيق في الجرائم المالية خصوصا عندما يكون هناك حالات من جمعيات أو مؤسسات زائفة تعمل كواجهة لعمليات غير مشروعة داخل الدولة أو المنظمة. وفي كل هذه الأجهزة يكون الدور الرئيسي للمحاسب القضائي حيث يقوم بتفسير وتلخيص وعرض الأعمال والصفقات المالية محل الشك بطريقة منطقية مفهومة ومدعمة بالحقائق. فضلا عن ذلك فان المحاسب القضائي كشاهد خبير في المحاكم يكون من واجبه عند التكليف القيام بالمساعدة في أي إجراءات قانونية من شأنها مساعدة القضاء في فهم تفاصيل أكثر بخصوص المعاملات المالية محل التحقيق، اضافة الى الإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في

المواقف المتخذة وكتابة التقارير المدعمة بالأدلة الحقيقية ذات الصلة بالقضية موضوع النزاع. (جميل، الجليلي، 2012، 91)

وعلى الرغم من أن مساعي محاربة الفساد المالي في مختلف أنحاء العالم إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة ، وبما أن الأمن التجاري والاقتصادي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي والاجتماعي فقد اتجهت أنظار العالم الى المحاسبة القضائية باعتبارها واحدة من أهم الآليات في محاربة الفساد المالي والحد من عملياته .حيث تعمل المحاسبة القضائية على تقوية وتعزيز آليات الرقابة بهدف حماية تنظيمات الأعمال من الجرائم المالية ، والتأكد من أن إجراءاتها الرقابية المضادة لعمليات الفساد المالي فعالة وقوية ، كما يمكن أن توفر المحاسبة القضائية أساس سليم للمعلومات الحقيقية التي يمكن أن تستخدم للمساعدة في حل النزاعات التي قد تنشأ في المستقبل (Bressler، 2012، 52)

ومما يؤكد ضرورة أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بغرض إعادة الثقة في التقارير المالية عند جمهور المستفيدين وأصحاب المصالح وتحقيق استمرارية منشآت الأعمال المخالفات المحاسبية والمالية التي قامت بها بعض الشركات العالمية في عدد من الدول حول العالم ، والانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها أجزاء متفرقة من العالم وافلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية في العام 1994م بخسارة قدرت بمبلغ (179) مليار دولار ، وانفجار الأزمة المالية لشرق آسيا عام (1997م) و انهيار عملاق الطاقة الأمريكية شركة إنرون Enron) عام (2001م) بأصول تقدر قيمتها بحوالي (63,4) مليار دولار ، وما تبع ذلك من انهيار أكبر شركة مراجعة بالعالم وهي شركة آرثرأندرسون (Arthur Andersen) لثبوت تورطها بانهيار شركة إنرون ، ثم توالت بعد ذلك الانهيارات فانهارت شركة وورلد كوم (World Com) الأمريكية للاتصالات ، وشركة بارمالىت (Late Parma) الأوربية للأغذية، ثم الأزمة المالية العالمية مع بدايات العام (2007م) التي اكتوى العالم كله بنيرانها ولايزال حيث انهارت العديد من الشركات العالمية وعدد من البنوك العالمية بعد سنوات طويلة من الكفاح والنجاح واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط في الأزمة ، ويتواصل مسلسل الانهيارات ليطال شركات ومؤسسات كبيرة في أوروبا وآسيا ، وقد كان من أسباب تلك الأزمة عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وتطبيقها بشكل سليم والتلاعب في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي ومحتوى التقارير المالية والتقاضي عن الأخطاء وما صاحب ذلك من

تواطؤ مكاتب المراجعة مع مسئولي تلك الشركات وتوسع دائرة الفساد بين المسئولين الكبار لهذه الشركات (السعد، 2013، 6)

وعلى مستوي الوطن العربي ظهرت العديد من حالات الفساد المالي بدءا بمشكلات بعض المصارف اللبنانية في السبعينات من القرن الماضي كتعثر بنك المشرق نتيجة سوء استخدام الإدارة العليا للأموال واستغلالها في تعاملاتهم الخاصة ، وكذلك مشكلة سوق المناخ الخطيرة التي وقعت في الكويت في عام (1882م) والمتعلقة يتداول الأوراق المالية والتي نتجت عن غياب الرقابة الجادة والمناسبة من قبل الأجهزة المشرفة على السوق ،وما حدث بالأردن من تعثر بنك البتراء في عام (1989م) ، وكذلك ما شهدته مصر من أحداث شركات توظيف الأموال وتورط التجار في مضاربات سوق الذهب العالمية مما أدى الى تحقيق خسائر قدرت بحوالي100 مليون جنيه ، ومشكلات هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية حيث كشفت الوقائع عن مخالفات خطيرة في إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأحداث التي تسببت في إحداث تغييرات واسعة في مهنة المحاسبة والمراجعة(الهادي، 2016، 250)

ومن خلال ما سبق تؤكد الباحثتان ما توصل اليه عدد من الباحثين من أن المحاسبة القضائية تعتبر وسيلة من الوسائل المهمة التي تساعد في الحماية والحد من جرائم الاحتيال والفساد المالي والإداري والتي تعتبر من أخطر الجرائم التي تسببت في ظاهرة إفلاس العديد من الشركات وهي ظاهرة تتسبب في عمليات الانهيار الاقتصادي في الدول والمجتمعات ، كما يمكن للمحاسبة القضائية أن تحقق إشرافا خارجيا فعالا يهدف الى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي في جميع مستويات الإشراف الإداري والتنفيذي في الشركات وذلك من خلال ما تتضمنه من أساليب وآليات تساعد في كشف الغش والفساد .

ثانيا: آليات المحاسبة القضائية لمكافحة الغش والفساد المالي

نظرا للاهتمام المتزايد خلال الفترة الماضية في العديد من الدول بالمحاسبة القضائية وآثارها الإيجابية على مكافحة الغش وعمليات الفساد المالي، ونتيجة للقصور في برامج المحاسبة والمراجعة التقليدية في تأهيل الخريجين والمحاسبين والمراجعين وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة لمكافحة الغش والتقليل من عمليات الفساد فقد ترتب على ذلك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية التي تعمل على مكافحة الغش

والفساد خاصة في بيئة الأعمال الإلكترونية ، إن آليات المحاسبة القضائية المقترحة لمكافحة الغش والفساد المالي والإداري تشمل الآليات التالية (Ramamoorti, 2008, 234-251**):**

1. **القدرات والمهارات والمعارف المتخصصة في: منع حالات الغش، تقليل حالات الغش، اكتشاف حالات الغش، الفحص والتحقيق في حالات الغش، الإفصاح والتقرير عن حالات الغش.**
2. **استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية.**
3. **القدرات والمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد .**
4. **مهارات تقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الغش والفساد**
5. **مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية**
6. **مهارات فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.**
7. **المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.**
8. **المهارات المتخصصة في فحص كل من جرائم قرصنة الإنترنت والجرائم المنظمة وجرائم غسيل الأموال**
9. **مهارات جمع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة عن حالات الغش والفساد**
10. **مهارات إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الغش والفساد**
11. **مهارات المحاسبة القضائية المرتبطة بالتفكير الخلاق لفحص واكتشاف حالات الفساد المعقدة.**

وعن آليات المحاسبة القضائية أيضا ما يلي (ادم ،2018، 109):

1. **أن جميع آليات المحاسبة القضائية لمكافحة حالات الغش والفساد مكملة لبعضها البعض، حيث يمكن استخدام أي منها تبعا لطبيعة المشكلة التي تحتاج الى أدلة مالية ومحاسبية، وتمكن من تقييم الوضع العام للحالة محل النزاع، بالإضافة إلى عاملي الزمان والمكان المناسبين لاستخدام كل أسلوب.**

2. عند تكليف المحاسب القضائي لاكتشاف الغش والفساد في شركة ما يفترض عليه أن يحقق جودة ونوعية الإفصاح وفقا لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات، حيث يمكن أن يؤثر ذلك إيجابا على المحاسب القضائي وجودة قرارات الاستثمار، فالإفصاح الجيد للمحاسب القضائي يضمن ثقة المستثمر بقدرات الشركة.
3. أن مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات الأعمال يتضح من خلال الحد من تغول الإدارة التنفيذية في الفساد المالي، وتشجيع وتعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي، والحد من مخاطر الفشل المالي، والحرص على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتعزيز حكم القانون.
4. أنه لابد من توفر المهارات الخاصة والمطلوبة في المحاسب القضائي حتى تتمكن المحاسبة القضائية من تحقيق أهدافها.

ثالثا: المحاسبة القضائية والفساد المالي الإلكتروني:

إن تطور العلم والتقدم التكنولوجي الذي طال كافة مجالات الحياة لعب دورا بارزا في اتساع عمليات الفساد المالي حيث تتيح شبكات الاتصالات المعلوماتية تسهيلات غير عادية لعمليات التحويل الإلكتروني للأموال الفاسدة والمشبوهة دون أن تترك ورائها دليل على حدوثها مما يجعل من الصعوبة على فرق التحقيق اكتشاف الجريمة وتتبع العمليات المالية المرتبطة بها خاصة في حالة تعدد وكثرة هذه العمليات في اليوم الواحد عبر الحدود أو عبر القارات حيث أن الأدلة في هذه الحالة ليست مادية وانما مجرد ومضات غير مرئية أو مجرد ذبذبات تحتاج عند الرغبة في استرجاعها إلى خبير لكشفها وفك الشفرة الخاصة بها. وتتمثل أهم صور الفساد المالي الإلكتروني في الآتي (عبد العظيم، 2011، 292)

1. إيداع مبالغ مالية كبيرة القيمة بصورة منتظمة إلكترونية في حساب أحد العملاء في أحد البنوك مما يثير الشبهات حول مصدر هذه الأموال المحولة إلكترونيا.
2. ورود تحويلات مالية إلكترونية من دولة من الدول التي تكون مشهورة بضلوع مؤسساتها المالية في عمليات الفساد المالي الى حساب وسيط بأحد البنوك، وعندما يصل الرصيد الى مبلغ معين يتم تحويل القيمة الإجمالية الى الخارج.

3. تقديم بطاقات ائتمان بأسماء شركات تصدر من قبل بنوك في احدى الدول والتمكن من صرف أو إنفاق الأموال المسروقة في أي مكان في العالم. وغالبا ما يساعد في هذا الأمر بنك وهمي يتم تأسيسه للمساعدة في هذه الأمور الاحتيالية.
4. التحويلات المالية الإلكترونية التي ترد من الخارج باسم أحد العملاء للبنك أو أي مؤسسة مالية ثم يتم تحويلها إلكترونية الى جهة أخرى دون المرور بالحساب، وتعتبر هذه التحويلات غير مسموح بها مصرفية حيث يجب أن يتم تسجيل العمليات عند الإيداع ثم عند السحب حتى تظهر في كشف الحساب.

تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الصور من الفساد المالي تتجه نحو الزيادة باضطراد في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتزايد استخدام الإنترنت من قبل المؤسسات المالية وما يرتبط بذلك من استخدام نظم المدفوعات الافتراضية أو البنوك الافتراضية التي تفتقر إلى عدم وجود السرية في العمل المالي لعدم التحكم أو السيطرة في التطور التكنولوجي المرتبط بالحاسبات الآلية ونظم المعلومات والاتصالات خاصة ما يتعلق بالتقنية المرتبطة بعمليات التشفير والقطع الصلبة لأجهزة الحاسب الآلي واذا ما تناولنا هذه الصورة من صور الفساد المالي من جانب المحاسبة القضائية نجد أن المحاسب القضائي ساهم وبصورة واضحة في الحد من التوسع في عمليات الفساد المالي الإلكتروني وذلك من خلال ما يملكه من مؤهلات ومهارات تساعد في حفظ واسترجاع ومعالجة البيانات الإلكترونية وتحليل نظم الرقابة الداخلية الإلكترونية ، ومن الآليات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مثل هذا النوع من الجرائم المالية تقنية التنقيب عن حجم البيانات الجديدة أو المخفية أو المعلومات غير المتوقعة وأسلوب التنقيب عن البيانات بمساعدة الحاسوب. أيضا من ضمن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية وتسهم بصورة فاعلة في محاربة الفساد المالي خاصة المتعلق بالجرائم الإلكترونية خدمات التقنية القضائية والتي تعمل مع الحاسب الآلي ونظم الاكتشاف الإلكترونية لتشكل جزء من التحقيق في الاحتيال وادارة المخاطر، كما تتضمن خدمة الاكتشاف وعرض الدليل الإلكتروني، وعلى الرغم من أن هذه الخدمة تعد مجال تخصص بحد ذاته إلا أن المهارات التقنية تعتبر جزء من المهارات المطلوبة في المحاسب القضائي (Romburgh، 2008، 34-39)

رابعا: دور أدوات المحاسبة القضائية في الكشف عن الفساد المالي

لطبيعة وتطور جرائم الاحتيال المالي بالسنوات الأخيرة، أصبح من المهم اعتماد إجراءات أكثر قوة وأتباع مناهج متطورة في توثيق أدلة المحاسبة القضائية ضد مرتكبي الاحتيال، الذين يمتلكون قدرا من الذكاء يمكنهم من التغطية على الممارسات الابتداعية التي يرتكبونها، ويساعدهم على ذلك معرفتهم بالحاسوب وكيفية التلاعب بالبيانات، لذلك على المحاسب القضائي استعمال مهاراته وخبراته وتطوير الأدوات التقنية لتتبع مسار بعض البيانات والوثائق المالية التي تأخذ أشكالا عدة، ويوجد العديد من الأدوات المستعملة في مجال تطبيقات المحاسبة القضائية وأبرزها الآتي:

أ- البيئة الإلكترونية في المحاسبة القضائية

حيث يشير (Singleton، 1998، 122) إلى أن برامج الحاسوب من أفضل التقنيات التي تسهم في تقليل المخاطر والتهديدات وكشف عمليات الاحتيال بواسطة برامج متخصصة في تكنولوجيا المعلومات مصممة لهذا الغرض ويحدد الخطوات التي تمكن المحاسب القضائي من كشف عمليات الاحتيال على النحو الآتي:

1. **تحديد الهدف من العملية.**
2. **أجراء مقابلات مع مبرمجي البيانات.**
3. **طلب البيانات من الجهة المعنية بشكل رسمي.**
4. **التحقق من سلامة البيانات المستلمة.**
5. **تحليل البيانات لغرض جمع الأدلة التي تسهم في أثبات أو دحض عمليات الاحتيال.**

ويضيف أيضا أن الخطوات السابقة تمكننا من معرفة معقولية البيانات واكتمالها واكتشاف الثغرات فيها وعلى سبيل التمثيل (الثغرات في أرقام الشيكات والفواتير)، ونقاط الضعف في برامج الحاسوب في حالات الاحتيال مثل، الوصول غير المصرح للمعلومات عن طريق انتحال شخصية المستخدم والوصول إلى المعلومات لغرض أتلافها أو تغييرها. ومن وجهة نظر تقنية فان الهدف الرئيس من استعمال المحاسب القضائي للحاسوب هو لتحديد وجمع وحفظ وتحليل البيانات بطريقة تحافظ على سلامة الأدلة التي جمعت حتى يمكن استخدامها بشكل فاعل في القضايا القانونية.

ب- إجراءات المحاسب القضائي في التحقيق من خلال الحاسوب بالآتي:

1. فهم نوع الأدلة التي يجب على المحاسب القضائي الدراسة عنها والتي تساعده في عملية التخطيط الإجراءات التحقيق
2. الحصول على نظرة عامة عن أنواع الجرائم التي تنطوي على الحاسوب وكيفية تطبيق القانون، على سبيل التمثيل الأنشطة الإجرامية، وسرقة البيانات الشخصية وتدمير الملكية الفكرية.
3. على المحاسب القضائي القائم بالتحقيق اختيار واستعمال الأدوات المناسبة في معرفة البيانات المحذوفة أو التالفة، وأن يكون على دراية بمجموعة من الأساليب والبرامج لمنع المزيد من الاضرار في عملية الاسترداد وجمع الأدلة بطريقة مقبولة قانونا من خلال امتلاك المهارات التقنية والقدرة على حفظ المعلومات الهامة. فضلا عن أن الحاسوب يسمح للمحققين في عمليات الاحتيال بالكشف عن المزيد من الحقائق، من خلال تحديد، وجمع، وتحليل كميات كبيرة من البيانات، للحصول على المعلومات التي تسهم في دعم أو دحض الادعاءات، وتدوين المعلومات بصورة مقبولة في الإجراءات القانونية الذي ينطوي على الدراسة والتحليل في:
4. رسائل البريد الإلكتروني.
5. المستندات والملفات المخفية.
6. كلمة السر المحمية، أو المشفرة.
7. الملفات التي أنشئت من أنظمة التشغيل.
8. قواعد البيانات كافة المدخلات وأنشطة العملاء.
9. الملفات التي فتحت حديثا، ويمكن الاطلاع عليها، أو استعادة الملفات المحذوفة.
10. الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المعاملات المصرفية على شبكة الإنترنت ويمكن للمحاسبين القضائيين العمل كمحققين ، وإجراء المقابلات مع الأشخاص الذين قد يكونوا قادرين على توفير المعلومات ذات الصلة، والسعي للحصول على المعلومات الأساسية وتحليلها وجمع الأدلة بطريقة مقبولة في الدعاوى القضائية، والعمل مع غيرهم من خبراء الحاسوب في تحليل الأدلة الإلكترونية واسترجاع المفقود أو المحذوف من البيانات الحاسوبية ،ويعد تقرير النتائج بموجب القانون وعرضها على الوحدات الاقتصادية أو مكتب المدعي العام أو المحاكم ، والتواصل بالنيابة عن

الوحدات الاقتصادية التي يعلون لديها مع المحققين والمدعين العامين لحل القضايا العالقة.(عيدان،2009، 65)

ويوضح (Grippo، 2003، 85) إنه إذا كانت عملية الاحتيال تمت بواسطة الحاسوب فينبغي على المحاسب القضائي إجراء المقابلات والمناقشات مع الموظفين فضلا عن استعراض الوثائق وتدقيق التسويات وعد النقدية لضمان الحصول على الأدلة ويعد هذا الأسلوب الأكثر نجاحا في الكشف عن الأنشطة غير السليمة في الشركات المشبوهة بالاحتيال. وأشار إلى أن عملية التحقيق التي يقوم بها المحاسب القضائي في البيئة الإلكترونية للحصول على الأدلة تتكون من عدة خطوات وهي على النحو الآتي:

1. تحديد الأدلة واستخدام منهجية فرز البيانات للعثور على الوثائق المهمة أو معلومات عن الأعمال المشبوهة
2. الحصول على الأدلة وتحليلها والاحتفاظ بها.
3. تقييم الأدلة التي جمعت وتحديد أهميتها وصحتها ومتابعة تدفقها والحفاظ عليها موثوقة والتثبت من عدم تغييرها أو التأثير فيها.
4. عرض الحقائق التي تم التوصل اليها بشكل واضح وموجز

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين المحاسبة القضائية و البيئة الإلكترونية يمكن أن تسهم في تقديم الأدلة الى المحكمة من خلال عملية جمع الأدلة وحفظها وتحليلها وتقييمها وتقديمها بطريقة مقبولة قانونا فضلا عن أن القدرة على ممارسة تخصص بالحاسوب يساعد على ضمان النزاهة عموما ويساعد الوحدات الاقتصادية على تحصينها من عمليات الاحتيال وغيرها من الممارسات غير القانونية، ويمكن للمحاسب القضائي أن يكتسب الخبرة في هذا التخصص من خلال المعرفة بالإجراءات والقوانين في جمع الأدلة وتقنيات التحقيق بالحاسوب التي يمكن حصرها بالدراسة والتحليل والتحقيق

خامسا: الإجراءات الوقائية للمحاسبة القضائية

مما تجدر الإشارة اليه أن دور المحاسبة القضائية قد يكون وقائية بتشجيع منشآت الأعمال على مقاومة الاحتيال والخداع والجرائم المالية قبل وقوعها، وذلك من خلال تحديد مهارات المحاسبة السلبية (المحاسبة الابداعية) أو نقاط الضعف التي قد يحدث الاحتيال والتلاعب من خلالها، كما يمكن أن تساعد المحاسبة القضائية في وضع نظم الرقابة الداخلية للمنشآت وتحديد الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها

كشف أي محاولة للتلاعب والاحتيال ، وذلك بمعاونة القيادات الإدارية في المنشأة من ذوي المهارة والخبرة ، مع الاستعانة بالإدارة القانونية لوضع الأسس والاجراءات التي تحول دون وقوع المنشأة في عمليات الاحتيال والتلاعب والغش من أي نوع كان.(السعد، 2013، 18)

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المقدمة:

سيتضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية والتي سعت الى اظهار دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بالشركات الموجودة في المملكة العربية السعودية ومن خلال الدراسة سوف يتم استنتاج دور المحاسبة القضائية عن طريق تحليل الاستبيان الموزع على مجموعة من الشركات ومناقشة نتائجه للوصول الى الإجابة على فرضيات الدراسة.

المبحث الاول: طريقة واجراءات الدراسة:

تمهيد

تتناول الباحثتان في هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، ويشمل ذلك وصفا لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديد ووصف لمنهج الدراسة.

أولا: هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية الى قياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

ثانيا: منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها سوف يتم الاعتماد على الاتي

المنهج الوصفي: من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والكتب والدوريات والمقالات العربية وشبكة المعلومات الدولية

المنهج التحليلي: من خلال تحليل البيانات التي سوف يتم الحصول عليها بواسطة استمارة الاستبيان التي ستوزع على مجموعه من المحاسبين في المملكة العربية السعودية

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد به مجموعة العناصر التي تسعى الباحثتان ان تعمم عليها الاستبانة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ويتكون مجتمع عينة الدراسة من الموظفين والمختصين والتي تتمثل في المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين والاداريين العاملين في الشركات في المملكة العربية السعودية أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة

رابعا: أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال الدراسة العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. استخدمت الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. وتحقيقا لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الاطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الاطلاع على ما توفر من الدراسات السابقة للاستفادة منها في تصميم محاور الاستبانة حيث تهدف هذه المحاور الى قياس آراء مجتمع الدراسة حول المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي.

خامسا: تجميع البيانات:

وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة لبناء تصور عام عن الاستبانة وتصميمها بما يتناسب مع أغراض هذه الدراسة وقد وزعت الباحثتان 100 استبيان ورقي وأيضا قامت بنشر استبيان الكتروني وتم الحصول على 72 رد، وحرصت الباحثتان على تنويع عينة الدراسة من حيث شمولها على الاتي:

1. **الافراد من مختلف الفئات العمرية (اقل من 30 سنة، 30-40 سنة، 40-50 سنة، أكبر من 50 سنة)**
2. **الافراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)**

3. **الافراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة مالية، اقتصاد، علوم مالية ومصرفية، قانون، أخرى)**
4. **الافراد من مختلف المهن الوظيفية (محاسب، مساعد محاسب، اداري، مدير مالي، مدقق، أخرى)**
5. **الافراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، من 10-20 سنة، اكثرمن 20 سنة)**

سادسا: منهج الدراسة واجراءاتها

أ- منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي الكمي، حيث تم استخدام المنهج الكمي من خلال احتساب استجابات عينة الدراسة على الاستبانة التي أعدتها الباحثتان لغرض الدراسة.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من مجموعة من المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية في المملكة العربية السعودية في العام (1441ه – 2019م)، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (71) من المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية من المجتمع الكلي للدراسة.

سابعا: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

أ- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية:

الجدول (3-1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية (%)
اقل من 30 سنة	19	%26.8
30-40سنة	34	%47.9
40-50سنة	13	%18.3
أكثر من 50 سنة	5	%7.0
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 26% من عينة الدراسة أعمارهم اقل من 30 سنة، و48% من 30-40 سنة، و18% 40-50 سنة، بينما 7% فقط أكبر من 50 سنة

ب- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول (3-2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
بكالوريوس	46	64.8
دبلوم	5	7.0
دكتوراة	6	8.5
ماجستير	14	19.7
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 65% من عينة الدراسة حاصلين على درجة البكالوريوس، و20% حاصلين على درجة الماجستير، و8% دكتوراة، وأخيرا 7% دبلوم

ج- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي:

الجدول (3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
ادارة مالية	5	7.0
اقتصاد	2	2.8
علوم مالية ومصرفية	1	1.4
قانون	1	1.4
محاسبة	43	60.6
اخرى	19	26.8
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 60% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، و27% من تخصصات أخرى، و7% من تخصص إدارة مالية، و3% تقريبا تخصص اقتصاد، و1% من القانون والعلوم المالية والمصرفية،

د- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

الجدول (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية (%)
اداري	13	18.3
محاسب	29	40.8
مدقق	5	7.0
مدير مالي	2	2.8
مساعد محاسب	3	4.2
اخرى	19	26.8
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 41% تقريبا من عينة الدراسة يعملون كمحاسبين، و27% تقريبا يعملون في وظائف أخرى، و18% اداريين، و7% مدققين، بينما 4% من العينة مساعد محاسب، وأخيرا 3% تقريبا مدراء ماليين

ه - تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول (3-5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
لم يُجب	2	2.8
10-20سنة	14	19.7
5-10سنوات	31	43.7
اقل من 5 سنوات	13	18.3
أكثر من 20 سنة	11	15.5
Total	**71**	**100.0**

يتضح من الجدول ان 44% تقريبا من عينة الدراسة لديهم خبرة من 5-10 سنوات، و20% تقريبا لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 10الى 20 سنة، بينما 18% لديهم خبرة اقل من 5 سنوات، و15% لديهم خبرة أكثر من 20 سنة.

ثامنا: أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والتي تمثلت في الكشف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، تم استخدام الأداة التالية:

أ- استبانة لقياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي:

وفيما يلي وصف أداة الدراسة:

تم بناء استبانة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي ودراسات سابقة ذات علاقة بهذا الموضوع؛ بعد ذلك تم وضع الاستبانة في صورتها الأولية حيث اشتملت الاستبانة على (20) فقرة موزعة على محورين، المحور الأول وهو " الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش" واشتمل على (12) فقرة، والمحور الثاني " الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال" واشتمل على (8) فقرات، علما بأن كل فقرة لها خياراتها المستقلة يتم تصحيحها بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، كما تضمنت الاستبانة بيانات شخصية تخص المحاسبين في الشركات

والمكاتب المحاسبية، وهي: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

1. حساب صدق الاستبانة:

اتبعت الباحثتان عددًا من الطرق لحساب صدق الاستبانة:

صدق المحكمين:

وقد تم التأكد من صدق المحتوى عن طريق عرضه على دكتورة المادة المتخصصة في المجال، وذلك لإخراج الاستبانة بأفضل صورة وقد تم الأخذ بآرائها وملاحظاتها حول مناسبة فقراتها، ومدى انتماء الفقرات إلى كل بعد من أبعاد الاستبانة.

صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية المكونة من (32) شخص وتم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية للمجال، والنتائج كما يبين الجدول التالي:

جدول (3-6): معاملات الارتباط لكل فقرة من الفقرات مع الدرجة الكلية للمجال

	الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	توفير التأهيل العلمي المناسب للمحاسب القضائي يفعل من دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش	.465**	0.007
2	توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الالكترونية يقلل من حالات الغش والفساد المالي	.378*	0.033
3	توافر مهارات التحقيق المحاسبي تساعد في منع واكتشاف من الغش	.430*	0.014
4	يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية	.443*	0.011
5	تقديم خدمات الدراسة والتقصي يفعل دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش	.365*	0.040
6	تقديم خدمات الدعم القانوني من خلال المحاسبة القضائية يساعد في منع واكتشاف الغش	.515**	0.003
7	يساعد نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية على ترسيخ دورها واهميتها في منع واكتشاف والحد من الغش	.501**	0.004
8	تتعدد صور الغش التي يجب على المحاسب القضائي اكتشافها ومنها المعالجة الخاطئة للأصول غير الملموسة	.436*	0.013
9	توفير متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمحاسبة القضائية يساعد على منع واكتشاف والحد من الغش	.452**	0.009
10	توفر الشروط المطلوبة في المحاسب القضائي يساعد في منع واكتشاف والحد من الغش	.412*	0.019
11	قيام المحاسب القضائي بمنع واكتشاف الغش يساعد على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية	.358*	0.044
12	تساعد المحاسبة القضائية المحققين في كشف حالات الغش والفساد المالي	.453**	0.009

	الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	يقوم المحاسب القضائي بتجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي القضائية المتعلقة بعمليات غسيل الأموال	.696**	0.000
2	يقوم المحاسب القضائي بالتحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة لمكافحة عمليات غسيل الاموال	.376*	0.034
3	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة والمتعلقة بعمليات غسيل الاموال	.413*	0.019
4	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية والمناسبة للتأكد من مدى الالتزام بقانون مكافحة غسيل الأموال وانه ليس هناك تجاوزات او انتهاكات بخصوص ذلك	.458**	0.008
5	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود او عدم وجود ممارسات لغسيل الأموال وتحديد الأشخاص المسؤولين في حالة الوجود	.417*	0.017
6	يقوم المحاسب القضائي بالمراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها والتي تشمل الحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالي للعميل	.604*	0.000
7	يقوم المحاسب القضائي بتعقب الايداعات الصغيرة والمتكررة لمرات عديدة وذلك لاحتمال ان تكون هذه الايداعات سبيل لعملية تجزئة مبالغ كبيرة لأغراض التمويه كأحد مراحل ممارسة غسيل الاموال	.473**	0.006
8	يقوم المحاسب القضائي بالتعاون والتنسيق مع البنك في شأن وضع خطط التدريب للعاملين في البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ	.595**	0.000

❖ قيمة معامل الارتباط الجدولية r عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة (0.05) تساوي 0.349

❖❖ قيمة معامل الارتباط الجدولية r عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة (0.01) تساوي 0.449

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية لكل مجال عند مستوى دلالة (0.01، و0.05)، مما يدلل على أن الاستبانة يتسم بالاتساق الداخلي.

2. **ثبات الاستبانة:**

وقد تم حساب معامل ثبات الاستبانة باستخدام:

- **طريقة التجزئة النصفية:**

حيث تم تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سيبرمان براون = معامل الارتباط المعدل وفقا للمعادلة التالية: (عفانة، نشوان، 2016م، 592).

$$R = \frac{2R}{1+R}$$

حيث Rمعامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية.

وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (3-7).

جدول (3-7): يوضح نتائج طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

	معامل الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات
المحور الأول	0.738	0.938
المحور الثاني	0.719	0.959

من خلال الجدول رقم (3-7) يتبين لنا أن قيمة معامل الثبات مرتفعة تقبل بها الباحثتان.

- معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha):

قامت الباحثتان بتقدير ثبات الاستبانة بحساب معامل كرو نباخ ألفا للاستبانة، وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (3-8)

الجدول (3-8): نتائج طريقة كرو نباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الأول	12	0.911
المحور الثاني	8	0.931

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل كرو نباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة قيمة مرتفعة، والتي تطمئن الباحثتان للوثوق بالاستبانة لتطبيقها على العينة الكلية.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (20) فقرة موزعة على محورين، المحور الأول وهو " الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش" واشتمل على (12) فقرة، والمحور الثاني "الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال" واشتمل على (8) فقرات.

3. إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من كافة التعديلات تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة في ظروف ملائمة، حيث تم التطبيق وتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، بحيث تعطى

الاستبانة من خلال رابط الكتروني يقوم المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية بتعبئتها، وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبانة جُمعت جميع الإجابات لتصحيحها وتحليلها.

4. تصحيح أداة الدراسة:

بعد جمع الاستجابات، تم تصحيحها بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم تحديد طريقة الاستجابة لفقرات استبانة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي على النحو التالي:

جدول (3-9) طريقة تصحيح استبانة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

يتم احتساب الدرجة الموضحة بالجدول، ويتم استخدام العكس في الفقرات السلبية.

5. المحك المعتمد في أداة الدراسة:

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1 = 4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة على أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي واحد صحيح لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي الذي يوضح تصنيف مستويات دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي:

جدول (3-10): المحك المعتمد في الدراسة (الاستبانة)

طول الخلية/ (المتوسطات)	التقدير
من 1 – 1.80	قليلة جدًا
من 1.81 – 2.60	قليلة
من 2.61 – 3.40	متوسطة
من 3.41 – 4.20	كبيرة
من 4.21 – 5	كبيرة جدًا

6. المعالجات الإحصائية:

تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" والمعروفة ب Statistics Package For Social Science باستخدام

الحاسوب، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضيات الدراسة وذلك بالطرق الإحصائية التالية:

- التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- اختبار ت (T) لعينة واحدة.

المبحث الثاني : النتائج، التوصيات

بعد التأكد من ملاءمة الأداة للهدف الموضوع من أجله لقياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، وتطبيقها على عينة الدراسة، تقدم الباحثتان عرضًا تفصيليًا للنتائج التي تمَّ التوصل إليها وتفسير ومناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة.

أولًا: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ومناقشتها:

تنصُّ الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الأول في الاستبانة، ولكل فقرة من فقرات المحور، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (3-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول لمعرفة العلاقة بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش.

رقم الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة T	القيمة الاحتمالية
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	قيمة المتوسط	درجة الموافقة				
1	45	45	0	0	0	4.63	كبيرة جداً	.880	1	28.374	0.000
	%63.4	%63.4	%0	%0	%0						
2	42	29	0	0	0	4.59	كبيرة جداً	.943	2	27.090	0.000
	%59.2	%40.8	%0	%0	%0						
3	38	27	5	1	0	4.44	كبيرة جداً	.926	6	17.508	0.000
	%53.5	%38.0	%7.0	%1.4	%0						
4	25	35	7	4	0	4.14	كبيرة	.804	12	11.783	0.000
	%35.2	%49.3	%9.9	%5.6	%0						
5	31	36	3	1	0	4.37	كبيرة جداً	.817	7	18.048	0.000
	%43.7	%50.7	%4.2	%1.4	%0						
6	29	36	4	2	0	4.30	كبيرة جداً	.851	8	15.488	0.000

						%0	%2.8	%5.6	%50.7	%40.8
7	39	27	3	2	0	4.45	كبيرة جداً	.817	5	17.146	0.000
	%54.9	%38.0	%4.2	%2.8	%0						
8	24	37	8	2	0	4.17	كبيرة	.732	11	13.374	0.000
	%33.8	%52.1	%11.3	%2.8	%0						
9	26	40	4	1	0	4.28	كبيرة جداً	.873	9	16.965	0.000
	%36.6	%56.3	%5.6	%1.4	%0						
10	29	34	4	4	0	4.24	كبيرة جداً	.795	10	13.036	0.000
	%40.8	%47.9	%5.6	%5.6	%0						
11	39	26	5	1	0	4.45	كبيرة جداً	.714	4	17.650	0.000
	%54.9	%36.6	%7.0	%1.4	%0						
12	33	38	0	0	0	4.46	كبيرة جداً		3	24.572	0.000
	%46.5	%53.5	%0	%0	%0						
جميع فقرات المحور						4.3772	كبيرة جداً	.6935	--	26.181	0.000

نلاحظ من جدول (3-11) أنه:

1. **متوسط العبارات أكبر من 3 يدل على أهمية العبارات وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.**
2. **الإنحراف المعياري لجميع العبارات صغير وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات.**
3. **القيمة الاحتمالية لاختبار ت (T) لجميع العبارات أقل من 1%، وهذا يدل على استجابات أفراد العينة استجابة موجبة أي أنها أعلى من المتوسط لجميع العبارات وهو 3.**
4. **القيمة الاحتمالية لاختبار ت (T) للمحور ككل أقل من 1%، وهذا يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش.**

كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور بلغ (4.3772) وهي علاقة كبيرة جداً بحسب المقياس المتبع في هذا الدراسة، وحصلت الفقرة رقم (1) والتي نصها " توفير التأهيل العلمي المناسب للمحاسب القضائي يفعل من دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش " على الترتيب الأول، واعتبرها افراد العينة بأنها بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.63)؛ بينما حصلت الفقرة رقم (4) والتي نصها " يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية." على الترتيب الاخير، ولكنها بدرجة كبيرة، حيث

بلغ المتوسط الحسابي لها (4.14). وتعزو الباحثتان هذه النتيجة الى أهمية دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش

ويتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش، وذلك من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها منع واكتشاف الغش، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب ، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ومن ثم يمكن استنتاج أهمية تلك الأساليب في منع واكتشاف والحد من الغش، وبالتالي نستنتج أن المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب تمثل ركنا هاما وجوهرية من أركان منظومة مكافحة عمليات الغش، ومن ثم يتم قبول الفرض الاول.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة السبيعي (2006) في انه للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من ظاهرة الغش

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ومناقشتها:

وتنصُّ الفرضية الثانية على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الثاني في الاستبانة، ولكل فقرة من فقرات المحور، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (3-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني لمعرفة العلاقة بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.

رقم الفقرات	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة T	القيمة الاحتمالية
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	قيمة المتوسط	درجة الموافقة				
1	29	38	4	0	0	4.35	كبيرة جداً	.880	2	19.378	0.000
	%40.8	%53.5	%5.6	%0	%0						
2	34	34	3	0	0	4.44	كبيرة جداً	.943	1	20.908	0.000
	%47.9	%47.9	%4.2	%0	%0						
3	26	42	3	0	0	4.32	كبيرة جداً	.926	3	20.106	0.000
	%36.6	%59.2	%4.2	%0	%0						
4	28	37	6	0	0	4.31	كبيرة جداً	.804	4	17.711	0.000
	%39.4	%52.1	%8.5	%0	%0						
5	23	43	3	2	0	4.23	كبيرة	.817	6	15.669	0.000

	%32.4	%60.6	%4.2	%2.8	%0		جداً				
6	28	37	6	0	0	4.31	كبيرة جداً	.851	5	17.711	0.000
	%39.4	%52.1	%8.5	%0	%0						
7	26	35	8	2	0	4.20	كبيرة جداً	.817	7	13.473	0.000
	36.6%	49.3%	%11.3	%2.8	%0						
8	28	28	9	6	0	4.10	كبيرة	.732	8	9.973	0.000
	%39.4	%39.4	%12.7	%8.5	%0						
	جميع فقرات المحور					4.2835	كبيرة جداً	.48872	-	22.129	0.000

نلاحظ من جدول (3-12) **أنه:**

1. **متوسط العبارات أكبر من** 3 **يدل على أهمية العبارات وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.**
2. **الإنحراف المعياري لجميع العبارات صغير وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات.**
3. **القيمة الاحتمالية لاختبار ت** (T) **لجميع العبارات أقل من** 1%، **وهذا يدل على استجابات أفراد العينة استجابة موجبة أي أنها أعلى من المتوسط لجميع العبارات وهو** 3.
4. **القيمة الاحتمالية لاختبار ت** (T) **للمحور ككل أقل من** 1%، **وهذا يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.**

كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور بلغ (4.2835) **وهي علاقة كبير جداً بحسب المقياس المتبع في هذا الدراسة، وحصلت الفقرة رقم** (2) **والتي نصها " يقوم المحاسب القضائي بالتحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة لمكافحة عمليات غسيل الاموال." على الترتيب الأول، واعتبرها عينة الدراسة بأنها بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها** (4.44)؛ **بينما حصلت الفقرة رقم** (8) **والتي نصها " يقوم المحاسب القضائي بالتعاون والتنسيق مع البنك في شأن وضع خطط التدريب للعاملين في البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراح البرامج التدريبية**

اللازمة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ." على الترتيب الاخير، ولكنها بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.10).

يتضح للباحثتان من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب (أكبر من 4)، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ومن ثم يمكن استنتاج أهمية تلك الأساليب في مكافحة عمليات غسل الأموال، وبالتالي نستنتج أن المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب تمثل ركنا هاما وجوهرية من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال، ومن ثم يتم قبول الفرض الثاني.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجليلي، جميل (2012) والتي كانت تهدف لإظهار دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الاموال

ثالثا: النتائج:

بعد اختبار فرضيات الدراسة التي اعدت لدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي تم التوصل الى النتائج التالية:

1. ان ظهور المحاسبة القضائية وازدياد الحاجة اليها وانتشارها يرجع الى انتشار ممارسات الفساد المالي بمختلف صورها والتي منها الغش وغسيل الاموال، وان الدور المهم للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد يظهر في امتلاكها المهارات المطلوبة والدراسة ما وراء الأرقام لاكتشاف التلاعبات المالية وممارسات الفساد المالي.
2. تم قبول الفرض الأول بانة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش، وذلك نتيجة اتفاق افراد العينة على أهمية دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها مكافحة عمليات الغش، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

3. تم قبول الفرض الثاني بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف عمليات غسيل الأموال، وذلك نتيجة اتفاق افراد العينة على أهمية دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسيل الأموال، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب مما يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

رابعا: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثتان بما يلي:

1. الاهتمام بوجود المحاسب القضائي بطريقة أو بأخرى في المحاكم وهيئة النزاهة والجهات والهيئة العامة للضرائب وسوق الأوراق المالية، وان يتمتع بالمهارات وقدرات خاصة بالعمليات المالية والاستقصائية، اسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال.
2. تجسير العلاقة بين القضاة والمحاسبين القضائيين لضمان الانسجام اللازم، من حيث دوره في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية.
3. توصي الباحثتان بزيادة الوعي بالمحاسبة القضائية في البيئة السعودية وتحديد أهميتها وأساليبها وإجراءاتها في فض المنازعات والدعاوى القضائية، وضرورة وجود تشريع أو جهة ملزمة بتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي
4. العمل على الاستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض ضبط الأداء المالي والسلوك المهني في مختلف المستويات الإدارية وذلك لما تتضمنه المحاسبة القضائية من آليات تساعد في كشف الغش والحد من الفساد المالي بمختلف صورة وأشكاله.
5. . ضرورة إدراج موضوعات دراسية ضمن منهج قسم المحاسبة لمواكبة التغيرات في البيئة العالمية، وإدخال مفاهيم المحاسبة القضائية ضمن البرامج التدريبية. للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الكشف والحد من الفساد المالي.
6. توصي الباحثتان باستخدام تقنيات المحاسبة القضائية في البنوك وذلك لما لها من دور في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال
7. على الجهات الحكومية وضع رقابة متينة على أنشطة البنوك والتي يتم من خلالها القيام بظاهرة غسيل الأموال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو دية، أحمد (2004). الفساد أسبابة ونتائجه. رام الله
- أبو كريم، احمد فتحي (2009) الشفافية والقيادة في الإدارة. دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان
- آدم، محمد عبد القادر (2018) دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية. دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية التجارة، الخرطوم. 109
- الاعرجي، عدنان سالم (2012) فاعلية نظام الرقابة المالية واثرة على الفساد المالي. الرمادي: جامعة الانبار، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد الثامن.320
- الجبوري، سوسن كريم (2011) الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق. جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الحادي والعشرون، السنة السابعة
- الجبوري، نضيف جاسم والخالدي، صلاح هادي (2013) دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي. جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع عشر، العدد رقم سبعون، بغداد. 461
- الجليلي، مقداد احمد (2012)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 107 ،2012م).
- الجليلي، مقداد احمد وجميل، راضي نزار (2012)، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال في الموصل. دراسة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثالث والتسعون
- حبيش، على (2012) الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع. جامعة البويرة، مجلة معارف، القسم الأول العلوم القانونية والاقتصادية، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، الجزائر
- حميد، بوزيد وآخرون وأخرون (2012). الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- الخاطر، خالد ناصر (2004) مقترح لتنظيم عمل الخبراء المحاسبين بالمحاكم. جريدة الشرق، ندوة علمية حول المحاسبة القضائية في قطر،
- الخالدي، ناهض نمر (2014) دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية –دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك

القضاء والقانون الفلسطيني، جامعة غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ع6، غزة. 30-35.

- الخصبة، محمد علي إبراهيم (2008). الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته. الملتقى الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورشة عمل مكافحة أمال الرشوة والفساد، الرباط.
- الخضري، محسن احمد (2005)، حوكمة الشركات. مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- خلف، فاطمة ابراهيم (2011) السياسة المالية والفساد الاداري والمالي. جامعة الانبار، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد السابع، الرمادي. 228
- خير الله، داود (2004)، الفساد كظاهرة عالميا وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد309
- دهمش، نعيم والقشي، ظاهر بن شاهر (2004) مخاطر العمليات المصرفية التي تتم خلال القنوات الالكترونية. مجلة البنوك، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، عمان
- الذهبي، قاسم ناصر (2007)، أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
- الراشدي، وليد نجم والنعيمي، محمد شرىف (2009) جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالي. هيئة النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الأول، السنة الأولى، بغداد. 7
- زعارير، ياسر (2016) أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد السادس، العدد الثالث، كوالالمبور. 1- 38
- سامي، مجدي محمد (2002)، دور المحاسبة القضائية عن تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال المالي. جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، مصر.
- السبيعي، فارس علوش (2010) دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، قسم العلوم الادارية، مجلة العدل، العدد 25، الرياض.
- سعد الدين، إيمان محمد (2010). المحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، ع75. ص 255- 306.
- السعد، صالح عبد الرحمن (2013)، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية. جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والادارة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، جدة. 6.
- السعدي، إبراهيم خليل (2009) أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق. دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان. 7

- السيسي، نجوى أحمد (2006) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية– دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، القاهرة.
- شامية، ىسران محمد (2008) دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري – دراسة تطبىقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق.
- شحاته، حسين (2011) الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 552، الكويت. 27.
- شعبان، انعام عثمان (2015)، مدى توافر مقومات تطبىق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتىال المالي في الوحدة الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة.
- شنقراي، مصطفى وبابكر، بشير (2015). المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 12، السودان.
- صاحبي، سهام (2016) الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- صالح، منال ناجي (2018). المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق دراسة لعينة من مراقبي الحسابات في مدينة الموصل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 55.
- عارم، سعد محمد وآل حسن علي فايع محمد (2016). المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري والمالي بالتطبيق على منطقة عسير. مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، المجلد 1. ص 41- 75.
- عبد الرحمن، آلاء محمد يوسف (2017)، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم
- عبد الرسول، محاسن عبد الرسول حامد (2018)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- عبد العزيز، ولاء محمود (2012) الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق المنازعات التجارية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة بورسعيد، كلية التجارة. 336
- عبد العظيم، حمدي (2011)، عولمة الفساد وفساد العولمة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية. 292
- عبد الفضيل، محمود (2004). مفهوم الفساد ومعاييره. ندوة عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. مصر

- عبود، مدرس علي سكر (2011)، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري. جامعة القادسية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، الديوانية. 12
- عجيل، طارق كاظم (2009) جريمة غسيل الأموال ماهيتها والعقوبات المقررة لها. هيئة النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الأول، السنة الأولى، بغداد. 33
- عفانة، عزو ونشوان، تيسير (2016) اتجاهات حديثة في القياس والتقويم التربوي. مكتبة سمير منصور، غزة
- علي، خالد محمد (2013). تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
- وتوت، علي (2005). توصيف ظاهرة الفساد. مجلة النبأ، السنة العاشرة، العدد 79، بيروت
- عيدان، جليلة (2009) ندوة دور أقسام الحسابات والتدقيق والرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي. المقامة بالتعاون مع المنظمة العربية لخبراء المحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد. 65
- غازي، عثمان محمود (2008) قياس وتحليل تكلفة الفساد المالي والإداري. كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد الثاني عشر، العراق.
- غنيم، محمود رجب (2014) نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية. الدر الجامعية، مصر.9-11
- الفارس، احمد عبد الله (2008) تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة. دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الفتلاوي، ليلى ناجي (2012)، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، العراق.
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار (2016) دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن. الجامعة الاردنية، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 12، العدد الأول، عمان.
- الكثيري، محمد بن احمد بن علي (2018) آليات مكافحة جريمة الفساد المالي في المواثيق الدولية والنظام السعودي. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الشرق العربي للدراسات العليا.
- الكروي، أسعد جاسم (2015)، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، رسالة ماجستير غير منشورة عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 33
- كنعان، نواف سالم (2008) الفساد المالي والإداري أسبابه واثارة ووسائل مكافحته. جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون، الامارات

- لطفي، سامح محمد (2015). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال. كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- مشكور، سعود جايد وكريم، علي عباس وعبد الحساني، وعد هادي (2019)، ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة في المؤسسات الحكومية العراقية
- محمد، مازن مرسول (2006)، قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة. مجلة النبأ، السنة الحادية عشر، العدد رقم ثمانون، بيروت.
- محمود، ولاء (2012). الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد. مصر.
- نور، محمد (2018) المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري- دراسة ميدانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم
- نوزاد، عبد الرحمن (2001) الفساد والتنمية التحدي والاستجابة. معهد الإدارة العامة للتنمية الإدارية، مجلة الإداري، السنة الثالثة والعشرون، العدد السادس والثمانون، سلطنة عمان.
- الهادي، آدم مصطفى هارون (2016) المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الخامس والخمسون، العراق. 250
- وداد، محمود بكر إبراهيم (2014) دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات لمحاسبية. مجلة دراسات محاسبي ومالية، العدد 28.

المراجع الأجنبية:

- Accounting Defined online Posting, (2003). form Forensic Accountants Investigators, les Nunn University of Southern Indian, Journal of Business and Economic Research, Vol.4, No2.
- Anhaduba, (2013), Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria An Empirical Approach, International Journal of Business and Social Science
- Bhasin, M, Riley, (2007). Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting (Accounting and Auditing, the Chartered Accountant, pp 1000 – 1010
- Bhasin Madan (2013) Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country, Vol. 4, ISSN 2156 - 7506,
- Bhasin, Madan (2013) "Corporate Governance and Forensic Accounting Role: Global Regulatory Action Scenario International Journal of Accounting Research, V. 1, N. 1.
- Bressler, L, (2012). the role of forensic accountants in fraud investigations - importance of attorneys and judges .(USA: University Houston, published by Academic & Business Research Institute, p52
- Crumbley, D, Lary, (2009). Forensic and Investigative Accounting 4 edition Amazon com. USA
- Crumbly, D, Lary, (2003). The Evidentiary Basis of Forensic Accounting, Journal of Forensic Accounting. Vol&ER.

- Digabrele, James, (2013). A: Marianee, Objectivity and Independence the dual roles of External Auditors and Accountants, Working Paper Montclair state university and Oxford Brookes - School of Social Sciences and Low.
- Douglas, Forensic Accountants: Hot Old Profession WWW. odu/aoinstadv/forensic account. html. online postin2003
- Grippo, Frank, (2003). Introduction to forensic Accounting, the National Public Accountant.
- Houck, Kranacher. (2006). Roberson Forensic Accounting as an Investigative tool: Developing and model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting (AISPA Expert Witness 20010, (Ethics) the CPA Journal Vol 12 No. 5. P6.
- Joshi, M. S. 2003, Definition of Forensic Accounting www.forensicaccounting.com.
- Okhoye J. K, (2009). The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Support, Louisiana State University, College of Business Department of Accounting, International Journal of business and Management, Vol. 17, No. 1, PP 501-510.15
- Okpala, (2019), Forensic accounting and financial fraud control: across sectional analysis of Nigerian public sector, journal of forensic accounting &fraud investigation (JFAFI),4(1),48-58.
- Olugbenga, Aribaba (2013)" Application of Forensic Accounting: A Study of Companies in Nigeria", Academic Journal of Interdisciplinary Studies, V.2, N.2.
- Prabowo, Ananto (2016), "Money Laundering and Forensic Accounting in Indonesia: Postgraduate Perspective", International Business Management, Vol. 10, PP.563 3-5642
- Ramamoorti, Sridhar, (2008) The Psychology and Sociology of Fraud: Intrating the Behavioral Sciences Component into Fraud and Forensic Accounting Curricula (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4
- Ramaswamy, Vunita, (2007) New Frontiers: Trainting Forensic Accountants within the Accounting Program, Journal of College Teaching and Learning September, Vol. 4, No. 9,.31-38
- Romburgh, Van, (2008) The Training of Forensic Accountant in South Africa, (Unpublished master's thesis, Nort- West University, South Africa pp 34-39
- Singleton N, Meltzer H, Gatward R, Coid J and Deasy D, (1998) Psychiatric morbidity among prisoners in England and Wales. TSO: London. P 122.
- Scott F, (2006) Forensic Accounting Defined from Forensic Accountants Financial Investigators, Les Nunn, University Southern Indiana, Journal of Business and Economics Research, Vol. 4, No. 2, February.
- The AICPA, (2005) Forensic litigation services committee developed the definition, See also crumbly, D. Larry, Lester. E, Hither, and G, Stevenson, Smith, Forensic and Investigative Accounting, Chicago: CCHIncorporated, for Education and Training in Forensic Accounting,
- Zysman, Alan, 2010, www.forensicaccounting.com.
- Zysman Alan: 2011, www.forensicaccountinginformation.com
- Zysman, www.forensicaccounting.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
تحية طيبة وبعد
تقوم الباحثتان بإعداد دراسة بعنوان" **دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي** "
يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في الدراسة ولذا نأمل ان نحظى بمعرفتكم وخبرتكم بوضع علامة صح داخل المربع المناسب المقابل للأسئلة المرافقة إذا كانت ملائمة وتعبيلها ان أمكن ذلك، وكلي امل في الحصول على أكبر قدر ممكن من العناية والدعم من فيض الخبرة التي تمتلكونها لما لذلك من تأثير على الاستنتاجات التي ستتوصل اليها الباحثتان ونتائج الدراسة بشكل عام، علما ان جميع البيانات المتحصل عليها لن تستخدم الا لغرض الدراسة العلمي وسوف تحظى بالسرية التامة والعناية العلمية الفائقة
مع فائق شكري وتقديري لحسن تعاونكم
البيانات الشخصية:
الرجاء وضع علامة (صح) امام العبارة المناسبة:

1. الفئة العمرية
   - أقل من 30 سنة
   - 30-40 سنة
   - 40-50 سنة
   - أكبر من 50
2. المؤهل العلمي
   - دبلوم
   - بكالوريوس
   - ماجستير
   - دكتوراه
3. التخصص العلمي
   - محاسبة
   - إدارة مالية
   - اقتصاد
   - علوم مالية ومصرفية
   - قانون
   - أخرى
4. المسمى الوظيفي:
   - محاسب
   - مساعد محاسب
   - اداري
   - مدير مالي
   - مدقق
   - أخرى
5. عدد سنوات الخدمة الوظيفية (الخبرة العملية):
   - اقل من 5 سنوات
   - من 5-10 سنوات
   - من 10-20 سنة
   - أكثر من 20 سنة
6. مكان العمل:

.....

	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش						
1	توفير التأهيل العلمي المناسب للمحاسب القضائي يفعل من دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش					
2	توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الالكترونية يقلل من حالات الغش والفساد المالي					
3	توافر مهارات التحقيق المحاسبي تساعد في منع واكتشاف من الغش					
4	يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية					
5	تقديم خدمات الدراسة والتقصي يفعل دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش					
6	تقديم خدمات الدعم القانوني من خلال المحاسبة القضائية يساعد في منع واكتشاف الغش					
7	يساعد نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية على ترسيخ دورها واهميتها في منع واكتشاف والحد من الغش					
8	تتعدد صور الغش التي يجب على المحاسب القضائي اكتشافها ومنها المعالجة الخاطئة للأصول غير الملموسة					
9	توفير متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمحاسبة القضائية يساعد على منع واكتشاف والحد من الغش					
10	توفر الشروط المطلوبة فى المحاسب القضائى يساعد في منع واكتشاف والحد من الغش					
11	قيام المحاسب القضائي بمنع واكتشاف الغش يساعد على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية					
12	تساعد المحاسبة القضائية المحققين في كشف حالات الغش والفساد المالي					

	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال						
1	يقوم المحاسب القضائي بتجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي القضائية المتعلقة بعمليات غسيل الأموال					
2	يقوم المحاسب القضائي بالتحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة لمكافحة عمليات غسيل الاموال					
3	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة والمتعلقة بعمليات غسيل الاموال					
4	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية والمناسبة للتأكد من مدى الالتزام بقانون مكافحة غسيل الأموال وانه ليس هناك تجاوزات او انتهاكات بخصوص ذلك					
5	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود او عدم وجود ممارسات لغسيل الأموال وتحديد الأشخاص المسؤولين في حالة الوجود					
6	يقوم المحاسب القضائي بالمراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها والتي تشمل الحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالي للعميل					
7	يقوم المحاسب القضائي بتعقب الايداعات الصغيرة والمتكررة لمرات عديدة وذلك لاحتمال ان تكون هذه الايداعات سبيل لعملية تجزئة مبالغ كبيرة لأغراض التمويه كأحد مراحل ممارسة غسيل الاموال					
8	يقوم المحاسب القضائي بالتعاون والتنسيق مع البنك في شأن وضع خطط التدريب للعاملين في البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ					

معوقات البحث العلمي لدى عينة من طلبة الدراسات العليا كليتي (التربية للبنات والعلوم للبنات) انموذجا

أ.د. انتصار كمال قاسم أ.م.د. شيماء حارث محمد

م.م. نوئل صادق خليل

جامعة بغداد، كلية التربية للبنات

العراق

الملخص

يستهدف البحث التعرف على معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، وتألفت عينة البحث من (200) طالبة من كليتي (التربية للبنات) و(العلوم للبنات) التابعة لجامعة بغداد، وقد اختيروا بالأسلوب العشوائي المتناسب.

وقد قامت الباحثات بإعداد اداة لقياس معوقات البحث العلمي، وقامت الباحثات باستخراج الخصائص السيكومترية للمقياس، وتم حساب ثبات المقياس بطريقة الفا كرونباخ. وتم استعمال عدد من المعالجات الاحصائية للإجابة عن اهداف البحث منها، الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة ولعينتين مستقلتين ومعامل ارتباط بيرسون. واظهرت النتائج ان افراد العينة يعانون من معوقات في البحث العلمي. وان هناك فروق ذات دلالة احصائية في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص ولصالح الانساني وحسب متغير الشهادة لصالح الماجستير. وقد تم ترتيب ابرز عشر معوقات للبحث العلمي تنازليا وحسب الوزن المئوي لكل منهم والتي منها اول خمس معوقات وكالاتي:

العائق الاول (قدرتي الضعيفة في انتقاء ما يمكنني كتابته في بحثي) بلغ وزنها المئوي (82,67)

العائق الثاني (أفتقر لمعرفة كيفية اختيار عينة البحث العلمي) بلغ وزنها المئوي (79،67)

العائق الثالث (قدرتي ضعيفة في اختيار المصادر الانسب لموضوع رسالتي) بلغ وزنها المئوي (78)

العائق الرابع (ابحث عن اصالة المتغيرات بحثي العلمي) بلغ وزنها المئوي (77,67)

العائق الخامس (صعوبة صياغة اهداف مناسبة لبحثي العلمي) بلغ وزنها المئوي (76,33)

وتوصلت الباحثة الى عدداً من التوصيات والمقترحات.

الفصل الاول

اولا: مشكلة البحث

يواجه الباحث العديد من المعوقات التي تحول دون إنجازه لبحوثه والتي منها معوقات خاصة بحصوله على المعلومات ومعوقات مادية و أخرى إدارية فضلا عن معوقات أخرى تعيق مواصلته لبحثه وتبعده عن العمل البحثي، ويتعدى ذلك إلى ما هو أبعد حيث يوصف طلبة الدراسات العليا بأنهم لا يعرفون ما يجري حولهم بعيدين عن مفاهيم البحث العلمي ومناهجه واهميته (لال، 2000: 174).

وبالرغم أن الباحثون من طلبة الماجستير والدكتوراه يقضون الكثير من الوقت والجهد في إعداد البحوث العلمية التي يعكفون على جمعها وإعدادها بطريقة أكاديمية وعلمية وخاصة إذا كانت أبحاث تطبيقية او أبحاث تحاول علاج مشكلات واقعية سواء علمية أو اجتماعية أو إنسانية وبعد قيام اللجان العلمية بتمحيص وتدقق هذا الكم الكبير من الأبحاث إلا أن تلك التوصيات وذلك الإعداد المكثف والجهد الكبير ينتهي للأسف على رف مكتبات الجامعات.

ومما لا شك فيه ان لضعف المعرفة بطرائق البحث العلمي ومناهجه وشروطه تأثيرا مباشرا وسلبيا على المخرجات البحثية من حيث دقتها وموضوعيتها وطرائق عرضها بالشكل العلمي السليم اضافة الى عدم وضوح ما قد يرغب باحث الدراسات العليا طرحه او اثباته من خلال رسالته او بحثه كنتيجة لعدم فهم الطريقة الصحيحة لعرض افكاره وتوجهاته بالشكل المنهجي الواضح والدقيق (حسين، 1985: 152).

ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة البحث الحالي في السؤال التالي:

هل توجد هناك معوقات للبحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا؟

ثانيا: اهمية البحث

لقد أصبحت استراتيجية البحث العلمي تعبيرا عن طموحات الأمم وتطلعاتها المستقبلية وأصبح تقدمها يقاس بإنجازاتها العلمية والتكنولوجية كوسيلة لديمومة الحياة المعاصرة بأبهى صورها، لذلك فالبحث العلمي والتخطيط له أمانة في أعناق جامعاتنا ومراكز البحوث والمؤسسات في مختلف القطاعات، إلا أنه لا يزال الباحث في الجامعات العراقية كما هو الحال في العديد من الجامعات العربية يصادف العديد من المعوقات التي

تقف أمام تكامل عمله البحثي، وجاءت هذه الدراسة للكشف عن هذه المعوقات سواء كانت هذه المعوقات حول المعلومات و الحصول عليها أو معوقات إدارية ومادية وغيرها وصولا إلى تشخيص تلك المعوقات وبناء قاعدة معلومات تساعد الجامعات و المجتمع معا لتفعيل وتنشيط حركة البحث العلمي (السويدي، 1994: 115).

فالبحث العلمي يعد وسيلة مهمة لتطوير المعرفة، كما انه مساهم فاعل في التجديد والابتكار، فالمخترعات التي يسعد بها الانسان في هذا القرن والتي تقرب له البعيد وتحمل عنه الكثير من الاثقال وتجعل العالم بين يديه يعرف عنه كل شيء هذا كله من اثار البحث العلمي (عبد الباري، ٢٠٠٤: ٣٩).

وهذا ما يزيد من اهمية ان يكون الباحث وخصوصا طالب الدراسات العليا ملماً بكل ما يخص المنهج العلمي بكل جوانبه واساليبه اضافة الى طرائق الكتابة العلمية بالشكل الذي من شأنه الارتقاء بالبحث او الرسالة الى المستوى الذي يجعله مرجعاً علميا يغني الباحثين مستقبلا وحتى يسهم في توفير المعلومات لمتخذي القرارات حتى يتمكنوا من ايجاد الحلول للمشكلات ودفع عجلة التقدم، اذ ان وبفضل العلم والبحث العلمي تمكنت بعض الدول ان تحقق تقدماً كبيراً وان تنتقل من التخلف الى مصاف الدول المتقدمة (لال، 2000: 182).

ثالثا: أهداف البحث وفرضياته (Research aims & Thesis)

يهدف البحث الحالي التعرف على:

1 . معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، من خلال الفرضية الصفرية الآتية:

لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,05) بين الوسط الحسابي لدرجات طالبات الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) والوسط الفرضي لمقياس معوقات البحث العلمي.

2. دلالة الفروق في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص (علمي، انساني)، من خلال الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص (علمي، انساني).

3. دلالة الفروق في معوقات البحث العلمي حسب متغير الشهادة (ماجستير، دكتوراه)، من خلال الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) في معوقات البحث العلمي حسب متغير الشهادة (ماجستير، دكتوراه).

4. التعرف على ابرز معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا(ماجستير ودكتوراه).

رابعا: حدود البحث (Research limitation)

يتحدد البحث الحالي بطالبات الدراسات العليا بكليتي التربية للبنات والعلوم للبنات، الدراسة الصباحية فقط التابعة لجامعة بغداد في محافظة بغداد للعام الدراسي (2018-2019م) (٢٠١٩-2020م).

خامسا: تحديد المصطلحات (Definition of terms)

أولا: المعوقات

عرفها كل من:

1- (بدوي، 1982)

«كل النتائج او العمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي او توافقه كما تتضمن ضغطا وتوترا في المستوى البنائي» (بدوي،1982 :12)

2- (حسين، 1985)

«العوامل التي تؤدي الى الانحراف عن الانموذج المثالي للخطط وتحول دون تحقيق الاهداف التي نسعى اليها» (حسين، 1985: 161)

3- (عتيق، 2002)

«كل فعل او ممارسة تكرس سلوكيات محددة تؤدي الى اعاقة التخطيط او التطور والتنمية مسار التقدم الاجتماعي» (عتيق، 2002: 38)

ثانيا: البحث العلمي

عرفها كل من:

1-(المعقل، 1990)

« انه اسلوب الدراسة يمكن عن طريقة التوصل الى حل لمشكلة مع ينة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد التي يمكن التحقق منها والتي تتعلق بمشكلة معينة» (المعقل، 1990: 168).

2- (عبد الباري، 2004: 37)

«هو استقصاء دقيق يهدف الى كشف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً» (عبد الباري، 2004: 37).

3- (داوود واخرون، 1990: 18)

« انه التقصي او فحص دقيق لاكتشاف معلومات او علاقات جديدة تسهم في نمو المعرفة الحالية والتحقق منها» (داوود واخرون، 1990: 18).

ثالثا: معوقات البحث العلمي

عرفها كل من:

1- تعريف (المجيدل واخرون، 2010)

"وهي العقبات والصعوبات المادية والمعنوية التي تحول دون انجاز الباحثين واعضاء الهيئة التدريسية للابحاث العلمية او انخراطهم في مجال البحث العلمي" (المجيدل واخرون، 2010: 29)

2- تعريف (عرفة، 2018)

"كل ما من شأنه ان يعيق البحث العلمي في الوطن العربي ويقف دون تحقيق اهدافه المأمولة" (عرفة، 2018: 7)

التعريف النظري (Theoretical definition)

من خلال التعاريف اعلاه يمكن اشتقاق التعريف النظري التالي:

هي المشكلات التي يواجهها طلبة الدراسات العليا "الماجستير والدكتوراه" في فهم وكتابة منهجية الرسالة او الاطروحة.

التعريف الإجرائي (Procedural definition):

الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب من خلال اجابته على فقرات مقياس معوقات البحث العلمي الذي تم بناءه من قبل الباحثة لأغراض البحث الحالي.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

اولا: الاطار النظري

- مفهوم البحث العلمي

ان عبارة البحث العلمي مصطلح مترجم عن اللغة الإنجليزية (Scientific Researc) **فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية ، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعة في الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات (النعيمي، 1997: 12).**

وتعددت وتنوعت مفاهيم البحث العلمي تبعا لاهداف ومنهجية وادوات وموضوع البحث، ولكن للبحث العلمي اطار عام يمكن وضع تعريف داخله وهو عملية التقصي المنظمة باتباع مناهج واساليب علمية محددة للحقائق العلمية بهدف التأكد من صحتها او اضافة الجديد لها او تعديلها فالبحث العلمي يعتمد بدوره على الطريقة العلمية التي تستند الى الاساليب المنظمة واختيار الادوات الازمة للبحث وجمع البيانات وتسجيل المعلومات وتكوين الفرضيات ووصف الاحداث (عرفة، 2018: 7).

- عوائق البحث العلمي:

1- المعوقات الشخصية/ يقصد بها مجموعة العوامل الذاتية التي ترجع إلى الباحثين وهي: المعوقات المعرفية والنفسية والاجتماعية التي تحول دون قيام الباحث بدوره في إعداد البحوث العلمية في مجال تخصصه.

2- المعوقات المعرفية/

أ- ضعف الإعداد العلمي للباحث.

ب- نقص الخبرة لدى الباحثين، خاصة في طريقة التناول المنهجي.

ج- الخلفية العلمية للباحث ومدى تدريبه وتأهيله على إستنباط الفكر ة البحثية.

د- عدم المام الباحث بمجال تخصصه ومتابعته للجديد والمعاصر فيه وعدم وجود الرغبة للتجديد.

ه- غياب القدرة على الإبداع.

و_ قلة الاتصال العلمي من خلال المؤتمرات والندوات.

ز- الافتقار للغات واستخدام الحاسب الآلي.

3- المعوقات النفسية/

وهي تتمثل في الضغوط النفسية التي يعانيها باحث الدراسات العليا وهي:

أ- ضعف ثقة الباحث بنفسه.

ب- الضغوط النفسية التي يعانيها الباحث والناتجة عن اعباء الامكانيات العلمية والمادية وضيق الوقت.

ج- انخفاض مستوى طموح الباحثين واكتفائهم بالدرجة العلمية التي يتم تحصيلها للنجاح فقط.

د- غياب عوامل التشجيع والتحفيز اثناء اعداد الرسالة او الاطروحة.

هـ - مشاعر الإحباط التي يتعرض لها طلبة الدراسات العليا نتيجة عدم الاهتمام بالبحث ونتائجه وشعورهم بعدم جدوى البحوث العلمية إلا لأغراض النجاح واجتياز المرحلة.

و- ضعف الدافع للإنجاز لدى طلبة الدراسات العليا واللامبالاة مما يؤثر في دقة مخرجات البحث العلمي او الرسالة.

ز- الإبتعاد عن الخيارات الصعبة وعدم الاستعداد لتحمل تبعات المغامرة فهم يتحركون ضمن أطر محددة وسهلة المنال للوصول إلى نتائج سريعة غير مرهقة بدنيا أو فكريا أو حتى ماديا (النعيمي، 2009: 17-18).

عوامل مؤثرة على صلاحية البحث العلمي:

أن البحث العلمي سلوك إنساني يتأثر بالعوامل الشخصية والبيئية المنتجة له كما يؤثر بنتائجه على البيئة ومن أهم هذه العوامل:

1/ **اهلية بيئة البحث بما في ذلك الإمكانيات المتاحة للباحث وسهولة الوصول والتعامل مع عينات البحوث اضافة لتعاون الجهات الادارية للمؤسسات المتنوعة مع الباحثين في سبيل تسهيل مهمة الباحثين والذي سيشكل عاملا ايجابياً أو سلبياً في صلاحية مراحل اعداد البحوث ونتائجها بوجه عام.**

2/ **مقدرة الباحث للقيام بالبحث العلمي وتشمل معرفته لخطوات المنهج العلمي النظرية والتطبيقية وطرائق وادوات جمع البيانات واخلاقياته العلمية نحو البحث والمحافظة على دقة النتائج ومصداقيتها** (Karimian et al, 2012: 1144-1145).

- ابرز التوجهات والمعتقدات التي ساهمت في اعاقة البحث العلمي:

1/ اعتماد سياسة السهولة

لقد اعتمدت الاقطار العربية (بما فيها العراق) سياسة السهولة، فاعتمدت الى نقل التقنيات والمعارف العلمية الجاهزة بعيدا عن منظومة العلم والتقنيات العربية القديمة لتعفي نفسها من مشقة التكيف والتأقلم بحجة انها تسعى الى الحفاظ على تقليدية القيم وبالتالي فهي اصبحت غير قادرة على المساهمة بشكل ابداعي في عملية التطور ولم تأخذ بنظر الاعتبار بان اتقان العلم لا يتم شراؤه وانما انتاجه فقط فبالرغم من مرور عشرات السنوات لازلنا غير قادرين على انشاء المشاريع في مختلف المجالات دون الاستشارات العالمية (هلال،1992: 108).

2/ اولوية التمدن

ويرى انصار هذا التوجه الذي ظهر نهاية القرن لماضي في الكتابات الطليعية من خلال طرحها مسألة النهوض بالامم، ان الاهتمام بالعلم وابحاثه ليس الركن الوحيد في المجتمع الجديد والتطور وليس السبب في قيامه واستمراره وحفظه من الاندثار، وان ما اكتشفه المتأخرون من العلوم الطبيعية ليس هو الداعي الى اختلاف هيئة التمدن اجمالا من تمدن القدماء ولا يعد دليلا قاطعا على بقاء التمدن الحالي على وضعه الى اجل غير مسمى فالعلم، وان يكون من عماد التمدن، فهو ليس كل عماده ولا كل عوالمه (الشويري، 1989: 6).

3/ التخلف والتشابك

في هذا التوجه تبرز آراء العالم احمد زويل حيث يرى بأنه لا يوجد حل تكنولوجي للتخلف في مجال البحث العلمي؛ لأن التخلف وما يرافقه من فقر وبطالة هو واقع متشابك، ويشكّل البحث العلمي والتكنولوجي مخرجاً ضرورياً من هذا الواقع، اذ تحث أحمد زويل عن مكمن الداء في تخلف الركب العربي عن العالم في مجال البحث العلمي، وهو يروي بأنه بعد نيله، جائزة نوبل جال في العالم العربي وقابل الزعماء العرب ووجدهم متفقون معه على أن العالم العربي لديه مشكلة كبيرة في البحث العلمي، وكذلك عندما يحدثهم عن العلم في العالم العربي، وعن مدى التخلف الذي تعيشه المؤسسات العلمية والبحثية العربية، وبالاخص عند تنفيذ تأتي البيروقراطية القاتلة وغيرها من المشكلات والعلل وتهدم كل شيء، و يذكر العالم زويل بأنه يلاحظ بأن الناس في الشارع

والحكام يتفقون معه، الا ان الجانب التطبيقي للبحث العلمي تقف امامه الكثير من العقبات الادارية في العالم العربي اضافة الى ضعف وجود قاعدة علمية حقيقية والذي بدوره سيخرجنا من مسار الإنسانية وتاريخها (زويل، 2002: 1-3).

ثانيا: الدراسات السابقة

لم تعثر الباحثة على دراسات سابقة تناولت متغير معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، لذا سوف تستعرض الباحثات بعض الدراسات السابقة التي تناولت العينة الاقرب لعينة البحث الحالي:

1- دراسة (الفتلي، 2008)

المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات العراقية

استهدفت هذه الدراسة تحديد نوع المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي، واقتراح الحلول الناجعة لحلها، وتم بناء أداة (استبانة) بلغ عدد فقراتها (٢٦) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات معتمداً في بنائها على عدد من الادبيات وبعض الدراسات المتيسرة وقد عرض هذا البحث قسماً منها، اذ تم تطبيق هذه الاداة على عينة بلغ حجمها (٢٠٠) باحثآ وباحثة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القادسية، وأظهرت نتائج البحث ان العوامل المتصلة بالدعم المالي تعد من اكثر المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي كذلك لم يظهر البحث ايوجود فرق ذي دلالة احصائية يعزى لمتغيري الجنس واللقب العلمي (الفتلي، 2008: 229).

2- دراسة (الجراحشة، 2013)

معوقات البحث العلمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ال البيت

هدفت هذه الدراسة الى معرفة معوقات البحث العلمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ال البيت واثر كل من النوع الاجتماعي والكلية والرتبة الاكاديمية وسنوات الخبرة وطبيعة العمل وبلد التخرج على معوقات البحث العلمي. واشتملت عينة الدراسة من (113) عضو هيئة تدريس. واظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة احصائيا في مستوى معوقات البحث العلمي تعزى الى متغير النوع الاجتماعي والكلية والرتبة الاكاديمية وطبيعة العمل وبلد التخرج. كما اظهرت الدراسة وجود فروق دالة احصائيا في مستوى معوقات البحث العلمي تعزى الى متغير سنوات الخبرة ولصالح فئة سنوات الخبرة 6-10 سنوات (الجراحشة، 2013: 157).

3- دراسة (هاشم واخرون، 2016)

معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد انموذجا

استهدفت هذه الدراسة التعرف على معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد انموذجا، واشتملت عينة البحث الباحثين التدريسيين العاملين في بعض المراكزالبحثية التابعة لجامعة بغداد اذ بلغت عينة البحث (109) من التدريسيين والتدريسيات، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن الأتي:هناك معوقات علمية وادارية و ذاتية و اجتماعية، المعوق الاول العلمي و الثاني الذاتي و من ثم الاداري واخيرا الاجتماعي، ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية في معوقات البحث العلمي وفق متغرات الدراسة (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص) (هاشم واخرون، 2016: 2).

موازنة الدراسات السابقة

استهدفت دراسة (الفتلي، 2008) الى تحديد نوع المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي، بينما استهدفت دراسة (الحراحشة، 2013) الى معرفة معوقات البحث العلمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ال البيت واثر كل من النوع الاجتماعي والكلية والرتبة الاكاديمية وسنوات الخبرة وطبيعة العمل وبلد التخرج على معوقات البحث العلمي، واستهدفت دراسة (هاشم واخرون، 2016) التعرف على معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد انموذجا، اما الدراسة الحالية فقد استهدفت التعرف على معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا كليتي (التربية والعلوم للبنات) انموذجا. واشتملت دراسة (الفتلي، 2008) على عينة بلغ حجمها (٢٠٠) باحثآ وباحثة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القادسية، كما اشتملت دراسة (الحراحشة، 2013) من (113) عضو من هيئة تدريس، واشتملت دراسة (هاشم واخرون، 2016) من عددا من الباحثين التدريسيين العاملين في بعض المراكزالبحثية التابعة لجامعة بغداد اذ بلغت عينة البحث (109) من التدريسيين والتدريسيات، في حين اشتملت الدراسة الحالية على (200) طالبة من طالبات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه). واستنتجت دراسة (الفتلي، 2008) ان العوامل المتصلة بالدعم المالي تعد من اكثر المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي كذلك لم يظهر البحث ايوجود فرق ذي دلالة احصائية يعزى لمتغيري الجنس واللقب العلمي، كما اظهرت نتائج دراسة (الحراحشة،

2013) الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في مستوى معوقات البحث العلمي تعزى الى متغير النوع الاجتماعي والكلية والرتبة الاكاديمية وطبيعة العمل وبلد التخرج. ووجود فروق في مستوى معوقات البحث العلمي تعزى الى متغير سنوات الخبرة ولصالح فئة سنوات الخبرة 6-10 سنوات، واظهرت دراسة (هاشم واخرون، 2016) الى وجود معوقات علمية وادارية و ذاتية واجتماعية، المعوق الاول العلمي و الثاني الذاتي و من ثم الاداري و اخيرا الاجتماعي، ولا توجد فروق في معوقات البحث العلمي وفق متغرات الدراسة (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص)، في حين اظهرت الدراسة الحالية ان طالبات الدراسات العليا يعانون من معوقات في البحث العلمي ولصالح كل من التخصص الانساني وشهادة الماجستير، اما الدراسة الحالية فقد اظهرت النتائج ان افراد العينة يعانون من معوقات في البحث العلمي، وان هناك فروق ذات دلالة احصائية في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص ولصالح الانساني، وحسب متغير الشهادة لصالح الماجستير.

الفصل الثالث

1 - مجتمع البحث

نعني بمجتمع البحث جميع مفردات الظاهرة التي يقوم بدراستها الباحث، ويعرف بانه كل الافراد الذين يحملون بيانات الظاهرة قيد الدراسة، فهو مجموعة كاملة من الافراد او الاشياء او الدرجات التي يرغب الباحث في دراستها (محجوب، 2002: 252).

وتحدد مجتمع البحث الحالي بطالبات الدراسات العليا في كليتي التربية للبنات والعلوم للبنات، للعام الدراسي (2018-2019) و (2019 - 2020)، اللاتي بلغ عددهن (322)[1] طالبة.

2- عينة البحث

تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية المتناسبة من كليتي (العلوم للبنات والتربية للبنات) بجميع اقسامها وبلغ مجموع العينة (200) طالبة من الماجستير والدكتوراه

[1] تم الحصول على اعداد طالبات كلية التربية للبنات وكلية العلوم للبنات بموجب كتاب تسهيل المهمة الصادر من كلية التربية للبنات في 7/ 2019/10 ذو العدد (114) وكلية العلوم للبنات بتاريخ 2019/10/15 ذو العدد (3770 / 21).

وللعامين (2018-2019) و(2019-2020) فقد بلغت نسبتها (62,11%) من المجتمع الكلي.

3- أداة البحث

تعرف اداة البحث بانها الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف اختبار فرضيات البحث او الإجابة عن تساؤلاتها (القحطاني، 2004: 287). ومن اجل تحقيق أهداف البحث الحالي تطلب وجود مقياس لقياس معوقات البحث العلمي، ونظراً لعدم وجود مقياس عراقي وعربي (حسب علم الباحثات) يقيس معوقات المنهج العلمي لدى الطلبة بشكل خاص، مما دعى الباحثات اعداد أداة لقياس معوقات البحث العلمي وبالاعتماد على التعريف النظري الذي اشتقته الباحثات من الادبيات حيث قامت بإعداد فقرات تتناسب مع المرحلة العمرية قيد الدراسة (طالبات الدراسات العليا) والتي اشتملت على (20) فقرة لقياس معوقات البحث العلمي بصيغتها الاولية.

تصحيح المقياس

لتحقيق هذا الغرض اعتمدت الباحثة طريقة ليكرت (Likert) وذلك بوضع ثلاث بدائل تبدأ بـ(3) في القيمة العليا وتنتهي بـ(1) في القيمة الدنيا والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1)

تدرج الإجابة عن مقياس معوقات البحث لعلمي

الفقرات	دائماً	احياناً	ابداً
الإيجابية	1	2	3
السلبية	3	2	1

العينة الاستطلاعية:

لغرض وضوح الفقرات والتعليمات لمقياس معوقات البحث العلمي وحساب وقت الاجابة عنه تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية تتألف من (60) طالبة من طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات وبواقع (40) من كلية التربية للبنات و(20) من كلية العلوم للبنات، إذ يعد من الضروري التحقق من مدى فهم العينة للتعليمات ومعرفة وضوحها لديهم، وقد ظهر ان فقرات المقياس وتعليماته كانت واضحة للطالبات، أمّا الوقت المستغرق في الإجابة عن هذا المقياس وقد تراوح (6-10) دقيقة بمتوسط قدره (8،13) دقيقة.

التحليل الاحصائي لفقرات مقياس معوقات البحث العلمي

- صدق المقياس:

في الصدق نستفسر ما إذا كان المقياس يقيس ما نريد قياسه ولا شيء آخر ويمكن تحديد الصدق بوصفه الاتفاق بين المعدل الاحصائي للاختبار والخاصية التي يقيسها (Kaplan et.al.,1982,p.39).

أولاً: الصدق الظاهري (Face validity)

هو أحد مؤشرات صدق المحتوى وغالباً ما نقول بأنَّ للاختبار صدقاً ظاهرياً إذا ارتبطت الفقرات على نحو عقلاني بالغرض المدرك للاختبار (Kaplan et.al.,1982,p.118)، وفي حالة استخدام الصدق الظاهري، فإنَّ الوسيلة المناسبة هي قيام عدد من الخبراء والمختصين بتقدير مدى تمثيل فقرات المقياس للصفة المراد قياسها وأنَّ حكم او رأي المحكمين جدير بالاهتمام ولا سيما إذا كانوا من ذوي الدراية والفهم (Ebel,1972,p56)، وقد قامت الباحثات بعرض المقياس على مجموعة من المحكمين[1] في العلوم التربوية والنفسية والقياس والتقويم، للحكم على صلاحية الفقرات في قياس ما وضعت من اجل قياسه، فضلاً عن بدائل المقياس واي اقتراح يرونه مناسب لتطوير المقياس.

وقد ايدت آراء المحكمين صلاحية المقياس بجميع فقراته في قياس السمة المراد قياسها وبنسبة اتفاق 88% مع تعديل الفقرة (12) و(16) في مقياس معوقات البحث العلمي والجدول (2) يوضح ذلك.

[1] – اسماء المحكمين
– أ.د. الطاف ياسين/ علم النفس العام/ جامعة بغداد
– أ.د. أمل داوود/ إرشاد تربوي/ جامعة بغداد
– أ.د. زينب كاطع/ رياض اطفال/ جامعة بغداد
– أ.م.د. عزة عبد الرزاق/ علم النفس العام/ جامعة بغداد
– أ.م. د. ميادة اسعد/ علم النفس التربوي/ جامعة بغداد

جدول (2)

يوضح الفقرات التي تم تعديلها من قبل لجنة المحكمين لمقياس معوقات البحث العلمي

ت	الفقرة قبل التعديل	الفقرة بعد التعديل
12	ضعف قدرتي في اختيار المصادر الانسب لموضوع رسالتي.	قدرتي ضعيفة في اختيار المصادر الانسب لموضوع رسالتي.
15	قدرتي ضعيفة باختيار الانسب لادوات جمع البيانات.	قدرتي ضعيفة باختيار الانسب من ادوات جمع البيانات.
16	صعوبة صياغة اهداف مناسبة لبحثي العلمي.	اجد صعوبة في صياغة اهداف مناسبة لبحثي العلمي.
19	اجد صعوبة في التفريق بين مشكلة البحث واهمية البحث.	اجد صعوبة في التفريق بين مشكلة البحث واهميته.

ثانياً- مؤشرات صدق البناء

- المجموعتان المتطرفتان لمقياس معوقات البحث العلمي:

تمثل قدرة الفقرة على أنً تميز بين الأفراد الحاصلين على درجات مرتفعة ومن يحصلون على درجات منخفضة في السمة التي تقيسها الفقرات كلها من فقرات المقياس وذلك لتقليل أثر الصدفة (Nunnaly,1988,p.262). وإنً حجم العينة التي حللت درجاتها احصائياً في البحث الحالي عند حساب القوة التمييزية للفقرات (200) طالبة، رتبت إجاباتهم تنازلياً من أعلى درجة الى أدناها، وباستعمال أُسلوب المجموعتين المتطرفتين (Contrasted Group) اذ أُخذت نسبة (27%) من المجموعة العليا ومثلها من المجموعة الدنيا، وبهذا أصبح عدد الافراد في كل مجموعة (54) طالبة، وباستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا لدرجات كل فقرة من فقرات المقياس لتمثيل القيمة التائية المحسوبة والقيمة التمييزية للفقرة (Edward,1957,pp153-154) وقد عدت الفقرات التي حصلت على قيمة تائية محسوبة (1،96) فأكثر فقرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0،05) ودرجة حرية (198). وبمقارنة القيمة التائية المحسوبة لكل فقرة من فقرات مقياس معوقات البحث العلمي مع القيمة الجدولية (1،96) تبين أنً جميع الفقرات مميزة وبذلك بقي المقياس محتفظا بـ(20) فقرة، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

معاملات تمييز فقرات مقياس معوقات البحث العلمي بأسلوب المجموعتين المتطرفتين بإستعمال الإختبار التائي (t-test) لعينتين مستقلتين

رقم الفقرة	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة (0,05)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
فقرة 1	2,0909	0,64991	1,3636	0,59837	6,688	دالة
فقرة2	2,4545	0,66058	1,6818	0,70513	6,497	دالة
فقرة 3	2,4091	0,72276	1,5455	0,66058	7,166	دالة
فقرة 4	2,5000	0,66216	1,5909	0,78402	7,197	دالة
فقرة 5	2,6515	0,59465	2,0000	0,80384	5,294	دالة
فقرة 6	2,0303	0,80326	1,7121	0,65080	2,500	دالة
فقرة 7	2,3788	0,73934	1,5303	0,68432	6,842	دالة
فقرة 8	2,2273	0,67472	1,1970	0,43746	10,409	دالة
فقرة 9	2,2879	0,73934	1,6667	0,59052	5,334	دالة
فقرة 10	1,7273	0,79509	1,2273	0,54900	4,204	دالة
فقرة 11	2,1515	0,70694	1,4242	0,49801	6,833	دالة
فقرة 12	1,9394	0,83902	1,1818	0,46107	6,429	دالة
فقرة 13	2,2273	0,73997	1,1667	0,48305	9,751	دالة
فقرة 14	2,6364	0,59837	1,3030	0,55386	13,285	دالة
فقرة 15	1,9091	,73855	1,2576	,50568	5,913	دالة
فقرة 16	2,5909	,55407	2,1515	,63833	4,223	دالة
فقرة 17	1,6818	,72662	1,2273	,57634	3,982	دالة
فقرة 18	2,7727	,48976	1,7576	,72453	9,430	دالة
فقرة 19	2,3788	,62672	1,4394	,55826	9,0993	دالة
فقرة 20	2,6364	,51549	1,7576	,65775	8,543	دالة
القيمة التائية الجدولية بدرجة حرية (106) ومستوى دلالة (0,05) = 1,96						

- مؤشرات صدق البناء (Indicators of Constvuct Validity)

أ - علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس

وتعرف علاقة الدرجة الكلية بانه معامل الارتباط بين الاداء على كل فقرة والاداء على الاختبار كله ومن مميزات هذا الاسلوب انه يقدم مقياسا متجانسا في فقراته ، ويعرف بانه معامل ارتباط بين الاداء على كل فقرة والاداء على الاختبار بأكمله (Nannally, 1980 : 262)، **ولذلك قامت الباحثات بحساب معامل ارتباط بيرسون**

(Person Correlation) على عينة التحليل البالغة (200) طالبة، بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للإختبار، فأتضح ان جميع الفقرات ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4)

معاملات ارتباط كل موقف بالدرجة الكلية لمقياس معوقات البحث العلمي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
فقرة 1	0,399**	دالة
فقرة 2	0,441**	دالة
فقرة 3	0,140**	دالة
فقرة 4	0,454**	دالة
فقرة 5	0,415**	دالة
فقرة 6	0,348**	دالة
فقرة 7	0,222**	دالة
فقرة 8	0,453**	دالة
فقرة 9	0,565**	دالة
فقرة 10	0,354**	دالة
فقرة 11	0,312**	دلة
فقرة 12	0,410**	دالة
فقرة 13	0,387**	دالة
فقرة 14	0,595**	دلة
فقرة 15	0,620**	دالة
فقرة 16	0,478**	دالة
فقرة 17	0,426**	دالة
فقرة 18	0,546**	دالة
فقرة 19	0,605**	دالة
فقرة 20	0,585**	دالة
القيمة التائية الجدولية بدرجة حرية (198) ومستوى دلالة (0,05) = 0,07		

الثبات (Reliability)

- معامل الأتساق الداخلي

تم حساب معامل الإتساق الداخلي للمقياسين بإستخدام معادلة الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) حيث بلغ معامل الثبات لمقياس معوقات البحث العلمي (0,73).

وصف مقياس معوقات البحث العلمي بصيغته النهائية

تألف مقياس معوقات البحث العلمي من (20) فقرة وتم وضع بدائل ثلاثة للإجابة عن كل فقرة (دائما، احيانا ،ابدا) وحددت لها الاوزان (1,2,3) للفقرات السلبية و(3,2,1) للفقرات الإيجابية، وبذلك تراوحت الدرجات الكلية للمقياس ما بين (20) درجة وهي الدرجة الادنى للمقياس و(60) درجة وهي الدرجة الأعلى للمقياس، ومتوسط فرضي بلغ (40) درجة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

فيما يلي عرضاً للنتائج التي توصل اليها البحث الحالي، ومناقشتها في ضوء الإطار النظري، والدراسات السابقة. ومن ثم الخروج ببعض التوصيات، والمقترحات التي تم التوصل إليها في ضوء تلك النتائج.

الهدف الاول: التعرف على معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، من خلال الفرضية الصفرية الآتية:

لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,05) بين الوسط الحسابي لدرجات طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) المتوسط والوسط الفرضي لمقياس معوقات البحث العلمي.

لأختبار هذه الفرضية أستعمل الأختبار التائي لعينة واحدة وتشير نتائج هذا الأختبار بأن الوسط الحسابي لدرجات افراد العينة البالغ عددهم (200) طالبة بلغ (64،4500)، وبأنحراف معياري مقداره (17،45310) ووسط فرضي بلغ (66) وعند مقارنة الوسط الفرضي للمقياس مع الوسط الحسابي لدرجات عينة البحث ظهر أن الوسط الحسابي لعينة البحث اصغر من الوسط الفرضي وعند أختبار دلالة الفرق وجد أنه دال أحصائياً عند مستوى (٠،٠٥) أذ كانت القيمة التائية المحسوبة (-1،256) أكبر

من القيمة التائية الجدولية (1،96) عند درجة حرية (199) والجدول (5) يوضح نتائج هذا الأختبار.

جدول (5)

الاختبار التائي لعينة واحدة لمعرفة الفرق بين المتوسط الحسابي لدرجات عينة البحث والوسط الفرضي لمقياس معوقات البحث العلمي

عدد افراد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة الدلالة		مستوى الدلالة	النتيجة
					المحسوبة	الجدولية		
200	64،4500	17،45310	66	199	-1،256-	1،96	0.05	دالة

وبناءاً على ذلك تقبل الفرضية الصفرية.

الهدف الثاني: دلالة الفروق في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص (علمي، انساني)، من خلال الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص (علمي، انساني).

للتحقق من هذه الفرضية استعمل الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق في معوقات البحث العلمي تبعا لمتغير التخصص (علمي وانساني) وقد تم استخراج متوسط عينة التخصص العلمي إذ بلغ (63،8800) وبإنحراف معياري قدره (19،32878) بينما بلغ متوسط عينة التخصص الانساني (65،0200) وبانحراف معياري قدره (15،42854)، وبإستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين اتضح إنه لا يوجد فرق في معوقات البحث العلمي حسب متغير التخصص عند مستوى دلالة (٠،٠٥) لأن القيمة التائية المحسوبة (8،461) اكبر من القيمة التائية الجدولية (1،96) بدرجة حرية (198). وجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6)

نتائج الاختبار التائي تبعاً لمتغير التخصص (علمي, انساني)

التخصص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة	النتيجة
علمي	63،8800	19،32878	0،461	1.96	0,05	دالة
انساني	65،0200	15،42854				

وبناءا على ذلك تقبل افرضية الصفرية.

الهدف الثالث: دلالة الفروق في معوقات البحث العلمي حسب متغير الشهادة (ماجستير، دكتوراه)، من خلال الفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) في معوقات البحث العلمي حسب متغير المرحلة (ماجستير، دكتوراه).

للتحقق من هذه الفرضية استعمل الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق في معوقات البحث العلمي تبعاً لمتغير الشهادة (الماجستير والدكتوراه) وقد تم استخراج متوسط عينة الماجستير إذ بلغ (76،5600) وبإنحراف معياري قدره (9،88450) بينما بلغ متوسط عينة الدكتوراه (52،3400) وبانحراف معياري قدره (14،77592)، وبإستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين اتضح إنه وجود فرق في معوقات البحث العلمي حسب متغير الشهادة ولصالح الماجستير عند مستوى دلالة (٠،٠٥) لأن القيمة التائية المحسوبة (13،624) اكبرمن القيمة التائية الجدولية (1،96) بدرجة حرية (198). وجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7)

نتائج الاختبار التائي تبعاً لمتغير الشهادة (ماجستير، دكتوراه)

الشهادة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة	النتيجة
ماجستير	76،5600	9،88450	13،624	1.96	0,05	دال
دكتوراه	52،3400	14،77592				

وبناءاً على ذلك ترفض الفرضية الصفرية.

الهدف الرابع: التعرف على ابرز معوقات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا(ماجستير ودكتوراه).

لتحقيق هذا الهدف قد تم ترتيب معوقات البحث العلمي تنازليا وحسب الوزن المئوي لكل منهم للتعرف على ابرز عشر معوقات وكما هو موضح في الجدول (8):

جدول (8)

الاوساط المرجحة والاوزان المئوية لأبرز عشر معوقات البحث العلمي

ت	تسلسل الفقرة بالمقياس	الفقرات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي
1	8	قدرتي ضعيفة في انتقاء ما يمكنني كتابته في بحثي.	2,48	0,64	82,67
2	6	أفتقر لمعرفة كيفية اختيار عينة البحث العلمي.	2,39	0,67	79.67
3	12	قدرتي ضعيفة في اختيار المصادر الانسب لموضوع رسالتي.	2,34	0,63	78
4	4	ابحث عن اصالة المتغيرات بحثي العلمي.	2.33	0.69	77,67
5	16	اجد صعوبة في صياغة اهداف مناسبة لبحثي العلمي.	2,29	0.75	76,33
6	7	أجهل انواع المناهج والانسب لأهداف بحثي.	2.18	0.75	72.67
7	10	أجد صعوبة في منهجية البحث العلمي.	1,99	0,81	66,33
8	3	اسعى لترك بصمتي العلمية في رسالتي.	1.93	0.68	64.33
9	20	ارغب ان تكون مادة مناهج البحث العلمي تطبيق عملي اكثر مما هي مادة نظرية.	1.59	0.72	53
10	1	اشعر ان مادة مناهج البحث مادة ثانوية.	1.57	0.69	52.33

تفسير النتائج:

1- اظهرت النتائج في الجدول (5) ان الوسط الحسابي للعينة ككل اصغر من الوسط الفرضي للعينة، وهذا يشير الى ان طالبات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) يعانون من معوقات في البحث العلمي بدرجة متوسطة، وترجح الباحثة هذه النتيجة الى ضعف مستوى و دافعية التعلم طلبة العلمي فضلا عن عدم ايلاء مادة مناهج البحث الاهتمام الكافي بما يهيأ طالبات الدراسات العليا للمجال البحثي.البحثي التطبيقي من خلال الاهتمام بمادة المناهج وهذا ما يبرر اختيار مشكلة البحث العلمي التي تم اختيار البحث على اساسها.

2- في الجدول (6) اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمتغير التخصص (علمي وانساني) ولصالح التخصص الانساني، وتفسر الباحثة هذه النتيجة ان لاختلاف المناهج العلمية عن المناهج البحثية الانسانية ولكثرة المتطلبات المتشعبة فضلا عن جوانب التطبيق الميداني على العينات البشرية وباعدادها الكبيرة وما تتطلبه من حرص ومتابعة على عكس المناهج العلمية التي تقتصر اكثرعيناتها على المعامل ذات الاختصاص.. وهذا ما يجعل الاختصاصات الانسانية تعاني بشكل اكبر من الاختصاصات العلمية في المجال البحثي من الجانبين النظري والتطبيقي.

3- في الجدول (7) تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات طالبات الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) ولصالح طالبات الماجستير، وتفسرهذه النتيجة إلى ان طالبة الماجستير في هذه المرحلة تكون امام اول خطواتها التطبيقية للمنهج

العلمي النظري مما يجعلها اقل خبرة ودراية في فهم وتوظيف الجوانب النظرية كتطبيق بحثي دقيق على عكس طالبة الدكتوراه التي اكتسبت خبرة كافية اثناء اجتيازها لمرحلة الماجستير وبالتالي اصبحت اقل معاناة في مجال فهم الخطوات البحثية المحددة ضمن حدود البحث العلمي.

4- اظهرت النتائج في الجدول (8) ابرز خمس معوقات للبحث العلمي تواجهها طالبات الدراسات العليا للتخصصين (العلمي والانساني)، اذ اظهرت النتائج ان اول المعوقات التي تعاني منها الطالبات هي (قدرتي ضعيفة في انتقاء ما يمكنني كتابته في بحثي) وتفسر الباحثة هذه النتيجة في ان الطالبات يعانين من قلة الخبرة في التعامل مع المصادر والاستفادة منها وتوظيفها بما يخدم مشاكلهم البحثية وصعوبة تمييز ماهو مهم وماهو غير مفيد من المادة العلمية والذي يؤدي بالنتيجة الى ضعف المضامين البحثية الناتجة.

واظهرت النتائج ان ثاني المعوقات الابرز التي تعانين منها الطالبات هي (أفتقر لمعرفة كيفية اختيار عينة البحث العلمي) وتفسر الباحثة هذه النتيجة في ان الافتقار لخبرة الانتقاء الصحيح للعينات المناسبة للبحوث حجما ونوعية تمثل عائقا كبيرا امام الباحثين في كافة الاختصاصات كونها تعتبر محورا اساسيا ومهما لتحقيق اهداف البحث وفرضياته وبالتالي فان الفشل في اختيار العينات المناسبة للمشكلة محور اي بحث من شأنها تفشل من تسليط الضوء على المشكلات العديدة ذات المساس المباشر بالحياة الاجتماعية والانسانية المختلفة.

واظهرت النتائج ان ثالث ابرز المعوقات التي تقف امام طالبات الدراسات العليا هي (قدرتي ضعيفة في اختيار المصادر الانسب لموضوع رسالتي) وتفسر الباحثة هذه النتيجة في ان للمصادر في اي بحث اهمية كبيرة فهي المنهل الاول لأي باحث في اي اختصاص وان اختيارها الصحيح يعتمد على خبرة ودراية وفهم كافي لاي باحث لموضوع بحثه بالدرجة الاولى ووجود مشرف مميز يدعمه ويرشده لما قد يحتاجه من مصادر الا ان قلة الخبرة العلمية والدراية الكافية لموضوع اي بحث من قبل الباحث يجعله امام دوامة الاختيار الصحيح لما تحتاجه مشكلته البحثية من مصادر.

ويمثل رابع ابرز خمس معوقات في مجال البحث العلمي في (ابحث عن اصالة المتغيرات بحثي العلمي) وتفسر الباحثة هذه النتيجة في ان للاصالة والحداثة في اختيار المتغيرات المشكلات البحثية دورها الكبير في مواكبة التقدم الحضاري والانساني السريع وما تتخلله من مشكلات انسانية متعددة وذات تأثير كبير على كافة الجوانب الاجتماعية

المحيطة وان تكرار دراسة المتغيرا او المشكلات التي تم استهلكت في الدراسة مرارا وتكرارا لن ينتج الا زيادة في الافتقار العبحثي في مجال البحث العلمي.

واظهرت النتائج ان العقبة الخامسة الابرز بين المعوقات التي تواجهها طالبات الدراسات العليا هي (اجد صعوبة في صياغة اهداف مناسبة لبحثي العلمي) وتفسر الباحثة هذه النتيجة في ان لاهداف البحث العلمي اهمية كبيرة لأي بحث علمي فلا يوجد بحث علمي دون وجود اهداف ترسم غاياته المراد تحقيقها وان البحوث التي تفتقر لاهداف واضحة ومفهومة هي بالتالي بحوث غير سليمة علميا ولا ترتقي للمستوى الذي من شأنه يغني المكتبات العلمية.

التوصيات:

1/ الوقوف على المعوقات التي تواجه طالبات الدراسات العليا في مجال البحث العلمي من قبل الهيئات العلمية والتربوية المسؤولة في التخصصات كافة ومحاولة وضع المعالجات المناسبة وبالتالي الارتقاء بمستوى المخرجات البحثية.

2/ الاهتمام باقامة ورش عمل وندوات تثقيفية من شأنها تطوير الخبرات البحثية لطالبات الدراسات العليا من خلال التطرق للمفاهيم الاساسية لمناهج البحث العلمي وطرائق التعامل معها بالدقة والمهنية اللازمة.

3/ زيادة الاهتمام بمادة مناهج البحث العلمي في السنة التحضيرية لطالبات الدراسات العليا بجانبيها النظري والتطبيقي.والمستوى العلمي

4/ تغيير ضوابط وشروط القبول للدراسات العليا بما يتلائم مع المستوى العلمي لهذه المرحلة المهمة من التعليم.

المقترحات:

1/ اجراء دراسة مشابهة تطبق على جامعات عراقية اخرى.

2/ اعداد بحوث اخرى تتناول معوقات البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا تبعا لمتغيرات ديموغرافية اخرى مثل (النوع، الدعم الاجتماعي، المستوى الاقتصادي).

المصادر

1- الجراحشة، محمد عبود، (2013). معوقات البحث العلمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ال البيت، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث.

2- داود، عزيز حنا، وانور حسين عبد الرحمن، (1990). مناهج البحث التربوي، منشورات جامعة بغداد.

3- زويل، أحمد، (2002). النظام العربي سبب التخلف العلمي، موقع نداء الإيمان على شبكة المعلومات الدولية.

4- السويدي، وضحي، (1994). الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، العدد 110، السنة 23، قطر.

5- الشويري، (1989). التمدن والمعارف، المكتبة الجامعية، بيروت.

6- عبد الباري، فرج الله، (٢٠٠٤). منهاج البحث وادابرالحوار و المناظرة، ط ١، دار الافاق العربية، القاهرة.

7- عرفة عبد الباقي محمد، (2018). معوقات البحث العلمي في الوطن العربي- دراسة تحليلية، مجلة المعهد الدولي للدراسة والبحث، العدد (5)، المجلد (4).

8- الفتلي، حسين هاشم، (2008). المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات العراقية، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، العددان (-4)، المجلد (7).

9- القحطاني، (2004). منهج البحث في العلوم السلوكية، المطابع الوطنية الحديثة، الرياض.

10- لال، زكريا يحيى، (٢٠٠٠). دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر هيئة التدريس، المجلة التربوية، العدد (55)، المجلد (14).

11- المجيدل، عبد الله وشماس، سالم، (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد (1 + 2).

12- محجوب، وجيه، (2002). البحث العلمي ومناهجه، جامعة بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد.

13- المعقل، عبد الرحمن ابراهيم، (1990). البحث العلمي الزراعي في مجلس التعاون الخليجي- الواقع والتطبيقات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (61).

14- النعيمي، طه، (1997). البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلّة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة، المجلد الأول، العدد (صفر).

15- النعيمي، محمد عبد العال، (2009). طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة.

16- هاشم، بيداء وبمحمد، براء، (2016). معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد انموذجا، مركز البحوث النفسية.

17- هلال، علي الدين، (1992). الابعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنلوجيا في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40، العدد (237).

18- Ebel, R.L. (1972). **Essentials of Educational Measurement**, New jersey, Englewood Cliffs: Prentice-Hall.

19- Karimian, Z.; Sabbaghihan, Z.; Salehi, A. & Sedghpour (2012) **Obstacles to undertaking research and their effect on research output, Vol**. 94, No. 99, EMHJ Journal.

20- Nunnally, J. C, (1988). **Psychometric Theory, New York, McGraw-Hill. talent**. (1st Ed.), Oxford. Pergmon Press Ltd.

21- Nunnally, J. C., (1980). **Introduction to Psychological measurement**, New York, McGraw-Hill.

الملاحق

مقياس معوقات البحث العلمي بصيغته النهائية

عزيزتي الطالبة....

نضع بين يديك مقياساً يحتوي على عدد من الفقرات, نرجوا تفضلك بقراءة كل فقرة من فقرات المقياس المرفقة بعناية ودقة والاجابة عنها بصورة موضوعية, وعدم ترك أي فقرة دون اجابة.

وللإجابة عن تلك الفقرات يرجى وضع اشارة (√) تحت احدى البدائل الثلاثة (دائما، احيانا، ابدا) على ان تكون اجابتك صادقة وموضوعية وبدون الحاجة لذكر اسمك مع جزيل الامتنان لمساهمتك في دعم البحث العلمي.

مثال لطريقة الإجابة:

ت	الفقرات	دائماً	غالباً	احياناً
1.	اشعر بالخوف من كتابة الرسالة او الاطروحة.			√

ملاحظة: قبل أن تبدأ بالإجابة يرجى تدوين المعلومات الآتية:

المرحلة: ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

التخصص: ☐ علمي ☐ إنساني

مع جزيل الشكر ووافر الامتنان

الباحثات

أ.د. انتصار كمال قاسم أ.م.د. شيماء حارث محمد م.م. نوئل صادق خليل

المقياس:

ت	الفقرات	دائما	احيانا	ابدا
1-	اشعر ان مادة مناهج البحث مادة ثانوية			
2-	متمكنة من معرفة متغيرات البحث العلمي.			
3-	اسعى لترك بصمتي العلمية في رسالتي.			
4-	ابحث عن اصالة المتغيرات بحثي العلمي.			
5-	التمس من استاذ/ة مناهج البحث التشجيع وتحمل الضغوط التي تواجهني.			
6-	أفتقر لمعرفة كيفية اختيار عينة البحث العلمي.			
7-	أجهل انواع المناهج والانسب لأهداف بحثي.			
8-	قدرتي ضعيفة في انتقاء ما يمكنني كتابته في بحثي.			
9-	افتقر للامكانيات المادية لأنجاز البحث العلمي.			
10-	أجد صعوبة في منهجية البحث العلمي.			
11-	أجهل التمييز بين خطة البحث ومنهجية البحث العلمي.			
12-	قدرتي ضعيفة في اختيار المصادر الانسب لموضوع رسالتي.			
13-	قدرتي ضعيفة في كيفية كتابة المصدر بالشكل العلمي الصحيح.			
14-	قدرتي ضعيفة في كيفية الاستفادة من المصدر العلمي.			
15-	قدرتي ضعيفة في اختيار الانسب من أدوات جمع البيانات.			
16-	اجد صعوبة في صياغة اهداف مناسبة لبحثي العلمي.			
17-	افتقر الى توظيف الدراسات السابقة في فصول بحثي العلمي.			
18-	اشعر بالخوف من كتابة الرسالة او الاطروحة.			
19-	اجد صعوبة في التفريق بين مشكلة البحث واهميته.			
20-	ارغب ان تكون مادة مناهج البحث العلمي تطبيق عملي اكثر مما هي مادة نظرية.			

أثر إدارة الاتصالات الإدارية في إدارة الأزمات: إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً (دراسة ميدانية في المؤسسات الصحفية الأردنية)

Impact of Administrative Communication Management on Crises Management: Knowledge Management as a Mediating Variable (A Field Study in Jordanian Press Institutions)

مجد مروان عبدالرحيم العمد

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر إدارة الاتصالات الإدارية في المؤسسات الصحفية الأردنية في إدارة الأزمات من خلال إدارة المعرفة كمتغير وسيط. وتكون مجتمع الدراسة من العاملين من فئة الإداريين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية في المؤسسات الصحفية الأردنية المُصَدِّرة للصحف اليومية وعددها (7)، حيث بلغ عددهم (637) موظفاً، وقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية متناسبة. وتبين أن العينة الممثلة للمجتمع هي (240) موظف. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تطوير استبانة مكونة من (75) فقرة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم استرداد (209) استبانة صالحة للتحليل، وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) مجتمعة وكل على حدة في المؤسسات الصحفية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية، بالإضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في

إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية.

وأوصت الدراسة عدة توصيات أبرزها أن تحرص الإدارة العليا على تقديم الحوافز (المادية أوالمعنوية) للموظفين الذين ساهموا في التطبيق الفعال لخطة الاتصالات الموضوعة، والتأكيد على توفير وسائل اتصالات متنوعة وحديثة بشكل مستمر لتبادل المعلومات بسرعة بين مختلف المستويات الادارية على أن لا تتجاوز تكلفة ذلك النتائج المتوقعة منها، وتوفير التدريب اللازم للموظفين على تطبيق خطة الاتصالات، والعمل على وضع سيناريوهات جاهزة للاستعداد لحدوث أي أزمة تواجهها المؤسسة الصحفية، بالإضافة إلى ضورة أن تستفيد الإدارة العليا من تجاربها السابقة لتوليد المعرفة التي تفيد الموظفين خاصة عند التعامل مع الأزمات.

الكلمات المفتاحية: إدارة الاتصالات الإدارية، إدارة الأزمات، إدارة المعرفة، المؤسسات الصحفية الأردنية.

Abstract

The present study aimed to identify the impact of administrative communication management on crises management in the Jordanian press institutions, with knowledge management as a mediating variable. The study's population consisted of the top, middle and executive management levels in the Jordanian press institutions that issue daily newspapers, with a total of (637) employees, and the sample was selected by using the random stratified proportionate sampling method and consisted of (240) employees. And to achieve the objectives of the study and to test its hypotheses, a questionnaire was developed consisting of (75) paragraphs for collecting data from the study's sample. (209) questionnaire forms were retrieved and considered valid for statistical analysis, and thus have been analyzed using (SPSS).

The study reached several results, some of which are the presence of impact of administrative communication management in terms of its dimensions on both crises management in terms of its dimensions combined and individually and on knowledge management in terms of it dimensions combined in Jordanian press institutions, the presence of impact of knowledge management in terms of its dimensions on crises management in terms of its dimensions combined in Jordanian press institutions, the presence of impact of administrative communication management in terms of its dimensions on crises management in terms of its dimension combined in light of the existence of knowledge management as a mediating variable in Jordanian press institutions.

The study suggested several recommendations for top management of the Jordanian Press Institutions; some of which are: providing moral or financial incentives to the employees who participate in implementing the communication plan effectively, emphasizing to continuously provide various and modern means of communication for the purpose of exchanging information quickly between managers of various management levels provided that the cost does not exceed the expected results, providing employees with adequate training about the way of implementing the communication plan, and setting contingency plans for handling any crisis that might be faced, and to benefit from the previous experiences to generate knowledge that will benefit the employees especially when dealing with crises.

Keywords: Administrative communication management, Crises management, Knowledge management, Jordanian Press Institutions

1-1 المقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحاضر ثورة هائلة في مجال الاتصال وهي جزء من الثورة التكنولوجية المعاصرة وإحدى ثمارها، إذ أحدثت تكنولوجيا الاتصال العديد من التغييرات في نشاط المجتمعات وأدت إلى مزيد من التداخل الحضاري المتمثل في السهولة التي يتم بها اتصال البشر مع بعضهم البعض وتبادل المعلومات والأفكار والسلع والخدمات.

ومع كبر حجم منظمات الأعمال وتداخل العلاقات داخلها وخارجها تعاظمت الحاجة إلى إدارة فعالة لعملية الاتصال تعزز من القدرة على معالجة الأزمات التي تواجهها منظمات الأعمال وإدارتها بكفاءة سواء قبل حدوث الأزمة أو خلالها أو بعد الانتهاء من علاجها. فالاتصال نشاط أساسي يعتبر من أبرز المهارات التي يجب أن يطورها الإداريون والموظفون وبشكل خاص عند مواجهة الأزمات لتعزيز القدرة على معالجتها.

إن الاتصالات الإدارية ذات أهمية كبيرة لدورها في كل مرحلة تمر بها الأزمة، بمعنى أنها تسبق حدوث الأزمة لتبث إشارات إنذار بقرب حدوثها، ثم مرحلة الأزمة لنقل المعلومات بسرعة، وأخيراً مرحلة ما بعد الأزمة. تحتم هذه الأزمات على المنظمات عموماً الاستجابة لها برؤية واضحة تمكنها من معالجتها والاستفادة منها مستقبلا، ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل لمواردها المتنوعة ومنها المورد المعرفي المتمثل في الموجودات المعرفية غير الملموسة كمورد استراتيجي ينبغي إيلاؤه الأهمية التي يستحقها بالقدر الذي لا يقل عن اهتمامها بالموجودات الملموسة. فالتعامل مع الأزمات يتطلب التفكير السريع في عدة بدائل للاختيارات، على أن يكون الابتكار والمرونة دعامتين أساسيتين في معاملة الأزمة أو اتخاذ القرار الملائم بشأنها.

وتساهم إدارة المعرفة في وصول المنظمات إلى حل للأزمات التي تواجهها في ظل تعقد بيئة العمل وتداخل مفرداتها واشتداد المنافسة في أوساطها. وقد كثرت الأزمات التي تواجه منظمات الأعمال في مختلف القطاعات بغض النظر عن نوع الأزمة سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم مالية، وتعتبر المؤسسات الصحفية الأردنية من المؤسسات التي واجهت أزمات في مراحل مختلفة من عملها سواء أكانت أزمات داخلية أم أخرى خارجية. ولأهمية قطاع الصحافة وللدور الذي تلعبه المؤسسات الصحفية الأردنية في التنمية والتوعية المجتمعية، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر إدارة الاتصالات الإدارية في

إدارة الأزمات في ظل وجود إدارة المعرفة كمتغير وسيط بالتطبيق على المؤسسات الصحفية الأردنية.

1-2 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خصوصية مجتمع الدراسة (المؤسسات الصحفية الأردنية التي تصدر الصحف اليومية) والتي تعتبر من أهم ركائز واستقرار الدولة حيث تزامنت نشأة الصحافة الأردنية مع تأسيس المملكة وتطورت بتطورها، وكان لها دورها الوطني والتاريخي في الدفاع عن قضايا الوطن وقيم المجتمع وتكريس ثقافة الحوار والتعدد ومراقبة السياسات بالإضافة إلى دورها الوطني التنويري في صياغة الرأي العام وحماية المجتمع من الأخطار والأفكار الدخيلة والمعتقدات المنحرفة. ومع تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وُضِعَت هذه المؤسسات أمام تحدٍّ كبير جعلها تحت ضغط كبير لمواكبة كل جديد حتى تتمكن من البقاء والاستمرار وللحيلولة دون تمكن غير المهنيين من السيطرة على الساحة الإعلامية والتأثير باتجاهات سلبية تؤثر على الفرد والمجتمع والدولة من خلال ضخ الأخبار والمعلومات الموثوقة والصحيحة. لذلك يجب على هذه المؤسسات إعداد الخطط والبرامج الفاعلة من أجل الوصول إلى تنميتها وتقدمها، مما يستوجب منها تطوير أدائها وتنويع وسائل الحصول على المعلومة. كما تتعرض هذه المؤسسات إلى تحديات صعبة مصدرها الظروف الاقتصادية في الأردن وإحجام بعض المعلنين عن الإعلان في الصحف نتيجة ظهور بدائل للترويج عن أنفسهم كنشاطات المسؤولية المجتمعية والتوجه لوسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية البديلة. لذا لا بد من التوجه إلى الموارد البشرية في هذه المؤسسات وإدارتها بشكل يضمن إيصال المعلومات والمعارف في الوقت الصحيح وبالطريقة المناسبة من خلال إدارة فعالة للاتصالات داخل المؤسسات بهدف إدارة الأزمات التي تتعرض لها والمتمثلة بظهور منافسين جدد نتيجة للتطورات التكنولوجية المصاحبة لهذا القطاع، إذ لا بد لها أن تتميز في منتوجها الصحفي حتى تستطيع المواصلة والتقدم والاستمرار.

وتبرز أهمية الدراسة من موضوعها ألا وهو إدارة الأزمات، وربطه بإدارة الاتصالات الإدارية من خلال إدارة المعرفة، فمن خلال البحث والتقصي وجدت الباحثة ندرة الدراسات والأبحاث في بيئة المؤسسات الصحفية الأردنية التي تتناول هذه المتغيرات وطريقة ربطها ببعضها، حيث سيتم التركيز على واحد من أبرز المتغيرات التي تؤثر بصورة

كبيرة على إدارة الأزمات ألا وهو متغير إدارة الاتصالات الإدارية. وتناول الدراسة لمتغير إدارة المعرفة الذي يلعب دوراً مؤثراً في إدارة الأزمات، مما استوجب إبراز دوره كمتغير وسيط قد يلعب دوراً في التأثير على العلاقة بين إدارة الاتصالات الإدارية و إدارة الأزمات، للخروج بمجموعة من التوصيات التي ستساهم في معالجة الأزمات التي تواجهها المؤسسات الصحفية في الأردن، ليكون موضوع هذه الدراسة من الموضوعات الحديثة التي ستسهم في إثراء المكتبات العربية بموضوعها.

1-3 أهداف الدراسة

1. التعرف على الأهمية النسبية لكل من إدارة الاتصالات الإدارية وإدارة الأزمات وإدارة المعرفة في المؤسسات الصحفية الأردنية.
2. تحديد أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) مجتمعة ومتفرقة في المؤسسات الصحفية الأردنية.
3. تحديد أثر إدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية.
4. تحديد أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية.
5. اختبار أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في ظل إدارة المعرفة في المؤسسات الصحفية الأردنية.
6. تقديم مجموعة من التوصيات للمؤسسات الصحفية الأردنية من شأنها المساهمة في تعزيز إدارة الأزمات التي تواجهها من خلال تفعيل دور إدارة الاتصالات الإدارية في ظل وجود إدارة المعرفة.

1-4 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تعامل المؤسسات الصحفية الأردنية مع الأزمات التي تعترضها خاصة في ظل التغيرات البيئية والتكنولوجية المعاصرة، وأبرز هذه الأزمات ظهور منافسين جدد بخدمات بديلة، والتطور التكنولوجي السريع والهائل في مجال الصحافة الالكترونية، مما ساهم في التأثير على المؤسسات الصحفية سلباً وأدّت ببعضها إلى إعلان توقفها عن العمل. إذ لا يجوز التذرع بوجود أزمة في الصحافة الورقية عالمياً لتبرير ما

يجري في هذا القطاع، بل يجب الاعتراف بوجود مشكلات إدارية ومالية وتحديات في قطاع الصحف الورقية، والتي يجب معالجتها لضمان استمرارية وجود هذه الصحف التي تعد من الأدوات المهمة للدولة والمجتمع.

وقد يكون تعامل هذه المؤسسات مع الأزمات يحتاج إلى إدارة فعالة وناجحة للاتصالات الإدارية بحيث تكون من معززات نجاح إدارة الأزمات خاصة في ظل تفعيل دور إدارة المعرفة. وهذا بدوره ساهم بإبراز ضرورة تسليط الضوء على جانبين ضروريين أبرزت الدراسات السابقة دورهما في التأثير في إدارة الأزمات بشكل مستقل عن بعضهما ألا وهما جانبا إدارة الاتصالات الإدارية وإدارة المعرفة، حيث افتقرت الدراسات السابقة إلى دراسات تربط كل من إدارة الاتصالات الإدارية وإدارة الأزمات في ظل وجود إدارة المعرفة في معالجة الأزمات وإدارتها بشكل فعال، وذلك حسب علم الباحثة، ما يستوجب إجراء دراسة للوقوف على هذا الموضوع في المؤسسات الصحفية الأردنية.

1-5 أسئلة الدراسة تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما الأهمية النسبية لكل من إدارة الاتصالات الإدارية وإدارة الأزمات وإدارة المعرفة في المؤسسات الصحفية الأردنية؟
2. ما أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية؟
3. ما أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في التعلم في المؤسسات الصحفية الأردنية؟
4. ما أثر إدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية؟
5. ما أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية؟
6. ما أثر إدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في ظل وجود إدارة المعرفة في المؤسسات الصحفية الأردنية؟

6-1 فرضيات الدراسة

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية.

Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية.

Ho3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية.

Ho4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية.

7-1 أنموذج الدراسة

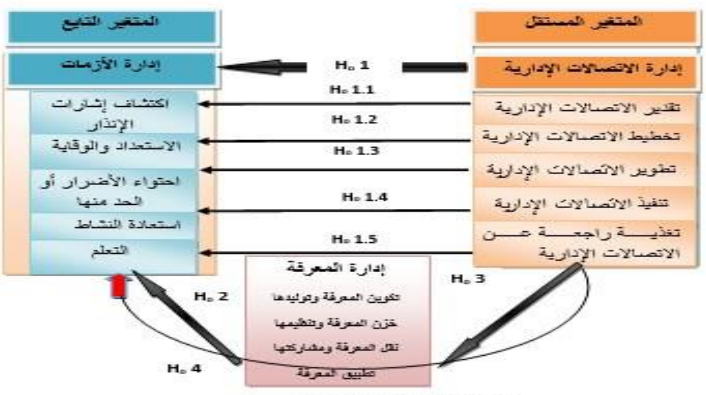

الشكل (1-1): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات التالية:

المتغير المستقل (إدارة الاتصالات الإدارية):

Culo, K., & Skendrović, V. (2010). Communication Management is Critical for Project Success. *Informant*, 43(3), 228-235.

Cegielski, P., Chadwick, J., & Meyer, J. (2007). On Communication Management as a Key Element of Successful IT Program. *Proceedings of the International Multiconference on Computer Science and Information Technology*, 2(4), 789-798.

المتغير التابع (إدارة الأزمات):

Alas, R., Gao, J., & Vanhala, S. (2010). The Crisis Management in Chinese and Estonian Organizations. *Chinese Management Studies*, 4(1), 18-36.

Wang, W. (2009). Knowledge Management Adoption in Times of Crisis. *Industrial Management & Data Systems*, 109(4), 445-462.

الكبيسي، صلاح الدين (2014). إدارة المعرفة. العراق، بغداد: دار السيسبان للنشر والتوزيع والطباعة.

المتغير الوسيط (إدارة المعرفة):

مسعودي، راتي، فتاك، محمد، بوقمجاني، جمانة وأبو حمدة، أيمن (2015). ممكنات إدارة المعرفة وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة لمجموعة الاتصالات الأردنية (Orange). المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 11(4)، 511-526.

Hung, S., Chia-An Tsai, J., Lee, W., & Y.K. Chou, P. (2015). Knowledge Management Implementation, Business Process, and Market Relationship Outcomes: An Empirical Study. *Information Technology & People*, 28(3), 500-528.

Fernandez, B., & Sabherwal, I. (2010). *Knowledge Management: Systems and Processes*. M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York: Library of Congress-in-publication data.

1-8 التعريفات الإجرائية للدراسة

1. إدارة الاتصالات الإدارية: تُعرّف إجرائياً بأنها القيام بعمليات تقدير أنشطة الاتصالات في المنظمة وتهيئتها للتغيير، ووضع خطة الاتصالات الجديدة تُحدد فيها قنوات الاتصالات وآليات التغذية الراجعة، وتطوير الاتصالات بتوفير بنية تحتية داعمة، وتنفيذ جميع أنشطة الاتصالات وفقاً للمواعيد المحددة، وتقديم التغذية الراجعة من خلال رصد أنشطة الاتصالات وتقييمها.

- تقدير الاتصالات الإدارية: تُعرّف إجرائياً بأنها تحليل أنشطة الاتصالات وتخمينها، وهذه العملية مرتبطة بمدى الاستعداد للتغيير في المؤسسة الصحفية، وفي هذه المرحلة يتم تحديد أصحاب المصلحة وتوقع تصوراتهم حول تأثرهم من التغيير المخطط له في أنشطة الاتصالات وتأثيرهم عليه، وهي مرحلة حساسة وحرجة، حيث ينبغي أن يكون تحديد متطلبات التخطيط لأنشطة الاتصال دقيقاً قدر المستطاع.
- تخطيط الاتصالات الإدارية: تُعرّف إجرائياً بأنها وضع خطة اتصالات مفصلة، يتم فيها تحديد قنوات الاتصالات، وأدوات وآليات التغذية المرتدة وفقا لنتائج التقييم، وينبغي على هذه الخطة أن تلبي توقعات أصحاب المصالح.
- تطوير الاتصالات الإدارية: تُعرّف إجرائياً بأنها توفير بنية تحتية تدعم الأدوات المخطط لها وهذا يعتمد على مستوى التطور وقنوات الاتصالات واختبارها، على أن لا تتجاوز تكلفة تطوير البنية التحتية النتائج المتوقعة منها.
- تنفيذ الاتصالات الإدارية: تُعرّف إجرائياً بأنها العملية التي يتم فيها تنفيذ جميع أنشطة الاتصالات وفقا للمواعيد المحددة في الخطة الموضوعة.
- التغذية الراجعة عن الاتصالات الإدارية: تُعرّف إجرائياً بأنها رصد جميع أنشطة الاتصالات وتقييمها واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر بناءً على التغذية الراجعة من أصحاب المصالح، وقد يتطلب الأمر القيام بمزيد من التحليل وإجراء التعديلات على خطة الاتصالات والتطوير على قنوات الاتصالات.

2. إدارة الأزمات: تُعرّف إجرائياً بأنها التعامل مع الأزمات الحالية وتوقع الأحداث السلبية والمخاطر التي قد تواجهها المؤسسات الصحفية بهدف الحد من أضرارها أو التقليل منها من خلال وضع سيناريوهات متوقعة واستراتيجيات لمواجهتها واقتراح

الحلول المناسبة لها لمعالجتها وتوفير الموارد اللازمة لمواجهتها والوقاية منها والاستفادة منها لمنع تكرارها مستقبلاً.

- اكتشاف إشارات الإنذار: تُعرّف إجرائياً بأنها استشعار الأزمة قبل حدوثها والتنبوء بها وتحديد مسببات نشوئها والاستجابة السريعة للتغيرات المستجدة بسببها.
- الاستعداد والوقاية: تُعرّف إجرائياً بأنها تهيئة وتوفير الموارد اللازمة لمواجهة الأزمة والوقاية منها والتعامل معها.
- احتواء الأضرار أو الحد منها: تُعرّف إجرائياً بأنها عملية وضع الإجراءات الكفيلة بمعالجة الأزمة وتقليل آثارها عند عدم القدرة على تجنبها.
- استعادة النشاط: تُعرّف إجرائياً بأنها الخروج من الأزمة بعد معالجة آثارها وتوفير الظروف المناسبة لعودة العمل في المؤسسة الصحفية من خلال إعداد الخطط اللازمة وتوفير احتياجات المواقع التي تأثرت بالأزمة.
- التعلم: تُعرّف إجرائياً بأنها الاستفادة من نتائج الأزمة والتعلم من أسباب حدوثها لتجنبها مستقبلاً ومنع تكرارها من خلال وضع حلول وبدائل مستقبلية لمواجهة الأزمات وتطوير الخطط السابقة.

3. إدارة المعرفة: تُعرّف إجرائياً بأنها العمليات التي تساعد المؤسسات الصحفية الأردنية وموظفيها في الحصول على رأس المال المعرفي وتنظيمه والاستفادة منه من خلال ممارسة عمليات ابتكار المعرفة والحصول عليها وتشخيصها وتخزينها والمشاركة بها وتطبيقها.

- تكوين المعرفة وتوليدها: تُعرّف إجرائياً بأنها الأنشطة التي تتبعها المؤسسة الصحفية للحصول على المعرفة الجديدة وتطويرها سواء كانت معرفة صريحة (عن طريق التجميع) أم ضمنية (عن طريق التفاعل الاجتماعي) وذلك من خلال البيانات والمعلومات أو من خلال دمج مكونات معرفية سابقة.
- خزن المعرفة وتنظيمها: تُعرّف إجرائياً بأنها الأنظمة التي تستخدمها المؤسسة الصحفية لتخزين المعرفة والمحافظة عليها وتنظيمها بالشكل الذي يسهل الرجوع لها عند الحاجة.

- نقل المعرفة ومشاركتها: تُعرّف إجرائياً بأنها الآليات التي تستخدمها المؤسسة الصحفية لنشر المعرفة سواء من خلال التبادل بالتدريب أو بالنشرات الداخلية والكتيبات والتعلم أو من خلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد.
- تطبيق المعرفة: تُعرّف إجرائياً بأنها توظيف المعرفة الموجودة لمعالجة المشاكل التي تواجهها المؤسسة الصحفية واتخاذ القرارات وأداء المهام، بهدف المساعدة في تحقيق أهداف الإدارة مستقبلاً، وذلك من خلال نقل التعليمات والقرارات والقواعد والمعايير التي توجه السلوك المستقبلي.

1-9 حدود الدراسة ومحدداتها حدود الدراسة هي:

- الحدود المكانية: المؤسسات الصحفية الأردنية التي تصدر المطبوعات الصحفية اليومية وهي صحيفة الرأي، صحيفة Jordan Times، صحيفة الدستور، صحيفة الغد، صحيفة الأنباط، صحيفة السبيل، صحيفة صدى الشعب، صحيفة الأمم.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة الميدانية من بداية شهر حزيران وحتى منتصف شهر تشرين الأول من عام 2018.
- الحدود البشرية: الإداريون في المؤسسات الصحفية التي تصدر المطبوعات الصحفية اليومية من فئة الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية.

محددات الدراسة:

- صعوبة التواصل مع بعض المدراء والإداريين التنفيذيين في المؤسسات الصحفية نتيجة انشغالهم بمسؤولياتهم.
- ندرة المراجع التي تبحث إدارة الاتصالات الإدارية خاصة العربية منها.
- اعتماد دقة نتائج الدراسة وصحتها على مدى تعاون أفراد عينة الدراسة ودقة تقديراتهم خلال استجابتهم على عبارات الاستبانة.

1.2 الدراسات في البيئة العربية

- دراسة البله وخميس (2018) بعنوان "انعكاسات جودة المعلومات في إدارة الأزمات، دراسة استطلاعية في مركز العمليات والبنى التحتية/خلية إدارة الكوارث في نينوى "

هدفت الدراسة إلى تشخيص الدور الذي تلعبه بعض خصائص جودة المعلومات في إدارة الأزمات، وتمثلت عينة الدراسة بفريق إدارة الأزمات في مركز العمليات والبنى

التحتية – خلية إدارة الكوارث في محافظة نينوى والذين ينتسبون الى قطاعات او جهات حكومية متعددة تمثل جميع الأطراف الفاعلة والمشتركة في إدارة الأزمات، كالقطاعات العسكرية والصحية والدفاع المدني والقطاعات المدنية الأخرى في محافظة نينوى. تم استخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث وزعت على مجتمع الدراسة الذي يتكون من 40 موظف وتم استعادة 38 استبانة، وقد تم معالجة البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab)، فتوصل البحث الى نتائج كان اهمها: وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبهذه النتيجة توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات في ادارة الأزمات في المركز المبحوث. ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت اليها الدراسة هو أن اتخاذ القرار في وقت الأزمة يحتاج الى معلومات ذات خصائص نوعية مثل (الدقة والشمولية والاعتمادية والموثوقية) من أجل اتخاذ قرار سليم بشأن الأزمة.

- دراسة جعفر (2017) بعنوان " أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في التقليل من الأزمات التي يواجهها الموظفون في المؤسسات العامة، والتعرف على أهمية التخطيط الاستراتيجي وأبعاده بالإضافة إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي الفعال، والتعرف على العوامل التي يجب أن تهتم بها الإدارة والتي تساعد في التخفيف من آثار الأزمات، وذلك بهدف التقليل من المخاطر والأزمات التي تواجه المؤسسات العامة في الضفة الغربية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانه كأسلوب لجمع البيانات، وزعت على جميع مجتمع الدراسة من موظفي القطاع العام في منطقة ضواحي القدس، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (850) موظفاً. وأظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة يساهم في التقليل من المشكلات المحتملة، وأن قلة توضيحه للموظفين يقلل من فعالية إدارة الأزمات. كما أن قلة إشراك الموظفين في التخطيط الاستراتيجي تعتبر عقبة في حل المشكلات، وأن التخطيط الاستراتيجي يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة. كما أظهرت النتائج أن التخطيط الاستراتيجي يوفر معلومات تفيد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، ويزيد من وضوح رؤية العاملين في إدارة

الأزمات. تبين أيضا من نتائج الدراسة أن تطبيق التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى موظفين ذوي مؤهلات علمية عالية وخبرة طويلة في مجال التخطيط الاستراتيجي.

- دراسة الطيط والعايد (2017) بعنوان "دور إدارة المعرفة في اختيار البديل الاستراتيجي لدى مديري شركات الاتصالات السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في اختيار البديل الاستراتيجي لدى مديري شركات الاتصالات السعودية، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على (65) مدير في شركات الاتصالات السعودية من خلال توزيع استبانة تكونت من (35) بنداً، (30) منهم لقياس إدارة المعرفة والخمسة الباقين لدراسة البديل الاستراتيجي. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق إدارة المعرفة في شركات الاتصالات السعودية عالٍ، كما أن مستوى تطبيق البديل الاستراتيجي عالٍ، كما توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر كبير لخلق المعرفة وخزنها لدى المدراء عند اختيارهم للبديل الاستراتيجي، بينما لم يظهر أثر كبير لإدارة المعرفة (تشخيص المعرفة، واكتسابها، وتوزيعها، وتطبيقها) لدى المدراء عند اختيارهم للبديل الاستراتيجي.

- دراسة المطيري (2017) بعنوان " دور ممارسات إدارة المعرفة في فعالية إدارة الأزمات دراسة لاتجاهات موظفي الشركة السعودية للكهرباء"

هدفت هذه الدراسة إلى رصد واقع ممارسات إدارة المعرفة في الشركة السعودية للكهرباء، ومدى اهتمام القيادات الإدارية بتطبيقها، وبيان اتجاهات موظفي الشركة حول أثر ممارسات إدارة المعرفة على الأزمات التي تعرضت لها الشركة السعودية للكهرباء في مختلف مراحلها، ومدى مساهمتها في تفادي أضرار الأزمة والوقاية منها، والتعرف على درجة وعي العاملين بالشركة السعودية للكهرباء بأهمية إدارة المعرفة وبأوجه استثمار المعرفة من أجل التعامل مع الأزمات، إضافة إلى محاولة تأطير ممارسات إدارة المعرفة بالشركة في ضوء عمليات إدارة المعرفة ، ووضع تصور مقترح لتطوير تلك الممارسات وتعزيزها لتحقيق مستوى عالٍ من الإدارة الفاعلة للأزمة. وقد تم تطبيق الدراسة على الإدارة الرئيسية لشركة الكهرباء السعودية ، وتمثلت عينة التطبيق النهائية للدراسة من (157) فردًا، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة ، واعتمدت في جمعها للبيانات على الاستبانة، والمقابلات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ممارسات إدارة المعرفة وكل مرحلة من مراحل إدارة الأزمة، وعن طبيعة الأثر بين ممارسات إدارة المعرفة وإدارة

الأزمة. وأظهرت النتائج أن ممارسات إدارة المعرفة ككل تؤثر على كل مرحلة من مراحل إدارة الأزمة، وتشير المحصلة النهائية إلى أن ممارسات إدارة المعرفة ككل تؤثر على إدارة الأزمة ككل، كما توصلت الدراسة إلى أن وعي القيادات الإدارية بممارسات إدارة المعرفة جاء مرتفعًا بشكل عام، وقدمت الدراسة إطارًا يشرح الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من الممارسات المعرفية في كل مرحلة من مراحل إدارة الأزمة.

- دراسة أبورمان (2016) بعنوان " أثر القيادة التحويلية في الاستعداد لإدارة الأزمات"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة القيادة التحويلية والاستعداد لإدارة الأزمات في شركتي البوتاس العربية، ومناجم الفوسفات الأردنية، بالإضافة إلى معرفة أثر ممارسة القيادة التحويلية بأبعادها المختلفة في الاستعداد لإدارة الأزمات في هاتين الشركتين، حيث تم بناء استبانة بغرض جمع البيانات، وقد تحقق لها دلالات صدق وثبات مقبولين، وتكونت عينة الدراسة من (359) عاملاً وعاملةً في شركتي البوتاس العربية، ومناجم الفوسفات الأردنية، تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة. وقد أظهرت النتائج أن مستوى ممارسة أبعاد القيادة التحويلية بشكل عام وفي المراحل المختلفة يقع ضمن المستوى المتوسط باستثناء بُعد التأثير المثالي والذي وجد أنه يُمارس بمستوى مرتفع، كما أن مستوى الاستعداد لإدارة الأزمات جاء بمستوى متوسط. كما أظهرت أن ممارسة القيادة التحويلية تفسر ما نسبته (64.1%) من الاستعداد لإدارة الأزمات، وأن أكثر أبعاد القيادة التحويلية تأثيرا في الاستعداد لإدارة الأزمات، هو بُعد التمكين، يليه في التأثير بُعد الاعتبار الفردي ثم بُعد الاستثارة الفكرية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها: تشجيع الإدارات العليا في شركتي البوتاس العربية، ومناجم الفوسفات الأردنية على تبنّي نمط القيادة التحويلية بأبعادها الخمسة، لأن تطبيقها يؤدي إلى نجاح مواجهة الأزمات، مما يرفع من مستوى التنافسية لهاتين الشركتين.

2-2 الدراسات الانجليزية

دراسة Haroon and Malik (2018) بعنوان :

"The Impact of Organizational Communication on Organizational Performance"

" أثر الاتصالات التنظيمية على اداء المنظمة"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الاتصالات التنظيمية على الأداء التنظيمي في الجامعات. وقد تم اعتماد المنهج الكمي والوصفي لإجراء هذه الدراسة. واشتمل مجتمع الدراسة على طلاب ومعلمي جامعات القطاعين العام والخاص في مدينة اسلام أباد في باكستان. وقد تم اختيار عينة من (600) طالب و (120) معلماً في الجامعات العامة والخاصة من خلال أخذ العينات الطبقية التناسبية. ولجمع البيانات تم استخدام استبانتين لكل من الطلاب والمعلمين، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وكشفت نتائج الدراسة أن هناك تأثير كبير للاتصال التنظيمي على الأداء التنظيمي، وأوصت الدراسة إلى أنه لا بد من استخدام وسائل الاتصال المناسبة لمعالجة المشاكل والقضايا الأكاديمية وغير الأكاديمية التي تؤثر في نهاية المطاف على أداء المنظمة.

- دراسة Mansor and KaderAli (2017) بعنوان:

“Crisis Management, Crisis Communication, and Consumer Purchase Intention Post-Crisis”

"إدارة الأزمة، اتصالات الأزمة، ونية المستهلك للشراء بعد الأزمة"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدراك المستهلك لعناصر إدارة الأزمة على نية المستهلك للشراء بعد الأزمة من خلال اتصالات الأزمة كمتغير معدل. وقد عرفت اتصالات الأزمة بأنها عملية جمع ومعالجة ونشر المعلومات اللازمة لمعالجة الأزمة. وقد تميزت هذه الدراسة بقياسها لآراء الزبائن حول عناصر إدارة الأزمة (الوقت الذي تحتاجه الشركة للتصرف تجاه الأزمة، الاستدعاء المسؤول، الاستدعاء الانتهازي، إسناد اللوم، وإدراك مسؤولية الشركة في الأزمة) وتأثيرها على نية المستهلك للشراء بعد الأزمة، بوجود اتصالات الأزمة كمتغير معدل. وقد كانت الأزمة التي تم قياسها في هذه الدراسة الفشل التقني للمنتج في كل من الصناعات الالكترونية (الهاتف الذكي المعيب)، وصناعة السيارات

(أكياس الهواء المثبتة المعيبة)، والصناعات الغذائية (التلوث البكتيري)، وبناءً على ذلك تم اختيار مجتمع الدراسة من الأفراد الذين يستخدمون أشكال الجوجل الموجودين في شمال ماليزيا. لذلك تم إجراء دراسة كمية من خلال استبانة تم توزيعها من خلال الانترنت، وتم جمع إجابات من 168 فرداً من شمال ماليزيا، وقد أظهرت النتائج أنه لمتغيري إسناد اللوم ومسؤولية الأزمة المتصورة تأثير سلبي كبير على نية المستهلك للشراء بعد الأزمة، بينما أظهرت أن لمتغيري الاستدعاء المسؤول واتصالات الأزمة تأثير إيجابي كبير على نية المستهلك للشراء بعد الأزمة، كما أظهرت النتائج أن متغيري الاستدعاء المسؤول واتصالات الأزمة هما متغيران كامنان بأهمية كبرى وأداء منخفض. وقد استخلصت الدراسة إلى أنه على منظمات الأعمال أن تكون جاهزة بإدارة أزمات فعالة واستراتيجيات اتصالات أزمات قادرة على المساعدة في إنجاح تطبيق إدارة الأزمات.

- دراسة ChiunLo, Mohamad, Ramayah, Abdullah, and Lim (2017) بعنوان:

"The Role of Knowledge Management on Organizational Effectiveness: Organizational Culture as the Moderator."

"دور إدارة المعرفة في الفعالية المنظمية بوجود الثقافة المنظمية كمتغير معدل."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الأبعاد الأساسية الثلاثة لإدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، نشر المعرفة، الاستجابة للمعرفة) والفعالية المنظمية مع الثقافة المنظمية كمتغير معدل. تكون مجتمع الدراسة من المشرفين ورؤساء الأقسام والمدراء في قطاع الصناعة في ماليزيا، وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، وتمثلت عينة التطبيق النهائية للدراسة من (159) فرداً، واعتمدت في جمعها للبيانات على الاستبانة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إثبات وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية لكل من بُعدَي إدارة المعرفة (نشر المعرفة والاستجابة للمعرفة) بالفعالية المنظمية، بينما لا يوجد علاقة كبيرة بين بُعد اكتساب المعرفة والفعالية المنظمية. كما أظهرت النتائج أن ثقافة المنظمة لا تعدل أي علاقة بين إدارة المعرفة والفعالية المنظمية.

- دراسة Dua (2017) بعنوان:

"Digital Communication Management: The World Is Going Digital"

"إدارة الاتصالات الرقمية: العالم يذهب إلى الرقمية."

هدفت هذه الدراسة إلى النظر في جوانب إدارة الاتصالات الرقمية باستخدام الأدوات الرقمية وتقديم توقعات للمستقبل، والتركيز على أهمية استخدام الأدوات الرقمية في مختلف القطاعات لتسويق المنتج الحالي ولعرض منتج جديد. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال استعراض الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الاتصال الرقمي في الترويج للمنتجات من خلال استغلال المناسبات المتعلقة بالزبائن كأعياد الميلاد والزواج، لتقديم عروض من خلال وسائل الاتصال الرقمية للوصول إلى بيع المنتج للزبائن المستهدفين.

- دراسة Kim (2016) بعنوان:

"Strategic predisposition in communication management: Understanding organizational propensity towards bridging strategy"

"الاستعداد الاستراتيجي في إدارة الاتصالات: فهم الميل التنظيمي نحو إستراتيجية التجسير"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على استعداد المنظمة إلى إستراتيجية التجسير واختبار العلاقات بين تلك العوامل وإستراتيجية التجسير والتي تعتبر جزء من العلاقات العامة هدفها التأكيد على جهود المنظمة الرامية إلى حل المشاكل من أجل إقامة علاقات جيدة بين المنظمة والجمهور وبما يساهم في تعزيز الفعالية التنظيمية، وفي تطوير عملية إدارة الاتصالات والعلاقات العامة. وأجريت دراسة استقصائية عبر الإنترنت في كوريا الجنوبية على عينة مؤلفة من 105 شركة صناعية. وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها أن العوامل التي تؤدي إلى التفضيل التنظيمي لإستراتيجية التجسير تقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، أما الداخلية فهي اتجاهات الإدارة العليا نحو أصحاب المصالح والتوجه التحليلي والثقافة الاستبدادية، بينما العوامل الخارجية فقد تمثلت في درجة التعقيد البيئي المدركة. ويتيح التوجه التحليلي القوي للمنظمات النظر في المشاكل وبيئاتها المعقدة التي تؤثر على أدائها وأصحاب المصلحة الرئيسيين قبل البت في الاستراتيجيات؛ ونتيجة لذلك، هم أكثر عرضة للحد من المشاكل وتحسين أدائهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الثقافة الاستبدادية تثبط اعتماد المنظمة لإستراتيجية التجسير.

- دراسة Hung, Chia-An Tsai, Lee, and Y.K. Chau (2015) بعنوان:

"Knowledge Management Implementation, Business Process, and market relationship outcomes: An empirical study"

إدارة المعرفة، التنفيذ، عملية الأعمال، ونتائج علاقة السوق: دراسة تجريبية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير المتغير الوسيط المتعلق بعملية تقديم الخدمة على العلاقة بين القدرة على إدارة المعرفة والبنية التحتية لإدارة المعرفة من جهة كمتغيرين مستقلين ونتائج علاقة السوق من جهة أخرى كمتغير تابع. حيث تم تطبيق الدراسة على مكتب التأمين الصحي الوطني ولجنة الرقابة المالية في تايوان بتوزيع استبانة الدراسة واسترداد 256 استجابة. وأبرزت نتائج الدراسة الدور المؤثر لعملية تقديم الخدمة على العلاقة بين القدرة على إدارة المعرفة ونتائج علاقة السوق، كما أظهرت النتائج أن الدور الوسيط لتقديم الخدمة ضروري لمساعدة المنظات بتحويل قيمة مصدر المعرفة إلى تحسن في الآداء المنظمي، حيث أن مجرد تطبيق عمليات إدارة المعرفة غير كافٍ لأداء المنظمة، بل لا بد من رقابة إضافية لعملية تقديم الخدمة والتي بدورها تعزز من تأثير إدارة المعرفة. كما تبين من خلال النتائج أنه هناك علاقة إيجابية بين البنية التحتية لإدارة المعرفة وعملية تقديم الخدمة، وأنه هناك أثر إيجابي للمعرفة الخاصة بإدارة المنتج والمعرفة الخاصة بالزبون على عملية تقديم الخدمة، كما أظهرت النتائج أنه كلما زادت درجة تقديم الخدمة، زادت معها درجة نتائج علاقة السوق، وأن عملية تقديم الخدمة ينظر لها على أنها الميسر الرئيسي لخلق قيمة الأعمال.

- دراسة Calota, Pirvulescu and Criotoru (2015) بعنوان:

“The Importance of the Management Communication Process”

"أهمية عملية إدارة الاتصالات"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أشكال الاتصالات في عملية الإدارة وعلى إمكانية تطوير اتصالات الإدارة ضمن المنظمة، كما هدفت إلى تسليط الضوء على دور إدارة الاتصال وأهميتها في المنظمة بالتطبيق على المديرين في رومانيا. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية والاستبانة الموجهة إلى المدراء والتي تتعلق بكل من التحقيق من وجود مهارات الاتصالات الشخصية الإدارية ، والتحقيق في الإدارة الداعمة للاتصال، والتحقيق في مهارات الرقابة، والتأكد من القدرة على معالجة المشاكل. وقد تبين معرفة المدير بكيفية استخدام الاتصال كأداة أساسية تساهم في تحقيق الأهداف، كما

تصبح لديه القدرة على تحفيز الموظفين وحل الصراعات، ونقل التعليمات وتقييم المرؤوسين. وقد ثبت من خلال الدراسة أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في كيفية تواصل المدراء، بل فيما إذا كانوا يتواصلون بشكل جيد، لذلك على المدراء تعزيز العملية المستمرة لتبادل المعلومات مع المرؤوسين.

2-3 مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عن غيرها

تم استعراض أدبيات الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

تناولت بعض الدراسات متغير إدارة الاتصالات، أو جزء منه، مع متغيرات أخرى مثل الترويج للمنتج كمتغير تابع كما في دراسة (Dua, 2017)، والاستعداد الاستراتيجي كمتغير مستقل كما في دراسة (Hung, et al., 2015)، ومعالجة المشاكل وتحقيق الأهداف كمتغير تابع كما في دراسة (Calota, et al., 2015)، واداء المنظمة كما في دراسة (Haroon and Malik,2018). كما تم دراسة اتصالات الأزمة كمتغير معدل لأثر إدراك المستهلك لعناصر الأزمة على نيته للشراء كما في دراسة (Mansor and KaderAli, 2017).

اتجهت بعض الدراسات إلى دراسة متغير إدارة الأزمات، أو جزء منه، بربطه بمتغيرات أخرى مثل إدارة المعرفة كمتغير مستقل كما في دراسة (المطيري، 2017)، والتخطيط الاستراتيجي كمتغير مستقل كما في دراسة (جعفر، 2017)، والقيادة التحويلية كمتغير مستقل كما في دراسة (أبو رمان، 2016) وجودة المعلومات كما في دراسة (البله وخميس، 2018) ، ونية المستهلك للشراء بعد الأزمة كمتغير تابع كما في دراسة (Mansor and KaderAli, 2017).

تناولت بعض الدراسات متغير إدارة المعرفة، أو جزء منه، مع متغيرات أخرى مثل اختيار البديل الاستراتيجي كمتغير تابع كما في دراسة (الطيط والعايد، 2017)، وفعالية إدارة الأزمات كمتغير تابع كما في دراسة (المطيري، 2017)، والفعالية المنظمية كمتغير تابع بوجود الثقافة المنظمية كمتغير وسيط كما في دراسة (ChiunLo, et al., 2017) ونتائج علاقة السوق كمتغير تابع بوجود عملية تقديم الخدمة كمتغير وسيط.

جمعت بعض الدراسات متغيرين من متغيرات هذه الدراسة كما في دراسة (Mansor and KaderAli, 2017) التي جمعت بين متغيري إدارة الاتصالات وإدارة الأزمات، في حين جمعت دراسة (المطيري، 2017) بين متغيري إدارة الأزمات وإدارة المعرفة. استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات.

أما مميزات الدراسة الحالية فهي على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الحداثة: من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية فقد لوحظ ندرة الدراسات السابقة الحديثة التي تربط بين أي متغيرين من متغيرات الدراسة الحالية .

ثانياً: من حيث مجتمع الدراسة: من خلال استعراض الدراسات السابقة فقد لوحظ عدم وجود أية دراسة تم تطبيقها على المؤسسات الصحفية.

ثالثاً: من حيث متغيرات الدراسة: جميع الدراسات الواردة أعلاه لم تربط متغيرات الدراسة (إدارة الاتصالات الإدارية، إدارة الأزمات، إدارة المعرفة) مع بعضها البعض كما هو معمول به في نموذج الدراسة الحالية. كما تتميز هذه الدراسة كذلك بتعدد المتغيرات التي تتناولها مما يثري موضوع الدراسة والأدب النظري المتعلق بها.

المبحث الأول: إدارة الاتصالات الإدارية

3-1-1 تمهيد:

يعتبر الاتصال عملية من العمليات التي يقوم بها الإنسان في ظرفٍ معين، وذلك من أجل نقل مضمون رسالةٍ ما تتضمن آراء أو معلومات أو اتجاهات أو مشاعر نحو الآخرين عن طريق الإشارات والرموز، وقد اهتم العلماء العرب القدامى بعملية الاتصال والتواصل الإنساني مستخدمين في ذلك ألفاظاً عديدة كاللغة والبلاغة والبيان وغيرها، وقد استخدم الجاحظ لفظ البيان تعبيراً لما نسميه الآن بعملية الاتصال (أبو اصبع، 2009، 11).

ويعتبر الاتصال من العناصر المهمة ذات المكانة الخاصة بل والضرورية للحياة الاجتماعية في مختلف جوانبها واتجاهاتها، حيث يصبح من الصعب بدونه أن تصل الحضارة الإنسانية إلى ما وصلت إليه الآن، لأنه من المستحيل وجود مجتمع لا اتصال بين أفراده، فإن هذا يعني عدم القدرة على تكوين الأسرة أو الجماعة أو المجتمع الكبير،

والمقصود بعملية الاتصال هو عملية القيام بنقل الأفكار والمعلومات والأنباء والرسائل الشفوية والكتابية بقصد التأثير على السلوك البشري (نصر الله، 2011، 32).

واعتماداً على هذا المعنى فان الاتصال يعتبر عملية من العمليات الاجتماعية والنفسية والحضارية، لأن الأفراد والجماعات تجمع بينهم الأحاسيس والفهم المشترك لطبيعة الأشياء، أما بالنسبة للاتصال الذي يحدث في مجالات الإدارة المختلفة فهو يعتبر من العوامل الأساسية التي تقوم بتوجيه السلوك الذي يصدر من الفرد أو الأفراد كرد فعل طبيعي ومباشر لما يحدث بينهم وبين المسؤولين. لذلك فإن الاتصال يعتبر الوسيلة التي يستعملها المسؤولون للإشراف على العاملين في المنظمة (Paulraj, Augustine and Chen, 2008, 45).

وبناءً على ما تقدم فإن الاتصال الإنساني غريزة بشرية أودعها الله سبحانه وتعالى في النفس البشرية حتى يحقق بها إعماراً متواصلاً للكون، فهي ليست حاجة تكميلية أو فائضة عن حاجات الإنسان ومجتمعه، وبدون هذه الغريزة وإعطائها الاعتبار الذي تستحقه كان من المستحيل أن تصل الحضارة الإنسانية إلى ما وصلت إليه من تقدم ورقي.

3-1-2 مفهوم الاتصال:

كلمة الاتصال "Communication" بالأصل هي كلمة يونانية "Communis" والتي تعني الفهم المشترك القائم بين البشر فهو عملية أساسية تقوم على فهم البيئة بما فيها وبما تضمنه من معانٍ معينة (Shonubi and Akintarion, 2016, 1905).

ويرى Ince and Gül (2011,107) أن الاتصال هو عملية يتم من خلالها تبادل المعلومات والآراء والمعاني والأفكار والمقترحات والتعبيرات من خلال استخدام الكلمات والرسائل والرموز بين شخصين أو أكثر بشكل يحقق أهداف المنظمة أو تحقيق أهداف جماعة من الجماعات التي تؤدي نشاطاً اجتماعياً.

وبهذا المعنى يؤكد Femi (2014, 77) على أن الاتصال هو نقل المعلومات على شكل رسالة من فرد إلى آخر، وبالتالي فإن الاتصال الفعال هو العملية التي يتم من خلالها نقل رسالة من المرسل إلى المستقبل، ثم الحصول على التغذية الراجعة أو المرتدة، مما يدل على فهم الرسالة، فالاتصال بمثابة الخطوط التي تربط ديناميكياً بناء المنظمة أو هيكلها التنظيمي، كما أن العمليات الإدارية في المنظمة تقوم على أساس تبادل المعلومات،

فالمدير باعتباره قائد في العمل يحتاج إلى توجيه الآخرين حتى يحقق أهداف المنظمة، ويحتاج أيضاً إلى أن يكون العاملين معه قادرون على فهم وتوجيه سلوكهم وجهودهم بشكل يضمن عدم التعارض بين هذا السلوك وبين الأهداف التنظيمية التي يسعى إلى تحقيقها، وهذا يحتاج إلى إدامة عملية الاتصال بجميع العاملين بالمنظمة وبشكل مستمر من أجل توجيه جهودهم وتنظيم الأعمال التي يقومون بأدائها ومتابعتها.

واعتبر كل من Apolo, Baez, Pauker and Pasquel (2017, 521) أن الاتصالات هي العمل، والعمل هو الاتصالات، وأشاروا إلى أن الاتصالات هي أهم ضروريات التفاعل البشري، فلا يمكن أن نتخيل وجود جماعة مهما كان النشاط الذي تمارسه دون أن يكون بنفس الوقت عملية اتصال تربط بين الأفراد وبين الأقسام المختلفة، وتجعل منهم وحدة عضوية لها درجة من التفاعل والتكامل التي تساعد على قيامها بأداء أنشطتها.

ويقول Cutlip, Center and Broom (2006, 197) أن دراسة الاتصال تعني دراسة الأشخاص وعلاقاتهم ببعضهم البعض وبالمجموعات وبالمنظمات وبالمجتمعات، وتأثيرهم على بعضهم البعض، وترفيه بعضهم البعض، وذلك كله من خلال استخدام الإشارات والرموز، لذلك، فقد استخلص أنه حتى يتم فهم عملية الاتصال الإنساني، يجب فهم كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.

وهذه المفاهيم تؤكد على أن الاتصال هو طريقة أو أسلوب يتم استخدامه لنقل الأفكار بين الأفراد ضمن نسق اجتماعي محدد، ولكنها تختلف من حيث حجمها ومحتوى العلاقات التي تتضمنها هذه العملية بنسقها الاجتماعي الذي قد يكون عبارة عن علاقة خطية ثنائية تربط بين فردين، أو أنها تتم داخل جماعة صغيرة، أو داخل مجتمع محلي، أو قومي، حتى أن هذا النسق يشمل ما يتم على مستوى المجتمعات الإنسانية (عودة، 2015، 5).

ويعتبر الاتصال عملية من العمليات الإدارية التي تقوم على نقل وتبادل المفاهيم والمعاني والمعلومات والمشاعر بين طرفين بقصد التأثير على السلوك البشري وتحريفه أو تعديله، واعتمادا على هذا المعنى يعتبر الاتصال عملية اجتماعية وإنسانية ونفسية وحضارية تؤدي بالمجتمعات إلى تحقيق أعلى درجات التفاهم والإنجاز والتقدم والرقي على اعتبار أنه نقل لمحتوى فكرة أو رسالة معينة من فرد إلى آخر أو من جماعة إلى جماعة أخرى (عبدالعزيز، 2014، 16).

وترى الباحثة أن الاتصال هو عملية إرسال واستقبال للرموز والمعلومات بين الأفراد مع وجود معانٍ مرتبطة بها وذلك بهدف التأثير على سلوكهم وحفزهم، ويتم الاتصال من خلال عملية نقل البيانات والمعلومات من طرف إلى آخر لتحقيق هدف معين وخلق وإيجاد تفاهم متبادل بين مختلف الأطراف، والاتصالات الإدارية هي عملية لتبادل الآراء والمعلومات والأفكار من أجل توفير الفهم المشترك والثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف والعاملين في المنظمة في ظل وجود تغذية عكسية تعزز من فهم الرسالة المرسلة.

3-1-3 أهمية الاتصالات الإدارية:

تمثل عملية الاتصال أحد العناصر الأساسية في التفاعل الإنساني، وعن طريق أنظمة الاتصالات الجيدة تفاعلت الجامعات والمنظمات مع بعضها البعض واستطاعت إحراز تقدم ملموس في نمو المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وفي الوقت نفسه كانت أنظمة الاتصال السيئة السبب في نشوء كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات الإنسانية على مختلف العصور (Femi, 2014, 61).

يُعد الاتصال من أساسيات الحياة للأفراد والمنظمات والمجتمعات، فلا يستطيع أيُّ إنسانٍ أن يعيش بمعزل عن الآخرين دون أن يكون هناك اتصال بينهم، خصوصاً في هذا العصر الرقمي القائم على التكنولوجيا والاتصالات، فالإنسان بطبعه مدني يميل إلى تشكيل وتكوين علاقات مع الآخرين، ويحرص على بناء روابط مع جنسه البشري، فهو لا يملك القدرة على العيش بعزلة عن غيره، ويسعى إلى الاختلاط والتعامل مع الآخرين لوجود مصالح مشتركة مع الآخرين يحاول تحقيقها (نصر الله، 2011، 43).

كما تظهر أهمية الاتصالات الإدارية بشكل واضح في منظمات الأعمال، وذلك بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التي ظهرت بالسنوات الأخيرة، فوجدت نظام اتصال سليم وفعال ضرورة ملحة للإدارة لأن المدير يستطيع القيام بتحليل الموقف أو المشكلة بشكل سليم كما يستطيع وضع حل ملائم ومناسب لذلك الموقف من كل جوانبه مع حساب كل التوقعات والنتائج المترتبة على ذلك الحل، لكن ذلك كله يفشل إذا كان هناك خطأ في عملية الاتصال، وقد يكون ذلك الخطأ مكلفاً جداً ويترتب عليه نتائج سيئة بالنسبة للمنظمة (القرعان والحراحشة، 2014، 29).

وترى الباحثة أن أهمية الاتصالات الإدارية في منظمات الأعمال تكمن في كونها ضرورة من الضرورات لتنفيذ المهام والواجبات ووضع السياسات المعتمدة على نطاق واسع،

وهذا يتطلب توافر بعض الخصائص الفنية عند القيام بوضع الأنظمة وتحديد الطرق والوسائل المناسبة عند تحرير الرسالة وإخراجها بشكل مقنع للآخرين، كذلك ينبغي وجود الأفراد الأخصائيين الذين يمتلكون الكفاءة لمساعدة الإدارة التنفيذية في تطبيق أنظمة الاتصال.

3-1-4 مكونات إدارة الاتصالات الإدارية:

تشتمل إدارة الاتصالات الإدارية على التخطيط المنهجي لجميع قنوات الاتصالات داخل المنظمة، وتنفيذها، ورصدها، وتنقيحها، وتشتمل أيضاً على تنظيم ونشر توجيهات اتصال جديدة مرتبطة بتكنولوجيا المنظمة أو الشبكة أو الاتصالات بالإضافة إلى وضع استراتيجيات الاتصال المؤسسي، وتصميم توجيهات الاتصالات الداخلية والخارجية، وإدارة تدفق المعلومات، بما في ذلك الاتصالات عبر الإنترنت (Elving, VanRuler, Goodman and Genest, 2012, 113).

وحسب ما أشار Grandien and Johansson (2012, 210) فإن إدارة الاتصالات الإدارية تشتمل أيضاً على "عملية المراقبة، والتحليل، والتطوير، والتنظيم، والتنفيذ والتقييم لعمليات الاتصال". كما أنه يمكن التعَبير عن إدارة الاتصالات الإدارية من خلال الأبعاد التالية التي اعتمدتها الباحثة لقياس متغير إدارة الاتصالات الإدارية، وهي على النحو الآتي: (Cegieliski, et al., 2007, 792-793)

- تقدير الاتصالات الإدارية: قبل البدء بأي تغيير، ينبغي أولاً تحليل جميع متطلبات أنشطة الاتصالات وتخمينها، وفي هذه المرحلة يجب التعرف على أصحاب المصالح وإدراكاتهم وتأثيرهم على التغيير المخطط له، وتعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح إدارة الاتصالات (Cegieliski, et al., 2007, 792). كما يتوجب تقييم العقبات التي قد تواجه أصحاب المصلحة قبل اعتماد قنوات الاتصال وآلياته، وهذه القنوات والآليات قد تتنوع وتتعدد حسب الحاجة (Culo and Skendrovic, 2010, 231).

وتبرز أهمية هذه المرحلة في أنها تبني جسراً ما بين أصحاب المصلحة المتنوعين سواء داخل المنظمة أو خارجها وبالتالي بين ثقافات وخلفيات وخبرات متعددة، ومن هنا تظهر لنا أهمية تقدير الاتصالات الإدارية قبل البدء في التخطيط لها وتنفيذها لأنها الأساس الذي تُبنى عليه باقي خطوات إدارة الاتصالات الإدارية (Culo and Skendrovic, 2010, 234).

- تخطيط الاتصالات الإدارية: في هذه المرحلة، ينبغي وضع خطة اتصالات مفصلة تحتوي على قنوات الاتصال، وأدوات وآليات التغذية المرتدة وفقا لنتائج التقييم، وتشمل هذه المرحلة تحديد احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات والاتصالات مثل: "من يحتاج إلى معلومة معينة، متى يحتاجونها، كيف يتم توصيلها لهم، من يقوم بذلك" (Cegieliski, et al., 2007, 792).

فتخطيط الاتصالات الإدارية هي عملية تحديد احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات وتحديد نهج التواصل وقنواته بحيث يتم إيصال المعلومات للأشخاص المناسبة وبالوقت المناسب وبالقنوات المناسبة (Culo and Skendrovic, 2010, 230).

وينبغي عند وضع خطة الاتصالات الأخذ بعين الاعتبار أن توضع بالشكل الذي يتناسب مع توجهات المنظمة وسياساتها وأهدافها بحيث يتم ضمان التنفيذ الفعال الذي يحقق الميزة التنافسية للمنظمة (Kim, 2016, 233).

- تطوير الاتصالات الإدارية: بعد المباشرة بالتخطيط، يجب توفير بنية تحتية تدعم أدوات الاتصالات، وهذه المرحلة تتطلب الوقت والكلفة العالية والجودة وذلك حسب درجة تعقيد أدوات وقنوات الاتصالات التي تم تصميمها (Cegieliski, et al., 2007, 792)، لذلك يتوجب أن لا تتجاوز تكلفة تطوير البنية التحتية النتائج المتوقعة منها.

ويؤكد Dua (2017, 52) أن أدوات الاتصالات التقليدية هي مناسبة للتخطيط ووضع الاستراتيجيات والتواصل داخل المنظمة، بينما في حالة الاتصالات الخارجية فينبغي على المنظمة استخدام أدوات حديثة (الاتصال الرقمي) مستخدمة الانترنت من خلال المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات، وبالتالي حتى تكون المنظمة ناجحة في إدارتها للاتصالات ينبغي عليها توفير أدوات الاتصالات بحيث تتناسب مع الجمهور المستهدف.

- تنفيذ الاتصالات الإدارية: يتم تنفيذ جميع الأنشطة وفقاً للتواريخ المحددة في خطة الاتصالات. فقبل التنفيذ يجب أن يتم فحص جميع المحتويات بعناية حتى يتم إرسال معلومات محدثة إلى أصحاب المصلحة (Cegieliski, et al., 2007, 792).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تنفيذ الاتصالات يتضمن ركائز العمل الجماعي كما يرتبط ارتباطاً كبيراً في بناء الروابط العاطفية والخبرات، لذلك تعتبر هذه الخطوة من

الخطوات الحساسة والمهمة في عملية إدارة الاتصالات الإدارية والتي تؤثر نتائجها على أداء المنظمة ككل (Apolo et al., 2017, 522).

- تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية: وهنا يتم رصد جميع أنشطة الاتصالات وتقييمها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر، فردود الفعل من أصحاب المصلحة قد تتطلب تحليلاً إضافياً، وإحداث تغييرات في خطة الاتصالات، وتحسين قنوات الاتصال في المنظمة (Cegieliski, et al., 2007, 792).

وتنعكس التغذية الراجعة عن الاتصالات الإدارية على أداء المنظمة وذلك من خلال الاتصالات المدركة من قبل الموظفين والأداء المدرك من قبل الجمهور، لذلك تعتبر التغذية الراجعة عن الاتصالات الإدارية ثمرة عملية إدارة الاتصالات الإدارية، ولا بد من الاهتمام بأن تكون تغذية راجعة إيجابية وبخلاف ذلك العمل على تصحيح المعوقات بالسرعة القصوى (Haroon and Malik, 2018, 143).

المبحث الثاني: إدارة الأزمات

3-2-1 تمهيد:

تعاني المجتمعات بشكل مستمر من وجود عوامل مسببة للأزمات، مما يؤدي إلى خسائر في المنظمات والمعدات والأفراد، إضافة إلى تأثر مصلحة التنمية الكلية للمجتمع بما يقلل من فرص النجاح والتقدم، وقد يؤدي هذا الأمر إلى تهديد قيم المجتمع ومقدراته مع ضياع جهود التنمية أو على الأقل الانتقاص من مردودها، فتأتي الأزمات وما ينتج عنها من مفاجآت وآثار سلبية تخل بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (عجوة، 2014، 121).

ويتميز العالم اليوم بتسارع حضاري كبير وفي مختلف العلوم والمهن والمعارف، بحيث أصبح هذا العصر يسمى بعصر الاقتصاد المعرفي، ويسمى أحياناً بعصر المعلومات والاتصالات أو عصر العولمة، وبالتالي هو عصر تطورت فيه وسائل الاتصالات والتحكم ومعالجة المعلومات وتقارب العالم (عبدالسلام، 2003، 68). ونتيجة لذلك فإن المنظمات التي تعمل في هذه البيئة التي تتسم بالحركة والتغير والتنوع الحضاري والتكنولوجي، فهي معرضة إلى العديد من المخاطر والأزمات المعقدة داخلياً وخارجياً، والتي لها أسبابها

ونتائجها التي تختلف من منظمة إلى أخرى باختلاف طبيعة وخصوصية عمل هذه المنظمة (Luecke, 2004, 2).

وإزاء هذا فإن على المنظمة أن تواجه كل أنواع الأزمات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها بخطة علمية مدروسة لإدارة الأزمات وتكون في حاجة دائمة للتطور مع مستوى المشكلات التي تواجهها وأن تساهم إيجابياً في حل هذه المشكلات بفكر إداري يتناسب مع نوع الأزمة من خلال توفر وإعداد كل عناصر التعامل الناجح معها(Millar and Heath, 2013, 37).

وتعتبر عملية التخطيط العلمي المنظم، والإعداد الجيد لمواجهة وإدارة الأزمات المحتملة التي تهدد المنظمة من العوامل الضرورية التي تساعد في حمايتها، كما أن إدارة الأزمات لا تحتاج إلى مهارة متخذ القرار فحسب، بل لا بد من وجود فكر مؤسساتي على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية في الوقت ذاته لكي تضمن سرعة القرار وفاعليته في ظل ضيق الوقت.

3-2-2 مفهوم الأزمة:

الأزمة ظاهرة لا تكاد تخلو منها أية منظمة من المنظمات في العالم ولها آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى النفسية، وتؤثر بشكل أولي على متخذي القرارات في كيفية مواجهة هذه الأزمة بطريقة سليمة وعلمية حتى لا تكون تأثيراتها سلبية والتي قد يصل خطرها على مصير وكيان المنظمة بأكملها إذا لم تجد الإدارة الفعالة والمؤهلة للتعامل مع مختلف أنواع الأزمات (الحملاوي، 2016، 34).

إن كلمة أزمة (CRISIS) بالأصل مستمدة من كلمة يونانية "KRISIS"، والتي تعني بالإنجليزية "خيار" أو "قرار" (Paraskevas, 2006, 893)، ثم انتقل هذا المصطلح إلى مختلف اللغات وفروع العلوم الإنسانية، ويفيد مصطلح الأزمة في اللغة العربية معنى الضيق والشدة، حيث تمثل الأزمة بنية وحالة غير مستقرتين وتتطلبان الإصلاح، فهي حالة طارئة من عدم الراحة والتي تظهر فجأة وتهدد الأداء العادي للمنظمة (عبد الحليم، 2009، 8).

إن مفهوم الأزمة هو التغيير الذي يمكن أن يؤثر كليًا أو جزئيًا على سلامة وأداء المنظمة، مما يبعد المنظمة التي تعاني من الأزمة عن الوضع القديم، ولكن هذا لا يعني أنها ستكتسب حالة جديدة، فالأزمة هي حالة تسبب التوتر للمنظمة، فهي تهدد بقاءها،

وتعرض أهم أهدافها للخطر، ففي حالة حدوث أزمة، يصبح ثبات آليات التنبؤ والوقاية في المنظمة غير كاف ويلزم إجراء رد فعل طارئ (Tekin, 2014, 164).

ويشير الخضيري (2012، 117) إلى أن الأزمة هي كل وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير مفاجئ وحاد في النتائج، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حافة الانفجار وتنفجر الأزمة.

ويعرفها كل من Millar and Heath (2013, 2) بأنها حدث غير مناسب وغير متوقع وله عواقب فعلية أو محتملة على أصحاب المصلحة وعلى سمعة المنظمة.

وتعرف الأزمة بأنها مجموعة من الأحداث والظروف التي تحدث بشكل مفاجئ ويترتب عليها وجود نوع من التهديد الواضح لوضع المنظمة الراهن والمستقر، وتعمل الأزمة على إحداث تغيير في الأوضاع الطبيعية وهي نقطة حرجة، ولحظة حاسمة يتحدد عندها مصير لتطور حدث معين، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ (السكارنة، B 2015، 22).

وتعرف الباحثة الأزمة بأنها حدث غير متوقع أو نقطة تحول مفاجئ تؤدي إلى نتائج سلبية وتدهور البنية التنظيمية وخلق أوضاع غير مستقرة في المنظمة، مما يهدد مصالحها وأهدافها ويخلق انعكاسات ونتائج غير مرغوب فيها، ويتم ذلك في وقت قصير وسريع، ويتطلب الاستعداد للأزمات التأهب لأزمة ما طوال الوقت، بدلاً من تقدير متى وكيف سيحدث ذلك، بالإضافة إلى سرعة اتخاذ القرار لمواجهة تأثيراته وانعكاساته وتقليل حدتها.

3-2-3 خصائص الأزمة:

بالرغم من اختلاف الباحثين والدارسين والمحللين الاقتصاديين لمفاهيم الأزمة، إلا أن معظمهم يتفق على أن الأزمة هي موقف يتسم بثلاث خصائص هي: التهديد، المفاجأة، ضيق الوقت، وفيما يلي توضيح لهذه الخصائص: (بدران، 2015، 13-14)

- التهديد: هو عبارة عن مجموعة من الأفعال والإجراءات والممارسات التي تصدر من فرد أو مجموعة من الأفراد أو تكون صادرة من نظام معين سواء كان ذلك بالإشارة أو القول أو الفعل، وذلك من أجل الدفع إلى الاستجابة لمطالب معينة أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها من قبل الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة لهذه المطالب، ومثال ذلك فرض قيود على المنظمة بعدم استيراد السلع أو

فرض قيود على تصدير سلع معينة تؤثر على المنظمة، أو في فرض حصار اقتصادي، أو فرض قيود على دخول التكنولوجيا المتقدمة.

- المفاجأة: قد تكون المفاجأة في المكان أو في الزمان أو في كليهما، وعلى الطرف الذي يستخدمها أن يخطط لاستثمارها واستغلال نتائجها في سرعة تنفيذ ما خطط له من قبل، فالمفاجأة في المكان، تعني مفاجأة الطرف الآخر من حيث لا يحتسب ولا يقدر، فقد يكون اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة ما يؤثر على تحقيق المنظمة لمصالح معينة في مكان آخر، أما المفاجأة في الزمان، فهو اختيار الوقت الذي لا يتوقعه الطرف الآخر وبحيث يشكل التوقيت ضغطاً كبيراً عليه.
- ضيق الوقت: وهنا تكون حاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة من اجل الرد على الحدث المفاجئ لما يمثله هذا الحدث، وذلك بسبب تسارع الأحداث، وكثرة المستجدات، وعدم وضوح الرؤيا وعدم القدرة على التنبؤ.

واستخلص Tekin (2014, 164) في دراسته مجموعة من الخصائص الرئيسية للأزمات، وهي على النحو الآتي:

الأزمة لا يمكن التنبؤ بها.

الأزمة تهدد بقاء المنظمة وأهدافها.

وجود نقص للموارد والمعلومات والوقت لحل المشكلة.

الحاجة للتدخل في حالات الطوارئ.

الأزمة تسبب القلق والإجهاد للإدارة.

فيما يرى Millar and Heath (2013, 19) أن الأزمة مبنية على مجموعة من السمات، فهي: تحدث فجأة، وتتطلب رد فعل سريع، وتتداخل مع الأداء التنظيمي، وتخلق حالة من عدم اليقين والضغط، كما أنها تهدد سمعة المنظمة وأصولها، وتزيد في الشدة، بالإضافة إلى أنها تتطلب فحص المنظمة باستمرار لكونها تحدث تغيراً دائماً في المنظمة.

وترى الباحثة أن من أبرز خصائص الأزمة أنها نقطة تحول في أحداث متعاقبة تهدد أهدافاً رئيسية للمنظمة تسبب درجة عالية من التوتر وتتطلب عملية إدارية خاصة، تمثل مجموعة الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الاختصاص العادي وتوضع لها قواعد خاصة لممارستها، ومن شأنها خلق وإنتاج استجابات إستراتيجية يديرها مجموعة من الإداريين المختارين من رجال الإدارة المدربين تدريباً خاصا على مواجهة الأزمات، ويتم

التدريب من خلال برامج تتعلق بالأزمات وظروفها وعناصرها وأنواعها وأبعادها، ويجري التدريب عليها كما لو كانت أزمات حقيقية، وتقوم على استخدام المهارات الشخصية المستمدة من التدريب والكفاءة الذاتية بمساعدة الخطط والإجراءات المعدة مسبقاً لمواجهة مثل تلك الأزمات.

3-2-4 أنواع الأزمات:

إن الأزمات تتواجد في المجتمعات والمنظمات المعاصرة في أشكالٍ مختلفة، إلا أنه من الصعب التنبؤ بحدوثها من حيث الوقت والسبب في حدوث الأزمات، فقد تكون كبيرة أو صغيرة الحجم، إلا أنها بالأغلب تميل إلى أن تكون صغيرة الحجم ومعظمها يمكن احتواؤها بسهولة (Savelides, Mihiotis and Koutsoukis, 2015, 20).

وقد قسم كل من Mitroff and Alpaslan (2003, 110) الأزمات إلى أزمات طبيعية وأزمات عادية وأزمات غير عادية، بينما قُسِّمت وفقاً لـ Cutlip et al (2006, 326) إلى ثمانية أنواع تسببها إما فشل الإدارة أو القوى الطبيعية وهي: الأزمات الطبيعية، الأزمات التكنولوجية، أزمات المواجهة، أزمات الضغينة أو الحقد، وأزمات القيم الإدارية المنحرفة، وأزمات الخداع، وأزمات سوء الإدارة، والأزمات الاقتصادية والأعمال التجارية.

وتقسم الأزمات حسب طبيعة الحدوث إلى أزمة مفتعلة بفعل إنسان وأزمة طبيعية، ومن حيث العمق إلى أزمة سطحية وأزمة عميقة، ومن حيث التكرار إلى أزمة ذات طابع دوري وأزمة فجائية عشوائية، ومن حيث الآثار إلى أزمة ذات خسائر بشرية وأزمة ذات خسائر مادية وأزمة ذات خسائر معنوية وأزمة ذات خسائر مختلطة (السكارنة، B 2015، 30)

وهناك من يقترح ثلاثة أنواع من الأزمات وهي: (الخشالي وقطب،2007، 29؛ Cutlip et al, 2006, 326-327)

- الأزمات الفورية (Immediate Crises): ويحصل هذا النوع من الأزمات بشكل فوري وبدون سابق إنذار، لذلك فان المنظمة تكون غير قادرة على التخطيط المسبق لمواجهة الأزمة قبل أن تقع.
- الأزمات التصاعدية (Emerging Crises): ويتطور هذا النوع من الأزمات بشكل بطيء، ومن الممكن السيطرة عليه وإيقافه والحد من تفاقمه من خلال استعمال بعض الطرق والإجراءات التنظيمية.

- **الأزمات المستديمة** (Sustained Crises)**: هذا النوع من الأزمات يستمر لعدة أسابيع أو لعدة أشهر أو حتى قد يمتد لعدة سنوات.**

وقد وضع العلمي (2003، 12) **عدة أسس لتصنيف الأزمات أهمها:**

- **حسب مرحلة التكوين (الميلاد – النمو – النضج – الانحسار – الاختفاء).**
- **حسب معدل تكرار حدوث الأزمة (دوري – فجائي عشوائي – غير متكرر).**
- **حسب عمق الأزمة (سطحية – عميقة – متغلغلة – جوهرية – هيكلية التأثير).**
- **حسب درجة شدة الأزمة (عنيفة ساحقة – هادئة خفيفة).**
- **حسب درجة الشمول والتأثير (عامة شاملة – خاصة جزئية).**
- **حسب موضوع ومحور الأزمة (مادية – معنوية – مختلطة).**

ولكل نوع معالجة خاصة مرتبطة بدرجة مهارة الفرد في تشخيص النوع الحقيقي للأزمة.

ويصنفها حريز (2007، 25-28) **استناداً إلى المعايير التالية:**

- **نوع ومضمون الأزمة، فهناك أزمة تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي ..الخ، ووفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو سياسية أو اجتماعية أو إعلامية أو اقتصادية.**
- **النطاق الجغرافي للأزمة، فهناك أزمات محلية تقع في نطاق جغرافي محدود أو ضيق، وهناك أزمات قومية عامة تؤثر في المجتمع ككل، وهناك أيضاً أزمات دولية كأزمات الحاسوب ونظم المعلومات.**
- **حجم الأزمة، فهناك أزمة صغيرة أو محدودة تقع داخل إحدى المنظمات، وهناك أزمات متوسطة وأزمات كبيرة.**
- **المدى الزمني لظهور وتأثير الأزمة، وفي هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات: الأزمة الانفجارية السريعة، وتحدث فجأة وبسرعة وقد تختفي أيضاً بسرعة، وتتوقف نتائج هذه الأزمة على الكفاءة في إدارة الأزمة والتعلم منها. والنوع الثاني هو الأزمة البطيئة الطويلة، وتتطور هذه الأزمة بالتدرج، وتظهر رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالاتها والتعامل معها، ولا تختفي هذه الأزمة سريعاً.**
- **طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة، وتصنف الأزمات وفق هذا المعيار استناداً إلى نوعية ومضمون التهديد، فهناك تهديدات خارجية موجهة ضد المعلومات أو متعلقة**

بالأعطال والفشل، وهناك تهديدات داخلية موجهة ضد اقتصاد المنظمة والخسائر الفادحة وتهديدات نفسية وأمراض مهنية.

- أسباب الأزمات، والتي يمكن تقسيمها إلى أزمات تظهر نتيجة الأخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية، وأزمات ناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية، وأزمات ناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها، وأزمات ناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.
- طبيعة أطراف الأزمة، فهناك أزمات خارجية تتعلق بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة، أو أزمات داخلية تتعلق بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل.

وترى الباحثة أن اختلاف أنواع الأزمات هو نتيجة طبيعية للسمة العامة التي يتمتع بها العصر الحالي كونه عصر المؤسسات، حيث تقوم السياسات العامة للمنظمات المعاصرة على إنشاء بنية مؤسساتية قادرة على الحفاظ على استمرارية المنظمة وضمان بقائها واستمرارها من ناحية، ووضع وصياغة تنفيذ سياسات إدارية فاعلة من ناحية أخرى، وهكذا تلعب الإدارة العليا دوراً بارزاً في التخطيط والتطوير الإداري لتحقيق النمو وذلك بتعزيز التوجهات المستقبلية واستقراء أزمات المستقبل.

3-2-5 مفهوم إدارة الأزمات:

بالرغم من أهمية علم إدارة الأزمات إلا أن الباحثين لم يتنبهوا إلى أهمية هذا الحقل المعرفي إلا حديثاً نظراً لتعدد الأزمات خلال القرن الماضي من ناحية، وارتفاع الأصوات لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الأحداث المفاجئة تفادياً لآثارها المدمرة من ناحية أخرى، ولذلك يعتبر هذا العلم من العلوم حديثة العهد، ومن هنا كان من الضروري توضيح المفاهيم النظرية للأزمات من خلال تعريف الأزمة والأسس العامة لإدارتها والتخطيط للتعامل معها وأساليب إدارتها (عبدالسلام، 2003، 153).

وقد بات من الضروري الاهتمام بإدارة الأزمات ومواجهتها، حيث أصبحت إدارة الأزمات سلوكاً ومنهجاً يحمل في طياته الملامح والرؤية القادرة على التفاعل والتكامل مع المتطلبات الإدارية، واستيعاب وفهم أبعاد الأزمة والتخطيط لها مع وضع الحلول المناسبة بعد استيعاب كافة الظروف المحيطة بالأزمة، بهدف تقليل الخسائر، إذ أن الهدف من إدارة الأزمة هو ابتكار أسلوب للتعامل مع الأزمة والتدريب عليه وتنفيذه بغية التقليل من

الخسائر إلى أدنى حد ممكن، بمعنى أن الأزمة لو تركت وشأنها لأحدثت خسائر جسيمة لا يمكن تحملها أو تعويضها (عليوة، 2014، 40).

ويرى العلمي (2003، 11) أن الإدارة الحقيقية هي إدارة الأزمات، وأن المواصفات المطلوبة في المدير الممتاز قد تتعدد وتختلف ولكن أكثرها وجاهة هي قدرته على التعامل مع الأزمات إذا ما نشبت، والكوارث إذا حصلت واستقرت. ومن الجدير ذكره أن التعامل مع الأزمات لا يبدأ عند حدوثها بل هو حتماً يجب أن يسبق حدوثها من خلال التنبوء بها بالوسائل التي يتيحها علم المستقبل وأساليب التنبوء الإحصائي المعروفة.

وتعرف إدارة الأزمات بأنها عملية التخطيط المسبق لحدث سلبي وغير متوقع للحد من تأثيره أو التقليل من أضراره على المنظمة، وذلك بوضع استراتيجيات محددة أو مجموعة من السيناريوهات متوقعة الحدوث مع اقتراح الحلول المناسبة لكل منها في حال حدوثه أثناء الأزمة (جعفر، 2017، 301).

وعُرِّفَت إدارة الأزمات بأنها عبارة عن النشاطات والاتصالات التي يؤديها المدراء في سعيهم للتخفيف من احتمالية حدوث الأزمات، والتخفيف من أذى الأزمات الواقعة، وجهودهم في إعادة النظام بعد الأزمة، كما تشمل سعي صانع القرار لدى كل من أطراف الأزمة إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف وسعيهم إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسارة (Bundy, Pfarrer and Coombs, 2016, 3).

كما تعرف إدارة الأزمات على أنها عملية تتكون من أنشطة التقييم لعلامات الأزمة، مع الأخذ بالاحتياطات اللازمة من أجل التعافي من الأزمة مع الحد الأدنى من الخسارة التي تواجهها المنظمات، وفي هذه الحالة، تصل مختلف أنواع القضايا إلى مرحلة حاسمة وتصبح الإدارة الإستراتيجية أكثر حيوية في التعامل معها من خلال سلسلة من الإجراءات والأعمال التي يقوم بها فريق إدارة الأزمات لمجابهة الأحداث بدءاً من وقوعها وحتى انتهائها وتتطلب اتخاذ قرارات سريعة تعتمد على البيانات والمعلومات المتوفرة وردود الأفعال المتوقعة لأطراف أخرى في الأزمة (Cutlip et al., 2006, 328).

وتعرف الباحثة إدارة الأزمات بأنها وضع الخطط اللازمة لمواجهة أي حدث سلبي قد تواجهها المنظمات، ووضع السيناريوهات اللازمة لمواجهتها والتقليل من آثارها السلبية ومعالجتها بتطبيق الأسلوب العلمي الحديث في رصد وتحليل معالجة الأزمة، ولا بد من

خلق وعي عام وإلزام لدى إدارة المنظمة بضرورة الاهتمام بهذا النهج الإداري الحديث الذي يمكنها من مواجهة الأزمات، فعلم إدارة الأزمات علم يعاد تشكيل مناهجه ونظرياته وأدواته ووسائله ويبتكر الجديد من أساليبه، وقد أصبح أيضاً سلوكاً ومنهجاً يحمل في طياته ملامح التفاعل والتكامل مع متطلبات الحياة المعاصرة.

3-2-6 مراحل إدارة الأزمة:

يعد التعامل مع الأزمات أحد الجوانب الرئيسة التي تظهر مدى كفاءة القائمين على إدارة الأزمات، فالمواقف الصعبة هي التي تحدد بشكل كبير مدى علم المديرين ومعرفتهم وخبرتهم، وتحدد قدراتهم على مواجهة الأحداث الصعبة، ومن ثم فإن الرؤية الصحيحة، والقدرة على التحليل السريع الصائب، والشجاعة والقدرة على اتخاذ القرار، وفوق كل هذا الشجاعة على الاعتراف بالأخطاء وعدم التنصل من المسؤولية، وكل هذا وغيره لا يتم الحكم عليه إلا من خلال الأزمة (عباس، 2014، 69).

ويقتضي التعامل مع الأزمات وجود نوع خاص من القائمين على إدارتها، حيث يتم تأهيلهم وتدريبهم تدريباً راقياً لصقل مهاراتهم ومواهبهم واستعدادهم الطبيعي خاصة وأن التعامل مع الأزمات له طابع خاص يستمد خصوصيته من تأثير عوامل اللحظة الحالية، وكذلك الامتدادات الزمنية المستقبلية بأبعادها التصادمية وكذلك باحتمالات تدهور الأوضاع وبشكل بالغ القوة (الحملاوي، 2016، 39).

وقد اعتمدت الباحثة على عدد من الأبعاد لتمثيل وقياس متغير إدارة الأزمات والتي تم اشتقاقها من خلال دراسة المراحل الأساسية الثلاث للتعامل مع الأزمة، حيث يرى (Alas, Gao and Vanhala, 2010, 29) أن هذه المراحل الثلاث ليست بينها حدود فاصلة بشكل قاطع بل تتداخل وتتشابك فيما بينها، وفيما يلي توضيح لهذه المراحل:

أولاً: مرحلة ما قبل الأزمة: وهي المرحلة التي تنذر بوقوع الأزمة وتنطوي على تحديد حالات الأزمات المحتملة وتطوير خطط الأزمات، وتخصيص الوقت والمعدات والقوى العاملة للاستعداد للأزمة، وغالباً ما تكون مرحلة تتبلور فيها مشكلة ما وتتفاقم حتى تنتج عنها الأزمة، فالأزمة عادة لا تنشأ من فراغ، وتتطلب مرحلة ما قبل الأزمة عدداً من الإجراءات والتدابير التي تساعد في مواجهة الأزمة ومن هذه الإجراءات والتدابير ما يلي: (السكارنة، 2015 B، 139-140)

- **اكتشاف إشارات الإنذار: وذلك من خلال الاستنتاجات أو المشكلات التي تتفاقم والتي قد تصل إلى مرحلة الأزمة، وجمع البيانات والمعلومات عن اتجاهات ومصادر التهديد والأطراف المرتبطة به والإمكانيات والموارد المتاحة للمنظمة والتنبؤ وتحليل المعلومات للأزمة المتوقعة لتخطي حاجز المفاجأة وعنصر عدم التوقع للحدث. وهناك مؤشرات تعتبر بمثابة الإنذار المبكر يتحسسها المتخصصون ويحاولون تفسيرها واكتشافها عن طريق ربط الظواهر بعضها ببعض والعلاقة بينهم وتأثيرها، ومعرفة نقاط الضعف والأسباب وعدم إنكارها، ومن ثم الاستعداد لها (حريز، 2007، 22).**
- **الاستعداد والوقاية: من خلال التخطيط للأزمة ووضع الخطط البديلة لإدارة الأزمة ووضع سيناريوهات لمراحل تطورها وأسلوب مواجهتها، وتطويع البيانات التي تم الحصول عليها لخدمة الحدث وإعداد سيناريوهات وبدائل للمواجهة، كذلك تحديد الجهات المشاركة في الأزمة وعلى كل المستويات والتنسيق معها، وتوجيه رسائل للأسواق الرئيسية والجمهور لتنبيه الأشخاص بإشارات الأزمة حتى يتعرفوا عليها ويتخذوا تدابير الاستجابة في حالات الطوارئ للتقليل من آثارها المتوقعة (Millar and Heath, 2013, 6). بالإضافة إلى التدريب المشترك للجهات المشاركة في مواجهة الأزمة لرفع الكفاءة واكتساب الخبرة والمهارة في العمل الجماعي.**

ثانياً: مرحلة التعامل مع الأزمة: وتعتبر هذه المرحلة المحور الرئيس لمفهوم إدارة الأزمة وتعد بمثابة الاختبار الحقيقي للخطط المعدة، وهي تنطوي على إدارة الحالة الفعلية المستمرة نفسها، حيث يتولى فريق الأزمة استخدام الصلاحيات الممنوحة له، ويطبق الخطط الموضوعة ويستخدم المهارات المكتسبة من التدريب والاستعداد لمواجهة الأزمة، فهي إذاً مرحلة التطبيق العملي للتدابير والإجراءات المعدة مسبقاً للتعامل مع الأزمة حال حدوثها، وتتمثل هذه المرحلة بالخطوات الآتية:

(Jia, Shi, Jia and Li, 2012, 139)

1- **احتواء الأضرار أو الحد منها: ويكون ذلك بعد أن يكون من المستحيل منع الأزمة ويكون على الإدارة أن تعمل على إعداد الوسائل التي تحد من الأضرار ومنعها من الانتشار (حريز، 2007، 23)، وذلك من خلال تنفيذ خطط الأزمات وإنشاء فرق عمليات مصغرة قريبة من الحدث، وتملك المعلومات الحقيقية وفي الوقت المناسب عن**

طريق نظام معلومات واتصالات فعال، لذلك تحتاج إدارة الأزمات إلى مجموعة من المتطلبات المتعلقة بعملية الاتصال، منها (جعفر،2017، 302):

- تبسيط الإجراءات وعدم تعقيدها.
- التنسيق بين فريق إدارة الأزمة والإدارات والقيادات الأخرى ذات العلاقة بالأزمة.
- التخطيط من قبل القادة لإدارة أعمالهم في أثناء التعامل مع الأزمات.
- التواجد المستمر في مكان إدارة الأزمة.
- تفويض السلطات.

2- تحليل الموقف وتحديد أسباب حدوث الأزمة والنتائج المتوقعة لها: وذلك من خلال تحديد الأطراف المشاركة وأدوات وعناصر الضغط التي تملكها وطبيعة التحالفات التي تساندها والتوصل إلى طبيعة التهديد وحجمه والنتائج المتوقعة.

مراجعة الخطط الموضوعة ودراسة مدى مطابقة السيناريوهات والبدائل المعدة مع طبيعة الأزمة، وفي حال وجود اختلافات حادة يتم إعداد سيناريوهات وخطط جديدة لمواجهة الأزمة.

التدخل الفعلي وفقاً للسيناريو المعد: ويتم دراسة البدائل وتقييمها لتحديد البديل الأفضل وإصدار التعليمات للعناصر المنفذة ومتابعة خطوات التنفيذ وردود الأفعال مع استمرار جمع المعلومات وتحليلها وإجراء التعديلات المطلوبة في السيناريو.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الأزمة: تتلاشى في هذه المرحلة مظاهر الأزمة نتيجة لفقدها معظم عناصرها، حيث تصبح الأزمة حدثاً تاريخياً، وتعود الأحداث إلى خط الأمان وهكذا تعود درجات الاستعداد على حالتها العادية، وتنسيق الجهود خلالها لتبادل المعلومات والدروس المستفادة ومتابعة إزالة الآثار الناجمة عن الأزمة، حيث تشمل هذه المرحلة عدد من الخطوات هي: (Alas et al., 2010, 20)

- استعادة النشاط: من خلال البناء وإصلاح الأضرار الناجمة عن الأزمة من أجل الحد الفعلي للضرر الناجم عن الأزمة، حيث تهتم إدارة الأزمات باستعادة النشاط والتعامل مع الشدائد، والتقليل من تأثير الأزمة بشكل فعال وتسهيل عملية إدارة الأزمات.
- التعلم: من خلال التقييم والاستفادة من الدروس وإجراء الدراسات والأبحاث مستفيدين من الكم الكبير من المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة وقوع الأزمة.

وترى الباحثة إنه بإعداد الخطة يجب حصر المشكلة مهما كان نوعها ويتم إجراء عملية تقدير الموقف بدقة ووضع عدة سيناريوهات مختلفة للمشكلة، واختيار السيناريوهات الأكثر توقعاً، وتعد خطة لمواجهة هذه المشكلة مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة، بمعنى أن تكون الخطة الموضوعة موضوعية وواقعية وقابلة للتنفيذ، كل هذا يتم بواقعية قبل حدوث المشكلة، وإذا توافقت الخطة الموضوعة كما هو متوقع، واختلفت بعض الشيء فيعتبر المخطط قابل للتطبيق وجاهز للتعامل من خلاله مع الأزمة وستكون نسبة النجاح كبيرة، ومع ذلك يمكن تعديل بعض الإجراءات المتخذة خلال إدارة الأزمة طبقاً لتطورها.

ومن الملاحظ أن هذه المراحل الثلاث ليست بينها حدود فاصلة بشكل قاطع بل تتداخل وتتشابك بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال تستخدم الإجراءات المعدة قبل حدوث الأزمة، ويتم أثناء التعامل مع الأزمة الإعداد لتلافي الآثار الناجمة عنها والتمهيد لذلك، وهذا التمهيد ضروري وأساسي لنجاح المرحلة اللاحقة لحدوث الأزمة (المساعدة، 2012، 64).

المبحث الثالث: إدارة المعرفة

3-3-1 تمهيد:

تمثّل المعرفة عصب الحياة بالنسبة للمنظمات والشركات الحديثة، في سعيها المستمر إلى التكيّف مع كل مرحلة من مراحل التطور في الاقتصاد المعرفي ومتطلبات العصر، وباتت تشكل أساساً للعمليات الإدارية والإنتاجية في منظمات وشركات الأعمال، وتمارس دوراً واضحاً في العمليات ذات العلاقة بأهداف المنظمات وأعمالها التجارية والتسويقية المختلفة.

إن أهمّيّة المعرفة لمنظمات الأعمال ليس في المعرفة ذاتها، وإنّما فيما تشكله من إضافة قيمة لها، وفي الدور الذي تؤدّيه في تحوّل المنظّمات إلى اقتصاد المعرفة، الذي يؤكد على رأس المال الفكريّ والمعرفة والتنافس، من خلال القدرات البشريّة أكثر من العناصر التقليديّة كالأرض والمال والعمل (Rowley, 2006, 252).

وبما أن بيئة أعمال المنظمات تتّسم بعالم سريع من التغيّر تهيمن عليه ثورة المعلومات والاتّصالات، فإن المعرفة تمثل سلاح المنظمات في نموها واستمرارها، وقد اعتبرها

العديد من الاقتصاديين عنصراً من عناصر الإنتاج التي تنتشر بالمشاركة وتزداد بالممارسة والاستخدام عبر عملية التوليد.

كما تعتبر إدارة المعرفة من أهم العوامل التي تؤثر على نوعية وجودة العمل، إذ إنها نشأت في أوائل التسعينات وأصبحت مركزاً مهماً للمجالات الأكاديمية والعملية، وأصبحت إدارة المعرفة ضرورة لا غنى عنها في بيئة الأعمال الحالية خاصة بعد ارتباطها بشبكة الإنترنت.

كذلك فقد أصبحت إدارة المعرفة واحدة من الموضوعات الحديثة في عالم الإدارة التي تحظى باهتمام كبير، وتزايدت تطبيقاتها في منظمات الأعمال المختلفة، كما أخذت إدارة المعرفة تشكّل مدخلاً مهما لتحسين وتطوير المنظمات المعاصرة وتمكينها من مواجهة التحدّيات المستقبليّة.

كما وتعد المعرفة بمثابة الشريان الحيوي الذي يسهم في نجاح المنظمات المختلفة، وتتحكم بها ثلاث خصائص، زيادة على كونها مورداً اقتصادياً، وقطاعاً رائداً من قطاعات الاقتصاد المعاصر، فإنه يجري تداولها بشكل غير محدود بين المنظمة والمنظمات الأخرى بشكل عام، وبين العاملين في هذه المنظمات بشكل خاص.

3-3-2 مفهوم المعرفة:

تعتبر المعرفة الأصول الحقيقية للمنظمات عندما يتعلق الأمر بالبقاء في بيئة الأعمال التنافسية، وبدون المعرفة، ستجد المنظمات صعوبة كبيرة في الاستجابة بفعالية لاحتياجات السوق المتغيرة باستمرار للحفاظ على قدرتها التنافسية.

حيث عرفها همشري (2013، 58) بأنها مزيج من المعلومات والخبرات والقيم والاتجاهات والوقائع والمعتقدات والمفاهيم والأفكار والمنظورات والأحكام والتوقعات والمنهجيات والقوانين والسياسات وأدلة العمل والإجراءات التي تبنى عليها أساليب العمل والقرارات، ومعرفة الكيف (البراعات) (know-how)، التي يمتلكها الفرد أو المنظمة، وتستعمل في حل المشكلات واتخاذ القرارات.

كما عرفها كل من العلي، وقنديلجي، والعمري (2012، 26) بأنها مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين ولدى المنظمة، وهي أنواع مختلفة تشمل المعرفة الضمنية والواضحة ومعرفة كيف.

وعرفها الملكاوي (2007، 30) بأنها الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات مع إمكانية المزاوجة مع المهارات والأفكار والتبصر والحدس والدوافع الكامنة في الفرد.

وقد صنف كل من Fernandez and Sabherwal (2010, 25) المعرفة إلى نوعين: ضمنية وصريحة؛ وعرّفا المعرفة الضمنية بأنها تلك المعرفة التي تشمل الرؤى، والحدس، والأحاسيس الداخلية، حيث يكون من الصعب التعبير عنها وصياغتها ومن ثم مشاركتها، والمعرفة الضمنية هي أكثر ميلاً للاعتماد على الجانب الشخصي وعلى تجارب الفرد وأنشطته. وعرّفا المعرفة الصريحة بأنها تلك التي تشير عادة إلى المعرفة التي تنعكس في صورة كلمات وأرقام، ويمكن مشاركة تلك المعرفة بشكل رسمي ومنتظم في صورة بيانات ومواصفات وكتيبات وأدلة ورسومات وشرائط سمعية ومرئية وبرامج حاسوبية وبراءات اختراع وما شابه ذلك.

ومن خلال استعراض خصائص التعريفات السابقة، توصلت الباحثة إلى تعريف المعرفة بأنها أصل ناتج عن حصيلة المزيج بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية، وهي نوعين؛ ضمنية كامنة في عقول الأفراد، وظاهرة أو صريحة تتوفر بشكل كلمات وأرقام يمكن استخدامها وتوظيفها من خلال الكتب أو الكتيبات أو نظم المعلومات أو غيرها من أشكال محسوسة.

3-3-3 عمليات إدارة المعرفة:

تشمل عمليات إدارة المعرفة الرئيسة والضرورية تكوين المعرفة وتوليدها، وخزنها وتنظيمها ونقلها ومشاركتها وتطبيقها. حيث تم تناولها في معظم مداخل ومفاهيم إدارة المعرفة، لذا فإنها تحتاج إلى إعادة إغنائها لكي تغدو قابلة للتطبيق في الميادين المختلفة قبل القيام بتطبيقها من اجل توليد القيمة (الكبيسي، 2015، 59).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات والأبحاث بما يخص موضوع إدارة المعرفة، إلا أن عمليات إدارة المعرفة مهما اختلف الباحثون والعلماء سواء في تسميتها أو في تصنيفها، إلا أنها جميعها تمحورت حول العمليات التالية لإدارة المعرفة التي أوضحها صويص، فلاق، بوقجاني وأبو حماد (2011، 514) فيما يلي:

- تكوين المعرفة وتوليدها: وتشتمل على الأنشطة التي تتبعها المنظمة للحصول على المعرفة.

- **خزن المعرفة وتنظيمها: وهي الأنظمة التي تستخدمها المنظمة لتخزين المعرفة والمحافظة عليها وتنظيمها بالشكل الذي يسهل الرجوع لها عند الحاجة.**
- **نقل المعرفة ومشاركتها: وتشتمل على آليات نشر المعرفة سواء بالتدريب أو بالنشرات الداخلية والتعلم.**
- **تطبيق المعرفة: توظيف المعرفة الموجودة لمعالجة المشاكل التي تواجهها المنظمة والمساعدة في تحقيق أهداف الإدارة مستقبلا.**

وهناك من قسم عمليات إدارة المعرفة إلى ثمانية أنواع هي: تشخيص المعرفة، تحديد أهداف المعرفة، توليد المعرفة، تنظيم المعرفة، خزن المعرفة وإدامتها، استرجاع المعرفة، مشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة. وانطلاقاً من هذه العمليات تم تحديد العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة لتتضمن: توليد المعرفة، تنظيم المعرفة، توزيع المعرفة والمشاركة بها، وتطبيق المعرفة (همشري، 2013، 120-121).

أما Fernandez and Sabherwal (2010, 93) **فقد صنفا عمليات إدارة المعرفة إلى ما يلي:**

1- **اكتشاف المعرفة: أي تطوير معرفة جديدة سواء ضمنية أو صريحة وذلك من خلال البيانات والمعلومات أو من خلال دمج مكونات معرفية سابقة، ويتم ذلك عن طريق التجميع في حال اكتشاف معرفة صريحة أو عن طريق التفاعل الاجتماعي في حال اكتشاف معرفة ضمنية جديدة.**

وتمثل عملية اكتشاف المعرفة عملية مركزية لإدارة المعارف وتمثل المرحلة الأولى من دورة إدارة المعرفة، وتشمل العديد من الأساليب والتقنيات والأدوات المستخدمة لانتزاع المعرفة الضمنية، وبما يؤدي إلى خلق معرفة جديدة وتنظيم هذا المحتوى في وقت لاحق بطريقة منهجية. (şuşnea, 2013, 347).

2- **امتلاك المعرفة: ويقصد بها استرجاع المعرفة الصريحة أو الضمنية التي تكمن داخل الأشخاص أو التي يعكسها النتاج الصناعي أو الهياكل التنظيمية، وقد يتم امتلاك المعرفة من خارج المنظمة، ويتم ذلك من خلال عمليتي (التجسيد) وتعني امتلاك المعرفة الضمنية، و(التذويد) وتعني امتلاك المعرفة الصريحة** (Laudon and Laudon, 2012, 420).

3- **مشاركة المعرفة: ويتم من خلالها نقل المعرفة الصريحة أو الضمنية إلى الآخرين بشكل فعال بحيث يمكن لمستقبل المعرفة أن يتفهمها بشكل جيد تمكنه من العمل في ضوئها، على أن يتم مشاركة المعرفة وليس التوصيات المبنية عليها. وتلعب الدورات التدريبية والشبكات غير الرسمية والخبرات التي يتم تناقلها بوجود ثقافة داعمة لذلك دوراً أساسياً في مساعدة المدراء على مشاركة المعرفة والمعلومات المهمة** (Laudon and Laudon, 2012, 420).

4- **تطبيق المعرفة: استخدام المعرفة المتاحة والمكتسبة في اتخاذ القرارات وأداء المهام، من خلال عمليتي الروتين والتوجيه، إن الهدف والغرض من إدارة المعرفة هو تطبيق المعرفة المتاحة للمنظمة، هذا التنفيذ هو الأبرز من عملياته. تشير هذه العملية إلى شروط الاستخدام وإعادة الاستخدام والاستخدام والتطبيق، ومما يجعل أنشطة المنظمة أكثر ملاءمة للاستخدام وأكثر ملاءمة للمهام التي تؤديها ؛ وهي آلية تتضمن استيعاب المعرفة وترجمتها إلى عمليات قابلة للتنفيذ على الواقع (عبد الرحمن وتادرس، 2014، 564).**

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

4-1 منهج الدراسة:

تتبع الدراسة استراتيجية المعاينة للاجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المختلفة وذلك بالاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات وباستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصول الى العلاقات المختلفة وإنتاج نماذج في هذه العلاقات وصولاً إلى إمكانية إثبات السبب والأثر.

4-2 مجتمع وعينة الدراسة

4-2-1 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة المستهدف من العاملين من فئة الإداريين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية في المؤسسات الصحفية الأردنية المُصَدِّرة للصحف اليومية وعددها (7)، حيث بلغ عددهم (637) موظفاً، وذلك حسب المعلومات التي حصلت عليها الباحثة من أقسام الموارد البشرية في هذه المؤسسات الصحفية في شهر تشرين الأول من عام 2017.

4-2-2 عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية متناسبة نظراً لتكون المجتمع من فئات مختلفة. وقد تبين أن العينة الممثلة للمجتمع هي (240) اعتمادا على (النجار، النجار والزعبي، 2017، 109)، وتم التأكيد على احتساب العينة من خلال معادلة ستيفن ثامبسون، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم بطريقة عشوائية طبقية متناسبة، وقد تم استرداد 209 استبانة صالحة للتحليل، وقد بلغت نسبة الاسترداد 87.08% .ويبين الجدول التالي رقم (1) حجم العينة في كل من المؤسسات الصحفية الأردنية:

جدول رقم (1): أسماء الصحف اليومية الأردنية، عدد العاملين، وحجم العينة

ت	اسم الشركة	عدد العاملين الإداريين من فئة الإدارة العليا والوسطى والتنفيذيين	حجم العينة
1	صحيفة الرأي و Jordan Times	299	113
2	صحيفة الدستور	118	44
3	صحيفة الغد	120	45
4	صحيفة الأنباط	42	16
5	صحيفة السبيل	16	6
6	صحيفة صدى الشعب	20	8
7	صحيفة الأمم	22	8
	المجموع	637	240

المصدر: إعداد الباحثة

4-2-3 وحدة التحليل:

تتكون وحدة التحليل من العاملين من فئة الإداريين من الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية في المؤسسات الصحفية الأردنية المصدرة للصحف اليومية، والذين يشغلون الوظائف التالية: مدير عام، رئيس تحرير، مدير إدارة، رئيس قسم، إداري تنفيذي وما يعادله من وظائف إدارية مختلفة.

4-3 مصادر جمع البيانات: تشتمل على نوعين من مصادر جمع البيانات هما:

4-3-1 المصادر الثانوية:

تتمثل البيانات الثانوية بالكتب والدوريات والرسائل الجامعية والأبحاث العلمية والدراسات السابقة والمعلومات المتوفرة على الانترنت والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بالموضوع والمقالات المختلفة المنشورة التي تم الاطلاع عليها قبل الشروع في الدراسة، وتم

الاستعانه بهذه المصادر لإعداد الإطار النظري للتعرف على العلاقات بين كل من إدارة الاتصالات الإدارية وإدارة الأزمات وإدارة المعرفة في الصحف اليومية الأردنية المرخصة لدى هيئة الإعلام.

4-3-2 المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من العاملين في المؤسسات الصحفية الأردنية من فئة الإدارة العليا والوسطى والإداريين التنفيذيين. وكذلك إجراء بعض المقابلات الشخصية مع القائمين على المؤسسات الصحفية الأردنية.

4-4 أداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة بالاستبانة كأداة في جمع البيانات الأولية.

4-5 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

4-5-1 الصدق الظاهري:

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية من المختصين وكذلك خبراء في المؤسسات الصحفية الأردنية.

4-5-2 اختبار ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثة باختبار الثبات من خلال استخراج اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث تم اعتماد نسبة (0.60) كنسبة لقبول ثبات المقياس، حيث أن قيمة الفا يجب أن تزيد عن نسبة 0.60 لأغراض ثبات الاستبانة (Malhotra, 2004, 268)، وفيما يلي جدول يوضح قيمة ألفا:

الجدول (2): قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	إدارة الاتصالات الإدارية	27	0.936
2	تقدير الاتصالات الإدارية	5	0.785
3	تخطيط الاتصالات الإدارية	5	0.771
4	تطوير الاتصالات الإدارية	5	0.833
5	تنفيذ الاتصالات الإدارية	5	0.836
6	تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية	7	0.789
7	إدارة الأزمات	25	0.902

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
8	اكتشاف إشارات الانذار	5	0.695
9	الاستعداد والوقاية	5	0.69
10	احتواء الأضرار أو الحد منها	5	0.845
11	استعادة النشاط	5	0.758
12	التعلم	5	0.767
13	إدارة المعرفة	23	0.81
14	تكوين المعرفة وتوليدها	5	0.791
15	خزن المعرفة و تنظيمها	5	0.803
16	نقل المعرفة ومشاركتها	7	0.634
17	تطبيق المعرفة	6	0.979

يشير الجدول (2) إلى أن قيم معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة تراوحت ما بين (0.634–0.936)، وهي قيم تزيد عن النسبة المقبولة (0.60) وبما يعكس ثبات الاستبانة، وهي نسبة ممتازة تعكس ثبات أداة الدراسة.

4-6 ملاءمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار مدى ملاءمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي والاختبارات المعلمية، فقد تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي، وذلك على النحو التالي:

4-6-1 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

وللتأكد من خلو العينة من مشكلة الارتباط المتعدد، تم احتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF ، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (3): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
تقدير الاتصالات الإدارية	.537	1.863
تخطيط الاتصالات الإدارية	.291	3.434
تطوير الاتصالات الإدارية	.290	3.452
تنفيذ الاتصالات الإدارية	.427	2.341
تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية	.456	2.191

يشير الجدول (3) الى أن قيم معامل تضخم التباين VIF كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، وتراوحت ما بين (1.863–3.452) كما أن قيمة التباين المسموح Toleranceمحصورة بين0.1 و1، وتتراوح ما بين (0.29–0.537) وهذا يدل على

عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة المستقلة (Gujarati, 2004, 253).

5-4 اختبار فرضيات الدراسة: فيما يلي عرض لنتائج اختبار الفرضيات:

Ho1: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية."

لقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى، حيث يبين الجدول (5-12) نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول (4): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات				
	R	R2	F	Df	Sig F	البيان	B	S.E	T	Sig t
إدارة الأزمات	0.704	0.496	39.918	5	0.000*	الثابت	1.722	.191	9.018	.000
				203		تقدير الاتصالات الإدارية	.058	.049	1.171	.243
						تخطيط الاتصالات الإدارية	.089	.060	1.488	.138
				208		تطوير الاتصالات الإدارية	.033	.056	.603	.547
						تنفيذ الاتصالات الإدارية	.150	.051	2.945	.004
						تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية	.266	.060	4.461	.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (4) إلى أن قيمة F المحسوبة البالغة 39.918 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ، كما بلغت قوة العلاقة 0.704 وهي علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما أن المتغيرات المستقلة تفسر 49.6% من التغير في المتغير التابع. كما يشير جدول المعاملات إلى ما يلي:

فيما يتعلق ببعد (تقدير الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B = 0.058 وبخطأ معياري = 0.049، وقيمة t المحسوبة = 1.171 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 . فيما يتعلق ببعد (تخطيط الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B = 089. وبخطأ معياري = 0.06، وقيمة t المحسوبة = 1.488 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 . فيما يتعلق ببعد (تطوير الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B = 0.033 وبخطأ معياري = 0.056، وقيمة t المحسوبة = 0.603 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 . فيما يتعلق ببعد (تنفيذ الاتصالات الإدارية) لقد بلغت

قيمة B= 0.15 وبخطأ معياري =0.051، وقيمة t المحسوبة = 2.945 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 . فيما يتعلق ببعد (تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B= 0.266 وبخطأ معياري =0.06، وقيمة t المحسوبة = 4.461 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية."

Ho2: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية".

لقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، وتم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول (5):

الجدول (5): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات				
	R	R2	F	Df	Sig F	البيان	B	S.E	T	Sig t
إدارة الأزمات	0.769	0.592	73.870	4	0.000*	الثابت	1.739	.168	10.330	.000
				204		تكوين المعرفة وتوليدها	.239	.044	5.450	.000
						خزن المعرفة وتنظيمها	.313	.045	6.931	.000
				208		نقل المعرفة ومشاركتها	.027	.030	.885	.377
						تطبيق المعرفة	.008	.018	.465	.642

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

يشير الجدول (5) إلى أن قيمة F المحسوبة البالغة 73.870 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما بلغت قوة العلاقة 0.769 وهي علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما أن المتغيرات المستقلة تفسر 59.2% من التغير في المتغير التابع. كما يشير جدول المعاملات إلى ما يلي:

فيما يتعلق ببعد (تكوين المعرفة وتوليدها) لقد بلغت قيمة B= 0.239 وبخطأ معياري =0.044، وقيمة t المحسوبة = 5.45 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. فيما يتعلق ببعد (خزن المعرفة وتنظيمها) لقد بلغت قيمة B= 0.313 وبخطأ

معياري =0.045، وقيمة t المحسوبة =6.931 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. فيما يتعلق ببعد (نقل المعرفة ومشاركتها) لقد بلغت قيمة B= 0.027 وبخطأ معياري =0.03، وقيمة t المحسوبة = 0.885 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فيما يتعلق ببعد (تطبيق المعرفة) لقد بلغت قيمة B= 0.008 وبخطأ معياري =0.018، وقيمة t المحسوبة = 0.465 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة، والتي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية."

Ho3: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية."

لقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، وكانت النتائج كما يبينها الجدول (6) التالي:

الجدول (6): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين				جدول المعاملات				
	R	R2	F	Df	Sig F	البيان	B	S.E	T	Sig t
إدارة المعرفة	0.462	0.213	10.987	5	0.000*	الثابت	2.025	.255	7.949	.000
				203		تقدير الاتصالات الإدارية	.164	.066	2.490	.014
						تخطيط الاتصالات الإدارية	.047	.080	.592	.555
				208		تطوير الاتصالات الإدارية	-.031	.074	-.420	.675
						تنفيذ الاتصالات الإدارية	.061	.068	.906	.366
						تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية	.200	.079	2.510	.013

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

يشير الجدول (6) إلى أن قيمة F المحسوبة البالغة 10.987 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما بلغت قوة العلاقة 0.462 وهي علاقة متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما أن المتغيرات المستقلة تفسر 21.3% من التغير في المتغير التابع. كما يشير جدول المعاملات إلى ما يلي:

فيما يتعلق ببعد (تقدير الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B= 0.164 وبخطأ معياري =0.066، وقيمة t المحسوبة = 2.49 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. فيما يتعلق ببعد (تخطيط الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B=0.047 وبخطأ معياري =0.08، وقيمة t المحسوبة =0.592 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. فيما يتعلق ببعد (تطوير الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B= -0.031 وبخطأ معياري =0.074، وقيمة t المحسوبة = -0.42 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. فيما يتعلق ببعد (تنفيذ الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B= 0.061 وبخطأ معياري =0.068، وقيمة t المحسوبة = 0.906 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. فيما يتعلق ببعد (تغذية راجعة عن الاتصالات الإدارية) لقد بلغت قيمة B= 0.20 وبخطأ معياري =0.079، وقيمة t المحسوبة = 2.51 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي نصها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية."

Ho4: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بإبعادها مجتمعة في ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية."

لاختبار الفرضية الرئيسة الرابعة، فقد تم استخدام تحليل المسار (Path Analysis)، بالاستعانة ببرنامج (Amos)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة

ملائمة النموذج Model Fit						
البيان	Chi2	df	GFI	CFI	RMSEA	Sig
إدارة الأزمات	40.518	13	0.936	0.721	0.101	0.000

مؤشر ملاءمة الجودة	GFI	Goodness of Fit mus proximity
مؤشر المواءمة المقارن	CFI	Comparative Fit Index
الجذر التربيعي لتقريب متوسط مربعات الخطأ	RMSEA	Root mean square error of approximation

نلاحظ من الجدول (7) أن قيمة (Chi2 = 40.518) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما أن مؤشر ملاءمة الجودة (GFI = 0.936) وهو يقترب بشكل ما إلى العدد واحد، إذ أنه كلما أقترب للواحد الصحيح دل ذلك على حسن ملاءمة الجودة، وكذلك فإن مؤشر المواءمة المقارن (CFI = 0.721) والذي يقترب أيضاً بشكل ما إلى العدد واحد، ومؤشر الجذر التربيعي لتقريب متوسط مربعات الخطأ (RMSEA = 0.101)، مما يدعم حسن موافقة النموذج.

جدول (8) معاملات الأثر المباشر وغير المباشر للفرضية الرئيسة الرابعة

المعاملات Estimates			
قيم معاملات التأثير المباشر	التأثير المباشر المعياري	التأثير غير المباشر المعياري	التأثير المباشر الكلي المعياري
إدارة الاتصالات الإدارية ← إدارة المعرفة	0.416		0.416
إدارة المعرفة ← إدارة الأزمات	060.3		0.306
إدارة الاتصالات الإدارية ← إدارة الأزمات	0.576	0.127	0.703

نلاحظ من الجدول (8) أن الأثر المباشر المعياري لمتغير إدارة الاتصالات الإدارية على إدارة المعرفة قد بلغ (0.416) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية، بينما كانت قيمة الأثر المباشر المعياري لادارة المعرفة على إدارة الأزمات قد بلغت 0.306 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية. في حين أن الأثر المباشر المعياري لمتغير إدارة الاتصالات الإدارية على إدارة الأزمات بلغ (0.576) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية، في حين بلغ الأثر غير المباشر المعياري لهذا المتغير (0.127) وهي قيمة جيدة وتعني أن متغير إدارة المعرفة له دور كمتغير وسيط على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية."

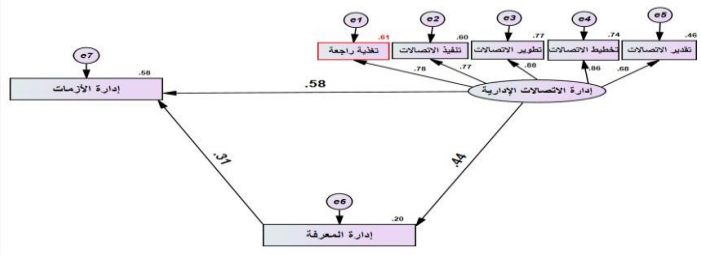

الشكل (2) الفرضية الرئيسة الرابعة

6-1 النتائج:

1. تبين من نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية، وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة Haroon and Malik (2018)، التي توصلت إلى وجود توافق ما بين الاتصالات الإدارية وأداء الجامعات، حيث تبين أن الأداء التنظيمي يتحسن مع تحسن الاتصالات الإدارية والعكس صحيح. ودراسة Mansor and KaderAli (2017)، التي توصلت إلى أن إدارة الأزمة واتصالات الأزمة لهما تأثير كبير على مبيعات الشركة بعد الأزمة، كما توصلت إلى أن الاستدعاء المسؤول واتصالات الأزمة لهما تأثير إيجابي كبير على نية المستهلك للشراء بعد الأزمة، حيث تبين أن متغيري الاستدعاء المسؤول واتصالات الأزمة هما متغيران كامنان بأهمية كبرى. ودراسة Dua (2017)، التي توصلت إلى أن المنظمات قيد البحث تستخدم أدوات الاتصال التقليدية أثناء التخطيط ووضع الاستراتيجيات، بينما تستخدم الاتصالات الرقمية في الدعاية والترويج وفي اتصالاتها مع الزبائن، وبذلك تبين أن استخدام أحدث وسائل الاتصالات تكنولوجياً يساهم في التأثير على الزبون إيجابياً وتحقيق الربح.
2. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية. وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة المطيري (2017)، التي أثبتت أن ممارسات إدارة المعرفة ككل تؤثر على كل مرحلة من مراحل إدارة الأزمة، كما توصلت الدراسة إلى أن وعي القيادات الإدارية بممارسات إدارة المعرفة جاء مرتفعاً بشكل عام. ودراسة ChiunLo et al. (2017)، التي أثبتت أن بعدي نشر المعرفة والاستجابة للمعرفة أكثر أبعاد إدارة المعرفة تأثيراً بالفعالية المنظمية.
3. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة الطيط والعايد (2017)، التي اتفقت مع هذه الدراسة في أنها توصلت إلى أنه هناك أثر كبير

لخلق المعرفة وخزنها لدى المدراء عند اختيارهم للبديل الاستراتيجي، كما اتفقت بأنه ليس هناك أثر كبير لتطبيق المعرفة لدى المدراء عند اختيارهم للبديل الاستراتيجي، بينما اختلفت مع هذه الدراسة في أنه لم يظهر أثر كبير لعمليات تشخيص المعرفة واكتسابها وتوزيعها لدى المدراء عند اخيارهم للبديل الاستراتيجي.

4. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية.

6-3 التوصيات: في ضوء النتائج توصي الدراسة بما يأتي:

1. تقديم الحوافز (المادية أو المعنوية) للموظفين الذين ساهموا في التطبيق الفعال لخطة الاتصالات الموضوعة.
2. التأكيد على توفير وسائل اتصالات متنوعة وحديثة لتبادل المعلومات بسرعة بين مختلف المستويات الادارية، على أن لا تتجاوز التكلفة النتائج المتوقعة منها.
3. توفير التدريب اللازم للموظفين على تطبيق خطة الاتصالات، والعمل على وضع سيناريوهات جاهزة للاستعداد لحدوث أي أزمة تواجهها المؤسسة الصحفية.
4. وضع آلية عملية تساعد على تقييم جميع أنشطة الاتصالات في المؤسسة الصحفية من قبل الادارة العليا.
5. زيادة فاعلية عملية الاتصال في المؤسسة الصحفية للمساهمة في تقديم معلومات تساهم في تقليل أخطار حدوث الأزمة لأقل درجة ممكنة.
6. العمل على المسح البيئي الداخلي والخارجي باستمرار وبشكل دوري لإتاحة الفرصة للإدارة العليا باستشعار الأزمات قبل حدوثها أو باكتشافها في وقت مناسب، حتى تتخذ الإجراءات الاحترازية المناسبة.
7. استخدام نظام أمن شبكة معلومات لاسترجاع المعلومات قبل حدوث الأزمة وليس فقط أثناء حدوثها.
8. التأكيد على التحديث المستمر لأنظمة المعلومات المستخدمة في المؤسسة الصحفية للمساهمة في تخزين نتائج الأزمات وتسهيل استرجاعها عند الحاجة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو اصبع، صالح خليل (2009). الاتصال الجماهيري. الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.

بدران، منيف نايف (2015). المستقبل لإدارة الأزمات والكوارث على المستوى الوطني للمملكة العربية السعودية. مصر، القاهرة: منشورات أكاديمية ناصر العسكرية.

البله، عبدالله وخميس، عبدالله (2018). انعكاسات جودة المعلومات في إدارة الأزمات، دراسة استطلاعية في مركز العمليات والبنى التحتية/خلية إدارة الكوارث في نينوى. جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،2(42)،248-265

جعفر، يونس (2017). أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس. مجلة جامعة الأقصى، (سلسلة العلوم الإنسانية)، 21(1)، 293-324.

حريز، سامي "محمد هشام" (2007). المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات: الأسس النظرية والتطبيقية. الأردن، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون

الحملاوي، محمد رشاد (2016). إدارة الأزمات. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الخشالي، شاكر ومحي الدين، قطب (2007). فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 3(1)، 24-45.

الخضيري، محسن (2012). إدارة الأزمات. مصر، القاهرة: منشورات مجموعة النيل العربية.

أبو رمان، سامي (2016). أثر القيادة التحويلية في الاستعداد لإدارة الأزمات. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(3)، 713-729.

السكارنة، بلال (A 2015). مهارات الاتصال. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

السكارنة، بلال (B 2015). إدارة الأزمات. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

صويص، راتب، فلاق، محمد، بوقجاني، جناة وأبو حماد، أيمن (2011). عمليات إدارة المعرفة وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة لمجموعة الاتصالات الأردنية (Orange). المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 7(4)، 511-526.

الطيط، أحمد والعايد، سرى (2017). دور إدارة المعرفة في اختيار البديل الاستراتيجي لدى مديري شركات الاتصالات السعودية. المجلة العربية للإدارة، 37(1)، 21-38.

عباس، صلاح (2014). إدارة الأزمات في المنشآت التجارية. مصر، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

عبد الحليم، احمد محمود (2009). الأساليب الكمية كوسيلة لتحليل وإدارة الأزمات. مصر، القاهرة: منشورات أكاديمية ناصر العسكرية.

عبد الرحمن، إيمان جميل، وتادرس، ابراهيم حربي (2014). مستوى ممارسة إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر الإداريين العاملين في الإدارة الوسطى والعليا. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 15(1)، 559-586.

عبدالسلام، رمضان محمود (2003). إدارة الأزمات الدولية. مصر، القاهرة: المكتبة الكبرى للنشر والتوزيع.

عبد العزيز، شرف (2014). المدخل إلى وسائل الإعلام. مصر، القاهرة: دار الكتاب المصري للنشر والتوزيع.

عجوة، علي (2014). الإعلام وقضايا التنمية. القاهرة: دار عالم الكتب للنشر والطباعة والتوزيع.

العلمي، مهدي فكري (2003). الوصايا المئة في إدارة الأزمات. الأردن، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع والطباعة.

العلي، عبد الستار، قنديلجي، عامر والعمري، غسان (2012). المدخل إلى إدارة المعرفة. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عليوة، السيد (2014). إدارة الأزمات والكوارث مخاطر العولمة والإرهاب الدولي. مصر، القاهرة: الدار الأمين للنشر والتوزيع.

عودة، محمود (2015). أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي. لبنان: بيروت، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

القرعان، احمد خليل والحراحشة، إبراهيم محمد (2014). الإدارة الحديثة. الأردن: عمان، دار الإسراء للنشر والتوزيع والطباعة.

الكبيسي، صلاح الدين (2015). إدارة المعرفة. مصر، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

المساعدة، ماجد عبد المهدي (2012). إدارة الأزمات: المداخل-المفاهيم-العمليات. الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع

المطيري، سعد (2017). دور ممارسات إدارة المعرفة في فعالية إدارة الأزمات: دراسة لاتجاهات موظفي الشركة السعودية للكهرباء. أطروحة دكتوراه في إدارة المعرفة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية.

الملكاوي، إبراهيم الخلوف (2007). إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم. الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

النجار، فايز، النجار، نبيل والزعبي، ماجد (2017). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نصر الله، عمر عبد الرحمن (2011). مبادئ الاتصال التربوي والإنساني. الأردن: عمان، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة.

همشري، عمر أحمد (2013). إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والريادة. الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Alas, R., Gao, J., & Vanhala, S. (2010). The Crisis Management in Chinese and Estonian Organizations. Chinese Management Studies, 4(1), 18-36.

Apolo, D., Baez, V., Pauker, L. & Pasquel, G. (2017). Corporate Communication Management: Considerations for the Approach to its Study and Practice. Revista Latina de Communication Social, 7, (2) 521-539.

Bundy, J., Pfarrer, M., & Coombs, W. (2016). Crises and Crisis Management: Integration, Interpretation, and Research Development. Journal of Management, 43(6), 1-32.

Calota, G., Pirvulescu, B., & Criotoru, I. (2015). The Importance of the Management Communication Process. Internal Auditing and Risk Management, 1(37), 77-83.

ChiunLo, M., Mohamad, A., Ramayah, T., Abdullah, M., & Lim, M (2017). The Role of Knowledge Management on Organizational Effectiveness: Organizational Culture as the Moderator. International Journal of Business and Society, 18(4), 808-818.

Culo, K. & SkendroviC,V. (2010). Communication Management is Critical for Project Success. Informatol. 43(3), 228-235.

Cutlip, S.M., Center, A.H., & Broom, G.M. (2006). Effective Public Relations (9th ed.). Upper Saddle River, NJ: Pearson Education International.

Dua, S. (2017). Digital Communication Management: the World is Going Digital. International Journal of Recent Research Aspects, 4(3), 50-53.

Elving, W., Van Ruler, B., Goodman, M., & Genest, C. (2012). Communication management in The Netherlands: Trends, developments, and benchmark with US study. Journal of Communication Management, 16 (2), 112-132.
Femi, A. (2014). The Impact of Communication on Workers' Performance in Selected Organisations in Lagos State, Nigeria. IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), 19 (8), 75-82.
Fernandez, B., & Sabherwal, I. (2010). Knowledge Management: Systems and Processes. M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York: Library of Congress Cataloging-in-publication data.
Grandien, C., & Johansson, C. (2012), Institutionalization of communication management: A theoretical framework. Corporate Communications: International Journal, 17(2) 209-227.
Gujarati, D.N. (2004) Basic Econometrics. 4th Edition, McGraw-Hill Companies
Haroon,H., & Malik,H., (2018). The Impact of Organizational Communication on Organizational Performance. Journal of Research in Social Sciences, 6(2), 140-151.
Hung, S., Chia-An Tsai, J., Lee, W., & Y.K. Chau, P. (2015). Knowledge management implementation, business process, and market relationship outcomes: An empirical study. Information Technology & People, 28(3), 500-528.
Ince, M., & Gül, H. (2011). The Role of the Organizational Communication on Employees' Perception of Justice: A Sample of Public Institution from Turkey. European Journal of Social Sciences. 21(1), 106-124.
Jia, Z., Shi,Y., Jia, Y., & Li, D. (2012) A Framework of Knowledge Management Systems for Tourism Crisis Management. Procedia Engineering, 29(2012), 138-143.
Kim, S. (2016). Strategic Predisposition In Communication Management: Understanding Organizational Propensity Towards Bridging Sstrategy. Journal of Communication Management, 20(3), 232-254.
Laudon K.C., & Laudon, J.P. (2012). Management Information Systems: Managing the Digital Firm (12th ed.). Upper Saddle River, N.J.: Pearson Prentice Hall, Inc.
Luecke, R. (2004). Crisis Management Master the Skills to Prevent Disasters. Boston, Massachusetts: Harvard Business School Press.
Malhotra, N.K. (2004). Marketing Research: An Applied Orientation. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

Mansor, F., & KadelAli, N. (2017). Crisis Management, Crisis Communication, and Consumer Purchase Intention Post-Crisis. Global Business and Management Research: An International Journal, 9(4s), 60-79.
Millar, D.P., & Heath, R.L. (Eds.). (2013). Responding to Crisis: A Rhetorical Approach to Crisis Communication. New York & London: Routledge Taylor & Francis Group.
Mitroff, I., & Alpaslan, M.C. (2003). Preparing For Evil. Harvard Business Review, 81(4), 109-15.
Paraskevas, A. (2006). Crisis management or crisis response system? A complexity science approach to organizational crises. Management Decision, 44 (7), 892-907.
Paulraj A., Augustine A. L., & Chen J. (2008), Inter-organizational Communication as a Relational Competency: Antecedents and Performance Outcomes in Collaborative Buyer–Supplier Relationships, Journal of Operations Management, 26 (8), 45–64.
Rowley, J. (2006). Where Is The Wisdom That We Have Lost In Kowledge?". Journal of Documentation, 62(2), 251-270.
Savelides, S., Mihiotis, A., & Koutsoukis, N. (2015). Crisis management for secondary education: a survey of secondary education directors in Greece. International Journal of Educational Management, 29 (1), 18-43.
Shonubi, A.O., & Akintaro, A.A. (2016). The Impact of Effective Communication on Organizational Performance. The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention, 3(3), 1904-1914.
şuşnea, E. (2013). The Role of Knowledge Management Tools For Developing Leadership Competencies in Crisis Management. Central and Eastern European Online Library, Conference proceedings of "eLearning and Software for Education" (eLSE), 1(2013), 345-349.
Tekin, O. (2014). Importance of Crisis Management for Public Administration: The Practice in Turkish Public Administration. The West East Institute International Academic Conference Proceedings, Budapest, Hungary, 163-171.
Wang, W. (2009). Knowledge management adoption in times of crisis. Industrial Management & Data Systems, 109(4), 445-462.

الأمن القانوني محدد أساسي للقرار الاستثماري

- دراسة للضمانات الممنوحة وفق التشريع الجزائري-

Legal security is a key determinant of an investment decision -A study of the guarantees granted in accordance with the Algerian legislation.

د. نبيل ونوغي أستاذ محاضر قسم "أ"

د/ عباسي سهام أستاذة محاضر "ب"

معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية / المركز الجامعي بريكة سي الحواس-بريكة الجزائر

الملخص:

رأس المال جبان خاصة أن الاستثمار هو التضحية بقيم حالية لتحقيق فوائد مستقبلية، يحكما عنصر المجازفة، هذا الأمر يحتم على كل الدول أن تضُمن في تشريعها مسألة الأمن التشريعي والقانوني، باعتبار من أساسيات المناخ الاستثماري.

ولتطوير وحماية الاستثمار وجب توفير مناخ مشجع في ضوء نظام سياسي مستقر وآمن وذلك بتوفير الأمن القانوني والتشريعي، الذي هو الركيزة الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري ومن أهم العناصر لتحقيق استثمار شامل الذي ينعكس إيجابا على إثراء القطاع واستقطاب المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، وتتحقق حماية الاستثمار بتوفير الأمن القانوني كون أن هذا الأخير مقوما هاما من مقومات المناخ الاستثماري في أي بلد من بلدان العالم، لأن عملية توفير عنصر الثبات التشريعي والأمن والطمأنينة والهدوء للمستمر في هذا المجال من لحظة وصوله إلى البلد حتى شروعه في المشروع والبدا في تنفيذه.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على الدور الأساسي الذي يلعبه الاستقرار القانوني التشريعي في اتخاذ القرار الاستثماري، ولما للأمن القانوني من ضمانات للمستمر المحلي والأجنبي، من هذا المنطلق تكون اشكالية هذه الورقة البحثية: ما هي الضمانات القانونية والتشريعية الممنوحة للمستثمر وفق نظر المشرع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: ثبات التشريع، الاستثمار، التشريع الجزائري.

Abstract

Capital is cowardly, especially as investment is sacrificing current values to achieve future benefits, governing the element of risk. This matter requires all countries to guarantee in their legislation the issue of legislative and legal security, considering the basics of the investment climate.

In order to develop and protect investment, an encouraging environment must be provided in the light of a stable and secure political system by providing legal and legislative security, which is the main pillar of investment decision-making and one of the most important elements to achieve a comprehensive investment that reflects positively on enriching the sector and attracting investors from all over the world. Protection of investment is achieved by providing security It is legal that the latter is an important component of the investment climate in any country in the world, because the process of providing an element of legislative stability, security, tranquility and calm for the continuous in this field from the moment of its arrival to the country until it commences the project and begins its implementation.

The importance of this study is evident as it sheds light on the fundamental role that legal and legislative stability plays in making the investment decision, and because of the legal security guarantees for the local and foreign investors, in this sense the problem of this research paper is: What are the legal and legislative guarantees granted to the investor according to the Algerian legislator?

Key words: stability of legislation, investment, Algerian legislation.

مقدمة:

تسعى كل دولة من خلال سياستها التشريعية إلى منح العديد من الضمانات للاستثمارات فيها، بهدف جذبها حتى يطمئن المستثمرون على أموالهم ولا يمكن تصور عدم وجود إطار قانوني معين يحمي الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية لدولة تحاول الارتقاء واللحاق بركب التطور الاقتصادي الهائل الحاصل في الدولة المتقدمة، فالضمان لغة: يعني الكفالة والالتزام، ويعرف الاقتصاديون الضمان بأنه:" تعهد حاصل من الدولة أو الجماعات العامة بالاستجابة الى حسن تطبيق مشروع ما بالاشتراك مع المتعهد أو بالتزاحم معه"[1]، أما من الناحية القانونية وهو مقصود دراستنا فهو الوسائل الكفيلة بتحقيق أمان قانوني لمن تقرر له ونقصد المستثمر، وهذا كي يقدم على العمل وهو ضامن لنتائجه[2]، لهذا ومما لا شك فيه أن حركة رؤوس الأموال وانجاز الاستثمارات مرتبطة ارتباطا جوهريا بمدى الحماية والضمانات المقدمة من الدول المضيفة لهذه الأموال، لأن المستثمرين خاصة الأجانب يبحثون حيث يوجد القدر الكافي من الحماية والضمان والاستقرار.

لهذا فإن الدول تسعى لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعمل على جعل المناخ الاستثماري أكثر استقرارا وملائمة من خلال توفير الضمان والحماية الكافيين، وذلك من أجل استقطاب المستثمر وزيادة ثقته للاستثمار، وهذا ما تم العمل عليه في الجزائر وذلك على مستوى القانون الداخلي: وهو ما يعرف بالضمانات التشريعية، وعلى المستوى القضائي: وهو ما يعرف بالضمانات القضائية.

لهذا سنتطرق في هذه الورقة البحثية لدراسة هذه الضمانات من خلال التطرق للضمانات المنصوص عليها في قانون الاستثمار وهو ما يعرف بالضمانات التشريعية بالمحور الأول، ونخصص المحور الثاني للضمانات القضائية للاستثمار نظرا للاهتمام الكبير الذي حظيت به سواء في القوانين الداخلية أو الاتفاقيات الدولية لحماية وتشجيع الاستثمار، أو تلك المتعلقة خصوصا بالتحكم في مجال الاستثمار الأجنبي، وهنا نطرح الإشكالية التالية: ما هي الضمانات القانونية والتشريعية الممنوحة للمستثمر وفق نظر المشرع الجزائري؟; من أجل الاجابة على الإشكالية التالية نفصل في هذا العمل على النحو التالي:

المحور الأول؛ الضمانات التشريعية للاستثمار في الجزائر

نقصد بالضمانات التشريعية مجموعة الضمانات التي نص عليها القانون الوطني للدولة المضيفة للاستثمار (الجزائر)، بمعنى ما ورد في قوانينها الداخلية، فلقد كرسها المشرع الجزائري في القانون 16-09 في الفصل الرابع تحت عنوان الضمانات الممنوحة للاستثمارات من المواد من 21الى25 وبهذا سنتناول في ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي في نقطة أولى، ثم ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به في النقطة الثانية، ثم ضمان ضد نزع الملكية وضمان تحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه في نقطة ثالثة، ومنه تبيان هل كان لهذه الضمانات الأثر الايجابي أم السلبي على الاستثمارات في الجزائر.

أولا؛ ضمان عدة التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي: يقصد بهذا الضمان أن تعامل الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني أي على قدم من المساواة مع المستثمر الوطني،[3] ويترتب على هذا أن تكون المعاملة منصفة وعادلة، وهو ما يقصد به أن يتمتع كل منهما بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات، فالمعاملة الوطنية نظام قانوني تلتزم بموجبه الدولة المستقطبة للاستثمار بمنح المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل تفصيلا عن المعاملة الممنوحة للمستثمرين الوطنيين، وبالتالي يتمتع المستثمر الأجنبي بشروط المنافسة التي يتمتع بها المستثمر الوطني في إقليم البلد المستقطب للاستثمار.[4]

ويعتبر ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي مبدأ مكرسا في أغلبية الاتفاقيات الدولية المشجعة للاستثمار، وهو ما دفع المشرع الجزائري الى تكريسه بدوره في مختلف التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار، ويمكن الجزم بأن البداية الفعلية لإلغاء التمييز بين كل من المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني كانت بصدور قانون النقد والقرض[5] 90-10 الذي اعتمد على معيار المقيم وغير مقيم (جنسية رؤوس الأموال بدلا من جنسية المستثمر) نص المادة 181 من القانون 90-10، والتي جاء في إطارها نص المادة 02 من نظام مجلس النقد والقرض 90-03 المجدد لشروط تحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تمويلها الى الخارج، وتلاه بعد ذلك المرسوم التشريعي[6] 93-12 بموجب المادة 38 منه في تكريس هذا المبدأ، وتلاه بعد ذلك الأمر 01-03 وبموجب المادة 14 منه،[7] بينما اعتمد المشرع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بصفة

نهائية وقاطعة في نص المادة 12 من القانون 16-09، ويتضح من هذه المادة 21 من القانون[8] 16-09 أن ضمان عدم التمييز في المعاملة يحكمه عاملين اثنين:

- ضمان عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الأجانب فيما بينهم ماعدا ما يتعلق بالأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المبرمة مع دولهم الأجنبية، وهنا يراعي أنه قد يتم ابرام اتفاقيات تمنح فيها امتيازات أفضل لرعاية الدول المتفق معها من المستثمرين، وبالتالي تطبق نصوص هذه الاتفاقيات التفضيلية استثناء عن المبدأ العام الذي يقضي بعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب.
- ضمان عدم التمييز التام بين جميع المستثمرين الأجانب كمبدأ عام لاستثناء عليه، الا ما ورد في العامل الأول المتعلق بوجود اتفاقيات تبرمها الجزائر مع دول المستثمرين.

والى جانب نص المادة 21 من القانون 16-09 الذي تضمن أسس مبدأ عدم التمييز في المعاملة نجد أن المشرع الجزائري كرس أيضا هذا المبدأ بطريقة غير مباشرة في نص المادة 01 من القانون[9] 16-09، حينما تحدد نطاق تطبيقه لكل من الاستثمارات الأجنبية والوطنية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات والتي يفهم منها أن نوعين من الاستثمارات يخضعان لنفس النظام القانوني، ومن مختلف هذه المواد التي نجد أن المشرع الجزائري يعمل جاهدا من أجل التكريس الفعلي لعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب فيما بينهم وبين المستثمر الاجنبي والوطني من جهة أخرى، إلا أن الواقع يبين أن المستثمر الاجنبي الذي تربط بلاده مع الجزائر علاقات اقتصادية أو اتفاقيات ثنائية نجدة يعامل معاملة أفضل وهذا تكريسا لمبدأ المعاملة بالمثل.

ثانيا؛ ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به، (الاستقرار التشريعي)؛ يراد بالاستقرار التشريعي التزام الدول بعدم ادخال تعديلات على الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمارات المنجزة عند تعديل أو إلغاء القوانين الخاصة بالاستثمارات وان أدخلت لا تطبق على المستثمر إلا إذا هو طلبها صراحة، فإن اعمال قواعد العدالة تحيلنا الى ضرورة خضوع الاستثمارات للتشريع والتنظيم الذي نشأت في ظله بغرض حماية المستثمرين من المتغيرات التشريعية التي لا تخدم المستثمر من جهة، ومصلحة الدولة من جهة أخرى، فهو يعد بمثابة تعطيل مؤقت متعمد لحق الدولة ككيان ذي سيادة في ممارسة اختصاصاتها التشريعية والتنظيمية واستقرارها.

فإن استقرار القانون الذي يحكم الاستثمار أهمية كبيرة في جذب المستثمر الأجنبي، لأن المستثمر يولي أهمية بالغة للنظام القانوني الذي يحكم استثماره، وما إذا كان يتماشى مع مصالحه، وبالتالي فإن اتجاهه للاستثمار في بلد ما متوقف على النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار في ذلك الوقت، ومدى استقراره.

لذلك نجد أغلب الدول على غرار الجزائر عملت على إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي عن طريق تضمين قانونها الداخلي الذي يحكم الاستثمار مبدأ "استقرار القانون المطبق" الذي نجده يلعب دورا هاما في جذب المستثمرين وتشجيعهم على تجسيد مشارعيهم الاستثمارية في الدولة المضيفة، ويعتبر من أهم الضمانات الجاذبة للاستثمار، وخاصة في الدول التي بحاجة للاستثمار[10] فهو يستند الى نصوص قانونية قائمة في قانون الدولة المضيفة للاستثمار، بحيث ينص على منح الطارف الأجنبي المتعاقد مع الدولة كافة المزايا الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون، مع التعهد باستمرارها في حال تعديل هذا القانون[11] فالثبات التشريعي أو الاستقرار التشريعي يعرف على أنه أداة قانونية يتم من خلالها حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر التشريع متى حاولت الدولة التعديل بسن تشريع جديد، وهذه الحماية تتم بواسطة تجميد دور الدولة في التشريع في نطاق علاقتها بالمستثمر الأجنبي .

ويكتسب ضمان الاستقرار التشريعي قوته من الأداة التي يصدر بموجبها عقد الاستثمار الذي يجمع بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، إذ تمت الموافقة على هذا العقد بموجب قانون يصدر من الدولة المضيفة المعينة أي أن هذه الأخيرة تتعهد بناء على سلطتها العامة بعدم تطبيق التعديلات اللاحقة التي قد تطرأ على قوانينها الداخلية على المستثمر الأجنبي وذلك بقصد تشجيعه على الاستثمار فيها فضمان تقرير هذا المبدأ مرتبط بالاستقرار التشريعي والسياسي، فالهدف منه هو تفادي المساس بسلامة العقود المبرمة وضمان استقرار سريان الاطار القانوني الذي اتخذت وفقا له الاتفاقيات التعاقدية، ونص المشرع الجزائري على هذا المبدأ في المادة 22 من القانون 16-09 وانطلاقا من النص يمكن أن نستنتج أن مبدأ استقرار القانون المطبق يحكمه شقان:

- القاعدة العامة مضمونها عدم تطبيق أي تعديلات أو نصوص قانونية جديدة متعلقة بالاستثمار على الاستثمارات التي يتم إنجازها في إطار سريان القانون 16-09 بحيث يبقى هو القانون المطبق عليها .

- الاستثناء ومضمونه أن هذه التعديلات الجديدة أو النصوص القانونية التي قد تصدر مستقبلا يمكن أن تطبق في حالة ما إذا طلب ذلك المستثمر صراحة، وهذا يكون غالبا إذا جاء بضمانات وحوافز جديدة أفضل من تلك التي احتوى عليها القانون 16-09.

وبعد تكريس هذا المبدأ، يستمر المستثمر من الاستفادة من أحكام القانون الساري المفعول عند الشروع في انجاز مشروعه بالرغم من إعادة النظر في النظام القانوني للاستثمارات، بحيث لا تطبق عليه هذه التعديلات إلا إذا وافق على ذلك صراحة، ولا يطالب بذلك الا في حالة ما إذا كانت هذه التعديلات تتضمن امتيازات وحوافز إضافية في المجال الضريبي أو النقدي أو الجمركي أو غيرها وما يعاب على ضمان استقرار القانون المطبق هو أنه قد يعد تدخل أو تقليص في سيادة الدولة، وحد من سلطتها التشريعية، الا أنه وحسب بعض فقهاء القانون فان هذا المبدأ لا يطرح أي أشكال بشأن سيادة الدولة، لأن هذه الأخيرة تبقى محتفظة بكامل صلاحيتها التشريعية في اصدار القوانين وتعديلها والغائها، ماعدا بالنسبة للاستثمارات التي تم انشاؤها في ظل قانون من، فانه يبقى هذا القانون ساري المفعول عليها كاستثناء من مبدأ التطبيق الفوري للقوانين في حدود هذه الاستثمارات، وهذا يعد تنازل من الدولة نفسها صاحبة السيادة عن جزء من سيادتها بهدف جذب المستثمر الأجنبي للمساهمة في التنمية.

كما أن الاجتهاد القضائي الدولي أثبت ذلك في عدة مناسبات فيما يتعلق ببعض العقود الدولية مثل الحكم القضائي المتعلق بالخلاف الذي وقع بين الحكومة الليبية والشركة الامريكية الذي أكد على شرعية هذا البند استقرار القانون المطبق بإقراره أن شرط الاستقرار يمنع الدولة الليبية من أن تقوم بتأميم مصالح الشركات الامريكية بطريقة ضمنية، لذا فالملاحظ أن كل دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة تتنافس من اجل تقديم مناخ استثماري جاذب للمستثمرين خاصة الأجانب حيث أصبح بالإمكان القول بأن هنالك إجماع دولي حول الآثار الايجابية للاستثمار خاصة الأجنبي على اقتصاديات الدول المضيفة،[12] لهذا نجد أن المشرع الجزائري يركز على هذه الضمانة لاعتبارها تحفيز فعلي للمستثمر خاصة الأجنبي منه لما تشكله من رسو في المعاملات وهذا ما وفق فه المشرع الجزائري.

ثالثا: ضمان ضد نزع الملكية وضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه (نزع العقارات الخاصة بالاستثمارات السياحية): وهذا الضمان يطبق على النحو التالي.

أ. ضمان ضد نزع الملكية: تعتبر الملكية من أهم المواضيع التي يتركز عليها اهتمام المستثمرين خاصة منهم الأجانب في البلد المضيف، حيث يتخوف هؤلاء من أن تمارس الدولة ضدهم حقها في نزع الملكية بصورة تعسفية لذلك نجد الدول التي ترغب في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وفي اطار سياسة التحفيز التي تطبقها تعمل جاهدة على إحاطة حقها في نزع الملكية بمجموعة من الضمانات التي تمنحها للمستثمر رغبة في التقليل من مخاوفه وتشجيعه على اتخاذ قرار الاستثمار، والملكية الخاصة المقصودة هنا هو العقار المنشأ على الأرض الممنوحة من طرف الدولة عن طريق عقد الامتياز، ثمال في الاستثمار السياحي الفنادق والمنتجعات، فنزع الملكية يعتبر اجراء اداري يقصد به حرمان الشخص من ملكيته وحقوقه العقارية جبرا من أجل المنفعة العامة نظيرا لتعويضه عما يلحقه من ضرر تعويضا عادلا ومنصفا[13].

ونجد ان المشرع الجزائري كرس حماية الاستثمار الأجنبي بضمان عدم نزع الملكية حيث نصت المادة 20 من الدستور 1996 " لا يتم نزع الملكية إلا في اطار قانوني"، وهو مبين على الجانب من التفصيل في القانون المدني الجزائري أما بالنسبة لتكريس هذا الضمان في قانون الاستثمار فقد ورد صريحا في نص المادة[14] 23 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار وبذلك يكون المشرع الجزائري قد ضمن للمستثمر عدم حصول أي نزع للملكية الا في إطار ما نص عليه التشريع المعمول به وهو القانون رقم[15] 91-11 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة باعتباره القانون الذي يحدد الحالات التي يمكن فيها نزع الملكية والشروط التي يجب توافرها تحت طائلة البطلان وهو ما ينبغي أن يشجع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر، خاصة أن هذا الضمان ينفر العديد من المستثمرين وهذا خوفا على استثماراتهم لاعتبار أن المستثمر لا يهمه التعويض أكثر من أهمية بقاء مشروعه الاستثماري في ملكيته وتحت تصرفه الكامل، وفيما يلي نظرة موجزة عن أشكال نزع الملكية في القانون الجزائري والتي تنطبق على قانون الاستثمار.

- **نزع الملكية للمنفعة العامة: الذي يعبر امتياز صريح للإدارة لحرمان مالك العقار من ملكه جبرا من أجل المنفعة العامة، بمقابل التعويض وينفذ هذا الإجراء**

الإداري في إطار القانون وفي حدود الحالات المنصوص عليها والتي تحكمه شروط يحدها القانون مسبقا، كما يتم في مقابل تعويض عادل منصف، وهو حق معترف به دوليا، وعدم الالتزام به مقابل ما لحقه من أضرار، يجعله تصرفا مخالفا للقانون الدولي ويترتب عنها مسؤولية دولية .

فالتعويض العادل يقوم على معيار موضوعي مفاده أن التعويض يجب أن يغطي كل الإثارة المترتبة عن إجراء التأميم ونزع الملكية، أما تحديد التعويض المنصف يقتضي الأخذ بعين الاعتبار حقوق المستثمر الذي انتزعت ملكيته وما لديه من ديون في مواجهة الدولة المضيفة وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من المادة 21 من القانون رقم 91-11

- المصادرة: هي عبارة عن نقل ملكية أشياء أو أموال مملوكة للجاني أصلا أو وجدت بحوزته إلى الدولة وإخراجها من ملك مالكها الأصلي إلى ملك الدولة عقابا له على جريمته،[16] فهي إجراء قد يتخذه عن طريق السلطة القضائية أو السلطة الإدارية، ويجب في كلتا الحالتين أن يستند هذا الإجراء إلى نص قانوني، وقد عرفت الفقرة 01 من المادة 15 من قانون العقوبات سنة 1966 المعدل والمتهم المصادرة بأنها "المصادرة هي الأيلولة النهائية الى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة، أما يعادل قيمتها عند الاقتضاء" ، كما نصت كل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر على المصادرة باعتبارها من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لنزع ملكيته، نذكر من بينها اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في نص المادة 18\1 "يغطي التأمين الذي توفره المؤسسة... الخسائر المترتبة على... اتخاذ السلطات العامة بالقطر المضيف بالذات أو بواسطة إجراءات تحرم المؤمن له من حقوقه الجهرية على استثماره وعلى الأخص المصادرة..."[17]

وعليه نجد أن المشرع الجزائري نظم على قرار بقية التشريعات المقارنة، أسلوب المصادرة على أنه عقوبة تكميلية تطبق على جانب العقوبات الأصلية التي توقع على مرتكب الجريمة وهي إجراء تمارسه الدولة بواسطة السلطة العامة في الحالات التي يتعدى فيها المستثمر سواء كان وطنيا أو أجنبيا على القانون، بموجب اقترانه لفعل جرمي يؤدي إلى حرمانه من ملكيته للعقار أو المنقول بصفة جبرية لإتمام العقوبة الأصلية المفروضة عليه وفي مجال الاستثمار، يمكن اعتبار المصادرة عقوبة تكميلية ضد صاحب كل مشروع يثبت ارتكابه لجرم جبائي أو مصرفي، وتكيف على أنها مخالفات لقواعد القانون

الاقتصادي مما يسمح بأن يؤول كل المال المملوك له أو جزء منه وحتى الأشياء المستعملة في تنفيذ الجريمة الدولية، ومن أهم ما يميز اجراء المصادرة هو عدم قابليته للتعويض على العكس من نزع الملكية للمنفعة العامة .

- التأميم: يعتبر من أعمال السيادة المتعلقة بحق الدولة في تنظيم اقليمها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. بما في ذلك الحق في الملكية، ويكون استثنائيا جدا في حالات معينة تتعلق بتغيير نظام الدولة الاقتصادي والسياسي كما حدث في الجزائر في إطار التوجه نحو الاشتراكية الذي تبعه تأميم المحروقات، وبالتالي تملك الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على المحروقات بالإضافة إلى تأميم الأراضي الزراعية في إطار ما يعرف بالثروة الزراعية في إطار ما يعرف بالثروة الزراعية عادة ما يتم هذا الإجراء بصفة فجائية وفي مقابل تعويض نسبي، مما يجعله من أشد أشكال نزع الملكية على مستقبل الاستثمار الأجنبي، والمشرع الجزائري لم يشر إليه في قانون 16\09 لكن القانون المدني نص عليه في المادة[18] 678.

فيعتبر التأميم من أخطر الإجراءات السياسية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية في أقاليم الدول المضيفة لها، المكيفة على انها غير تجارية من الدرجة الأولى، لأنه لمس بالحقوق الأكثر أهمية والمكرسة بصفة مطلقة، والتي تتمثل في حق الإنسان في الملكية الخاصة بصفة عامة وفي حق المستثمر الأجنبي بصفة خاصة.

ويعرف التأميم بأنه الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل ملكية مؤسسته خاصة استثماريته تابعة لشخص طبيعي أو معنوي إلى الدولة، مقابل تعويض مناسب عادل، كما يتم بموجبه قرارات عمدية قانونية مدروسة مسبقا، تنتج عن نتائج ذات طابع سياسي اقتصادي تمس بحق المستثمر الأجنبي في ملكيته بحرمانه منها، وهو يشمل حرمان المالك من كل أمواله أو عقاراته. ولما أنه أصبحت الاستثمارات الأجنبية العصب الأساسي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، فقد تم استبعاد الحق في التأميم، كضمان للمستثمر من هذا الخطر .

- الاستيلاء: وهو الحصول على الأموال والخدمات الضرورية لضمان حاجيات البلاد وفقا لحالات الضرورة والاستعجال وهذا طبقا لنص المادة 679 قانون مدني جزائري. كما ذكره المشرع الجزائري في نص المادة 23 من قانون ترقية

الاستثمار 16-09 وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه: "هو إجراء إداري القصد من أن تستولي الإدارة على عقار مملوك لأحد الأفراد لمدة مؤقتة مقابل أن تعوض المالك عن عدم انتفاعه بالعقار طوال مدة الاستيلاء مستهدفة من ذلك تحقيق المنفعة العامة[19].

فهو إجراء يستشف من جميع المستثمرين وطنيين أم أجانب، ويرد على جميع أنواع الأحوال عقارات أو منقولات، ويسترجع المستثمر أملاكه بعد انقضاء الأسباب السرعية المبررة لاتخاذ هذا الإجراء، فهو إجراء غير ناقل للملكية التي تبقى من حق المستثمر الأجنبي حتى تنتهي المدة المخصصة للاستيلاء.

وأهم أوجه الاختلاف بين قرار نزع الملكية للمنفعة العامة والقرار الصادر بالاستيلاء، هو ان الأول ينصب إلا على العقار أما فيتناول الأمور بصفة عامة، كما أن قرار نزع الملكية يؤدي الى نقل الملكية بصفة نهائية، بينما لا يترتب على قرار الاستيلاء سوى تحويل السلطة العامة التي أصدرته الحق في الانتفاع بالمال محل الاستيلاء لفترة مؤقتة وحق المالك في التعويض المقرر في الاستيلاء أو نزع الملكية، وهذه الاجراءات لا مناص منها لاعتبار أنها التجسيد الفعلي لمفهم بسط السيادة والنظام العام وفق ما تراه الدولة مناسبا.

ب. ضمان تحويل راس مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه: يعتبر من أهم الركائز التي تهم المستثمر خاصة الأجنبي بالنظر إلى انه في الحقيقة لا تهمه الأرباح بقدر ما يهمه إمكانية تحويلية لذلك يشكل وقوف قانون الدولة المضيفة ضد تحويل رؤوس الأموال المستثمرة عائقا حقيقيا أمام جذب الاستثمار الأجنبي. فما الفائدة من الأرباح إن لم يكن بالإمكان تحويلها بحرية حسب رؤية المستثمر، وبتالي فإن إعاقة مثال هذا التحويل يعد عقبه في سبيل جذب رأس المال الأجنبي .

لهذا وسعيا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائري، فقد عمل على منح المستثمر الأجنبي ضمان لتحويل رؤوس أمواله وعوائدها وكان ذلك بداية في قانون النقد والقرض لسنة 1990، حيث سمح لغير المقيمين بالجزائر بتحويل أموالهم للخارج، ثم جاء بعد ذلك المرسوم التشريعي 93-12 ليؤكد على هذا الضمان في المادة 02 منه، ثم الأمر 01-03" كما حاول المشرع الجزائري أيضا منح المستثمرين الأجانب هذا الضمان، وقد ورد ذلك صراحة في نص المادة[20] 25 من القانون 16-09، الا

أن هذا الضمان ما يزال بعيد كل البعد على متطلبات المستثمر الاجنبي وحاجياته خاصة في ظل النظام المصرفي البنكي الحالي لهذا نجد أن هذا الأمر يعتبر بمثابة العثرة أمام المستثمر الأجنبي و وجب تحيينه بمختلف النصوص التي تجعل من هذه الضمانة ذات فاعلية في جلب الاستثمار.

المحور الثاني؛ الضمانات القضائية الموجهة للاستثمار:

ان ارتفاع حجم الاستثمارات ونجاحها مرتبط بمدى الحماية الممنوحة للمستثمرين ويتطلب الأمر من الدول المضيفة للاستثمار توفير المناخ المناسب الذي يشعر المستثمر الأجنبي بالثقة والأمان، لذلك عمل المشرع الجزائري على توفير سبل الحماية اللازمة لضمان حقوق المستثمرين الأجانب تعبيرا واثباتا عن جديته في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمساهمة في ضمانها على اقليمه.

فالمستثمر الأجنبي يهتم بالحقوق التي يتمتع بها والالتزامات التي يتحملها ويهتم كذلك بالوسائل والضمانات التي تمنح له والتي يمكنه اللجوء إليها لحسم ما قد يثور من نزاع بينه وبين الدولة المضيفة، لهذا تدرك الدولة مدى أهمية هذه الوسائل والضمانات ودورها في جذب المستثمر الأجنبي، لذلك سعت الى وضع أحكام في قوانينها الداخلية لحل نزاعات الاستثمار، وكذلك بالانضمام الى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار، لهذا سنولي دراسة ضمان اللجوء الى القضاء الوطني في النقطة الاولى والى ضمان اللجوء الى التحكم التجاري الدولي في النقطة الثانية.

أولا؛ ضمان اللجوء الى القضاء الوطني: يقصد بضمان تسوية المنازعات الضمانات الممنوحة للمستثمرين والمتعلقة أساسا الوسائل التي يمكن اللجوء اليها لحسم ما قد يثور بينهم وبين الدولة المضيفة من نزاعات تطرأ لما تتميز به منازعات الاستثمار من طابع خاص يتمثل أساسا في كونها غالبا ما تثور بين المستثمر الذي يعد شخصا من أشخاص القانون الخاص وسلطات الدولة كشخص من أشخاص القانون العام إضافة الى الطابع الدولي الذي يتميز به النزاع بسبب الجنسية الأجنبية لأحد أطرافه وهو المستثمر.

ويعتبر حق اللجوء الى القضاء لطلب الحماية من المبادئ التي كرستها الدول لرعاياها ومن بينها الجزائر، تريد الاحتفاظ بحقها في تسوية المنازعات التي تحدث بينها

وبين المستثمرين وفقا لمبدأ السيادة الوطنية، وهو حق دستوري في الجزائر طبقا لمادة 140 من دستور 1996، وكذا نص المادة 03 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[21].

ويحيل قانون الاستثمار الجزائري النزاعات بالدرجة الأولى الى القضاء الوطني وهو بذلك يتماشى مع القاعدة العامة في الاختصاص القضائي من خلال نص المادة 41 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ولم يكتنف المشرع الجزائري بهذا الحد بل مد من ولاية القضاء الوطني لتشمل الالتزامات التي وقعت خارج التراب الجزائري متى كان أحد أطرافها جزائريا وفقا لما تقتضى به أحكام المادة 42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

من خلال المادتين 41 و42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية السابق ذكرهما يتضح تمسك الدولة الجزائرية بمبدأ السيادة الوطنية على إقليمها بتطبيق القانون الجزائري عن طريق جهاز القضاء الوطني على كل التزام كان أحد أطرافه أجنبي وعلى كافة الالتزامات التي ينشئها المواطنين الجزائريين حتى ولو كانت خارج الإقليم الوطني دون أن يترك منفذ للخروج من سيادتها.[22]

كما أولى المشرع الجزائري الأهمية اللازمة لمثل هذه الضمانات القضائية إدراكا منه لمدى أهميتها في جذب رؤوس الأموال، ورد موقفه صريحا في نص المادة 24 من القانون 16-09، وقد جاء نص المادة 24 أعلاه مطابق لأبد الحدود لنص المادة 17 من الأمر 01-03 المتعلق بتطور الاستثمار الذي تم الغاؤه، بناء على ما سبق يمكن تقسيم مضمون نص المادة 24 أعلاه شقين:

- قاعدة عامة: تتمثل في أن الجهات القضائية الجزائرية تكون في الأصل هي المختصة بحل كل المنازعات الاستثمارية التي قد تثور بين المستثمر الأجنبي من جهة والدولة الجزائرية متمثلة في مؤسساتها المختلفة من جهة أخرى وهو ما يعد تطبيقا لمبدأ سيادة الدولة على الأشخاص والأموال الموجودة على اقليمها وشير أن القانون الجزائري لم ينص على إجراءات خاصة للتقاضي بشأن منازعات الاستثمار وبالتالي فإن تسويتها يكون بحسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية الساري المفعول في الجزائر، والملاحظ من الواقع أن المستثمر الأجنبي دائما ما يرغب في اللجوء لإجراء التحكيم.

- **الاستثناء: يتمثل في إمكانية اللجوء الى التحكيم الخاص الذي عادة ما يلجأ اليه الأطراف بناء على اتفاق خاص، بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي، يتضمن شرط الصلح والتحكيم الخاص أو الدولي في حالة نشوب نزاع أو خلاف مستقبلي مرتبط بإنجاز أو استغلال الاستثمارات الأجنبية، أو يسمح للأطراف بعد قيام النزاع اللجوء الى التحكيم الخاص وهذا ما يبين أدناه.**

ثانيا؛ ضمان اللجوء الى التحكيم التجاري الدولي: ان تسوية النزاع يتم في الأصل داخليا، الا ان تخوف المستثمر الأجنبي من الوسائل الداخلية كل النزاعات، وأساسا القضاء الداخلي نظرا لطبيعة النزاع باعتبار أن أحد أطرافه دولة ذات سيادة، والأخر طرف أجنبي خاص، مما يؤثر على نزاهة القضاء ويجعله يبحث عن وسائل وضمانات أخرى أكثر قوة لحل منازعات الاستثمار، وهذا ما ضمنه المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي من خلال السماح له باللجوء الى التحكيم التجاري الدولي[23] اذ بعد التحكيم ضمانة إجرائية لا تقل أهمية الضمانات الأخرى، نظرا للمزايا المتعددة التي يوفرها للمستثمر الأجنبي من إمكانية اختيار المحكم وسرعة الفصل في النزاع وتخصص المحكمين ومرونة المحاكم التحكيمية، وإمكانية تنفيذ الحكم التحكيمي يعرفه الأستاذ فيليب فوشار التحكيم على أنه "اتفاق الأطراف على عرض منازعاتهم للفصل فيه على هيئة خاصة هم يختارونها "، فهو نوع من العدالة الخاصة ينظمه القانون ويسمح بمقتضاه بإخراج المنازعات عن ولاية القضاء العام في حالات معينة كما يعرفه جانب من الفقه بأنه الاتفاق على طرح النزاع على شخص أو أشخاص معنيين ليفصلوا فيه دون المحاكم المختصة.[24]

وبهذا نجد بأن التحكيم وسيلة سليمة تقوم على اتفاق بين أطراف النزاع وتنتهي بحكم ملزم لهم يؤدي الى حسم النزاع فيما بينهم فأصبح الطريقة الأكثر شيوعا كل النزاعات التجارية، خاصة في سياق المعاملات التجارية الدولية، حيث وجد مجاله الخصب خصوصا مع تنامي العلاقات التجارية بين الدول وازدهارها المشروعات الاستثمارية وتعدد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار.

ونجد أن المشرع الجزائري كان في البداية عدائيا بالنظر لتبنيه للتوجه الاشتراكي فقد كان حريصا على ممارسة الجزائر لسيادتها الكاملة، لكن بدأ يتغير نتيجة التغييرات السياسية والإيديولوجية التي عرفتها البلاد، ولمسايرة الأوضاع الاقتصادية

خاصة اقتصاد السوق أو ما يطلق عليه اليوم بظاهرة العولمة، وقد نص دستور 1989، على إمكانية اللجوء الى قواعد التحكيم الدولي ضمان إضافي لصالح المستثمرين الأجانب، وكذلك بالرجوع الى نص المادة 24 من قانون 16-09 نجد أن اللجوء الى التحكيم الخاص في الحالتين التاليتين:

وفي حالة وجود اتفاق خاص ينص عليه بند يسمح للطرفين بالتواصل الى إنفاق بناء على تحكيم خاص وهو ما قد يرد في صورة مشارطة في التحكيم أو شرط التحكيم. ويكون المشرع الجزائري من خلال سماحه للمستثمر الأجنبي باللجوء الى قواعد التحكيم التجاري الدولي في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة أبرمتها الجزائر، قد منح لهذا الأخير ضمانة دولية لتسوية المنازعات ضد الدولة الجزائرية متمثلة في مؤسساتها المختلفة مما يسمح بتحفيز المستثمر الأجنبي بهدف جلبه الى الجزائر بالنظر الى ما يمكن ان توفره احكام بند الاتفاقيات من حماية كبيرة له بعيدا عن القضاء الوطني، ومن أجل تحفيز المستثمر خاصة الأجنبي ولجعل هذه الضمانة أكثر فاعلية وسهولة نجد أن الجزائر أبرمت العديد من الاتفاقيات في هذا الصياغ وفيما يلي أمثلة عن بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية التي أبرمتها الجزائر في مجال تسوية منازعات الاستثمار:

- اتفاقية واشنطن 1965: المنشأة للمركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار حيث يعد المركز الدولي أهم هيئة دولية كل النزاعات الدولية المتعلقة بالاستثمارات التي تنشأ بين الدولة العضو في الاتفاقية وأي شخص طبيعي أو معنوي مواطن لدولة أخرى عضو وكذلك مستثمر أجنبي، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بموجب أمر 95-04 المؤرخ في 21-01-1995.[25]
- اتفاقية سيول لإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: فباعتبار الجزائر صادقت عليها في 24-12-1994 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-05 فإن المستثمر الأجنبي الذي يمارس نشاطه في الجزائر يمكنه أن يتمتع بكافة الضمانات التي تمنحها هذه الاتفاقية.
- الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية جنوب افريقيا: حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار والتي وقعت في الجزائر في 24-09-2000 وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي 01-206 المؤرخ في 23-07-1001[26].

خاتمة

حاول المشرع الجزائري من خلال مختلف النصوص القانونية التي سنها والتي ذكرت على جانب من التفصيل أعلاه وفي إطار تنظيم الاستثمار في الجزائر، تجسيد الإدارة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمارات وتأهيله في إطار جذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي معتمدا بذلك على المؤهلات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر خاصة فيما يتعلق بالموقع الجغرافي المهم والثروات الطبيعية المعتبرة، واتساع حجم السوق ولذلك جاءت قوانين الاستثمار في الجزائر في معظمها متضمنة العديد من المزايا والحوافز. وكذلك الضمانات التي منحت للاستثمارات خاصة منها الأجنبية قصد استقطاب رؤوس الأموال، وتحرير الأنشطة الاستثمارية من مختلف العوائق والقيود، وهذا من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية، فقانون 16-09 الأخير كرس ضمانات فعلية، تحفز المستثمر على الخوض في النشاط الاستثماري، هذا طبعا لو تُحَيَدْ كل العوامل السلبية الاخرى من بيروقراطية وفساد.

التهميش:

1- عمر مصطفى جير إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، الطبعة الأولى،دار النفائس، الأردن، 2010، ص27.

2- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة الى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، طبعة الاولى، دار الثقافة، عمان، 2008، ص23.

3-شوميسة تلحون، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006، ص48.

4- عجة الجيلاني، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، الأنشطة العادية وقطع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص455.

5- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق: النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 18 أفريل 1990.الملغى.

6- المرسوم التشريعي رقم 93-11، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 1993.

7- الأمر 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر 47-2001.

8-الأمر رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437، الموافق لـ 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد رقم 46

9- المادة 01 من القانون 16-09 مرجع سابق.

10-حسين عيسى عبد الحسن، الضمانات العقدية للاستثمار، دراسة مقارنة، مجلة الكوفة، العدد 21، المجلد 01، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العراق، 1014، ص188.

11-سعد الدين أمحمد، العقد الدولي بين التوطين والتدويل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2008، ص51.

12-GUERID Omar, L'investissement direct étranger en Algérie, Impacts, opportunités et entraves, Recherches économiques et managériales, NO3- JUIN 2008, P19.

13-محمد الصغير بعلي، النظام القانوني لنزع الملكية العقارية للمنفعة العامة، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول الملكية العقارية الخاصة والقيود الواردة عليها في التشريع الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة الجزائر، بتاريخ 25-26 سبتمبر 2013، ص30.

14- المادة 23 من القانون 16-09 مرجع سابق.
15- القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أبريل 1991، يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الجديدة الرسمية، العدد 21، المؤرخة سنة 1991.
16- راشد بن ناصر بن مسفر المري، عقوبة المصادرة والاتلاف في جرائم المخدرات في النظام السعودي دراسة حصائلية مقارنة تطبيقية، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية 2010، ص09.
17- المادة 15 من الأمر 66-156، المؤرخ في 08 يونيو 1966، الجريدة الرسمية، العدد 49، المؤرخة في 11 يونيو 1966، ويتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون 09-23، المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 84، المؤرخة في 24 ديسمبر 2006.
18- المادة 678 من الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني.
19- عبد الهادي رياض سرمد، الاستلاء المؤقت على العقارات، مجلة كلية الحقوق، العدد 2 المجلد 15، جامعة البحرين، جويلية 2013، ص84-88.
20- المادة 23 من القانون 16-09 مرجع سابق.
21- المادة 41 من قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية العدد 21 المؤرخة في 23 أبريل 2008.
22- ميلود سلامي، الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات القانونية، العدد 60، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جوان 2015، ص84.
23- وليد لعماري، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011 ص 46-47.
24- لوهر بن سعيد، التحكيم التجاري الدولي وفقا لقانون الاجراءات المبدئة والادارية والقوانين المقارنة، دار هومة، الجزائر، 2012، ص16.
25- الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى لسنة 1965، اتفاقية واشنطن المصادق عليها بموجب الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995ج.ر عدد 07-1995.
26- المرسوم الرئاسي رقم 01\206 المؤرخ في 23 جويلية 2001 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية جنوب إفريقيا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بالجزائر في سبتمبر 2000،جزء عدد 41-1995.